



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

تحليل اسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتوزيعها وانعكاسها على استمرارية الشركات واستدامتها

(بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

رسالة ماجستير مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة

تقدم بها

طه سعد كمال آل بكر

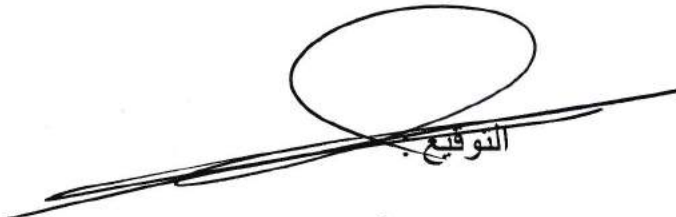
بإشراف

**الأستاذ الدكتور
طلال محمد علي الججاوي**

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن رسالة الماجستير الموسومة بـ ((تحليل إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتوزيعها وانعكاسها على استمرارية الشركات واستدامتها)) بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

للطالب (طه سعد كمال آل بكر) قد رُوِّجَت من الناحية اللغوية وصُحِّحت مما ورد فيها من اخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الاسلوب وصحة التعبير.

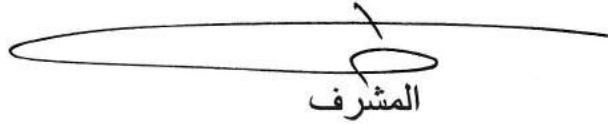

التوقيع

الاسم : أ.م.د. مسلم مالك الاسدي

التاريخ :

إقرار المشرف

نشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((تحليل إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتوزيعها وانعكاسها على استمرارية الشركات واستدامتها)) والتي تقدم بها الطالب (طه سعد كمال آل بكر) قد جرت تحت إشرافنا في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم في المحاسبة.



المشرف

أ.د. طلال محمد علي الججاوي

إقرار رئيس قسم المحاسبة :

بناءً على توصية السيد المشرف أُرشح هذه الرسالة للمناقشة.



رئيس قسم المحاسبة

أ.م.د. أسعد محمد علي وهاب العواد

إقرار لجنة المناقشة

نشهدُ نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (تحليل إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتوزيعها وانعكاسها على استمرارية الشركات واستدامتها) بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد نُوقِشَ الطالب (طه سعد كمال آل بكر) في محتوياتها وكل ما يتعلق بها ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة بتقدير (جيد جداً).



أ. د. عباس حميد يحيى التميمي

جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)



أ. م. د. أسعد محمد علي وهاب العواد

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)



أ. د. علاء عبد الحسين الساعدي

رئيس هيئة الأوراق المالية

(عضواً)



أ. د. طلال محمد علي الجبوي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم المحاسبة / للطالب (طه سعد كمال آل بكر) الموسومة بـ (تحليل إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتوزيعها وانعكاسها على استمرارية الشركات واستدامتها) بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

أ.م.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة

المناقشة

أ.د. علاء فرحان طالب

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ / / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((اللَّهُ يُبْسِطُ الْأَسْرَارَ وَاللَّهُ يَسْمَعُ سِرَّاتِ الْعِبَادِ))

وَيَقْدِرُ الرَّاهِ (اللَّهُ يُبْدِي سِرَّاتِ الْعِبَادِ))

صدق الله العلي العظيم

سورة العنكبوت (الآية 62)

الإهداء

إلى القلوب النقية الصادقة والدماء الطاهرة .. إلى الذين فدوا الوطن بأرواحهم
الزكية .. إلى الذين ساروا على درب سيد الشهداء الإمام الحسين (عليه السلام)...
شهداء العراق الأبرار

إلى من كَلَّمَهُ اللهُ بالهبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل
اسمه بكل افتخار .. إلى من علمني أن أرتقي سُلْم الحياة بحكمة وصبر ...
والذي العزيز

إلى من كان رضاها منيراً لدربي ومصدر سعادتي .. إلى من كان دعائها سر نجاحي .. إلى القلب
الداقي.. إلى معنى الحنان والتفاني ...
أمي الغالية

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرينة .. إلى من حياتي معهم زاخرة بالحب نابضة
بالحياة .. إلى قناديل الذكريات البعيدة .. إلى الذين أحببتهم وأحبوني ...
أخوتي وأخواتي

الباحث

الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين وما توفيقى إلا من الله احمده والحمد حقه في توفيقى وفي إتمام الدراسة والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء وسيد المرسلين واله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين.

يُسعدني ويُشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى الأستاذ الدكتور (طلال محمد علي الججاوي) الذي شرفني بقبول الاشراف على هذه الرسالة وعلى دعمه لي وعلى كل ما بذله من وقت وجهد وما قدمه من نصح وارشاد جزاه الله عني خير جزاء المحسنين .

والشكر موصول إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول رسالتي وتحملهم عناء قراءتها والسفر من أماكن بعيدة وكذلك ابداء الملاحظات والاقتراحات التي ستزيد رصانة وتضيف قيمة للبحث.

كما ويقتضي واجب العرفان أن أتقدم بالشكر إلى أساتذتي في قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء في مرحلة الدراسة وخص بالذكر السيد رئيس قسم المحاسبة الأستاذ المساعد الدكتور (أسعد محمد علي وهاب العواد).

وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من قدم لي العون خلال فترة الدراسة ، وإلى زملائي وزميلاتي كافة في فترة الدراسة (باسم ومحمد وحسن وعلي وحيدر ووسام وهدى وريام وزهراء عبد وزهراء ورحاب).

الباحث

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
	إقرار المقوم اللغوي
	إقرار الأستاذ المشرف
	إقرار لجنة المناقشة
	إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا
	الإهداء
	الشكر والامتنان
أ - ب	قائمة المحتويات
ت - خ	قائمة الجداول
د	قائمة الأشكال
ذ	قائمة الملاحق
ر	قائمة المختصرات
ز	المستخلص
1	المقدمة
الفصل الأول : أبحاث سابقة والإطار العام للبحث	
9 - 2	أبحاث سابقة
14 - 10	الإطار العام للبحث
الفصل الثاني : الجانب النظري	
45 - 15	القوائم المالية وعناصرها
70 - 46	الثروة النقدية
98 - 71	استمرارية واستدامة الشركات

رقم الصفحة	الموضوع
الفصل الثالث : الجانب العملي	
106 – 99	نُبذة تاريخية عن الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
180 – 107	إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وانعكاس ذلك على إستمرارية وإستدامة الشركات
202 – 181	وصف عينة الاستبانة وتحليل نتائجها
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	
207 – 203	الاستنتاجات
212 – 208	التوصيات
224 – 213	المصادر
	الملاحق
	المستخلص باللغة الإنكليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
39	الأنشطة التشغيلية وفقاً للطريقة المباشرة وغير المباشرة	1
39	الأنشطة الاستثمارية	2
40	الأنشطة التمويلية	3
108	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لمصرف كردستان	4
109	إسهام عناصر القوائم المالية لمصرف كردستان في تعظيم الثروة النقدية	5
111	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لمصرف عبر العراق	6
112	إسهام عناصر القوائم المالية لمصرف عبر العراق في تعظيم الثروة النقدية	7
113	العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع المصارف	8
114	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة بغداد للمشروبات الغازية	9
115	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة بغداد للمشروبات الغازية في تعظيم الثروة النقدية	10
117	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور	11
118	إسهام عناصر القوائم المالية للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور في تعظيم الثروة النقدية	12
119	العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الصناعة	13
120	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية	14

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
121	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية في تعظيم الثروة النقدية	15
123	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة النخبة للمقاولات	16
124	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة النخبة للمقاولات في تعظيم الثروة النقدية	17
125	العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الخدمات	18
126	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم	19
127	إسهام عناصر القوائم المالية للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم في تعظيم الثروة النقدية	20
129	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية للشركة الأهلية للإنتاج الزراعي	21
130	إسهام عناصر القوائم المالية للشركة الأهلية للإنتاج الزراعي في تعظيم الثروة النقدية	22
131	العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الزراعة	23
132	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية للشركة الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع	24
133	إسهام عناصر القوائم المالية للشركة الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع في تعظيم الثروة النقدية	25
135	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لفنادق كربلاء	26
136	إسهام عناصر القوائم المالية لفنادق كربلاء في تعظيم الثروة النقدية	27
137	العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الفنادق والسياحة	28

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
138	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الأمين للاستثمار المالي	29
139	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الأمين للاستثمار المالي في تعظيم الثروة النقدية	30
141	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الونام للاستثمار المالي	31
142	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الونام للاستثمار المالي في تعظيم الثروة النقدية	32
143	العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الاستثمار المالي	33
144	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الأمين للتأمين	34
145	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الأمين للتأمين في تعظيم الثروة النقدية	35
147	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة دار السلام للتأمين	36
148	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة دار السلام للتأمين في تعظيم الثروة النقدية	37
149	العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع التأمين	38
150	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الخاتم للاتصالات	39
151	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الخاتم للاتصالات في تعظيم الثروة النقدية	40
153	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة آسيا سيل للاتصالات	41
154	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة آسيا سيل للاتصالات في تعظيم الثروة النقدية	42

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
155	العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الاتصالات	43
156	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الحرير للتحويل المالي	44
157	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الحرير للتحويل المالي في تعظيم الثروة النقدية	45
158	صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الطيف للتحويل المالي	46
159	إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الطيف للتحويل المالي في تعظيم الثروة النقدية	47
160	العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع التحويل المالي	48
162	تعظيم الثروة النقدية للقطاعات العاملة في سوق العراق للأوراق المالية	49
165	نسب السيولة لقطاع المصارف	50
166	نسب السيولة لقطاع الصناعة	51
168	نسب السيولة لقطاع الخدمات	52
169	نسب السيولة لقطاع الزراعة	53
171	نسب السيولة لقطاع الفنادق والسياحة	54
172	نسب السيولة لقطاع الاستثمار المالي	55
174	نسب السيولة لقطاع التأمين	56
176	نسب السيولة لقطاع الاتصالات	57
177	نسب السيولة لقطاع التحويل المالي	58
178	شركات ضمن عينة البحث تعاني من مشاكل محتملة في استمراريتها	59
182	عدد الاستبانات ونسبة المستجيبين	60
182	عينة البحث حسب المنصب الوظيفي	61

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
183	عينة البحث حسب الجنس	62
183	عينة البحث حسب العمر	63
184	عينة البحث حسب المؤهل العلمي	64
184	عينة البحث حسب التخصص الأكاديمي	65
185	عينة البحث حسب العنوان الوظيفي	66
186	عينة البحث حسب سنوات الخبرة	67
187	قيمة معاملات ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث	68
187	قيمة معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات البحث	69
190 – 188	التكرارات والنسب المئوية وفقاً لمقياس ليكرت	70
197 – 196	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لإجابات أفراد العينة	71

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
13	أنموذج البحث	1
27	عرض مبسط لقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل	2
30	قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة	3
31	قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة	4
35	قائمة المركز المالي الأفقية	5
36	قائمة المركز المالي العمودية	6
42	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة	7
43	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة	8
44	العلاقة بين القوائم المالية الأساسية	9
52	دورة التدفق النقدي المبسطة	10
53	دورة التدفق النقدي وتأثرها بأنشطة الشركة	11
79	برنامج استمرارية الأعمال	12
85	أبعاد الاستدامة	13
94	أنموذج استدامة الشركات	14

قائمة الملاحق

عدد الصفحات	العنوان	التسلسل
9	استمارة الاستبانة	1
1	أسماء الأساتذة المحكمين	2
6	القوائم المالية لمصرف كردستان لسنوات 2015 و2016 و2017	3

قائمة المختصرات

مختصر المصطلح	المصطلح باللغة الإنكليزية	المصطلح باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
BCM	Business Continuity Management	إدارة استمرارية الأعمال
CWM	Cash Wealth Maximization	تعظيم الثروة النقدية
ESCAP	Economic and Social Commission for Asia and the Pacific	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي
FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GRI	Global Reporting Initiative	مبادرة الإبلاغ العالمي
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standard Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales	معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز
ICMM	International Council of Mining and Metals	المجلس الدولي للتنقيب واستخراج المعادن
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRS	International Financial Reporting Standard	معايير الإبلاغ المالي الدولي
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير (للتوحيد)
ISX	Iraqi Stock Exchange	سوق العراق للأوراق المالية
NWC	Net Working Capital	صافي رأس المال العامل
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
SFAC No.1	Statement of Financial Accounting Concepts No. 1	البيان الأول لمفاهيم المحاسبة المالية
SWM	Shareholder Wealth Maximization	تعظيم ثروة المساهمين
UNGC	United Nations Global Compact	الميثاق العالمي للأمم المتحدة

المستخلص

كل الشركات تسعى جاهدةً إلى استمراريته واستدامتها في مجتمع لا يتحقق فيه ذلك الا إذا ركزت الشركات على هدف واحد هو تعظيم الثروة النقدية الذي على أساسه تستخدم الشركات النقد لتوليد المزيد من النقد ، ويجري ذلك عن طريق إسهم عناصر القوائم المالية (جميعها أو أغلبها) في تعظيم هذه الثروة، وتأثير ذلك في الأطراف ذات العلاقة بالشركة كافة ، إذ أن استمرارية واستدامة الشركات تؤثر في اقتصاد البلد وفي ثروة الاطراف ذات العلاقة.

ويهدف البحث إلى التعرف على إسهم عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية في الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وكذلك انعكاس تأثير تعظيم الثروة النقدية على استمرارية واستدامة الشركات المساهمة. فضلاً على التعرف على آراء مجموعة من العاملين في الشركات المدرجة ومجموعة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية لغرض تعزيز نتائج البحث. ويتكون مجتمع البحث من الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد جرى استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية المتساوية لاختيار الشركات عينة البحث وذلك اعتماداً على رأس مال الأعلى وتوفر القوائم المالية السنوية للسنوات من 2015 إلى 2017. إذ تمثل أهم استنتاج في أن تعظيم الثروة النقدية يُسهم في استمرارية واستدامة الشركات في بيئة الأعمال، إذ أن غالبية الشركات عينة البحث تتباين عناصر قوائمها المالية في درجة إسهمها في تعظيم الثروة النقدية. وتبين كذلك أن أغلب الشركات عينة البحث لا تأخذ المؤشرات المالية بنظر الإعتبار وخاصةً المؤشرات المتعلقة باستمرارية واستدامة الشركات ، إذ اتضح أن نسب السيولة لهذه الشركات تُعاني من تفاوت وعدم استقرار قياساً بالشركات نفسها لسنوات سابقة أو مع الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع.

الكلمات المفتاحية : عناصر القوائم المالية ، تعظيم ثروة المساهمين ، تعظيم الثروة النقدية ، دورة التدفق النقدي ، استمرارية الشركات ، استدامة الشركات.

المقدمة

المقدمة

تسعى جميع الشركات إلى دفع كل اجراءاتها وسلوكياتها وأنشطتها وقراراتها باتجاه واحد يؤدي إلى الوصول لمصلحة مشتركة تلبي احتياجات كل الأطراف ذات العلاقة بالشركة ، فهذه المصلحة المشتركة تكمن بالنقدية المستثمرة التي يَودُ اصحابها زيادتها وتعمل الشركة على ذلك من أجل استمراريتها واستدامتها لمواجهة التزاماتها وتوسع أنشطتها.

إن استمرارية الشركة وديمومتها انعكاس واضح لتحقيقها الأهداف التي تصبوا إليها. والسبيل الأمثل لتحقيق هذه الأهداف هو تعظيم الثروة النقدية وتوزيعها. إذ أن توجّهات الهيئات المهنية المحاسبية عند صياغتها أهداف التقارير المالية يعكس ميولاً واضحاً نحو المعلومات المحاسبية المرتبطة في جوهرها بتعظيم الثروة النقدية ، لأن المعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالمقرضين والدائنين والمالكين وحتى إدارة الشركة والأهداف الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن يتم تحقيقها ببساطة عن طريق تعظيم الثروة النقدية التي تُعد الهدف الرئيسي الذي سيؤدي تحقيقه إلى تحقيق الأهداف الأخرى، وللوصول إلى ذلك ينبغي على الشركات التركيز على عناصر القوائم المالية التي تزيد أو تولد النقدية وهذا يحتاج إلى اتخاذ قرارات ملائمة لتعظيم الثروة النقدية وتوزيعها بالشكل الأمثل الذي يؤدي إلى ديمومة التعظيم وبالنتيجة الاستمرار في المدى القصير والاستدامة على المدى الطويل.

ولقد أحتوى البحث على أربعة فصول ، إذ تضمن الفصل الأول مبحثين : الأول (أبحاث سابقة) والثاني (الإطار العام للبحث). والفصل الثاني تضمن الجانب النظري في ثلاثة مباحث : الأول (القوائم المالية وعناصرها) و الثاني (الثروة النقدية) أما الثالث (استمرارية واستدامة الشركات). وتضمن الفصل الثالث الجانب العملي في ثلاثة مباحث أيضاً : الأول (نُبذة تاريخية عن الشركات العراقية المُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) والثاني (إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وانعكاس ذلك على إستمرارية وإستدامة الشركات) والثالث (وصف عينة الاستبانة وتحليل نتائجها). أما الفصل الرابع فقد تضمن مبحثين: الأول (الاستنتاجات) والثاني (التوصيات).

الفصل الأول

أبحاث سابقة والإطار العام للبحث

المبحث الأول : أبحاث سابقة

المبحث الثاني : الإطار العام للبحث

أبحاث سابقة

Previous Researches

تمهيد

يتطرق هذا المبحث إلى أبحاث سابقة عراقية وعربية وأجنبية. وتختلف وجهات نظر الأكاديميين في تقديم أو تأخير الأبحاث السابقة على الإطار العام للبحث ، إذ هناك وجهتي نظر الأولى ترى أهمية عرض الأبحاث السابقة أولاً ، والثانية ترى وجوب عرض الإطار العام للبحث أولاً ، ويتماشى رأي الباحث مع وجهة النظر الأولى.

1.1.1 أبحاث عراقية

Iraqi Researches

1- بحث (كريم ، 2016)	
عنوان البحث	"فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة - دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية"
عينة البحث	تتكون عينة البحث من الشركة العامة للإسمنت الجنوبي معمل - اسمنت النجف ومعمل اسمنت الكوفة.
هدف البحث	1. التعرف على المخاطر التي تواجه إدارة الشركة في التحقق من استمرارية أعمالها. 2. اقتراح إجراءات تدقيق تحليلية للتحقق من فرض الإستمرارية.
مشكلة البحث	إهتمام بعض مراقبي الحسابات بمدى عدالة البيانات التاريخية في تمثيل المركز المالية ونتيجة النشاط للسنة المالية وإغفال مصير الشركة ووقوعهم نتيجة ذلك بمشاكل بسبب عدم وجود إفصاح كافي عن أية أخطار تهدد استمرارية الاعمال.
نتائج البحث	1. إن توافر فرض الاستمرارية له أثر مهم في إعداد القوائم المالية إذ يوفر شروط القياس السليم في عرض هذه القوائم. 2. تتعرض الشركات الوطنية بمجرد رفع الحماية عنها إلى مؤشرات الفشل المالي وشكوك في قدرتها على الاستمرارية.
نوع البحث	بحث منشور في مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية.

أوجه الشبه	التطرق إلى فرض الإستمرارية وكذلك إستخدام مؤشرات مالية (كنسبة التداول ونسبة النقدية) للتنبؤ بإستمرارية الشركة في مزاولة أعمالها.
------------	---

2- بحث (الزيادي والبعاج،2017)	
عنوان البحث	" تقييم العوامل المؤثرة على استمرارية المنشأة - دراسة تطبيقية على عينة من شركات المقاولات"
عينة البحث	تتكون عينة البحث من (68) مدير مستجيب من مدراء شركات المقاولات لصلتهم المباشرة بأعمال الشركة والمعوقات التي تواجهها.
هدف البحث	التعرف على التحديات والمشاكل التي تواجه الشركات في الاستمرار بمزاولة أعمالها.
مشكلة البحث	تواجه العديد من شركات المقاولات مشاكل كبيرة ربما تؤثر بشكل سلبي على استمراريته في أداء مهامها الأساسية، وأن هذه المشاكل قد تؤدي إلى فشلها وتصفيته.
نتائج البحث	1. إن العوامل الداخلية والخارجية لها أثر متفاوت على فشل شركات المقاولات في بقاءها وإستمرارها. 2. شغلت العوامل الخارجية كعامل الفساد الإداري والمالي في الإدارات الحكومية التي تتعامل معها شركات المقاولات المرتبة الثانية، إذ تعتبر هذه العوامل من اخطر التحديات التي تواجه استمرارية الشركات من عدمها.
نوع البحث	بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية.
أوجه الشبه	تناول إستمرارية الشركة والعوامل المؤثرة بها، فضلاً عن توزيع استمارة استبانة تستهدف أفراد عاملين في الشركات عينة البحث.

3- بحث (حنظل وحسين،2017)	
عنوان البحث	" دور مرتدات الامدادات العكسية في تعزيز استدامة الاعمال - دراسة استطلاعية في شركتي الهلال الصناعية والصناعات الخفيفة في محافظة بغداد"
عينة البحث	تتكون عينة البحث (70) موظف من أصحاب الخبرة والدراية لضمان الإفادة من المعلومات الدقيقة التي يمتلكونها.
هدف البحث	إختبار طبيعة علاقات الارتباط والتباين والتأثير بين مرتدات الامدادات العكسية واستدامة الأعمال للشركات عينة البحث.

مشكلة البحث	1. ما نسبة التحقق من استدامة الأعمال في الشركات عينة البحث؟ 2. هل هناك علاقة ارتباط بين مرتدات الامدادات العكسية واستدامة الأعمال في الشركات عينة البحث؟
نتائج البحث	1. وجود علاقة ارتباط عكسي بين مرتدات الامدادات مجتمعة وانفرادية واستدامة الأعمال في الشركات عينة البحث. 2. وجود تأثير معنوي موجب لمرتدات الامدادات مجتمعة وانفرادية واستدامة الأعمال في الشركات عينة البحث.
نوع البحث	بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.
أوجه الشبه	التطرق إلى إستدامة الشركات وإستخدام إستمارة الإستبانة التي وزعت إلى بعض موظفي الشركات عينة البحث.

2.1.1 أبحاث عربية

Arab Researches

1- بحث (العبد الله والجراوي، 2005)	
عنوان البحث	"الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية ودورها في قياس وتوزيع الثروة للمجتمع"
عينة البحث	تتكون عينة البحث من (67) أستاذ جامعي ومحاسب قانوني.
هدف البحث	1. التعرف على دور المعايير المحاسبية في قياس الثروة وتوزيعها. 2. الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية على المستوى الدولي.
مشكلة البحث	ما دور المعايير المحاسبية في آلية قياس وتوزيع الثروة الاقتصادية بين أفراد المجتمع؟
نتائج البحث	إن ما تقدمه المحاسبة من معلومات مالية للمجتمع ما هو إلا انعكاس للمعايير المحاسبية، فكل طرف يتأثر بالمعايير ايجابياً أو سلبياً ، وبالنتيجة فإن كل طرف يحاول تفسير المعايير بالشكل الذي يحقق له أعلى تعظيم للثروة وأقل ضرر.
نوع البحث	بحث منشور في المجلة العربية للإدارة - المنظمة العربية للتنمية الادارية - مصر.
أوجه الشبه	التطرق إلى النقود والثروة وأثرها على المجتمع عموماً والشركات خصوصاً.

2- بحث (أحمد، 2013)	
عنوان البحث	"تحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية"
عينة البحث	تتكون عينة البحث من ثلاث قطاعات هي: قطاع البنوك والإتصالات والعقارات.
هدف البحث	التعرف على مدى إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة عن طريق تحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية.
مشكلة البحث	هل أن الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية يستوفي متطلبات مبادرة الإبلاغ العالمي ؟
نتائج البحث	1. تفصح الشركات المصرية عن التنمية المستدامة لأنشطتها في تقاريرها السنوية وليس في تقارير مستقلة. 2. لم تتبنى الشركات عينة البحث متطلبات مبادرة الإبلاغ العالمي عند قيامها بالإفصاح عن الإستدامة في تقاريرها السنوية.
نوع البحث	بحث منشور في مجلة المحاسبة والمراجعة.
أوجه الشبه	تناول مفهوم الإستدامة وإمكانية الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية وليس كتقارير المنفصلة.

3- بحث (عبد المالك، 2015)	
عنوان البحث	" القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي "
عينة البحث	تتكون عينة البحث من مجمع صيدال – وحدة الحراش 2012-2013 .
هدف البحث	1. إظهار دور القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية على وفق النظام المحاسبي المالي. 2. التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي والمعلومات التي يوفرها.
مشكلة البحث	هل يعطي القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي قوائم مالية أكثر شفافية وذات مصداقية كبيرة ؟
نتائج البحث	1. أصبحت القوائم المالية ذات النظرة المالية المعدة وفقاً للنظام المحاسبي تهتم بالأحداث المستقبلية للمؤسسة فضلاً عن إهتمامها بالأحداث السابقة وذلك عن طريق طرق القياس المستعملة.

2.لتطبيق الأساليب الحديثة بالقياس المحاسبي ينبغي توفر أسواق نشطة لإعطاء الأصل قيمته الحقيقية.	
رسالة ماجستير.	نوع البحث
تناول عناصر القوائم المالية وأثرها على سيولة الشركة ومركزها المالي ونتيجة الأعمال.	أوجه الشبه

3.1.1 أبحاث اجنبية

Foreign Researches

1- بحث (Larsson ,2007)	
"Integrating sustainability with business strategy – the Swedish chemical industry" "دمج الاستدامة باستراتيجية الأعمال - الصناعة الكيميائية السويدية"	عنوان البحث
تتكون عينة البحث من شركتين هما شركة Akzo Nobel وشركة Eka Chemicals.	عينة البحث
1. التعرف على مفهوم الاستدامة وعلاقته باستراتيجية الأعمال. 2. اكتشاف العوامل الحاسمة لتكامل الاستدامة مع استراتيجية الأعمال.	هدف البحث
1. هل تعد الاستدامة قضية مهمة بالنسبة لشركات الصناعة الكيميائية؟ 2. ما هي العوامل الحاسمة في تكامل الاستدامة مع استراتيجية الأعمال؟	مشكلة البحث
1. تُعد الاستدامة قضية مهمة في هذه الأيام وستكون لها أهمية أكبر في المستقبل. 2. إن الرؤية المشتركة وموائمة الأهداف هما العاملان الحاسمان في تكامل الاستدامة مع استراتيجية الأعمال.	نتائج البحث
رسالة ماجستير.	نوع البحث
مفهوم وأبعاد الإستدامة وضرورة إدراجها أو ربطها بأهداف واستراتيجيات الشركات.	أوجه الشبه

2- بحث (Al-Abdullah & Abu-Abbas ,2013)	
"Cash Wealth Maximization: The Panacea" "تعظيم الثروة النقدية: الدواء الشافي"	عنوان البحث
البحث يحتوي على جانب فكري فقط.	عينة البحث
التعرف على الهدف الضمني الذي ترجع إليه بقية الأهداف الأخرى بناءً على ما جاءت به الهيئات المهنية للمحاسبة من بيانات.	هدف البحث
هل تعظيم الثروة النقدية الهدف الذي تصبوا إليه كل الأطراف ذات العلاقة؟	مشكلة البحث
1. تسعى الشخصية الطبيعية والمعنوية بصورة غير محدودة لتعظيم الثروة النقدية، لأن تفكير الشركات فيما يتعلق بتعظيم الثروة النقدية مماثل ومشابه لتفكير أصحابها. 2. تعتبر الشركة ببساطة أداة جرى إنشاؤها من المالكين (المساهمين) لتعظيم الثروة النقدية.	نتائج البحث
بحث منشور في Global Advanced Research Journal of Economics	نوع البحث
تناول تعظيم الثروة النقدية من وجهة نظر الهيئات المهنية للمحاسبة.	أوجه الشبه

3- بحث (Al-Abdullah & Abu-Abbas ,2013)	
"Cash Wealth Maximization: The Jewel in the Crown (Reductionism in its Worst Form)" "تعظيم الثروة النقدية: الجوهرة في التاج (الإختزالية في أسوأ أشكالها)"	عنوان البحث
البحث يحتوي على جانب فكري فقط.	عينة البحث
التعرف على الهدف السرمدي للقوائم المالية.	هدف البحث
هل يمكن إختزال جمع اهداف القوائم المالية في هدف وحيد؟	مشكلة البحث
1. أن تعظيم الثروة النقدية هدف ليس له أي منافس. 2. على الرغم من أن كل الهيئات المهنية للمحاسبة تُعبر عن هدف تعظيم الثروة النقدية باستعمال عبارات أو كلمات مختلفة الا أن جوهر تعظيم الثروة النقدية واضح للغاية.	نتائج البحث

International Journal of Finance and Accounting بحث منشور في	نوع البحث
تناول تعظيم الثروة النقدية من وجهة نظر الهيئات المهنية للمحاسبة.	أوجه الشبه

4- بحث (Mäkilä ,2014)	
" Resilience as a way to improve business continuity: a multiple case study with large Nordic companies "	عنوان البحث
"المرونة كأسلوب لتحسين استمرارية الأعمال: دراسة حالة متعددة للشركات الكبيرة في بلدان الشمال الأوروبي"	
تتكون عينة البحث من أربع شركات وسبعة مقابلات شخصية.	عينة البحث
تقديم المرونة كأداة لتحسين إستمرارية الأعمال.	هدف البحث
1. ما هي العوامل التي تؤثر على استمرارية الأعمال؟ 2. كيف يمكن للشركات حماية استمرارية أعمالها؟	مشكلة البحث
1. إن أهم عامل يؤثر سلباً على استمرارية الشركة هو الحداثة والتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال. 2. إن المحافظة على أو زيادة صافي رأس المال العامل يحمي الشركات من المشاكل التي قد تهدد إستمراريتها.	نتائج البحث
رسالة ماجستير.	نوع البحث
التطرق إلى فرضية إستمرارية الشركة وتوزيع استمارة استبيان تتناول في أحد محاورها فرضية الإستمرارية.	أوجه الشبه

5- بحث (Provasi & Riva ,2015)	
"ASSESSMENT OF GOING CONCERN FOR THE ITALIAN LISTED COMPANIES: AN EMPIRICAL STUDY"	عنوان البحث
تقييم استمرارية الشركات المدرجة في البورصة الايطالية: دراسة تجريبية	

عينة البحث	الشركات الإيطالية المدرجة في البورصة للفترة من 2009 إلى 2012.
هدف البحث	1. تحليل محتوى تقارير مدققي حسابات الشركات الإيطالية المدرجة للتحقق من فرضية استمراريته. 2. تحليل اتجاه الشركات الإيطالية المدرجة وفقاً لفرضية الاستمرارية.
مشكلة البحث	1. هل فرضية الاستمرارية تُعد المبدأ الأساسي في عرض القوائم المالية. 2. ما مدى تأثير رأي مدقق الحسابات في استمرارية الشركة على وضعها في البورصة الإيطالية.
نتائج البحث	إن نسبة كبيرة من الشركات الإيطالية المدرجة كان رأي مدقق الحسابات فيها غير متحفظ بسبب عدم وجود ظروف واحداث جوهرية حول قدرتها على الاستمرارية.
نوع البحث	بحث منشور في (Review of Business & Finance Studies (RBFS).
أوجه الشبه	تسليط الضوء على فرض استمرارية الشركة في مزاولة أعمالها.

ومما سبق يتضح أن الأبحاث المعروضة في هذا المبحث تتشابه مع البحث الحالي من حيث متغير واحد أو جزء من متغير ، ويختلف البحث الحالي عن الأبحاث السابقة المعروضة في إظهار مساهمة عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وأثر ذلك على إستمرارية وإستدامة الشركات عن طريق تحليل بيانات الشركات عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعرفة اسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وكذلك أثر انعكاس تعظيم الثروة النقدية على استمرارية الشركات واستدامتها، فضلاً عن ذلك فقد جرى إستخدام إستمارة إستبانة لتعريضاً لتحليل البيانات.

الإطار العام للبحث

General Framework of Research

تمهيد

يتطرق هذا المبحث إلى الأهمية الفكرية والتطبيقية للبحث ، وكذلك إلى أهداف ومشكلة وفرضيته من الناحية النظرية والتطبيقية. ويتطرق أيضاً إلى حدوده والأساليب المستعملة في الجانب العملي ، فضلاً عن أنموذجه الذي يعرض متغيراته. وبالنتيجة يعرض هذا المبحث مجموعة الخطوات التي يتبعها الباحث ، ويجري الإلتزام بها للوصول إلى النتائج المرجوة.

1.2.1 أهمية البحث

Research Importance

توضح أهمية البحث الدوافع التي دعت الباحث إلى اختيار موضوع البحث. فضلاً عن عرض أهم ما يميز موضوع البحث عن بقية البحوث الأخرى، إذ تبين الأهمية مدى قدرة الباحث على توعية القارئ بالضرورة التي من شأنها أن دعت إلى اختيار عنوان البحث.

Intellectual Importance

1. الأهمية الفكرية

تتبع الأهمية الفكرية للبحث من أهمية تعظيم الثروة النقدية. إذ إن العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة والشركة تدور حول النقدية. وبالنتيجة ليس لدى الشركة أي خيار سوى أن تكون مشغولة بتحقيق أهداف هذه الأطراف عن طريق تسخير الجهود كافة لتعظيم النقدية التي تستند إلى منظور طويل وقصير الأجل وبالنتيجة الاستمرارية والاستدامة في بيئة الأعمال. ولأجل ذلك على عناصر القوائم المالية للشركات مجتمعة الإسهام في تعظيم الثروة النقدية.

Practical Importance

2. الأهمية التطبيقية

يمكن توضيح الأهمية التطبيقية للبحث عن طريق الآتي :

- أ) دور عناصر القوائم المالية للشركات في إسهامها بتعظيم الثروة النقدية.
- ب) الدور الذي يلعبه تعظيم الثروة النقدية وإسهامه في استمرارية واستدامة الشركات.

2.2.1 أهداف البحث

Research Objectives

إنّ لأهداف البحث دوراً مهماً في تحديد النتائج التي سيصل إليها الباحث. ويشترط في صياغتها أن تكون قابلة للتطبيق. إذ أن أهداف البحث لها أهمية كبيرة في إيضاح فكرة الباحث وما الذي يسعى إلى تحقيقه.

Theoretical objectives

1. الأهداف النظرية

يمكن توضيح الأهداف النظرية للبحث في الآتي :

- (أ) التعرف على مفهوم تعظيم الثروة النقدية وأهميته للأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالشركة وتأثره بعناصر القوائم المالية.
- (ب) التعرف على فرض استمرارية الشركة ومفهوم الاستدامة وأبعادها وتأثرهما بتعظيم الثروة النقدية.

Practical Objectives

2. الأهداف التطبيقية

يمكن توضيح الأهداف التطبيقية في الآتي :

- (أ) التعرف على إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتوزيعها في الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- (ب) انعكاس تأثير تعظيم الثروة النقدية على استمرارية واستدامة الشركات المساهمة.

3.2.1 مشكلة البحث

Research Problem

تُصاغ مشكلة البحث العلمي بجملة استفهامية تسأل عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر ، إذ تمثل هذه المشكلة حاجة يُراد إشباعها ، ولكن أهمية هذه الحاجة هي التي تُبرر أسباب الغوص فيها.

Theoretical Problem

1. المشكلة النظرية

تتلخص المشكلة النظرية للبحث في : هل أن تعظيم الثروة النقدية يُعد السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف المرسومة كافة التي تُلبي احتياجات الشركة والاطراف ذات العلاقة على حدٍ سواء وبالنتيجة تحقق الاستمرارية والاستدامة.

Practical Problem

2. المشكلة التطبيقية

يمكن توضيح المشكلة التطبيقية بالأسئلة الآتية :

- (أ) هل تُسهم عناصر القوائم المالية في زيادة توليد النقدية وتحاول تعظيمها ؟
(ب) هل يؤدي تعظيم الثروة النقدية إلى استمرارية الشركات واستدامتها ؟

4.2.1 فرضيات البحث

Research Hypotheses

تُعد فرضية البحث حل أو تفسير مؤقت يجري صياغته أما بطريقة النفي فتسمى فرضية عدمية (صفرية) ، أو بطريقة الإثبات وتسمى عندئذ فرضية مباشرة. وتبقى فرضية البحث مجازية لحين التأكد من صحتها نتيجةً لاحتتمالها للإثبات والنفي.

Theoretical Hypotheses

1. فرضيات نظرية

يمكن تحديد فرضيات البحث من الناحية النظرية في الآتي :

- (أ) تُسهم عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتُساعد في توزيعها.
(ب) ينعكس تعظيم الثروة النقدية على إستمرارية وإستدامة الشركات في بيئة الأعمال.

Practical Hypotheses

2. فرضيات تطبيقية

يمكن تحديد فرضية البحث من الناحية التطبيقية بالفرضيتين الآتيتين :

- (أ) تتباين عناصر القوائم المالية في درجة إسهامها في تعظيم الثروة النقدية .
(ب) يُسهم تعظيم الثروة النقدية في تحقيق استمرارية واستدامة الشركات في بيئة الأعمال.

5.2.1 حدود البحث

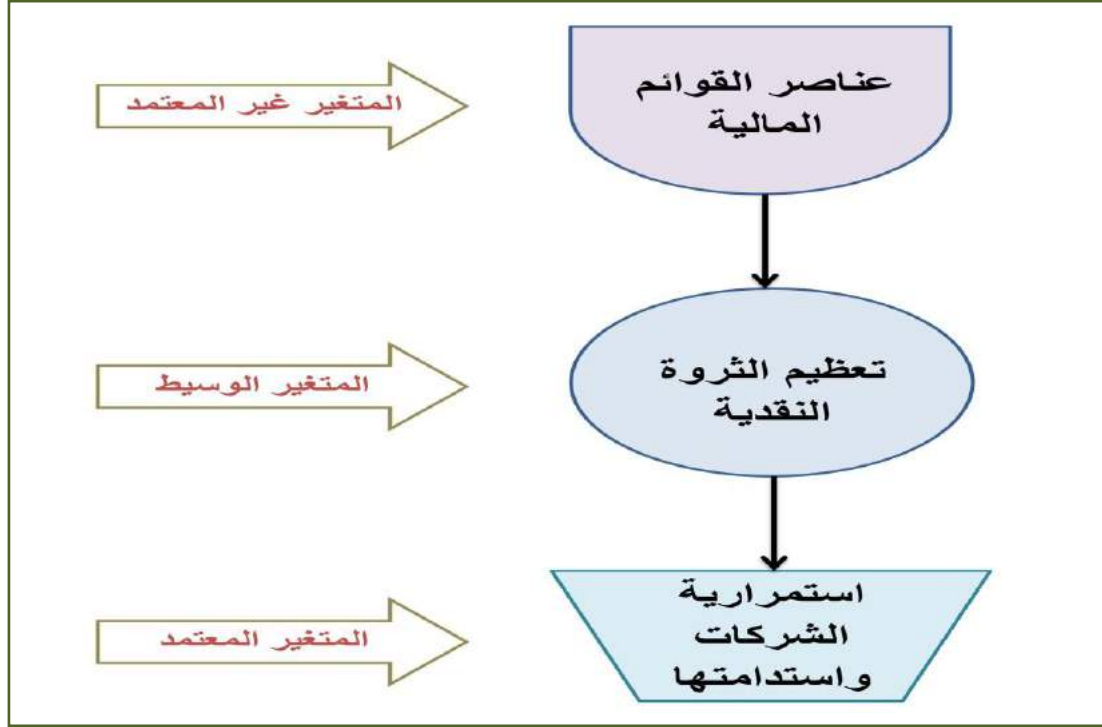
Research Limits

تمثل حدود البحث الحواجز التي على الباحث الالتزام بها ، إذ هناك حدود يلتزم بها الباحث إجبارياً وحدود يلتزم بها اختيارياً ، فالحدود الإجبارية هي النطاق الموضوعي الذي لا يمكن تجاوزه وهذا النطاق يفرضه طبيعة البحث ، أما الاختيارية فهي الحدود التي يضعها الباحث بنفسه ويلتزم بها.

Thematic Limits

1. الحدود الموضوعية

تتكون الحدود الموضوعية للبحث من متغيرات البحث التي تتمثل بالمتغيرات غير المعتمدة (المستقلة) والمتغيرات المعتمدة (التابعة) والمتغيرات الوسيطة إن وجدت ، إذ يتوجب على الباحث الغور فيها بالصورة التي يغطي بها موضوع البحث. ويوضح الشكل (1) أنموذج البحث.



شكل 1

أنموذج البحث

المصدر: إعداد الباحث

Time limits

2. الحدود الزمانية

البيانات المالية للمدة (2015 – 2017) هذا فيما يخص درجة إسهام عناصر القوائم المالية وكذلك المؤشرات المالية للتنبؤ باستمرارية واستدامة الشركات. أما فيما يخص الاستبانة فقد تمثلت الحدود الزمانية بسنة 2018.

Spatial limits

3. الحدود المكانية

تتضمن مجموعة من الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، علماً أنه قد جرى استعمال أسلوب العينة العشوائية الطبقيّة المتساوية لاختيار العينة. أما فيما يخص الاستبانة فتتكون الحدود المكانية من مجموعة من العاملين في الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق وكذلك مجموعة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية.

1.2. 6 مصادر البيانات والبرامج المعتمدة

Data sources and Programs Approved

تتمثل الأساليب الاحصائية بما اعتمده الباحث من مصادر لأهم أدبيات الفكر المحاسبي ذات العلاقة بموضوع البحث ، فضلاً عن الاعتبارات التطبيقية والعملية.

Theoretical Side

1. الجانب النظري

اعتمد الباحث على الكتب والدوريات والرسائل والاطاريح العربية والاجنبية ، فضلاً عن البيانات الصادرة من المنظمات المهنية للمحاسبة.

Practical Side

2. الجانب التطبيقي

تحليل درجة إسهام عناصر القوائم المالية وكذلك استخراج المؤشرات المالية (نسب السيولة) عن طريق برنامج (Excel) وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للشركات عينة البحث ، كذلك جرى استعمال برنامج (SPSS)¹ لغرض تحليل نتائج الاستبانة ووصف عينة البحث وفقاً للجنس والعمر والتخصص الاكاديمي والمنصب الوظيفي واخيراً وفقاً لسنوات الخبرة.

وفي هذا المبحث جرى تحديد أهداف ومشكلة وفرضية البحث ، إذ يسعى الباحث خلال البحث إلى تحقيق الأهداف وإيجاد حلول للمشاكل وإثبات الفرضيات. وقد جرى اعتماد المنهج (المدخل) الاستنباطي المبني على أساس التسلسل المنطقي من الفرضيات إلى الاستنتاجات التي تؤدي إلى بناء نظريات خاصة محددة المعالم (من العام إلى الخاص). وكذلك جرى اعتماد المنهج (المدخل) الاستقرائي المبني على أساس معالم وحقائق عامة من واقع مفردات معينة (من الخاص إلى العام). ويوضح هذا المبحث الصورة التي يجب أن يكون عليها البحث، إذ سيقوم الباحث بصياغة طريقة إضافية جديدة لقائمة التدفقات النقدية توضح إسهام عناصر القوائم المالية للشركات في تعظيم الثروة النقدية (صافي التدفق النقدي خلال السنة مضافاً إليه النقدية عند بداية الفترة) الموجب والسالب ، ومن ثم تعزيز اختبار الفرضيات عن طريق استمارة الاستبانة التي أعدت وفقاً لمقياس ليكرت ذو الخمس درجات.

الفصل الثاني

الجانب النظري

- المبحث الأول : القوائم المالية وعناصرها
- المبحث الثاني : الثروة النقدية
- المبحث الثالث : استمرارية واستدامة الشركات

القوائم المالية وعناصرها

Financial Statements and its Elements

تمهيد

تُعد القوائم المالية النتيجة النهائية للنظام المحاسبي المالي الذي يهدف إلى توفير معلومات مفيدة للأطراف ذات العلاقة بالشركة ، باعتبارها الأساس الذي يُستند عليه في اتخاذ العديد من القرارات ، إذ ينبغي عند إعداد هذه القوائم الإلتزام بالمعايير المحاسبية التي وضعتها الجمعيات والهيئات المهنية المختصة لجعل عملية المقارنة بين الشركات المختلفة أكثر سهولة. ولغرض الإفادة من القوائم المالية ينبغي على المحاسب تنفيذ وظيفتي المحاسبة المتمثلة بالقياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية بشكل دقيق ، وذلك عن طريق الإعتناء على الإطار الفكري للمحاسبة الذي يُعد دستوراً ونظاماً متماسكاً يصف طبيعة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية ويؤدي إلى تقليل الإجتهد والحكم الشخصي.

1.1.2 التقارير المالية

Financial Reporting

تنشأ التقارير المالية نتيجة لإجراء معالجات محاسبية على البيانات المرتبطة بأحداث وأنشطة قامت بها الشركة لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى المستفيدين كافة لتساعدهم في إتخاذ القرارات المختلفة ذات الصلة بالشركة.

تعتمد النظم المحاسبية على توليد المعلومات من أجل إعداد تقارير داخلية وخارجية عن الشركة ، فتكون المعلومات الخارجية موجزة بدرجة أكبر من المعلومات الداخلية ، لأن الشركة لا ترغب بالإفصاح عن معاملاتها المالية الداخلية كافة للأطراف الخارجية. ولهذا السبب ، تكون التقارير المالية الخارجية خاضعة إلى مجموعة من المبادئ أو المعايير التي تؤدي إلى تحديد المعلومات الواجب على الشركة الإفصاح عنها بدقة إلى الأطراف الخارجية. إذ أن المعايير المحاسبية تهدف إلى عرض التقارير المالية بشكل موحد كي يتسنى مقارنتها بسهولة مع تقارير شركات أخرى (عاملة بنفس القطاع) مماثلة (Stice et al,2010:10).

إن القوائم المالية لا تعرض المعلومات كافة التي تعرضها التقارير المالية فالتقارير المالية تشمل بخلاف القوائم المالية العديد من التقارير مثل خطاب رئيس مجلس ادارة الشركة الموجه للمساهمين والمستثمرين وغيرهم من الأطراف الأخرى ، وتوقعات الإدارة بخصوص نشاط

الشركة الحالي والمستقبلي وتقرير مدقق الحسابات وكذلك أثر نشاط الشركة على البيئة المحيطة ومشاركتها في حل مشاكل المجتمع مثل تخفيض البطالة ومكافحة التلوث وغيرها (الدهراوي، 2006: 13 - 14).

ويرى (علي، 2002: 46) أنه من الصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية لأنها المنتج النهائي لنظم المعلومات المحاسبية المالية ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات المالية للمستفيدين ، إلا أنه يمكن القول بأن القوائم المالية تمثل الجزء المهم من تلك التقارير وتعد المخرجات الأساسية لنظم المحاسبة المالية.

ومما سبق يتضح أن القوائم المالية جزء من مفهوم أوسع هو التقارير المالية لأن هذه التقارير تحتوي على معلومات مالية وغير مالية ، أما القوائم المالية فتحتوي على معلومات مالية كمية مفيدة لمستخدميها في إتخاذ القرارات. مع الأخذ بنظر الإعتبار وجود ضغوط كبيرة تمارس على الشركات للإفصاح عن المعلومات غير المالية سوأءاً كانت هذه المعلومات مرفقة مع القوائم المالية أم بشكل منفصل عنها وخصوصاً أبعاد الإستدامة (البيئية والإقتصادية والإجتماعية).

2.1.2 مفهوم القوائم المالية

Concept of Financial Statements

إن القوائم المالية هي مخرجات رئيسية للنظام المحاسبي ناتجة عن تشغيل قدر كبير من البيانات فهي تجريد للواقع إذ تصف جوانبه المتشابكة والمتداخلة بصورة أكثر بساطة (الشيرازي، 1990: 231). إذ إن هذه القوائم مصممة لتوفر معلومات تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين لتقدير قيمة الشركة ، وليس إظهاراً لقيمة الشركة (IFRS, 2015: 23).

فقد عرّفها (Des Robert et al, 2004: 12) بأنها "وثائق محاسبية مالية متكاملة غير قابلة للتجزئة فيما بينها ، تعطي صورة واضحة للأداء المالي والوضع المالي والتغير في المركز المالي عند إغلاق الحسابات".

أما (Kieso et al, 2016: 4) فقد عرّفها بأنها "الوسيلة الرئيسية التي تقوم الشركة عن طريقها بالإفصاح عن معلوماتها المالية إلى الأطراف ذات العلاقة ، وإن هذه القوائم تتكون من قائمة المركز المالي وكشف الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وإن الإفصاحات المتممة جزء لا يتجزأ منها".

ويرى (زوينة،2014: 46) بأنها "عرض هيكلية لوضع الشركة المالي وأدائها خلال فترة معينة ، إذ توفر القوائم المالية معلومات ملائمة لمختلف مستخدميها لإجل إتخاذ قرارات رشيدة وتوفر أيضاً معلومات للملاك تساعدهم في تقييم كفاءة الإدارة في إستغلال موارد الشركة".

تقوم الشركات بالإفصاح عن معلوماتها المالية بشكل منتظم ، وتكون هذه المعلومات المتاحة بالقوائم المالية موجهة إلى الجمهور والمساهمين والموردين والعملاء والمنافسين وغيرهم من الأطراف ذي العلاقة بالشركة ، لذلك ترحب الشركات الكبرى بعكس الشركات الصغرى بفكر نشر هذه القوائم على نطاق واسع شاملاً ذلك شبكات الإنترنت، فهذه القوائم تُعد أداة رئيسية لتوليد الثقة بين الشركة المفصحة عن أعمالها والأطراف الأخرى سواءً كانوا مرتبطين مع الشركة بأعمال معينة أم يفكروا بالقيام في ذلك كالمقترضين مثلاً (Aerts&Walton,2013:3-4).

ويرى الباحث بأن القوائم المالية هي المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تكون ذات حاجة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة لغرض إتخاذ قرارات مهمة أساسها أداء الشركة خلال الفترة ومركزها النقدي خلال نفس الفترة وقوة مركزها المالي في لحظة زمنية معينة والتغيرات الحاصلة في حقوق الملكية ، فقد أصبحت هذه القوائم بفضل الهيئات المهنية المحاسبية كـ FASB و IASB تُعبر عن الحاضر ويمكن التنبؤ بها في المستقبل فضلاً عن عكسها لأداء الفترة السابقة.

2. 1. 3 أهداف القوائم المالية

Objectives of Financial Statements

لا يستطيع المحاسبون تحديد معايير الاعتراف أو القياس المفيدة، أو أفضل طريقة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية دون تحديد أهداف القوائم المالية ، وتتمثل الأهداف الرئيسية للتقارير (القوائم) المالية فيما يأتي (Stice et al ,2010: 23 - 24) و(حميدات وخدّاش، 2013: 7 - 8) :

أ) الهدف العام هو توفير معلومات مفيدة لأغراض إتخاذ القرار. إذ أن هذه القرارات تتعلق بشراء أو بيع أو حيازة استثمارات في حقوق الملكية ، وتحديد مقدار مقسوم الأرباح وربحية السهم، وتقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة (الججاوي والمسعودي، 2014: 22 - 23).

ب) أن لا تكون القوائم المالية بسيطة وواضحة بحيث يفهمها الجميع. فهنا يكمن الفرق بين المستخدم المطلع والمستخدم غير المطلع في إمتلاك القدرة الكافية على قراءة وتحليل القوائم المالية.

ت) تكون القوائم المالية موجهة في المقام الأول نحو المستثمرين والدائنين على الرغم من وجود العديد من المستخدمين المحتملين لهذه القوائم ، لأن المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين في أغلب الحالات تكون مفيدة للمستخدمين الآخرين كافة.

ث) إن مقدار التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وتوقيتها يمثل مصدر إهتمام المستثمرين والدائنين بالدرجة الأولى ، فالدائنون يتوقعون الدفع النقدي للفائدة والقروض ، أما المستثمرون يرغبون بالتوزيعات النقدية لزيادة ثروتهم.

ج) تُظهر القوائم المالية نتائج الوكالة عن طريق إظهار مدى قدرة الإدارة على إستغلال موارد الشركة ، وهل سُخرت هذه الموارد لمصلحة الإدارة أم لمصلحة الملاك؟ (حماد، 2002: 39).

ح) إن التغييرات الحاصلة في هيكل الموارد الإقتصادية والمطالبات ناتج عن توفر معلومات في القوائم المالية عن المركز والأداء المالي الشركة.

ويرى (Al-Abdullah & Abu-Abbas, 2013 :45) إن الهدف الأساسي الذي يؤدي تحقيقه إلى تحقيق بقية الأهداف هو تعظيم الثروة النقدية Cash Wealth Maximization ، إذ أن المعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة سواءً الأطراف الداخلية أم الخارجية يمكن أن تُحقق ببساطة عن طريق نفس المعلومات المحاسبية المطلوبة لتحقيق هدف تعظيم الثروة النقدية.

ويرى الباحث إن عملية إتخاذ القرار هي ردود فعل مستخدمي القوائم المالية لما توفرت لهم من معلومات تبين الوضع المالي للشركة والتغيير به ونتيجة الأعمال ، إذ تكون هذه المعلومات ذات أثر كبير على رغبات المستخدمين عند اتخاذهم قرارات يرجون منها تعظم الثروة النقدية.

2.1.4 مستخدمو القوائم المالية

Users of Financial Statements

يختلف مستخدمو القوائم المالية في إتخاذهم للقرارات الإقتصادية إستناداً إلى إرتباطهم بالشركة ، فمنهم من له علاقة مباشرة بالشركة (كالملاك والإدارة) ، ومنهم من له علاقة غير مباشرة بالشركة (كالمقرضين والموردين)، ويمكن تحديد أهم الفئات المستخدمة للقوائم المالية فيما يلي (Harrison et al,2014: 10) :

Investors 2. 1. 4. 1. المستثمرون

يرغب المستثمرون في معرفة العوائد التي سيحصلون عليها جراء إستثمارهم في الشركة وهل هذه العوائد كافية مقابل مخاطر هذا الإستثمار ، إذ ربما يقرر المستثمرون زيادة أو تقليل أو الحفاظ على استثماراتهم بالشركة عن طريق شراء أو بيع أسهم الشركة في البورصة.

lenders 2. 1. 4. 2. المقرضون

يسعى المقرضون (كالمصارف Banks وحاملي السندات Bondholders والمؤسسات المالية الأخرى Other Financial Institutions) إلى معلومات تساعد في معرفة قدرة الشركة على توفير النقد الكافي لسداد الفائدة وأصل القرض في الوقت اللازم.

Suppliers and Trade Creditors 2. 1. 4. 3. الموردون والدائنون التجاريون

في ظل وجود شروط ائتمانية يوفرها الموردون والدائنون التجاريون لعملائهم ، فهم يرغبون بمعرفة قدرة الشركة على تسديد ما بذمتها في موعد الإستحقاق.

Customers 2. 1. 4. 4. العملاء

يحتاج العملاء إلى معلومات حول قدرة الشركة على تزويدهم بالخدمات ، وبالنتيجة استمراريتها على المدى الطويل في تقديم الخدمات (حافظ، 2016: 295).

Employees 2. 1. 4. 5. الموظفون

يهتم الموظفون بالمعلومات المالية عادةً لأسباب عديدة منها الأمن الوظيفي وزيادة الرواتب والمكافآت ، فضلاً عن معلومات تعزز مطالبهم بتحسين أوضاعهم الوظيفية (الحواتمه، 2010: 33).

Government and Its Agencies 2. 1. 4. 6. الحكومة ووكالاتها

تركز الحكومة ووكالاتها على الشركات كافة فيما يخص دفع الضرائب والالتزام بالقوانين السارية ، فضلاً عن إلزامهم بقواعد الإدراج "listing rules" (أي متطلبات الإفصاح بالبورصة).

Managers 2. 1. 4. 7. المدبرون

يحتاج المدراء إلى تغذية عكسية حول نتائج القرارات التي إتخذوها مسبقاً لأجل توسيع الجوانب الناجحة وتكييف أو تحسين الجوانب غير الناجحة (Alexander&Nobes,2010:4).

Public

2.1.4.8. الجمهور

يهتم الجمهور بقضايا الشركة المتعلقة بالصحة والسلامة ، ومدى تأثير أعمال الشركة على البيئة. إي يركز الجمهور على مدى إهتمام الشركة بالجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إذ يُعبر عن هذه الجوانب بأبعاد أو عوامل الإستدامة.

وفضلاً عن ما سبق هناك فئات أخرى تتأثر بالقوائم المالية وما تحتويه من معلومات كالوسطاء Intermediaries والسماسة Brokers والمحللين الماليين Financial Analysts ووكالات التصنيف الائتمانية Credit Rating Agencies.

2.1.5 عناصر القوائم المالية

Elements of Financial Statements

تضم القوائم المالية مجموعة من العناصر التي تمثل لبنة بنائها الأساسية ، وهذه العناصر تركز مباشرةً على البنود الخاصة بالإبلاغ عن الوضع المالي والأداء المالي ، إذ عُرِّفت بشكل دقيق في الإطار الفكري لمعايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS (خمسة عناصر) وعُرِّفت أيضاً من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في البيان السادس SFAC N0.6 (عشر عناصر) ، وذلك لتجنب اجتهاد المحاسبين عند تنفيذ وظيفتي القياس والافصاح المحاسبي ، وهي كالآتي:

Assets

2.1.5.1 الأصول

تمثل الأصول موارد الشركات لأنها تعتبر المصدر الرئيسي لنجاحها ، فتساهم الأصول المتداولة وغير المتداولة بمساعدة الشركة بالقيام بأنشطتها الرئيسية ، إذ تستعمل لتسيير أعمال الشركة عن طريق العمليات كافة من إنتاج وتجهيز البضائع وتقديم الخدمات وغيرها من الأعمال الأخرى.

فالأصول هي " موارد اقتصادية يسيطر عليها الكيان الآن نتيجةً لأحداث ماضية ، ومن المتوقع أن تحقق الشركة عن طريقها منافع إقتصادية " (Melville,2017: 25).

وقد عرّفها (Kieso et al,2016: 48) بأنها "منافع إقتصادية متوقع الحصول أو السيطرة عليها من كيان معين نتيجةً لأحداث أو معاملات سابقة".

وهناك فئتان رئيسيتان من الأصول: هي الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة (التي يشار إليها أحياناً بالأصول طويلة الأجل). فالأصول المتداولة هي موارد اقتصادية متوقع تحويلها إلى نقد أو بيعها أو إستهلاكها خلال سنة مالية واحدة (12 شهر) أو دورة تشغيلية كاملة (قد تكون

أكثر من 12 شهر) ، وتشمل هذه الأصول عادةً : النقدية والمخزون والاستثمارات قصيرة الأجل والمدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً والقروض الممنوحة ، أما الأصول غير المتداولة فهي موارد اقتصادية متوقع تحويلها إلى نقد أو بيعها أو إستهلاكها خلال أكثر من سنة مالية أو دورة تشغيلية ، وتشمل هذه الأصول: الأصول الملموسة (كالمباني والأراضي والأجهزة والمعدات) والأصول غير الملموسة (كالشهرة وبراءة الإختراع والعلامة التجارية وحقوق الطبع والنشر) التي ليس لها وجود مادي (Harrison et al,2015:18).

ويرى الباحث بأن الأصول هي موارد إقتصادية لشركة معينة تسيطر عليها الآن أو يُتوقع أن تحصل عليها أو تكتسبها بالمستقبل نتيجةً لأحداث ومعاملات ماضية جرت مع شركة أخرى.

2.1.2. الإلتزامات (المطلوبات أو الخصوم) Liabilities

تمثل الخصوم إحدى المطالبات التي ينبغي على الشركة الوفاء بها تجاه الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة من غير المساهمين، كالمقرضين والموردين والموظفين والدائنين الآخرين. فالإلتزامات (الخصوم) هي "التزام أي على الشركة بتحويل مورد اقتصادي إلى شركة أخرى نتيجةً لأحداث ماضية" (IFRS,2015:43) .

وقد عرّفها (Spiceland et al,2016:25) بأنها "منافع إقتصادية مضحى بها بسبب وجود إلتزام حالي على الشركة بنقل أصول أو تقديم خدمات لشركة أخرى بالمستقبل نتيجة أحداث ومعاملات ماضية".

وهناك فئتان رئيسيتان من الإلتزامات (المطلوبات): هي المطلوبات المتداولة (قصيرة الأجل) والمطلوبات غير المتداولة (طويلة الأجل). فالمطلوبات المتداولة هي إلتزامات من المتوقع دفعها خلال سنة مالية واحدة (12 شهر) أو دورة تشغيلية كاملة (قد تكون أكثر من 12 شهر) ، وتشمل هذه المطلوبات عادةً الدائنون والقروض قصيرة الأجل والمصاريف المستحقة (كالرواتب والأجور والفوائد والضرائب). أما المطلوبات غير المتداولة فهي إلتزامات من غير المتوقع دفعها أو سدادها خلال سنة مالية أو دورة تشغيلية ، وتشمل هذه المطلوبات ديون طويلة الأجل (كأوراق الدفع طويلة الأجل والسندات والرهن العقاري) وإيجار طويل الأجل وضرائب الدخل المؤجلة (Stice et al,2010: 101-103).

ويرى الباحث بأن المطلوبات موارد إقتصادية مضحى بها نتيجة وجود التزام أي أو مستقبلي على الشركة بتحويل أصل أو تقديم خدمات نتيجةً لأحداث ومعاملات ماضية جرت مع شركة أخرى.

Equity

2. 1. 5. 3. حقوق الملكية

تمثل حقوق الملكية الجزء الآخر من المطالبات التي تخص المساهمين وتنشأ مطالباتهم بموجب عقد أو قانون ، إذ يسعوا دوماً إلى تعظيم ثرواتهم النقدية عن طريق الإستثمار في الشركات ذات المركز المالي الجيد ونتيجة الأعمال الرباحة والمركز النقدي الأفضل. فحقوق الملكية (صافي الأصول) هي "حصة متبقية من أصول الشركة بعد خصم كافة التزاماتها (خصومها) منها" (Kieso et al,2014: 37).

وقد عرّفها (Harrison et al,2014: 21-24) بأنها "الفرق بين الأصول والمطلوبات وتسمى أيضاً بحقوق المساهمين". وعند عرض حقوق الملكية في قائمة المركز المالي يجري التمييز بين حقوق الملكية المتولدة من إستثمار المساهمين التي تُدرج تحت مسمى رأس المال المدفوع وحقوق الملكية المتولدة من الأرباح التي تُدرج تحت مسمى الأرباح المحتجزة. يتفق الباحث مع التعاريف السابقة ويرى أنه يمكن أن تُعرّف حقوق الملكية بصورة تُدلل أكثر على إستمرارية الشركة ، وبذلك يُمكن أن تُعرّف بأنها المبالغ المستثمرة من المساهمين مقابل أسهم تدر (تولد) صافي دخل سنوي يوزع بشكل مقسوم أرباح أو يحتفظ به بشكل أرباح محتجزة أو الأثنين معاً.

Expenses

2. 1. 5. 4. المصروفات

تتكون المصروفات من النفقات التي تتكبدها الشركة نتيجة قيامها بالأنشطة التشغيلية الرئيسية وتشمل المصروفات كلفة البضاعة المباعة والمصروفات التشغيلية (البيعية والإدارية). فالمصروفات هي "إنخفاض بالمنافع الإقتصادية خلال فترة محاسبية بشكل تدفقات خارجة أو نقص بالأصول أو زيادة بالخصوم إذ ينتج عن ذلك إنخفاضاً في حقوق الملكية، بإستثناء ذلك الإنخفاض المتعلق بالتوزيعات على المساهمين" (Melville,2017:27). وقد عرّفها (Spiceland et al,2018:25) بأنها "تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو زيادة بالخصوم خلال فترة إنتاج السلع أو تسليمها أو تقديم الخدمات أو غير ذلك من الأنشطة التي تمثل العمليات الرئيسية للشركة". ويرى الباحث بأن المصروفات هي تدفقات نقدية خارجة من الشركة أو نقص بالأصول أو زيادة بالمطلوبات أو كليهما خلال فترة تسليم السلع أو إنتاجها أو تقديم الخدمات أو غيرها من الأنشطة التي تشكل الأعمال الرئيسية والمستمرة للشركة.

Revenues

2. 1. 5. الإيرادات

تتضمن الإيرادات جميع المبالغ التي تحصل عليها الشركة نتيجة قيامها بالأنشطة التشغيلية الرئيسية ويشمل ذلك بيع السلع وتقديم الخدمات.

الإيرادات هي "تدفقات داخلية للشركة أو زيادة في الأصول أو نقص في الخصوم خلال فترة إنتاج السلع أو تسليمها أو تقديم الخدمات أو أنشطة أخرى تمثل العمليات الرئيسية للشركة ، إذ تزيد الإيرادات من حقوق ملكية الشركة (Nikolai et al,2010:58).

وقد عرّفها (Kieso et al,2018:58) بأنها " زيادة بالمنافع الإقتصادية خلال فترة محاسبية بشكل تدفقات داخلية أو زيادة بالأصول أو نقص بالخصوم ، إذ ينتج عن ذلك زيادة في حقوق الملكية من غير تلك الزيادة المتعلقة بإستثمار المساهمين"

ويرى الباحث بأن الإيرادات هي تدفقات نقدية داخلية للشركة أو زيادة بالأصول أو نقص بالمطلوبات أو كليهما خلال فترة تسليم السلع أو إنتاجها أو تقديم الخدمات أو غيرها من الأنشطة التي تشكل الأعمال الرئيسية والمستمرة للشركة. ويشترط بشكل عام في تحقق الإيراد ما يلي (الججوي والمسعودي، 2014: 32-33) :

(أ) التأكد من إمكانية قياس وتحصيل قيمة الإيراد.

(ب) الإكتمال الجوهري : ويعني ذلك إتمام بيع السلعة أو تقديم الخدمة كي تكتمل عملية اكتساب الإيراد.

(ت) وجود طرف خارجي : عن طريق عملية المبادلة بين شركة وأخرى تتحدد قيمة السلع القابلة للبيع و بذلك تتوفر نقطة حاسمة في تحقق الإيراد تتمثل ببيع السلعة أو تقديم الخدمة.

Investments by owners

2. 1. 6. إستثمارات الملاك

عندما يرغب مستثمر بالحصول على حصة في ملكية شركة معينة يقدم بمقابل هذه الحصة نقد أو أصول أخرى أو أصول وإلتزامات.

فإستثمارات الملاك هي "زيادات في حقوق الملكية. إذ تحصل الشركات عادةً على الأصول من إستثمارات الملاك ، ولكن قد تشمل هذا الإستثمارات تقديم خدمات أو تحمل الشركة لإلتزامات" (Elliott & Elliott ,2011:160).

وقد عرّفها (Spiceland et al,2016:25) بأنها " زيادة في حقوق ملكية شركة معينة ، إذ ينتج عن هذه الزيادة تحويل شيء ذي قيمة من شركة أخرى للحصول على أو زيادة حصص الملكية في الشركة " .

ويرى الباحث بأن إستثمارات الملاك هي زيادة في حقوق ملكية شركة ما نتيجة تحويل أصول معين (عادةً النقد) إلى الشركة للحصول على حصة في حقوق ملكيتها أو زيادة هذه الحصة.

2.1.5.7. التوزيعات على الملاك Distributions to owners

إن إستثمارات الملاك والتوزيعات على الملاك عبارة عن معاملات تجري بين الشركة ومالكيها، فقد أوضح (FASB,1985:21) في الفقرة 69 من (SFAC No.6) بأنه عندما تقوم الشركة بإعادة إقتناء أوراقها المالية عن طريق تحويل أصل أو تحمل التزام للمالكين يُعبر عن هذه العملية بالتوزيعات على الملاك.

فالتوزيعات على الملاك هي "نقص في حقوق ملكية شركة معينة نتيجة قيامها بتحويل أصول أو تقديم خدمة أو الإلتزام بخصوص تجاه مالكيها ، إذ أن هذه التوزيعات تؤدي إلى إنخفاض حصص الملكية في الشركة" (Kieso et al,2014: 37).

وقد عرّفها (Spiceland et al,2018:25) بأنها "إنخفاض صافي أصول شركة معينة نتيجة تحويلها إلى المالكين".

ويرى الباحث بأن التوزيعات على الملاك هي نقص في حقوق ملكية شركة ما نتيجة تحويل الشركة لمالكيها أصل معين أو تقديم خدمة معينة أو التحمل بالإلتزام.

2.1.5.8. المكاسب Gains

تنشأ المكاسب نتيجةً للعمليات غير المستمرة للشركة، إي نتيجةً لأحداث تحصل لمرة واحدة وقد يكون للإدارة يد في توقيت حدوثها وتشمل المكاسب من بيع الإستثمارات والمكاسب من بيع الأصول الثابتة (الملموسة) ومكاسب إطفاء (إسقاط) الدين وغيرها.

فالمكاسب هي "زيادة أصول أو نقصان خصوم الشركة عن طريق المعاملات العرضية" (Libby et al,2011: 107).

وقد عرّفها (Nikolai et al,2007: 53) بأنها "الزيادة في صافي الأصول نتيجة معاملات ثانوية أو عرضية ، ونتيجةً لأحداث وظروف أخرى خلال الفترة ، بإستثناء تلك الزيادة الناتجة عن إيرادات أو إستثمارات الملاك".

ويرى الباحث بأن المكاسب هي زيادة حقوق ملكية شركة ما نتيجة معاملات عرضية ما عدا تلك الزيادة الناتجة عن إيرادات أو إستثمارات المالكين.

Losses

2. 1. 5. 9. الخسائر

تنشأ الخسائر نتيجةً للعمليات غير المستمرة للشركة، إى نتيجةً لأحداث تحصل لمرة واحدة وقد يكون للإدارة يد في توقيت حدوثها وتشمل الخسائر: خسائر بيع الاستثمارات وخسائر بيع الأصول الثابتة وخسائر تدني القيمة وغيرها.

فالخسائر هي "إنخفاض في حقوق الملكية ، وإن هذا الإنخفاض غير ناجم من التوزيعات على الملاك" (Elliott & Elliott, 2006:57).

وقد عرفها (Nikolai et al,2010:58) بأنها "إنخفاض في صافي الأصول نتيجة معاملات ثانوية أو عرضية ، ونتيجة أحداث وظروف أخرى خلال الفترة ، بإستثناء ذلك الإنخفاض الناجم عن المصاريف أو التوزيعات على الملاك".

ويرى الباحث بأن الخسائر هي نقصان حقوق ملكية شركة ما نتيجة معاملات عرضية ما عدا ذلك النقص الناتج عن المصاريف أو التوزيعات على المالكين.

Comprehensive Income

2. 1. 5. 10. الدخل الشامل

إن الدخل الشامل يحتوي على المكاسب والخسائر كافة غير المذكورة في صافي الدخل كتغيرات الأسعار وغيرها من الظروف والمعاملات التبادلية والتحويلية بين الشركة والشركات الأخرى.

فالدخل الشامل هو "جميع التغيرات الحاصلة في صافي الأصول خلال فترة معينة ، إذ تقوم الشركة بإدراج الأرباح والخسائر والإيرادات والمصروفات كافة التي تتعدى صافي الدخل ولا تؤثر على حقوق المساهمين في بنود الدخل الشامل الأخرى" (Kieso et al,2016:173-174).

وقد عرفها (Warren et al,2012:686-687) بأنها "كافة التغيرات في حقوق المساهمين (صافي الأصول) خلال فترة معينة ، ما عدا تلك التغيرات الناتجة عن توزيع الأرباح وإستثمارات المساهمين". إذ يجري حساب الدخل الشامل عن طريق إضافة أو طرح بنود أخرى من صافي الدخل ، وتشمل هذا البنود الأرباح والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع وتسويات العملات الأجنبية والمعاشات التقاعدية.

ويرى الباحث بأن الدخل الشامل هو جميع التغيرات الحاصلة في حقوق ملكية شركة ما (بإستثناء تلك التغيرات الناجمة عن إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم) خلال فترة معينة نتيجة معاملات وأحداث وظروف أخرى سببها غير مرتبط بالمالكين.

2.1.6 مكونات القوائم المالية

Components of financial statements

حدد المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1) المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي ينبغي عرضها، وهي كالآتي (Melville,2017:37) :

- أ. قائمة المركز المالي عند نهاية الفترة.
 - ب. قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل للفترة المحاسبية.
 - ت. قائمة التغير في حقوق المساهمين (الملكية) للفترة المحاسبية.
 - ث. قائمة التدفقات النقدية للفترة المحاسبية.
 - ج. الملاحظات Notes، وتشمل معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة للشركة فضلاً عن معلومات تفسيرية أخرى.
 - ح. قائمة المركز المالي عند البداية عن الفترة السابقة ، إذ من الممكن إعادة إدراج بنود في القوائم المالية بأثر رجعي أو تطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعي Retrospectively.
- وسيجري التطرق والتركيز في هذا البحث على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، وكما يلي:

2.1.6.1 قائمة الدخل

Income statement

تعد قائمة الدخل التقرير الذي يوضح مقدار إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر شركة ما خلال فترة محاسبية معينة وأداة مهمة للتخطيط المستقبلي والرقابة على الأعمال المنفذة بواسطة الإدارة عن طريق مقارنة البيانات الفعلية بالمخططة .

2.1.6.1.1 مفهوم قائمة الدخل

Concept of Income Statement

تساعد المعلومات المتعلقة بنتائج الأعمال خلال فترة معينة في تقييم أداء الشركة السابق وتقدير صافي التدفقات النقدية المستقبلية ، ويمكن أن تساعد أيضاً المستخدمين على تقييم إدارة الشركة في إستغلال الموارد الاقتصادية.

تُعبّر قائمة الدخل عن إيرادات وتكاليف شركة معينة لفترة معينة ، فهي مؤشر للأداء الرئيسي المتعلق بربحية الشركة. إذ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتوسيع نطاق قائمة

الأداء المالي لتدعى الآن قائمة الدخل الشامل التي تحتوي على مفردة جديدة تضاف أو تطرح من صافي الدخل تسمى بنود الدخل الشامل الأخرى Other Comprehensive Income (Aerts&Walton,2013:21).

ويرى (Spiceland et al,2018:71-72) بأن قائمة الدخل تؤدي إلى تغير حقوق ملكية شركة ما خلال فترة معينة نتيجة تعبيرها عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الشركة، وفي هذه القائمة عادةً يجري فصل مكوناتها إلى بنود تشغيلية Operating Items وبنود غير تشغيلية Nonoperating Items ، فالبنود التشغيلية تتضمن الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المرتبطة بصورة مباشرة بأنشطة الشركة الأساسية المدرة للدخل ، أما البنود غير التشغيلية فتشمل الإيرادات والمصروفات الأخرى والمكاسب والخسائر من الأنشطة الثانوية Peripheral Activities. وفي بعض الأحيان، يجري إدراج بنود الدخل الشامل الأخرى ضمن قائمة الدخل للوصول إلى الدخل الشامل Comprehensive Income وبذلك يكون صافي الدخل مجموع فرعي من قائمة أكثر شمولية ، وفي أحيان أخر تقوم الشركات بالإبلاغ عن قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل كلاً على حدة. ويوضح الشكل (2) عرض مبسط لقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل.



شكل 2

عرض مبسط لقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل

المصدر: إعداد الباحث

وتعترف قائمة الدخل الشامل بالمكاسب والخسائر المتحققة Realized وغير المتحققة Unrealized كافة التي أدت إلى تغيير حقوق ملكية الشركة، إذ تنشأ هذه المكاسب والخسائر نتيجة بيع الاستثمارات وإعادة تقييمها Revaluation وبيع الأصول الثابتة وإعادة تقييم الأصول غير المتداولة وتدني قيمة Impairment الأصل وبيع الأوراق المالية وتسوية العملات الأجنبية والكوارث الطبيعية (ضمن البنود الإستثنائية Extraordinary فضلاً عن القرارات الحكومية ذات الأثر السلبي) وغيرها (Elliott & Elliott, 2017: 40)

2.1.6.1.2. فوائد قائمة الدخل

Usefulness of Income Statement

تُعد قائمة الدخل ملخصاً لأنشطة الشركة المدرة للدخل ، وبالنتيجة فإن العديد من المستخدمين يعنونها أهم قائمة مالية لأنها تساعدهم فيما يلي (Nikolai et al, 2010: 184-185) و(الججوي والمسعودي، 2014: 438-439) :

أ) تقييم أداء الإدارة السابق

تتحمل الإدارة مسؤولية الحفاظ على أموال المستثمرين وتحاول تعظيمها. إذ تُقدم قائمة الدخل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين تساعدهم في تقييم مدى قدرة إدارة الشركة بالوفاء بهذه المسؤولية ، وتُقدم أيضاً معلومات حول إنجازات الشركة وجهودها المبذولة في الوصول إلى صافي دخل موجب.

ب) التنبؤ بالأداء المستقبلي

إن صافي دخل الشركة الخاص بالفترة السابقة مفيد في التنبؤ بصافي الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية. إذ يحتاج المستخدمون مكونات صافي الدخل لتقييم القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. فالعمليات المستمرة Continuing Operations للشركة تكون دلالتها أكبر من العمليات غير المستمرة Discontinued Operations (كإيقاف خط إنتاجي معين) في تقييم أداء الشركة المستقبلي.

ت) تقييم الجدارة الائتمانية

يُفيد صافي دخل الشركة في تحديد المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان. إذ عن طريق قائمة الدخل يمكن أن يقيم المقرضون والموردون والموظفون والمستخدمون كافة قدرة الشركة بتحويل صافي دخلها إلى نقد للوفاء بالتزاماتها.

ث) المقارنات مع الشركات الأخرى

يقيم المستثمرون مخاطر الاستثمار في الشركة بالمقارنة مع الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع، فضلاً عن مقارنة العائد على الاستثمار Return On Investment والقدرة التشغيلية Operating Capability مع الشركات الأخرى.

2. 1. 6. 1. 3. محددات قائمة الدخل

Limitations of the Income Statement

تحتوي قائمة الدخل على بعض التقديرات (كتقدير الديون المشكوك في تحصيلها) التي تعكس عدداً من الافتراضات ، لذا ينبغي على المستخدمين التعرف على أوجه قصور بعض المعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل ، وهي كما يلي (Kieso et al,2018:230-231) و(حميدات وخداش، 2013: 61 - 62) :

أ) حذف البنود التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق

ترفض إدارة الشركات الإفصاح عن بعض بنود الدخل التي يمكن أن تؤثر على نتيجة الأعمال، وتشمل هذه البنود المكاسب والخسائر غير المتحققة لبعضاً من الإستثمارات المالية التي لا تدرج في قائمة الدخل بسبب عدم التأكد Uncertainty من أن التغيرات في قيمتها ستتحقق . وكذلك يُمنع الاعتراف بزيادة جودة المنتج أو تحسن خدمة العملاء أو زيادة مهارة وخبرة العنصر البشري.

ب) تأثر الدخل بالطرق المحاسبية المستخدمة

صعوبة إجراء مقارنة مباشرة لصادفي الدخل بين الشركات بسبب الاختلاف في استخدام طرائق إندثار الأصول غير المتداولة الملموسة مثلاً.

ت) إحتواء الدخل على أحكام شخصية

إن إختلاف الشركات في تقدير العمر الإنتاجي للأصل من أجل إحتساب الإندثار السنوي له، وإختلافهم أيضاً في تقدير الديون المعدومة يؤدي إلى صعوبة في عمل مقارنة مع شركة أخرى عاملة بنفس القطاع ، فضلاً عن ذلك لا يعكس صافي الدخل أداء الشركة الحقيقي.

2. 1. 6. 1. 4. أشكال قائمة الدخل

Formats of Income Statement

يجري إعداد قائمة الدخل وفقاً لأسس مختلفة يمكن إيضاحها فيما يلي :

Single-Step Income Statements (المرحلة) الواحدة

تُعد قائمة الدخل وفق هذا الشكل أكثر بساطة من قائمة الدخل متعددة المراحل لأنها لا تشمل على أي تصنيف لأنشطة الشركة. إذ تتكون قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة من فئتين: الأولى تتمثل بالإيرادات وتشمل صافي المبيعات والإيرادات الأخرى والثانية تتمثل بالمصروفات وتشمل كلفة البضاعة المباعة والمصروفات التشغيلية والمصروفات الأخرى ، وعادةً يجري خصم ضريبة الدخل كبنء منفصل عن المصروفات (Gibson ,2013: 183-184).

Nestlé Group قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 31 / 12 / 2017 (المبالغ بالمليون فرنك سويسري)		
90 763	89 791	الإيرادات :
	330	إيراد المبيعات
	111	إيرادات أخرى
	379	إيرادات تجارية أخرى
	152	إيرادات تشغيلية أخرى
		إيرادات تمويلية
		إجمالي الإيرادات
81 270	44 923	- المصروفات :
	8 205	كلفة البضاعة المباعة
	20 540	مصروفات توزيعية
	1 724	مصروفات تسويقية وإدارية
	1 607	تكاليف البحث والتطوير
	3 500	مصروفات تجارية أخرى
	771	مصروفات تشغيلية الأخرى
		مصروفات تمويلية
		إجمالي المصروفات
9 493		الدخل قبل الضريبة والمشاريع الزميلة والمشاركة
(2 779)		- ضريبة الدخل
824		+ إيرادات من المشاريع الزميلة والمشاركة
7 538		صافي الدخل

شكل 3

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

المصدر: إعداد الباحث¹

¹ بالاعتماد على قائمة الدخل لشركة نستلة (www.nestle.com) ، علماً أن الشركة تعرض هذه القائمة وفقاً للطريقة متعددة المراحل.

وعلى الرغم من سهولة قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة والبساطة في إعدادها إلا أنها تعاني من محدد مهم للغاية هو عدم عرض مجمل الربح والدخل التشغيلي كمجاميع فرعية للوقوف على النشاط التشغيلي للشركة خلال الفترة لأن هذه القائمة تُبلغ عن صافي الدخل عن طريق طرح جملة المصروفات من جملة الإيرادات بخطوة واحدة (Warren et al,2012: 258). ويمكن توضيح قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة عن طريق الشكل (3).

Multiple-Step Income Statement (ب) قائمة الدخل متعددة المراحل

ويمكن توضيح قائمة الدخل متعددة المراحل في الشكل (4)

شركة Whirlpool		
قائمة الدخل		
عن الفترة المنتهية في 31 / 12 / 2017		
(المبالغ بالمليون دولار \$)		
	21,253	صافي الإيرادات
	17,651	كلفة الإنتاج المباع
3,602		مجمل الربح
	2,112	المصروفات التسويقية والعامة والإدارية
	79	إطفاء الأصول غير الملموسة
2,466	275	تكاليف إعادة التشييد (الهيكلة)
1,136		الأرباح التشغيلية
	(87)	مصروف الفائدة
(249)	(162)	مصارييف / إيرادات متنوعة
887		الأرباح قبل الضرائب
550		مصروف ضريبة الدخل
337		صافي الربح
13		يضاف : صافي الربح / الخسائر من الشركات الزميلة
350		صافي ربح شركة Whirlpool

شكل 4

قائمة الدخل ذات متعددة المراحل

المصدر: إعداد الباحث²

² بالاعتماد على قائمة الدخل لشركة ويريبلول (www.whirlpool.com) الرائدة في مجال تصنيع الأجهزة المنزلية.

تُعد قائمة الدخل وفق هذه الشكل أكثر تعقيداً من قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة لأنها تشتمل على ثلاثة مكونات تُبين موقف الشركة الربحي المرتبط بالعمليات التي تمارسها وهي كالاتي (الجراوي والمسعودي، 2014: 445-446) :

- تحديد إيرادات ومصروفات الأنشطة الرئيسية للشركة عن طريق إيجاد مجمل الربح عن طريق طرح كلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات.
- تحديد الدخل التشغيلي عن طريق طرح المصاريف التشغيلية (المصاريف البيعية والمصاريف الإدارية) من مجمل الربح.
- تحديد صافي الدخل عن طريق إضافة الإيرادات الأخرى وطرح المصروفات الأخرى من الدخل التشغيلي.

2.1.6.2. قائمة المركز المالي

Statement of Financial Position

تُعد قائمة المركز المالي تقريراً يوضح وضع الشركة المالي خلال فترة معينة من الزمن ، إذ يلخص هذا التقرير موارد الشركة المتمثلة بالأصول والمطالبات على هذه الموارد التي تتمثل بالخصوم وحقوق الملكية .

2.1.6.1. مفهوم قائمة المركز المالي

Concept of Statement of Financial Position

تساهم الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) بتوفير أساس لحساب النسب المالية وتقييم هيكل الشركة التمويلي والرأسمالي والإستثماري عن طريق تقدير سيولة الشركة ودرجة مخاطرتها ، ويرى (Van Horne & Wachowicz,2008:128) قائمة المركز المالي بأنها "عبارة عن لقطة فوتوغرافية Snapshot لوضع الشركة المالي في لحظة معينة من الزمن".

ويُشار إلى الميزانية العمومية من مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB بقائمة المركز المالي Statement of Financial Position التي تمنح صورة في لحظة زمنية معينة للكيفية التي يجري بها التمويل والكيفية التي يستثمر بها هذا التمويل في الطاقة الإنتاجية للشركة (Aerts&Walton,2013:21).

وتتكون قائمة المركز المالي من أصول وخصوم وحقوق مساهمين ، تنشأ الأصول من مصدرين هما: الدائنين والمالكين. وفي أي لحظة زمنية ، ينبغي أن تساوي أصول الشركة مساهمة الدائنين والمالكين. إذ يمكن عرض هذه القائمة بصورة عمودية أو أفقية ، فضلاً عن

ذلك يمكن عرضها على وفق التأثير: أما تأثراً بطريقة الإبلاغ المالي البريطاني عن طريق عرض البنود الأقل سيولة أولاً ثم النقدية أخيراً ، أو تأثراً بطريقة الإبلاغ المالي الأمريكي التي تؤكد على النقد ثم البنود الأخرى على وفق درجة سيولتها (Gibson ,2009:93).

2.1.2. فوائد قائمة المركز المالي

Usefulness of Statement of Financial Position

توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة للمستخدمين في حساب معدل العائد وتقييم المخاطر والتدفقات النقدية المستقبلية للشركة ، إذ تساعد هذه القائمة في تقييم الآتي (Kieso et al ,2016:202) و (Spiceland et al,2018: 110) :

(أ) السيولة

تشير السيولة Liquidity إلى النقد والنقد المكافئ وتوقيت التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها في المستقبل عن طريق الدورة التشغيلية للشركة ، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما قلت مخاطرة الشركة بعدم قدرتها على سداد خصومها قصيرة الأجل.

(ب) القدرة على الإيفاء بالدين (الإيفائية)

تشير الإيفائية Solvency إلى القدرة على دفع الديون طويلة الأجل عند موعد إستحقاقها، فكلما كانت المطلوبات طويلة الأجل كبيرة كلما قلت قدرة الشركة على الوفاء بديونها نتيجة إرتفاع مخاطرة عدم السداد ، لذلك تحتاج الشركة إلى مزيد من الأصول لمواجهة خصومها طويلة الأجل المتمثلة بالفائدة وأصل الدين.

(ت) المرونة المالية

تشير المرونة المالية Financial Flexibility إلى قدرة الشركة على تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية وذلك إستجابةً للاحتياجات والفرص غير المتوقعة ، إذ تؤثر السيولة والإيفائية على المرونة المالية من عدمها، فإذا كانت الشركة مثقلة بالدين تكون غير مرنة مالياً ، أما إذا كانت الشركات مرونتها عالية تكون قادرة على البقاء والإستمرارية والإستدامة والإستفادة من الفرص غير المتوقعة والتعافي من الإنتكاسات غير المتوقعة.

2.1.2.3. محددات قائمة المركز المالي

Limitations of Statement of Financial Position

على الرغم من أن قائمة المركز المالي للشركة مفيدة في إظهار وضعها المالي ، فإن هذه القائمة لديها بعض المحددات التي ينبغي على المستخدمين التعرف عليها ، وهي كالاتي (Gibson ,2013:125-126) و (Nikolai et al,2010: 136) :

أ)الكلفة التاريخية

تُعرض معظم أصول الشركات بالكلفة التاريخية Historical cost ونتيجة لذلك لا يمكن افتراض أن المركز المالي للشركة يقارب القيم الآنية (إي كما هي عليه في 12/31) ، لأن بعض الشركات لا تُعيد تقييم أصولها إلا إذا قامت ببيعها.

ب)الحكم الشخصي

قد تستعمل الشركة طرائق مختلفة لتقييم أصولها فمثلاً يجري تقييم المخزون بطريقة مختلفة من شركة لأخرى وكذلك إندثار الأصول غير المتداولة الملموسة يجري حسابه بطرائق مختلفة.

ت)حذف البنود التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق

لا تشتمل قائمة المركز المالي على الموارد والمطالبات كافة ك رأس المال الفكري Intellectual capital والموارد البشرية Human Resources والموظفين الجيدين Good Employees وجودة الإدارة العليا High-Quality Management والإلتزامات القانونية نتيجة تلوث الهواء والماء ، وذلك نتيجةً لصعوبة قياسها بشكلٍ موثوق.

ويضيف البعض التضخم كمحدد أخير لقائمة المركز المالي مستنديين في ذلك إلى أن بعض القيم المدرجة في هذه القائمة لا تُظهر القوة الشرائية Purchasing Power لأصول وخصوم الشركة خلال فترات التضخم. على الرغم من قيام IASB بإلغاء العمل بالمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالتضخم (IAS 29) نتيجةً لإدخال القيمة العادلة Fair Value كأساس آخر للقياس.

2.1.6.4 أشكال قائمة المركز المالي

Formats of Statement of Financial Position

يجري إعداد قائمة المركز المالي بطريقتين ، الا أن هذه الطريقتين لا تؤديان إلى أي اختلاف بالمضمون ، وكما يلي:

أ)قائمة المركز المالي الأفقية

Statement of Horizontal Financial Position

يُعد هذا الشكل الأكثر شيوعاً في أوروبا ، إذ يجري عرض موارد الشركة المتمثلة بالأصول المتداولة وغير المتداولة في الجانب الأيمن (في الإنكليزية الجانب الأيسر) ، أما الجانب الأيسر (في الإنكليزية الجانب الأيمن) فيعرض المطالبات التي تتمثل بالخصوم (المتداولة و غير المتداولة) وحقوق الملكية (Aerts&Walton,2013:67-68). ويمكن توضيح قائمة المركز المالي الأفقية عن طريق الشكل (5) .

شركة Microsoft قائمة المركز المالي كما هي عليه في 2017 / 12 / 31 (المبالغ بالمليون دولار \$)		
	التزامات متداولة	أصول متداولة
7,390	حسابات دائنة	النقدية والنقدية المكافئة
9,072	ديون قصيرة الأجل	استثمارات قصيرة الأجل
1,049	ديون طويلة الأجل (الجزء المتداول منها)	حسابات مدينة (بالصافي)
5,819	تعويضات مستحقة	المخزون
718	ضرائب الدخل	أصول متداولة أخرى
34,102	إيرادات مستلمة مقدماً قصيرة الأجل	
97	قروض قصيرة الأجل	
6,280	التزامات متداولة أخرى	مجموع الأصول المتداولة
64,527	مجموع الالتزامات المتداولة	
	التزامات غير متداولة	أصول غير متداولة
76,073	ديون طويلة الأجل	الممتلكات والمعدات
10,377	إيرادات مستلمة مقدماً طويلة الأجل	استثمارات ملكية وأخرى
531	ضرائب الدخل المؤجلة	الشهرة
17,184	التزامات غير متداولة أخرى	أصول غير ملموسة أخرى (بالصافي)
104,165	مجموع الالتزامات غير المتداولة	أصول غير متداولة أخرى
	حقوق الملكية	مجموع الأصول غير المتداولة
69,315	الاسهم العادية	
2,648	أرباح محتجزة	
431	الدخل الشامل المتركم	
241,086	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	إجمالي الأصول

شكل 5

قائمة المركز المالي الأفقية

المصدر: إعداد الباحث³

ب) قائمة المركز المالي العمودية

Statement of Vertical Financial Position

يُعد هذا الشكل الأكثر شيوعاً في المملكة المتحدة ، إذ تستعمل المعادلة المحاسبية بشكل عمودي لعرض قائمة المركز المالي (Weetman ,2011:194). إذ تقوم بعض الشركات الأجنبية⁴ بعرض الأصول غير المتداولة والأصول غير الملموسة أولاً ، أما الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة فتعرضها معاً ويُعبر عن الفرق بينهما بصافي رأس المال العامل (NWC) Net Working Capital أو صافي الأصول المتداولة Net Current Assets . إذ تعكس هذه الطريقة واقع الأعمال فإذا كانت هناك رغبة بتشكيل شركة جديدة لزم الأمر إلى تمويل طويل الأجل (دين أو ملكية) لشراء أصول طويلة الأجل وكذلك شراء جزء من الأصول قصيرة الأجل

³ بالاعتماد على قائمة المركز المالي لشركة مايكروسوفت (www.microsoft.com) تعرض قوائمها المالية وفقاً للطريقة العمودية.

⁴ يقصد بالشركات الأجنبية الشركات غير الأمريكية.

التي من غير الممكن الحصول عليها عن طريق تحمل التزام قصير الأجل. وتوجد هناك بعض الاختلافات بين الشركات الأجنبية والأمريكية في تسمية بعض المصطلحات ، فالشركات الأجنبية تُسمى Ordinary Shares بالأسهم العادية أما الشركات الأمريكية فتسمىها Common Stock وتُسمى كذلك الشركات الأجنبية علاوة الإصدار Share Premium أما الشركات الأمريكية فتسمىها رأس المال الإضافي المدفوع Additional paid-in Capital (Stice et al,2010:) (110-111). ويمكن توضيح قائمة المركز المالي العمودية بالشكل (6).

Apple Inc. قائمة المركز المالي كما هي عليه في 31 / 12 / 2017 (المبالغ بالمليون دولار \$)		
		الأصول المتداولة :
	20,289	النقدية والنقدية المكافئة
	53,892	أوراق مالية قابلة للتداول قصيرة الأجل
	17,874	حسابات مدينة (بالصافي)
	4,855	المخزون
	17,799	المدينون التجاريون
	13,936	أصول متداولة أخرى
128,645		مجموع الأصول المتداولة
		الأصول غير المتداولة :
	194,714	أوراق مالية قابلة للتداول قصيرة الأجل
	33,783	الممتلكات والمباني والمعدات (بالصافي)
	5,717	الشهرة
	2,298	أصول غير ملموسة أخرى (بالصافي)
	10,162	أصول غير متداولة أخرى
246,674		مجموع الأصول غير المتداولة
375,319		إجمالي الأصول
		المطلوبات :
		المطلوبات المتداولة :
	49,049	حسابات دائنة
	25,744	مصاريف مستحقة
	7,548	إيرادات مؤجلة
	11,977	أوراق تجارية
	6,496	مطلوبات متداولة أخرى
100,814		مجموع المطلوبات المتداولة
		المطلوبات غير المتداولة :
	2,836	إيرادات مؤجلة
	97,207	ديون طويلة الأجل
	40,415	مطلوبات غير متداولة أخرى
140,458		مجموع المطلوبات غير المتداولة
241,272		إجمالي المطلوبات
		حقوق الملكية :
	35,867	الأسهم العادية ورأس المال الإضافي المدفوع
	98,330	أرباح محتجزة
	(150)	الدخل الشامل المتراكم
134,047		إجمالي حقوق الملكية
375,319		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

شكل 6

قائمة المركز المالي العمودية

المصدر: إعداد الباحث⁵

⁵ بالاعتماد على قائمة المركز المالي لشركة أبل (www.apple.com).

2.1.6.3. قائمة التدفقات النقدية

Statement of Cash Flows

ينبغي على الشركات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" (IAS7) إعداد قائمة التدفقات النقدية نظراً لعدم قدرة قائمتي الدخل والمركز المالي على توفير معلومات كافية ، إذ تعتمد هذه القائمة في إعدادها على الأساس النقدي أما قائمتي الدخل والمركز المالي فتعتمد على أساس الإستحقاق.

2.1.6.1. مفهوم قائمة التدفقات النقدية

Concept of Cash Flows Statement

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الشركة خلال نفس الفترة التي تُعد بها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، إذ تقوم هذه القائمة بتحديد نقاط قوة وضعف أنشطة الشركة لإثني عشر شهراً السابقة.

نظراً لأهمية النقد باعتباره شريان حياة الشركات ، فليس من المستغرب أن تكون قائمة التدفقات النقدية واحدة من أهم القوائم المالية التي توفر للمحللين الماليين والدائنين التجاريين ومصارف الإستثمار بياناً وافياً لكافة التغيرات التي طرأت على حساب نقدية الشركة ، وتتيح للإدارة تحديد سياسة الإستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح وتحديد النقد المتوفر من العمليات ، أما المستثمرين والدائنين الآخرين فيستطيعون عن طريقها تحديد قدرة الشركة على زيادة الأرباح وسداد الديون نقداً (Gibson, 2013:393-394).

إن العمليات المربحة للشركة كافة من الممكن ألا تتضمن تدفقات نقدية إيجابية لأن توقيت الإيراد والمصروف لا يتطابق دائماً مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. فربما تُبلغ الشركة عن صافي إرباح كنتيجة لنشاطها ، ولكن في نفس الوقت تعاني هذه الشركة من مشاكل نقدية حادة ، ويحدث هذه التناقض نتيجةً للأسباب الآتية (Melville, 2017:251):

- إحتساب صافي الدخل على أساس الإستحقاق ، ونتيجة لذلك تكون الإيرادات المفصح عنها في قائمة الدخل مستلمة فعلياً عن فترة زمنية طويلة كالديون (الائتمانات) طويلة الأجل المقدمة للعملاء.
- على الرغم من وجود أثر نقدي مباشر من عملية شراء الأصول طويلة الأجل، فلا يجري إدراج هذه العملية في قائمة الدخل إلا كإستقطاع نقدي وهمي متمثل بالإندثار .

- بعض الشركات تكون كمية المخزون لديها كبيرة (ربما أملً بجذب العملاء) وتقوم بدفع قيمة المخزون عادةً بسرعة، ولكن على الرغم من ذلك لا تؤثر كلف المخزون على صافي الدخل إلا إذا جرى بيعه في زمن معين مستقبلاً.
- عدم وجود إثر مباشر للتدفقات النقدية الخارجة على صافي الدخل نتيجة سداد القروض الممنوحة للشركة.

تقوم قائمة التدفقات النقدية بتوضيح الكيفية التي كانت عليها النقدية في قائمة المركز المالي بداية الفترة وكيف أصبح مقدارها آخر الفترة. وتتضمن النقدية : النقدية والنقدية المكافئة، فالنقدية المكافئة هي إستثمارات عالية السيولة قصيرة الأجل سوأاً كانت قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة أم قُربَ موعد إستحقاقها (Libby et al,2011: 638).

إن قائمة التدفقات النقدية عبارة عن " تقرير يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الشركة لفترة معينة من الزمن " ، إذ تقدم هذه القائمة معلومات مفيدة حول قدرة الشركة على توليد النقد والوفاء بالتزاماتها والمحافظة على القدرة التشغيلية وتوسيعها ودفع مقسوم الأرباح (Warren et al,2012: 719).

وقد عرّفها (Spiceland et al,2018:164) بأنها "بيان يقدم معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية ويُعبّر عن الفرق بينهما بالتخير في النقد خلال فترة إعداد التقارير، وتساعد هذه القائمة المستثمرين والدائنين كافة على فهم مصادر واستخدامات الأموال والتمييز بين الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية".

ويرى الباحث بأن قائمة التدفقات النقدية بيان يُفصح عن التدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة والخارجة منها عن طريق الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية، وبالنتيجة عرض المركز النقدي للشركة خلال فترة إعداد القوائم المالية. ويتضح مما سبق أن قائمة التدفقات النقدية تتكون من ثلاثة أنشطة رئيسية هي كالآتي (Weetman, 2011:167):

أ) الأنشطة التشغيلية Operating Activities

الأنشطة التشغيلية هي أنشطة الشركة الأساسية المدرة للإيرادات والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة إستثمارية ولا أنشطة تمويلية.

وتشمل هذه الأنشطة التي يجري عرضها في قائمة التدفقات النقدية بنود عديدة تختلف باختلاف الطريقة المستعملة ، ويمكن توضيح هذه البنود عن طريق الجدول (1).

جدول 1

الأنشطة التشغيلية وفقاً للطريقة المباشرة وغير المباشرة

الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة	الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة المباشرة	الحالة النقدية
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب مصاريف الإندثار والإطفاء خسائر بيع الأصول غير متداولة نقص الأصول المتداولة (غير النقد) زيادة المطلوبات المتداولة خسائر صرف العملات الأجنبية إيراد الفائدة	النقد المستلم من العملاء النقد المستلم من الفوائد النقد المستلم من مقسوم الأرباح مقبوضات تشغيلية أخرى	مقبوضات (نقدية داخلة)
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب مكاسب بيع الأصول غير متداولة زيادة الأصول المتداولة (غير النقد) نقص المطلوبات المتداولة مصروف الفائدة وضريبة الدخل	النقد المدفوع للمجهزين النقد المدفوع للموظفين النقد المدفوع للمصاريف التشغيلية النقد المدفوع للفوائد النقد المدفوع للضريبة مدفوعات تشغيلية أخرى	مدفوعات (نقدية خارجة)

المصدر: إعداد الباحث

Investing Activities

(ب) الأنشطة الإستثمارية

الأنشطة الاستثمارية هي أنشطة مرتبطة بإقتناء أو التخلص من الأصول طويلة الأجل وكذلك تتضمن هذه الأنشطة الاستثمارات الأخرى التي لا تدرج ضمن النقد المكافئ.

جدول 2

الأنشطة الإستثمارية

الأنشطة الإستثمارية وفق الطريقتين المباشرة وغير المباشرة	الحالة النقدية
بيع الأصول بيع الإستثمارات (غير المدرجة كنفدية مكافئة) مقبوضات إستثمارية أخرى	مقبوضات (نقدية داخلة)
شراء الإستثمارات (غير المدرجة كنفدية مكافئة) إستثمار في شركات أخرى قروض ممنوحة مدفوعات إستثمارية أخرى	مدفوعات (نقدية خارجة)

المصدر: إعداد الباحث

وتشمل هذه الأنشطة التي يجري عرضها في قائمة التدفقات النقدية بنود عديدة يمكن توضيحها عن طريق الجدول (2) ولا يختلف عرض هذه الأنشطة باختلاف طريقة العرض.

Financing Activities

ت) الأنشطة التمويلية

الأنشطة التمويلية هي الأنشطة التي تؤدي إلى تغيير في حقوق الملكية والمقرضين نتيجة الإستلام منهم والتسديد إليهم.

وتشمل هذه الأنشطة المعروضة في قائمة التدفقات النقدية بنود عديدة يمكن توضيحها عن طريق الجدول (3) ولا يختلف عرض هذه الأنشطة باختلاف طريقة العرض.

جدول 3

الأنشطة التمويلية

الأنشطة التمويلية وفق الطريقتين المباشرة وغير المباشرة	الحالة النقدية
إصدار أسهم بيع أسهم خزينة بيع سندات أنشطة تمويلية أخرى	مقبوضات (نقدية داخلية)
دفع مقسوم الأرباح شراء أسهم خزينة سداد ديون طويلة الأجل والتزامات الإيجار الرأسمالي أنشطة تمويلية أخرى	مدفوعات (نقدية خارجية)

المصدر: إعداد الباحث

2.1. 2. 3. 2. فوائد قائمة التدفقات النقدية

Usefulness of Statement of Cash Flows

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة للمستخدمين كي يتسنى لهم عن طريقها التعرف على المركز النقدي للشركة ، إذ تعكس هذه القائمة التغير بالمركز المالي بين فترتين متتاليتين، وبالنتيجة معرفة قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها. وتساعد هذه القائمة في تقييم الآتي (Kieso et al ,2018:1827-1828) و (Aerts&Walton,2013:279-280):

أ) القدرة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية

إن أحد أهداف القوائم المالية تتمثل بتحديد مقدار التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وتوقيتها. ويمكن أن يتحدد ذلك عن طريق دراسة العلاقة بين بنود معينة مثل صافي التدفقات النقدية الناجمة من الأنشطة التشغيلية وزيادة النقد أو نقصانه ، أو صافي التدفقات النقدية الناجمة من

الأنشطة التشغيلية والمبيعات ، وبالنتيجة الوصول إلى تنبؤات أكثر دقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ب) القدرة على مواجهة المطالبات

ينبغي أن يكون المستثمرين والدائنين والعملاء مهتمين بشكل خاص بقائمة التدفقات النقدية ، لأنها تُظهر لهم من أين تأتي النقدية وكيف تُستخدم ، فبدون النقد لا تستطيع الشركات سداد ديونها ولا دفع مقسوم الأرباح ، وبالنتيجة عدم قدرتها على الإستمرارية والإستدامة. إذ يقوم المحللون الماليون باستخدام التدفقات النقدية من فترة طويلة في تقييم الإستثمارات الرأسمالية.

ت) الإختلاف بالأنشطة التشغيلية بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية

يوفر صافي الدخل معلومات عن أداء الشركة لفترة معينة ، ولكن هناك من ينتقده لأنه مبني على أساس الإستحقاق ويحوي أحكاماً شخصية عند إعدادهِ. وبالنتيجة فإن صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية يختلف عن صافي التدفقات النقدية لنفس الأنشطة لأن الأخيرة تُقاس بدقة أكبر (حميدات و خدّاش، 2013: 96).

ث) المعاملات التمويلية والإستثمارية النقدية و غير النقدية خلال الفترة

تتضمن الأنشطة الإستثمارية شراء الأصول وبيعها وغيرها من الأنشطة الأخرى ، أما الأنشطة التمويلية فتتضمن سداد ديون طويلة الأجل وإستثمارات الملاك والتوزيعات إلى الملاك، عن طريق دراسة هذه الأنشطة يستطيع مستخدمو القوائم المالية فهم السبب بإرتفاع الأصول والخصوم أو إنخفاضها خلال الفترة.

2. 1. 6. 3. أشكال قائمة التدفقات النقدية

Formats of Statement of Cash Flows

يسمح المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 7) بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين، وكما يلي:

Direct method

أ) الطريقة المباشرة

تعرض هذه الطريقة أنشطة الشركة بشكل مقبوضات ومدفوعات نقدية ويسمى الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة بصافي التدفق النقدي، إذ أن العديد من المدراء الماليين للشركات أكدوا بأنهم لا يفضلون استعمال هذه الطريقة لأن كلفة تنفيذها أكبر من الطريقة غير المباشرة (Libby et al,2011:639-640).

الفصل الثاني : المبحث الأول

ويُشجع مجلس معايير المحاسبة المالية والدولية الشركات على استعمال الطريقة المباشرة بعرض التدفقات النقدية الناجمة من الأنشطة التشغيلية لأنها تُظهر المقبوضات والمدفوعات النقدية التشغيلية لمعرفة كيف أُستعمل النقد وبناءً على ذلك تُقدر التدفقات النقدية المستقبلية (Gibson, 2013:396-397). ويمكن توضيح هذه الطريقة عن طريق الشكل (7).

Sinopec Group ¹ قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في 31 / 12 / 2017 (المبالغ بالمليون يوان ¥)		
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
	2,644,126	النقدية المستلمة من بيع البضائع وتقديم الخدمات
	2,158	مردودات الضرائب والرسوم
	57,287	النقدية المستلمة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية الأخرى
2,703,571		إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
	(2,041,977)	النقدية المدفوعة مقابل البضائع والخدمات
	(68,260)	النقدية المدفوعة للموظفين
	(328,304)	مدفوعات الضرائب والرسوم
	(74,095)	النقدية المدفوعة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية الأخرى
(2,512,636)		إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
190,935		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
	4,729	النقدية المستلمة نتيجة التخلص من الاستثمارات
	8,506	النقدية المستلمة من عوائد الاستثمار
	1,313	النقدية المستلمة نتيجة التخلص من الأصول غير المتداولة (بالصافي)
	52,304	النقدية المستلمة من الأنشطة الاستثمارية الأخرى
66,932	80	النقدية المستلمة نتيجة التخلص من الشركات التابعة والكيانات التجارية الأخرى (بالصافي)
		إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
	(70,948)	النقدية المدفوعة لشراء الأصول غير المتداولة
	(57,627)	النقدية المدفوعة لشراء الاستثمارات
	(82,392)	النقدية المدفوعة المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية الأخرى
	(1,288)	النقدية المدفوعة لاقتناء شركات تابعة وكيانات تجارية أخرى (بالصافي)
(212,255)		إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
(145,323)		صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
	946	النقدية المستلمة من المساهمات الرأسمالية ²
	524,843	النقدية المستلمة من القروض
525,789		إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
	(536,380)	النقدية المدفوعة لسداد القروض
	(45,763)	النقدية المدفوعة كمقسوم أرباح أو توزيعات أرباح ³
	(155)	النقدية المدفوعة المتعلقة بالأنشطة التمويلية الأخرى
(582,298)		إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
(56,509)		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
(353)		أثر التغيرات في معدل تبادل العملات الأجنبية
(11,250)		صافي الزيادة / النقصان في النقدية والنقدية المكافئة

¹ مجموعة سينوبك الصينية تأسست هذه الشركة عام 1998 التي مقرها بكين ، إذ تعمل هذه الشركة في العديد من القطاعات المرتبطة بالطاقة مثل الكهرباء والفحم والنفط والبخار.
² تشمل بالنقدية المستلمة من المساهمات الرأسمالية لحقوق الأقلية في الشركات التابعة.
³ تتضمن النقدية المدفوعة لحقوق الأقلية في الشركات التابعة.

شكل 7

قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

المصدر: إعداد الباحث⁶

⁶ بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية لشركة سينوبك (www.sinopec.com).

Indirect (Reconciliation) method (ب) الطريقة غير المباشرة (طريقة التسوية)

يمكن توضيح هذه الطريقة عن طريق الشكل (8).

شركة Coca-Cola قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في 2017 / 12 / 31 (المبالغ بالمليون دولار S)	
	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
	صافي الدخل الموحد
1 283	خسائر من العمليات المتوقفة
101	صافي الدخل من العمليات المستمرة
1 260	الإندثار والإطفاء
219	مصروفات تعويضات الأسهم
(1 256)	ضرائب الدخل المؤجلة
(628)	خسارة (أرباح) حقوق الملكية - صافي مقسوم الأرباح
281	تسويات العملات الأجنبية
1 459	مكاسب من بيع الأصول
1 218	رسوم تشغيلية أخرى
(269)	بنود أخرى
5 813	صافي التغير بالأصول والمطلوبات التشغيلية
6 995	صافي النقدية المستلم من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:
	شراء إستثمارات
(16 520)	أرباح التخلص من الإستثمارات
15 911	إقتناء أعمال وإستثمارات بطريقة حقوق الملكية
(3 900)	أرباح التخلص من أعمال وإستثمارات بطريقة حقوق الملكية
3 821	شراء الممتلكات والمباني والمعدات
(1 675)	أرباح التخلص من الممتلكات والمباني والمعدات
104	أنشطة إستثمارية أخرى
(2 385)	صافي النقدية المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
	إصدار ديون
29 857	سداد ديون
(28 768)	إصدار الأسهم
1 595	شراء أسهم الخزانة
(3 682)	مقسوم أرباح
(6 320)	أنشطة تمويلية أخرى
(91)	صافي النقدية المستخدم في الأنشطة التمويلية
(7 409)	التدفقات النقدية من العمليات الموقوفة
	صافي النقد المستلم من (المستخدم في) أنشطة التشغيل من العمليات غير المستمرة
111	صافي النقد المستلم من (المستخدم في) أنشطة الإستثمار من العمليات المتوقفة
(65)	صافي النقد المستلم من (المستخدم في) أنشطة التمويل من العمليات المتوقفة
(38)	صافي النقد المستلم من (المستخدم في) العمليات المتوقفة
8	تأثير تغير سعر الصرف على النقد والنقد المكافئ
242	النقد والنقد المكافئ
(2 549)	صافي الزيادة (النقص) خلال السنة
8 555	رصيد بداية السنة
6 006	رصيد نهاية السنة

شكل 8

قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

المصدر: إعداد الباحث⁷

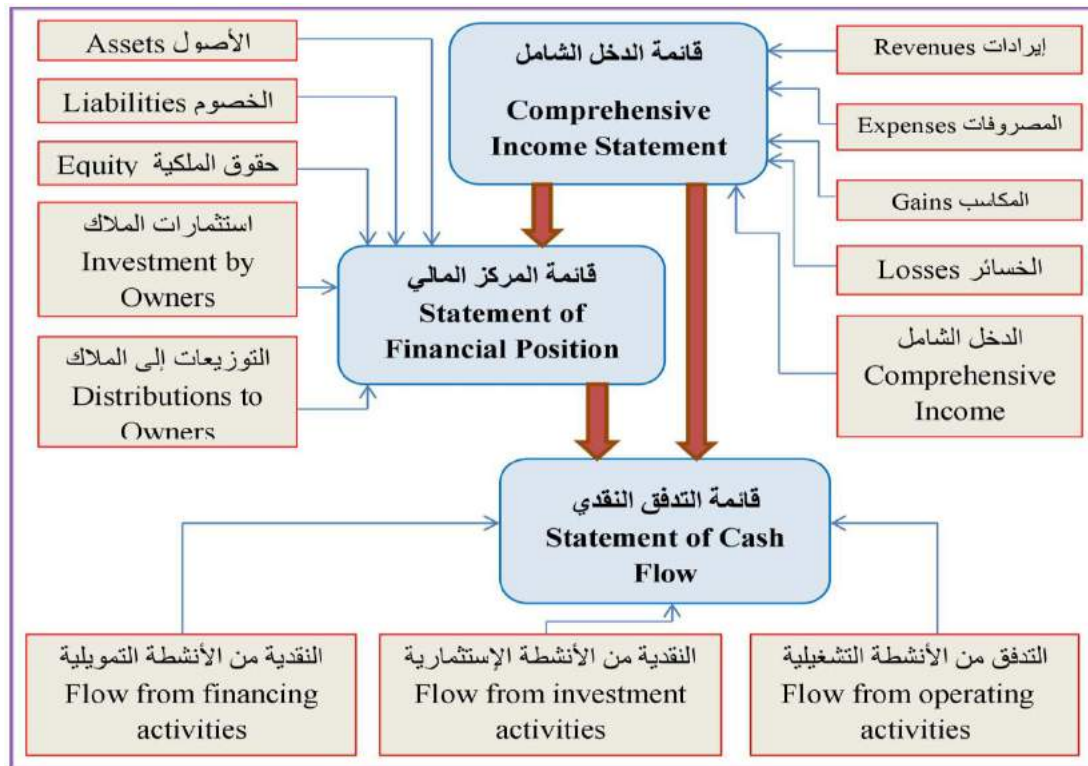
⁷ بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية لشركة كوكا كولا (www.coca-colacompany.com).

تختلف الطريقة غير المباشرة عن المباشرة بعرض الأنشطة التشغيلية ، إذ تبدأ بصافي الدخل الذي يُعدل بالإيرادات والمصروفات التي لا تشمل على إستلام أو دفع النقد. إن هذه الإضافات والخصومات تحول صافي الدخل من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي على شكل صافي تدفقات نقدية. وتمتاز هذه الطريقة بأنها تُبين الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي، وتمتاز أيضاً بأنها أقل كلفة من الطريقة المباشرة (Warren et al,2012: 720).

2.1.7 العلاقة بين القوائم المالية الثلاث

Relationship Between The three Financial Statements

عن طريق ما عُرض سابقاً حول القوائم المالية الثلاث (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفق النقدي) تبين وبشكل واضح وجود علاقة ترابط وتكامل بين هذه القوائم ، ويمكن توضيح هذه العلاقة أكثر عن طريق الشكل (9) ، فالترابط يُوضّح خضوع هذه القوائم لنفس عملية القياس ، فإذا قامت شركة بقياس أحد البنود بطريقة معينة سينعكس هذا القياس على باقي القوائم وستتأثر به كقياس إندثار الأصول غير المتداولة الملموسة أو قياس المخزون السلعي ، ويُعد هذا التأثير نتيجة تطبيق القيد المزدوج على معاملات الشركة كافة.



شكل 9

العلاقة بين القوائم المالية الأساسية

المصدر: إعداد الباحث

وتُعد القوائم المالية مكملة لبعضها البعض ، فقائمة المركز المالي تُشير إلى كمية الموارد الإقتصادية التي تسيطر عليها الشركة ، وتُشير قائمة الدخل إلى الكفاءة والفاعلية التي تُدار بها هذه الموارد، أما قائمة التدفق النقدي فتُشير إلى التغيير النقدي الذي حصل في هذه الموارد المصنفة على شكل أنشطة. ويتضح التكامل عن طريق ما تعكسه العلاقة بين هذه القوائم من دور فردي وجماعي في توفير المعلومات المختلفة عن نفس الأحداث والمعاملات التي تخص الشركة ، لذلك من غير الممكن أن تعكس قائمة واحدة متطلبات مستخدمي القوائم المالية كافة بخصوص توفير معلومات لأغراض إتخاذ القرارات.

إن إعداد القوائم المالية يُعطي دلالة أخرى على ترابط وتكامل هذه القوائم ، فتقاس كافة بنودها بوحدة قياس نقدي واحدة. فضلاً عن أن الناتج النهائي لقائمة الدخل المتمثل بصافي الدخل يُحول إلى قائمة المركز المالية ويُعد أحد بنودها سواءً على شكل أرباح محتجزة أو مقسوم أرباح (قبل أن يجري توزيعه) أو الأثنين معاً ، وكذلك تعتمد قائمة التدفقات النقدية على بعض البنود المعروض في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وذلك بصيغة مختلفة تتمثل بأنشطة تشغيلية وإستثمارية وتمويلية.

وفي هذا المبحث تطرق الباحث إلى المتغيرات غير المعتمدة (المستقلة) المتمثلة بعناصر القوائم المالية ، واتضح أن القوائم المالية باتت تُعبر عن الحاضر ويمكن التنبؤ بها في المستقبل فضلاً عن عكسها لأداء الفترة السابقة وذلك بسبب التعديلات التي جرت على الإطار الفكري وخاصةً مبدأ الكلفة التاريخية الذي أصبح يسمى بمبدأ القياس نتيجة إدراج أسس أخرى لقياس عناصر القوائم المالية كالقيمة العادلة. وقد تبين كذلك أن الهدف الأساسي من القوائم المالية التي تُعد مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات مفيدة وأن إتخاذ القرار ردود أفعال عما توفرت للأطراف ذات العلاقة من معلومات ، إذ أن هذه الأطراف ترجو من إتخاذها لأي قرار تعظيم الثروة النقدية عن طريق استخدام النقد لتوليد المزيد من النقد.

الثروة النقدية

Cash Wealth

تمهيد

تمثل النقدية شريان حياة الشركات والبعض يذهب أبعد من ذلك ويَعُدّها شريان الحياة ، فبدونها لا يستطيع الإنسان توفير أبسط إحتياجاته وحتى الشركات لا تستطيع توفير إحتياجاتها، فالشركات تحتاج إلى النقد للقيام بأعمالها كافة من شراء أصول ومواد أولية وسداد الديون ودفع مقسوم الأرباح ، ولكي تقوم الشركات بهذه الأعمال ينبغي عليها استخدام النقد لتوليد المزيد من النقد أي زيادة الثروة النقدية المستثمرة من المالكين ، وبالنتيجة مساعدة المالكين على تحقيق أقصى قدر ممكن من الثروة النقدية ، لأن ما يقدمه المالكين (المساهمين) من استثمار نقدي يُعد سبباً كافياً لتحقيق غايتهم الوحيدة المتمثلة بتعظيم الثروة النقدية التي تعتبر الهدف المشترك بين الشركة والملاك لأن العلاقة بينهما تقتصر على النقدية المستثمرة.

2.2.1 مفهوم النقود والثروة

Concept of Money & Wealth

تُعد النقود أحد الوسائل التي إبتكرها وتعامل بها الإنسان منذ القدم بسبب تعدد وتوسع حاجاته ورغباته ، لذلك أحس بضرورة وجود وسيلة ملائمة تلبي إحتياجاته كافة لما لها من دور هام في عملية التنمية، ورفع معدلات النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي.

وتتمثل الوظيفة الأساسية للنقود كونها وسيلة للتبادل Exchange مع السلع أو الخدمات عند الشراء والبيع، إذ تُعتبر النقود زيتاً مزلقاً Lubricant له دوراً كبيراً بحركية إقتصاد السوق (السوق الحر أو الرأسمالي). فضلاً عن ذلك تستخدم النقود كمستودع Store للقيمة بإعتبارها أصل محتفظ به يُستخدم لنقل القوة الشرائية من فترة لأخرى، ولكن هذا الإستعمال له محدد مهم يتمثل بإهمال القيمة الزمنية للنقود، فدينار اليوم أكبر من دينار الغد (-Case et al, 2017:542). (543).

ويُعد الإحتفاظ بالنقد أمراً مهماً لأي شركة لأنه يوفر لها السيولة من أجل سداد التزاماتها الحالية والمستقبلية، ويشمل النقد عادةً النقد ومكافئ النقد الذي يمكن تحويله إلى نقد خلال فترة قصيرة في الغالب أقل من ثلاثة أشهر (Ferreira & Vilela,2004:303). فالعديد من

الشركات تحتفظ بالنقد لأسباب مختلفة يمكن إدراجها في الآتي (Suen,2011:9-10) و (Bates 1988-1989 : et al,2009) :

1. دافع تشغيلي (المعاملات) Operating (Transactions) Motive

تحتاج الشركات للنقد لمقابلة مدفوعاتها ، فمثلاً تتكبد الشركة تكاليف معاملات نتيجة تحويل الأصول المالية غير النقدية إلى نقد ، وعلى الرغم من أن الاحتياجات النقدية التشغيلية ذات أهمية كبيرة إلا أن تحسُن التكنولوجيا المصرفية وفرص الإستثمار أدى إلى إنخفاضها في المجالات كافة.

2. دافع وقائي (الإحتياط) Precautionary Motive

إن السبب الثاني للإحتفاظ بالنقد كإحتياط أو هامش أمان يتمثل بتغطية النفقات غير المتوقعة أو مواجهة الإلتزامات الطارئة غير المحددة. فالشركات التي تدفقاتها النقدية تكون متقلبة تجد صعوبة في التمويل الخارجي لذلك تلجئ إلى الإحتفاظ بالنقد لمقابلة إي مخاطر.

3. دافع الوكالة Agency Motive

يقرر المدراء ما إذا كانت الشركة ستقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين أو الإحتفاظ بها من أجل زيادة رأس المال أو البحث عن فرص إستثمار جديدة. وبصورة عامة فإن البلدان التي تواجه مشاكل كبيرة في الوكالة تحتفظ شركاتها بالنقد أكثر من البلدان التي لا تواجه مثل هذه المشاكل.

4. الإستثمار الرأسمالي المستقبلي Future Capital Investments

تواجه الشركات العديد من القيود والتكاليف للوصول إلى الأسواق الرأسمالية. إذ أن هذه القيود جزء منها داخلي والجزء الأخر خارجي تؤدي إلى تقييد قدرة الشركة على زيادة رأس المال لتمويل الإستثمارات الجديدة ، لذلك تقوم الشركات بالإحتفاظ بالنقد لتغطية إحتياجاتها من الإستثمارات المستقبلية، فإذا فشلت الشركة بتوفير النقد للقيام بذلك ستكون عرضة لخطر الإبتعاد عن الإستثمارات المربحة ، وأن لهذا الدافع تسمية أخرى هي دافع المضاربة Speculative Motive خصوصاً في الشركات الموجودة بشكل أساسي لأغراض المضاربة.

5. دافع التعويض Compensating Motive

ينشأ هذا الدافع عن علاقة الشركة بالمصارف ، فالأخيرة تطلب من الشركة إبقاء حد أدنى من أرصدة حساباتها الجارية تعويضاً للتكلفة التي تتحملها مقابل تقديم الخدمات والتسهيلات

الأخرى كالتحصيل وتحويل النقد وإمميزات القروض قصيرة الأجل وغيرها، إذ تدعى هذه الأرصدة بالأرصدة المَعْوِضة (العامري، 2013: 181) .

وتُقدم النقود خدمة جلية باعتبارها أداة تبادل ووحدة للقياس (للحساب) ومستودع للقيمة. إذ تُستخدم كأداة تبادل عند شراء السلع والخدمات بأشكالها كافة سواءً كانت عملات ورقية أم أرصدة حساب تخصص إلكترونياً هذا فيما يخص الإعتبار الأول. وأما الإعتبار الثاني للنقود هو وحدة للقياس يعني هذا توفير أساس مناسب وبسيط يمكن عن طريقه تحديد الرواتب والأجور ومستويات الثروة وكذلك تحديد أسعار وحدات السلع والخدمات. ويتمثل الإعتبار الثالث للنقود بمستودع للقيمة إي الحفاظ على معظم الثروات نقداً سواءً كانت عملات محلية أم أجنبية ، وتؤدي الأخيرة إلى الحفاظ على النقد أكثر لأنها تتجنب مخاطر إنخفاض العملة المحلية. إذ يُعد البعض الثروة Wealth والدخل Income كلمات مرادفة للنقود ، فالدخل يُمثل تدفق الموارد المكتسبة في أسبوع أو شهر أو سنة إي العائد الذي يجري الحصول عليه نتيجة رأس المال أو العمل، أما الثروة فتُعد مفهوم أوسع يشمل النقد والأصول أخرى (Ball, 2012:26-29).

تُعد الثروة أداة تؤدي إلى ربط الماضي بالحاضر والتأثير في المستقبل ، فالثروة هي صافي قيمة الأصول مخصوماً منها إي ديون ، وفي الغالب تكون وسيلة لنقل التفاوت وعدم المساواة عبر الأجيال. ويُنظر البعض إليها كمقدار غير محدد من النقد يُخزن بعيداً عن الأزمات. وعادةً تؤدي الثروة إلى نقل عدم المساواة والتفاوت من زمن إلى آخر، وبذلك تقيس الاختلافات في الموارد وتقتراح نمطاً مستقبلياً من أوجه عدم المساواة. فالثروة عموماً نوعاً خاصاً من النقود يؤدي إلى خلق الفرص وتحقيق مكانة وميزة معينة (Shapiro, 2006:53-58).

ويرى الباحث بأن الثروة تُعد مفهوماً شامل يأتي من تراكم وتفكك مجموعة من العناصر بمرور الزمن كالنقد والأصول الأخرى كالأوراق المالية والعقارات ، ولذلك يحتفظ أغلب الأثرياء بنقود سائلة أقل من إحتفاظهم بالأصول الأخرى لأنهم يرون إن عائدها أقل ، أما الشركات فتقوم بالاحتفاظ بالنقد بالصورة التي تجعلها مستعدة دوماً لمواجهة إلتزاماتها الحالية والطارئة وكذلك توسع أعمالها.

2.2.2 مفهوم التدفق النقدي

Concept of Cash Flow

يُعبّر التدفق النقدي عن النقدية والنقدية المكافئة والأصول السائلة الأخرى التي ستتحول إلى نقد خلال أقل من سنة عن طريق دورة التحويل (التدفق) النقدي ، إذ تعطي الأخيرة صورة واضحة عن مقدار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما مصدرها وإلى أين ذهبت.

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB سنة 2000م البيان السابع (SFAC No. 7) "إستخدام معلومات التدفق النقدي والقيمة الحالية في القياسات المحاسبية" ، الذي يوفر إطاراً مفاهيمياً لإستخدام تقنيات للقياسات المحاسبية القائمة على أساس التدفق النقدي. إذ يصف هذا البيان القياسات المحاسبية على أساس مفاهيم القيمة الحالية Present Value التي تعكس عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية ، كما ويُقدّم التدفقات النقدية المتوقعة كمدخل لحساب القيمة الحالية. وعلى الرغم من ذلك ، يُعدّ القياس بالقيمة العادلة إلزاماً على كل الشركات لأنه يعكس الوضع الائتماني للشركة (Carmichael et al,2007: 46-47).

إذا حققت شركة معينة أرباحاً (خلق قيمة Create value أو value creation) أو خسائراً (محق قيمة destroy value) فليس بالضرورة أن تكون التدفقات النقدية للشركة متفقة مع نتيجة أعمالها ، إذ يمكن القول أن الشركة تقوم بأفضل عمل لها وتولد ثروة Generates Wealth لمساهميها عندما تتحسن تدفقاتها النقدية. ومن أجل فهم أعمال الشركة والتنبؤ بمستقبلها ينبغي التعرف على تدفقاتها النقدية وكذلك تدفقات أرباحها ، إذ هناك إختلاف واضح بالمفهومين فلو قامت شركة بزيادة رأسمالها و(أو) الإقتراض فسيؤدي ذلك إلى تدفقات نقدية دخلة بدون أرباح ، أما إذا قامت الشركة ببيع البضاعة إلى العملاء بالأجل فسيؤدي ذلك إلى أرباح ولكن بدون وجود تدفق نقدي حالي (Alexander & Nobes,2010:29).

وتُعدّ التدفقات النقدية أحد أهم المعلومات المالية التي تعني ببساطة "الفرق بين النقدية الداخلة إلى الشركة والخارجة منها". إذ يمكن التعبير عن التدفق النقدي بمعادلة تشبه إلى حدٍ كبير معادلة المركز المالي أي التدفق النقدي من الأصول ينبغي أن يساوي التدفق النقدي للدائنين مضافاً إليه التدفق النقدي للمساهمين (أو للمالكين). فبالعادة تقوم الشركات بتوليد النقدية عن طريق أنشطتها المختلفة، لتستخدمها إما لسداد الدائنين أو لدفعها إلى مالكي الشركة (Ross et al,2008:32-33). فقد عرّف (Gibson,2013:403) التدفق النقدي بأنه "صافي الدخل لفترة معينة مضافاً إليه مصروف الإندثار والإطفاء"

ويُعرّف أيضاً بأنه "الأموال التي تستلمها الشركة مخصوماً منها النقود اللازمة لدفع المصروفات أو الضرائب أو لإعادة الإستثمار في الشركة" ، إذ تؤثر قرارات الشركة حول كيفية استثمار أموالها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وبالنتيجة أمكانية التأثير على قيمة الشركة (Madura,2011:13) Firm Value.

تؤثر المعلومات المتعلقة بالتدفق النقدي على المستخدمين الداخليين والخارجين في ما إذا كان لدى الشركة ما يكفي من نقدية لتسديد ديونها عند الإستحقاق ، فالمستخدمون الخارجيون عن

طريق تلك المعلومات يقيموا قدرة الشركة على الاستفادة من فرص الأعمال الجديدة ، أما المستخدمون الداخليون كالمدراء يستفيدوا من تلك المعلومات في اتخاذ قرارات إستثمارية طويلة الأجل. وبصورة عامة يُنظر بشكل إيجابي للشركات التي تُمول نفقاتها بالنقدية الناتجة من أعمالها عن تلك الشركات التي تفعل ذلك عن طريق بيع أصولها (Wild et al,2015:662).

لغرض تحسين التدفقات النقدية الداخلية وزيادتها تلجأ بعض الشركة إلى مجموعة من التقنيات منها (Madura,2015:618-621) :

أ) تسريع التدفقات النقدية الداخلة Accelerating Cash Inflows يؤدي تسريع التدفقات النقدية الداخلة إلى إستثمارات مفيدة ومفاجئة فضلاً عن تحقيق أهداف أخرى ، ويمكن أن يجري ذلك عن طريق خصم جزء من الدين لتحفيز المدينون للسداد .

ب) تقليل تكاليف تحويل العملة Minimizing Currency Conversion Costs تقوم هذه التقنية بتحسين التدفقات النقدية بين الشركة الأم والشركات التابعة أو بين الشركات التابعة عن طريق تقليل عدد المعاملات بين الشركات عبر الحدود وبالنتيجة تقليل التكاليف الإدارية لهذه التحويلات ، ويجري تقليل (إنتفاء) الحاجة إلى تحويل العملات طالما أن هذه المعاملات تحدث بشكل أقل تكراراً، وذلك يتطلب فرض رقابة شديدة على عملية المقاصة بين الشركة الأم والشركات التابعة.

ت) إدارة النقود المحظورة (المحجوزة) Managing Blocked Funds يجري تطبيق هذه التقنية إذا فرضت الحكومة بقاء النقود كافة داخل البلد وذلك من أجل خلق فرص عمل وتقليل أو الحد من البطالة. لذلك تقوم الشركة الأم بتوجيه الشركات التابعة لأنشاء قسم للبحث والتطوير يُكبد تكاليف ويولد إيرادات للشركات التابعة.

ث) إدارة النقدية بين الشركات التابعة Managing Intersubsidiary Cash Transfers لإدارة التدفقات النقدية بشكل سليم تقوم الشركات التابعة بتنفيذ الإستراتيجية المتقدمة Leading أو المتأخرة Lagging التي تؤدي إلى استخدام النقدية بكفاءة وبالنتيجة تقليل الديون، فإذا قامت الشركة Y التي لديها فائض نقدي بالدفع في وقت سابق لشراء بضاعة من الشركة X المحتاجة للنقد تسمى هذه التقنية بالمتقدمة ، أما إذا قامت الشركة X بشراء بضاعة من الشركة Y والدفع في وقت لاحق فتسمى هذه التقنية بالمأخرة.

ويرى الباحث بأن التدفق النقدي هو أموال داخلة إلى الشركة وخارجة منها نتيجة عمليات حدثت، والشركة طرفاً فيها أدت إلى توليد النقدية وزيادتها من جهة ونقصانها نتيجة المطالبات والمصروفات من جهةٍ أخرى.

2.2.3 دورة التدفق النقدي

Cash Flow Cycle

تصف دورة التدفق النقدي حركة النقد Cash Movement ، إذ تُستخدم على نطاق واسع لتقييم وقياس المخاطر والعوائد المتعلقة بسيولة الشركة ، وبالنتيجة الكيفية التي يجري بها الحفاظ على النقدية ومحاولة تحسينها. ويرى (Foerster,2015:87-88) بأن دورة التدفق النقدي (تسمى أيضاً دورة التحويل النقدي Cash Conversion Cycle) تُشير إلى العملية المستمرة لتوليد النقد عن طريق المبيعات ، والحفاظ عليه عن طريق الاستفادة من ائتمان المجهزين، واستخدامه للإستثمار في الأصول المتداولة.

تحتاج الشركات إلى الإحتفاظ بالنقد للقيام بأعمالها الإعتيادية وكذلك لمقابلة أي نفقات غير متوقعة، إذ يكون من المفيد دفع ثمن البضاعة بعد شرائها بأشهر، وليس دفع ثمن البضائع قبل إستلامها ، وتلجأ الشركات كافة إلى تحديد الفترة التي سيستغرقها تحويل الإستثمارات النقدية (في البضاعة مثلاً) إلى نقد مرة أخرى وتسمى هذه العملية بدورة التدفق النقدي (Warrad, 2015:108-110).

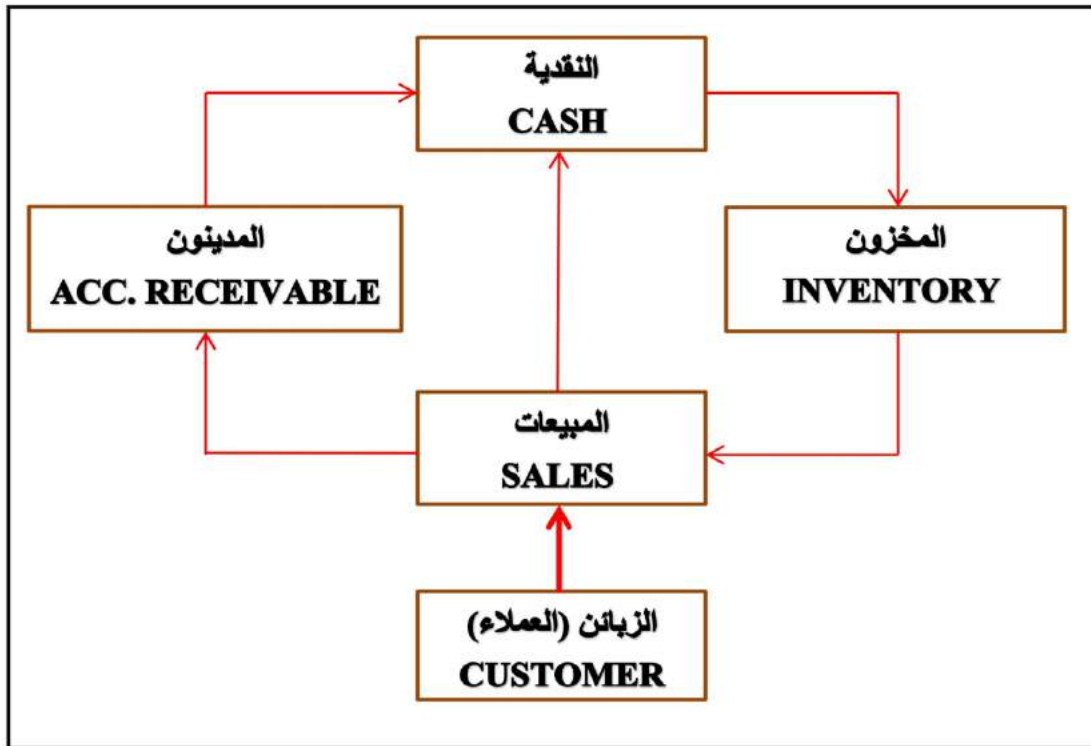
إن دورة التدفق النقدي التي تسمى أيضاً دورة العجز النقدي (الفجوة النقدية) Cash Gap Cycle تُعتبر أحد أهم الوسائل المهمة في إدارة التدفقات النقدية والتعرف على عدد الأيام إبتداءً من التدفقات النقدية الفعلية الخارجة لشراء المواد الأولية اللازمة (أو البضائع) وصولاً إلى التدفقات النقدية الفعلية الناجمة عن بيع المنتجات الجاهزة ، إذ تُعد مقياساً ديناميكياً يأخذ عنصر الزمن بين الإنفاق النقدي والإسترداد النقدي نتيجةً لفرض الإستمرارية في مسار الشركة الطبيعي، فإن فُصر دورة التدفق النقدي يُشير إلى سيولة جيدة ورأسمال عامل أفضل. إذ يُعد الإسترداد السريع للنقد من الإعتبارات المهمة دوماً خاصةً في المدى القصير وفي الشركات صغيرة الحجم (Stojanović, 2014:358-360).

تُعد أيضاً دورة التدفق النقدي عاملاً مهماً في تعزيز أداء الشركة ، وبيان مدى كفاءتها في سداد الدائنين والتحصيل من المدينين وبيع البضاعة، وتقدير وتقييم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتحديد القصيرة الأجل والطويلة الأجل منها لمعرفة النقص أو الزيادة في سيولة الشركة، وبالنتيجة إتخاذ قرارات تتعلق بالتمويل والإستثمار بصورة سليمة. إذ تقيس دورة التدفق النقدي الوقت اللازم لتحويل النقدية إلى نقدية مرة أخرى متضمنةً شراء المخزون وبيعه وإسترداد قيمته. فقد تلجأ الشركة إلى تعزيز قدرتها على تحقيق الأرباح عن طريق تقليل طول دورة التدفق النقدي عن طريق تقليل فترة تحصيل النقدية من المدينون ، ويجري ذلك عن طريق تقليل فترة

بيع البضاعة (المخزون) وزيادة أو إطالة فترة سداد الديون (Anser & Malik,2013:82-). (83).

تُحدد دورة التدفق النقدي رصيد نقدية الشركة عن طريق التدفقات النقدية الداخلة على أساس يومي وأسبوعي وشهري ، ويعتمد التدفق النقدي على طريقة دفع الزبائن وسرعة السداد للموردين والدائنين وكذلك كفاءة النظام المصرفي ، وتأخذ إدارة دورة التدفق النقدية بالإعتبار التأكد من أن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة يجري مزامنتها بشكل صحيح وفقاً للغرض من المعاملات التي أُجريت (Block et al,2011: 191).

يجري بيع البضاعة التامة الصنع أو تقديم الخدمات نقداً أو بالأجل ، إذ يكون الإستلام النقدي لبيع البضاعة بالأجل مستقبلي ، وبالنتيجة فإن عملية توليد النقد مستمرة على الرغم من أن التدفقات النقدية غير متوقعة وغير متكافئة ، ويوضح الشكل (10) دورة التدفق النقدي بصورة مبسطة.



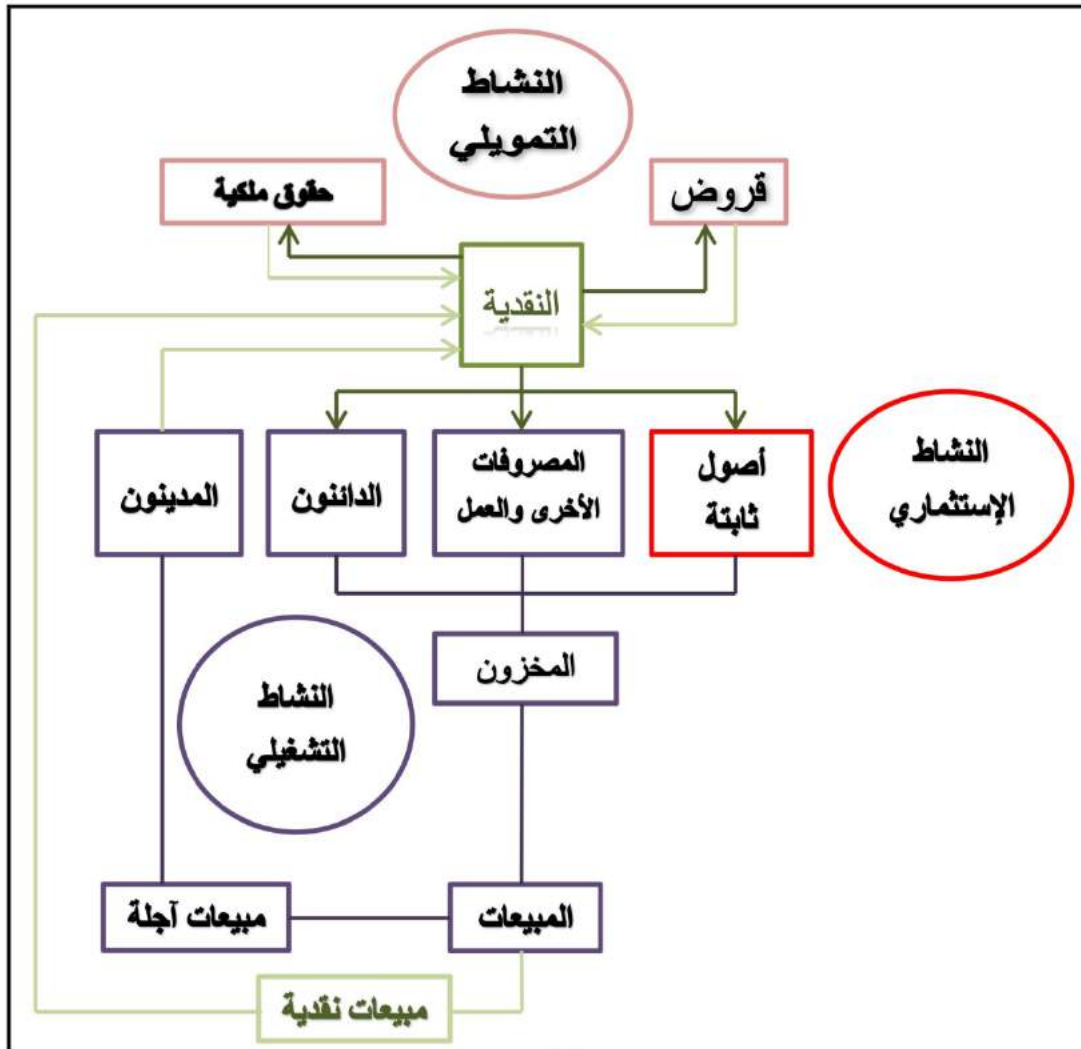
شكل 10

دورة التدفق النقدي المبسطة

Source: Block, Stanley B., and Geoffrey A. Hirt, and Bartley R. Danielsen, (2011), "Foundations of Financial Management" , Fourteenth Edition, Copy right by McGraw-Hill/Irwin, p.192.

وقد عرّف (Van Horne & Wachowicz,2008: 146) دورة التحويل النقدي بأنها "المدى الزمني للإنفاق الفعلي للنقد على المشتريات حتى تحصيل الحسابات المدينة الناجمة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات".

كما وعرّف (Brigham & Hoston,2017: 535) دورة التحويل النقدي بأنها " طول الفترة الزمنية من دفع رأس المال العامل إلى جمع النقدية من بيع رأس المال العامل ، وتسمى أيضاً هذه الدورة بدورة رأس المال العامل Working Capital Cycle". وقد أشار (العامري،2013: 172) إلى أن رأس المال العامل هو عبارة عن إستثمارات في الأصول المتداولة التي تتضمن النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل والمدينون والمخزون.



شكل 11

دورة التدفق النقدي وتأثرها بأنشطة الشركة

Source: Foerster, Stephen, (2015), "Financial Management Concepts and Applications", Copy right by Pearson Education, p.3.

تؤثر دورة التدفق النقدي القصيرة الأجل والطويلة الأجل على الوضع النقدي للشركة، فخلال سنة تتكبد الشركة مواد وعمل وتكاليف دورية أخرى ، فضلاً عن شرائها الأصول غير المتداولة وسدادها الديون ، وبمقابل ذلك تكتسب الشركة النقد عن طريق بيع الأصول القديمة وبيع البضاعة التامة أو تقديم الخدمات وإستلام الديون. فتعد دورة رأس المال العامل أو الدورة التشغيلية Operating Cycle هي دورة التدفق النقدي قصيرة الأجل ، بينما الدورة الإستثمارية والتمويلية فتعد دورة التدفق النقدي طويلة الأجل (ترتبط بمصادر الأموال وإستخداماتها). وتتعلق الدورة الإستثمارية باقتناء وتجديد والتخلص من الأصول غير المتداولة، في حين تشير الدورة التمويلية إلى مصادر التمويل عن طريق إصدار الأسهم والاقتراض. إذ تُحدد الدورة الإستثمارية والتمويلية إطاراً يدعم الأداء السلس للدورة التشغيلية ، وبالنتيجة فإن دورة التدفق النقدي طويلة الأجل هي مصدر لإستخدام النقد (Aerts & Walton, 2013: 263-264).

ويرى الباحث بأن دورة التدفق النقدي هي هيكل وتوقيت يبين كيف نشأت النقدية وإلى أين ذهبت وبالنتيجة تصوير لحالتها، شاملاً ذلك إي عملية إستلام ودفع نقدي. إذ يُشكل المخزون والمبيعات والمدينون أساس التدفقات النقدية ، ويمكن توضيح تأثير الأنشطة الرئيسية الثلاث للشركة (التمويلية والإستثمارية والتشغيلية) على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن طريق الشكل (11) تأثير أنشطة الشركة على دورة التدفق النقدي.

2.2. 4 تعظيم ثروة المساهمين

Shareholder Wealth Maximization

يُعد تعظيم ثروة المساهمين (SWM) الهدف الأساسي للقرارات المالية الفعالة، فالحصول على التمويل الأمثل (بالدين أو بالملكية) والكفاءة في إستثمار (قصير الأجل وطويل الأجل) هذا التمويل يؤدي إلى زيادة ثروة حملة الأسهم ، وبالنتيجة تحقيق هدف الشركة الأسمى المتمثل بالبقاء والنمو والاستمرار.

ففي ظل اقتصاد السوق (الأسواق الحرة أو الرأسمالية) يقدم المساهمون أموالاً للشركة أملاً في الحصول على أقصى زيادة ممكنة في ثروتهم ضمن مستوى مخاطر يمكن مواجهته ، ويشير مصطلح الثروة هنا إلى القيمة السوقية للأسهم العادية التي تعكس العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلاً. ومن الجدير بالذكر تسعى الشركات ضمن هذا الهدف إلى توفير أعلى عوائد ممكنة لحملة الأسهم على المدى الطويل ولا تهتم بزيادتها على المدى القصير. إذ أن الهدف المفترض لأي شركة هو تعظيم ثروة المساهمين الذي يراعي كل من المخاطر وتكلفة الفرصة البديلة لأموال المساهمين. فإن الفشل في تعظيم ثروات حملة الأسهم في ظل البيئة التنافسية القوية

للأعمال يؤدي إلى عدم التسامح فإذا لم يُبدي المدراء الإهتمام الكافي والزيادة المتوقعة لثروة المساهمين، فسيكون أمام حملة الأسهم إما إستبدال الإدارة بأخرى أكثر تلبية لمتطلباتهم أو قد يقرروا بيع أسهم الشركة وإستثمار أموالهم في شركة أخرى تُعطي أهتماماً أكبر لحملة الأسهم مما يؤدي إلى إنخفاض سعر الأسهم في البورصة وبالنتيجة قد تكون أمام الشركة أما التصفية أو الإستحواذ عليها. ولكي تقوم إدارة الشركة بإتخاذ قرارات وإتباع سياسات تتماشى مع متطلبات المساهمين بما يؤدي إلى تعظيم ثروتهم ، يجري ربط الحوافز المالية بسعر السهم سواءً بشكل مكافآت أم خيارات لشراء الأسهم (Atrill,2015: 6-9).

إن أهم الغايات التي تسعى إدارة إي شركة لتحقيقها هو العمل على تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية للشركة أو ما يعرف بتعظيم ثروة المساهمين ، فالعمل على تعظيم ثروة حملة الأسهم يُعد الهدف الإفتراضي الذي إستقر عليه معظم المساهمين وسعوا إليه عند إستثمار أموالهم في أي شركة ، لذلك تلجأ الشركات لإتخاذ قرارات غاية بالأهمية تتعلق بمصادر التمويل وبأقل كلفة وذلك بهدف تعظيم ثروة المساهمين. وينبغي على المدراء الماليين عند إتخاذهم القرارات المالية أن يأخذوا بنظر الإعتبار عنصر عدم التأكد وتوقيت الحصول على الأرباح ليخرجوا بنتائج مهمة وشاملة ، إذ يدفع هدف تعظيم ثروة المساهمين المدراء وحملة الأسهم إلى السعي لزيادة الأرباح وتقليل المصاريف والمخاطرة المالية المرتبطة بأي مشروع إستثماري (المشهداني، 2017 : 29-32).

إن سياسة توزيع الأرباح جزء لا يتجزأ من الإدارة المالية لما لها من تأثير مباشر على ثروة المساهمين وعلى التدفقات النقدية للشركة وكذلك على تمويل الشركة وخططة هذا التمويل. إذ تشكل التدفقات النقدية المنتجة داخلياً جزءاً مهماً من تمويل الشركة ومقسوم الأرباح ، فالمساهمون يعطون أولوية لإستلام تدفق نقدي مضمون نتيجة إستثماراتهم في أسهم الشركة. لذلك إذا لم توزع الشركات مقسوم الأرباح ، فإن هؤلاء المساهمون سوف يكونوا ممتعضين وقد يلجؤوا إلى بيع أسهمهم، وبالنتيجة ستتأثر أسعار أسهم الشركة في البورصة لأن توقعات التدفقات النقدية للأرباح المستقبلية منخفضة. وفي النهاية ستكون الإدارة قد فشلت في مضاعفة ثروة المساهمين (Aerts & Walton, 2013: 224).

فُتعد ثروة المساهمين القاعدة الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات الهادفة للربح ، إذ تشمل الحوكمة على العلاقة بين إدارة الشركة من جهة والمساهمين وأصحاب المصلحة المرتبطين بالشركة من جهةٍ أخرى ، وتُشجع مجالس إدارة الشركات على تنفيذ مجموعة من القرارات الرئيسية كالإستثمارات الجديدة New Investments وسياسة مقسوم الأرباح

Dividend Policy وسياسة التعويضات Compensation Policy والتوجه الإستراتيجي Strategic Direction وإستراتيجية الشركة Corporate Strategy مع أخذ مصلحة المساهمين بنظر الإعتبار. ومن المسلم به أن تعظيم ثروة المساهمين يُستعمل على نطاق واسع لتعزيز عملية إتخاذ القرار وكذلك تحقيق الرفاهية للمجتمع (Sharfman,2014:391-393).

إن هدف تعظيم ثروة المساهمين لا يعني تجاهل الشركة للمسؤولية الإجتماعية ، إذ تتضمن المسؤولية الإجتماعية: حماية المستهلك ودفع أجور الموظفين والحفاظ على أساليب التوظيف العادلة وتوفير ظروف العمل الآمنة ودعم التعليم والإنخراط في القضايا المتعلقة بالبيئة ، وعلى الرغم من هذا فلا يوجد لحد اللحظة معايير محددة بشكل واضح للمسؤولية الاجتماعية دخلت قيد التنفيذ تتبناها هيئات مهنية معينة نيابةً أو وكالةً عن المجتمع ، ففي حالة وجود مثل هكذا معايير سيجري تنظيم الأهداف الإجتماعية والكفاءة الاقتصادية والإستدامة البيئية ، وبذلك ستكون مهمة الشركة أكثر وضوحاً ومخرجاتها ستكون أكثر نفعاً للمجتمع. ويكمن أساس تعظيم ثروة المساهمين في تقييم وفهم المفاضلة بين العوائد والمخاطر المرتبطة بأي مشروع. فتمثل ثروة المساهمين بسعر السهم العادي للشركة في السوق ، وهو ما يعكس بدوره قرارات الشركة المتعلقة بالجانب الإستثماري والتمويلي وكذلك إدارة الأصول. ففكرة نجاح أو عدم نجاح إي قرار يتوقف على تأثيره على سعر السهم العادي بإعتباره أفضل دليل على الملكية (Van Horne & Wachowicz,2008:3-12).

يُنظر (Foerster,2015:186) إلى تعظيم ثروة المساهمين بأنها أحد الأهداف الرئيسية لإدارة أي شركة ، إذ تُستعمل الشركات سعر السهم الحالي Current Stock Price كمقياس لثروة المساهمين ، فإذا كان السوق كفوء فإن سعر السهم ينبغي أن يرتفع طالما كانت قرارات الشركة جيدة وينخفض طالما كانت قرارات الشركة سيئة. أما إذا كان السوق غير كفوء فإن العلاقة بين سعر السهم وهدف تعظيم ثروة المساهمين لا وجود لها.

وبصورة عامة، تمتلك الشركات عدداً من الإدارات كالتسويق والمحاسبة والإنتاج والموارد البشرية والمالية، وتتمثل المهمة الأساسية للإدارة المالية في تقييم القرارات المقترحة وتحديد الكيفية التي تؤثر بها على سعر السهم وبالنتيجة تعظيم ثروة المساهمين ، فإن تعظيم ثروة المساهمين يُعد "الهدف المالي الأساسي لإدارة أي شركة ، إذ يعني إتخاذ قرارات لتعظيم سعر سهم الشركة العادي في الأجل الطويل" (Brigham & Hoston,2017: 17-19).

وقد عرّف (Eun & Resnick, 2015:4) تعظيم ثروة المساهمين بأنها "كافة القرارات والإستثمارات التي تأخذها الشركة بهدف جعل المساهمين (المالكين) أفضل من الناحية المالية أو أكثر ثراءً مما كانوا عليه".

وعرّف أيضاً (Botha et al, 1987:68-69) تعظيم ثروة المساهمين بأنها "ناتج ضرب عدد الأسهم المملوكة للمساهمين بسعر السهم الحالي في البورصة مضافاً إليها مقسوم الأرباح الذي سيجري توزيعه في السنة المقبلة".

إن الهدف الرئيسي لتمويل الشركات في الإدارة المالية هو تعظيم ثروة المساهمين ويحصل هذا التعظيم عن طريق مقسوم أرباح الأسهم والمكاسب الرأسمالية (الزيادة في قيمة أسهم المساهمين)، إذ يجري مضاعفة ثروة المساهمين عن طريق تعظيم هذه الأرباح والمكاسب التي يحصل عليها المساهمون بشكل دوري. وتؤثر ثلاثة متغيرات بشكل مباشر على ثروة المساهمين وهي حجم التدفقات النقدية المتراكمة للشركة وتوقيت هذه التدفقات والمخاطر المرتبطة بها. ونظراً لغموض وتعقيد مفهوم تعظيم ثروة المساهمين ، فقد جرى صياغة أهداف أخرى تُقترح كبديل محتمل عن هذا المفهوم وذلك بسبب وجود أطراف أخرى مرتبطة مع الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر كالموظفين والعملاء والمجهزين لهم واجبات وعليهم التزامات ينبغي على الشركة أخذها بنظر الاعتبار (Watson & Head,2007:5-10).

وتميل الشركات الأوروبية والآسيوية عادةً إلى تحقيق المصالح المشتركة للمساهمين وللأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة من غير المساهمين، فهي لا تولي أهمية لتعظيم ثروة المساهمين لأنها تعتبر هذا الهدف يخدم جهة معينة على حساب جهة أخرى. أما الشركات الأنجلو أمريكية Anglo-American كالشركات في دول أستراليا وكندا والمملكة المتحدة فضلاً عن الولايات المتحدة ترى أن هدف تعظيم ثروة المساهمين هو أفضل هدف مالي جرى التوصل إليه عن طريق الإستثمار في المشاريع الجيدة التي تحقق عوائد عالية في ظل مستوى معين من المخاطر، تُعظم بها الشركة ثروة المساهمين عن طريق مقسوم الأرباح وقيمة أسهم الشركة في البورصة (Bekaert & Hodrick, 2012:11).

ويمكن توضيح أبرز الإنتقادات الموجهة إلى تعظيم ثروة المساهمين كهدف للإدارة المالية فيما يلي (Atrill,2015: 8-9) :

(1) إن الأهتمام بالمساهمين وجعلهم الفئة المسيطرة سيؤدي ذلك إلى شعور أصحاب المصلحة Stakeholders الآخرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وسيؤدي ذلك إلى إمتعاض

أصحاب المصلحة كالموظفين الذين قد يتسببوا بإنخفاض الإنتاجية كردود فعل على إمتعاضهم، وكذلك المجهزين الذين قد يُبدون إمتعاضهم عن طريق قيامهم بتقديم أولوية شركات أخرى على حساب الشركة عند التجهيز أو قد يقوموا بتقليل البضاعة التي يُجهزون بها الشركة.

(2) يشجع تعظيم ثروة المساهمين على السلوك غير الأخلاقي ، ففي ظل البيئة التنافسية الشديدة يتعرض المدراء إلى ضغوط كبيرة من حملة الأسهم لتحقيق العوائد المرجوة.

ويرى الباحث بأن هدف تعظيم ثروة المساهمين مهم للغاية وينبغي على الشركة أخذه بنظر الإعتبار لأن المساهمين جزء مهم ومؤثر وسبب وجود الشخصية المعنوية ، ولكن بنفس الوقت من غير الممكن إهمال الأطراف الأخرى ذات المصلحة المرتبطين بالشركة. لذلك على الشركة الإهتمام بأهداف أخرى تلبى إحتياجات الأطراف كافة عن طريق تحقيق وتوليد تدفقات نقدية صافية تُعظم بها ثروة الشركة النقدية وكذلك ثروة جميع أصحاب المصلحة وتحديداً المساهمين.

2.2.5 تعظيم الثروة النقدية

Cash Wealth Maximization

إن تعظيم الثروة النقدية (CWM) هدف دلت عليه جميع الوثائق الصادرة من الهيئات المهنية للمحاسبة (AICPA و FASB و IASB) سواءً بشكلٍ ضمني أو ظاهري ، إذ ركزت هذه الهيئات على هدف واحد عكست به ميولها الواضح نحو توفير معلومات محاسبية مرتبطة في أساسها بهدف تعظيم الثروة النقدية التي تخدم به ظاهرياً جهة كانت وما تزال سبب وجود إي شخصية معنوية هي المساهمين (الملاك) الذين يسعون دوماً إلى تعظيم ثروتهم عن طريق إستخدام النقد لتوليد المزيد من النقد، أما ضمناً فهي تخدم به كل مستخدمي القوائم (التقارير) المالية.

ومن أبرز الوثائق التي تتعلق بصياغة أهداف التقارير المالية ما جاء به كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين AICPA والبيان الأول لمجلس معايير المحاسبة المالية SFAC No.1 والإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية والبيان المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية. فقد أوضح (Al-Abdullah & Abu-Abbas,2013:239-241) في المقالة الثانية "تعظيم الثروة النقدية : جوهره في التاج" أن هذه الوثائق مشبعة بالكامل بمذهب Milton Friedman في الإقتصاد النيوكلاسيكي Neoclassical الذي يؤدي إلى إختزال Reductionism الإجراءات والسلوكيات والأنشطة والقرارات كافة بإتجاه طريق واحد ضيق ومختار بتعمد ألا وهو تعظيم الثروة النقدية ، وهذا

الإتجاه يدفعنا إلى إستنتاج حتمي بأن الكون مبني على النقد ويعيش من أجله ويتمتع الإنسان عموماً بحياة مزدهرة إذا ما عُظمت ثروته النقدية. إذ يعني الإختزال "مقاربة مادية وعقلية منظورها الكون بأسره ، تتكون من عدد كبير من الموارد البشرية والمادية تدور كلها حول مورد أساسي وحيد هو النقد، الذي يكون بسببه البشر أدوات يجري إستغلالها والتلاعب بها لتحقيق هدف واحد هو تعظيم الثروة النقدية".

وتطرق (Al-Abdullah & Abu-Abbas,2013:59) في المقالة الأولى "تعظيم الثروة النقدية : الدواء الشافي" إلى أربعة وثائق إستخدمت مصطلحات مرادفة لتعظيم الثروة النقدية، فقد إستخدم AICPA مصطلح " القوة الكسبية earning power". وإستخدم SFAC No.1 "القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية مواتية أو ملائمة ability to generate favorable cash inflows". وجرى إستخدام "قدرة الكيان على توليد النقد والنقد المكافئ The ability of an entity to generate cash and cash equivalents" وكذلك "قدرة الكيان على توليد تدفقات نقدية من قاعدة مواردها الحالية the capacity of the entity to generate cash flows from its existing resource base" في الإطار المفاهيمي لـ IASB. وإستخدم البيان المشترك لـ FASB & IASB "صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة إلى الكيان future net cash inflows to an entity" و"التدفقات النقدية المستقبلية إستناداً لتقارير الكيان future cash flows from the reporting entity" و"القدرة على توليد التدفقات النقدية ability to generate cash flows" و"التدفقات النقدية المستقبلية future cash flows". ويمكن توضيح ما جاءت به هذه الوثائق الصادرة من الهيئات المهنية المحاسبية فيما يخص هدف القوائم المالية الأساسي، وكما يأتي:

أ. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين AICPA

في عام 1973 خلّصَ الفريق الدراسي المُشكل من قبل AICPA المُعنى بدراسة أهداف القوائم المالية من إصدار تقرير يُعرَف بتقرير لجنة Trueblood الذي نُسبَ أسم رئيسه Robert M. Trueblood إليه.

ذكر AICPA عن طريق تقرير لجنة Trueblood أهداف عديدة للقوائم المالية منها "توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين لإتخاذ القرارات الإقتصادية" و"تزويد المستخدمين بمعلومات من أجل التنبؤ ومقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المقدار والتوقيت وعدم التأكد المتعلق بها" ، لكن الهدف الأساسي والمستمر لأي شركة هو "تعظيم الثروة عن طريق إستخدام النقد لتوليد المزيد من النقد يبقى دون أي تغيير" ، وبدل توليد المزيد من النقد على القوة الربحية

(الكسبية) للشركة التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالقدرة على توليد النقدية والأرباح مع أخذ عامل الزمن بنظر الإعتبار، علماً أن التدفقات النقدية (بخلاف التغييرات الرأس مالية) تختلف عن الأرباح بسبب بعض البنود كالمدينين والدائنين والمخزون والإندثار ويقترب هذا الاختلاف للتساوي خلال فترات طويلة وعلى مدار عمر الشركة قد يحصل هذا التساوي. وعموماً يتفق المستخدمون كافة على مصلحة مشتركة تُظهر سعيهم في تعظيم نتائج قراراتهم الإقتصادية عن طريق زيادة وتسريع المنافع وتقليل أو تأجيل التضحيات. وتتأثر جهود الشركة من أجل تحقيق أهدافها بثلاثة عوامل : 1) مستوى المخاطر المقبولة، 2) القيود الملازمة (المتأصلة) بخط العمل، 3) القيود المفروضة من المجتمع. ولِدعم هذا الهدف تلجأ الشركة إلى تحقيق أهداف أخرى كالحصول على التمويل الكافي وتوفير القوة العاملة وغيرها من الأهداف التي تعزز الهدف الأساسي للشركة (AICPA,1973:15-23).

أشار (Al-Abdullah & Abu-Abbas,2013:242) في المقالة الثانية بأن تقرير لجنة Trueblood يقدم خاصيتين لدعم هدف تعظيم الثروة النقدية هما : الأولوية Primacy والسرمدية Immortality. فالأولوية جاءت بسبب تعدي هدف CWM أهداف أخرى مثل المساءلة Accountability والأهداف الإجتماعية Social Goals ، أما السرمدية فنتجت بسبب ما ذكر في الهدف الأساسي الذي يبقى دون تغيير هو أن الشركة تستخدم النقد لتوليد المزيد النقد. وقد إتضح من تقرير لجنة Trueblood بأن هناك علاقة واضحة ووثيقة بين توفير المعلومات وتعظيم الثروة النقدية عن طريق ما توفره الشركات من معلومات تساعد المستخدمين بشكل عام والمساهمين (الملاك) بشكل خاص في تنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الربحية للشركة على الدوام. وبذلك يمكن الخروج بإستنتاج مفاده أن تعظيم الثروة النقدية هو جوهره في التاج.

ومما سبق يتضح أن تقرير لجنة Trueblood قد تطرق بشكل واضح إلى تعظيم الثروة النقدية (CWM) نظراً لإنبثاق هذا التقرير من البيئة الثقافية للولايات المتحدة التي ترى أن الهدف الأساسي للرأسمالية هو تعظيم الثروة النقدية (CWM). إذ يدفع هذا الهدف الشركة إلى زيادة أرباحها وتحويل هذه الأرباح إلى نقدية تؤدي إلى زيادة ثروة أصحاب المصلحة عموماً والمساهمين خصوصاً. لذلك يركز النهج الرأسمالي التقليدي بشكل واضح على أصحاب رأس المال وتعظيم ثروتهم بالدرجة الأولى. لذلك يُنظر إلى هدف تعظيم الثروة النقدية وفقاً لهذه الوثيقة بأنه الهدف الأشمل الذي يؤدي تحقيقه إلى تحقق بقية الأهداف.

SAFC No.1

ب. بيان FASB الأول

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 1978 بياناً لمفاهيم المحاسبة المالية رقم واحد (SAFC No.1) Statement of Financial Accounting Concepts No.1 الذي جرى تعديله وإعادة إصداره عام 2008.

تُوجّه أهداف التقارير (القوائم) المالية الواردة في SAFC No.1 نحو المصلحة المشتركة التي تلبي بها الشركة إحتياجات المستخدمين من المعلومات حول قدرتها على توليد تدفقات نقدية مواتية (ملائمة) ، وتساعد هذه المعلومات أصحاب المصلحة فضلاً عن الشركة في تقييم مقدار وتوقيت وعدم التأكد من النقدية المتوقع إستلامها من مقسوم الأرباح والفوائد والمتحصلات من عملية البيع وسداد أو إستحقاق الأوراق المالية أو القروض. وانطلاقاً من أن الشركات منتجة وموزعة للموارد النادرة، فإن التقارير المالية لهذه الشركات تتعلق بتخصيص هذه الموارد لإنتاج وتوزيع الأنشطة والتركيز على خلق واستخدام الثروة النقدية وتقاسم المخاطر المرتبطة بهذه الثروة مع أصحاب المصلحة وخاصةً المستثمرون والدائنون. ووفقاً للفقرة 25 تُستثمر النقدية أو السلع من المستثمرون الذين يتوقعون في مقابل ذلك تدفقات نقدية كعوائد على الاستثمار في الشركة نتيجةً لما اتخذته إدارة هذه الشركة من مسؤولية تتمثل في تعظيم أو توليد التدفقات النقدية لتقابل بها الشركة إلتزاماتها الآنية أو المستقبلية. وذكر البيان بالفقرة 30 بأن المعلومات الواردة في هذا البيان تركز على القرارات الإستثمارية والتمويلية لأسباب واقعية وليس تضييقاً لنطاق هذا البيان بإعتبارهم المستثمرين والدائنين المستخدمين الخارجيين الأكثر تأثيراً وتأثراً بقرارات الشركة لإمتلاكهم على المورد الأهم الذي يتمثل بالنقدية (FASB,2008:1-17).

يرى (Al-Abdullah & Abu-Abbas,2013: 47-53) في المقالة الأولى أن هناك إختلافاً بصياغة الأهداف بين SAFC No.1 وتقرير لجنة Trueblood ، ولكن جوهر هذه الوثيقتين يؤكد على أهمية تحقيق هدف تعظيم الثروة النقدية (CWM). فإن قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مواتية (ملائمة) يدل على إهتمامها بهدف أصحاب المصلحة عموماً والمستثمرين والدائنين خصوصاً، وبالنتيجة يمكن ربط نجاح الشركة بهذه التدفقات التي تستطيع الشركة عن طريقها توفير النقدية الملائمة للوفاء بإلتزاماتها تجاه الأطراف ذي العلاقة. وتحل التدفقات النقدية الملائمة (تعظيم الثروة النقدية) مشكلة توفير معلومات مختلفة لمجموعة مختلفة من المستخدمين الذين يمتلكون إهتمامات وأهداف مختلفة. ويتفق SAFC No.1 وتقرير لجنة Trueblood فيما يخص أولوية وسرمدية هدف تعظيم الثروة النقدية (CWM) على بقية الأهداف الأخرى.

مما سبق يتضح أن هناك تقارباً كبيراً بين SAFC No.1 وتقرير لجنة Trueblood في صياغة الأهداف نظراً لانطلاق هاتين الوثيقتين من بيئة واحدة هي البيئة الثقافية للولايات المتحدة. إذ تمتلك الولايات المتحدة اقتصاداً حراً متقدماً مبنياً بشكلٍ أساسي على الشركات الخاصة التي ينصب إهتمام مالكيها (مساهميها) على هدف وحيد يؤدي إلى تعظيم ثروتهم بالدرجة الأولى وتحقيق أهداف بقية الأطراف ذات العلاقة بالدرجة الثانية ، وبالنتيجة يعكس هذا الهدف نجاح وإستمرارية الشركة وإستدامتها ويعكس كذلك قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها وقدرتها في تحويل الأرباح إلى تدفقات نقدية آنية ومستقبلية.

ت. الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية

أصدرت لجنة المعايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IASB) Committee عام 1989 إطاراً لإعداد وعرض القوائم المالية والذي جرى إعتماده عام 2001 من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أكد IASB على أهمية الوصول إلى أهداف مشتركة تُحقق بها إحتياجات كافة مستخدمي المعلومات. فذكر IASB في الفقرة 12 أن القوائم المالية ينبغي أن توفر معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية. وتفترض الفقرة 15 أن العلاقة بين مستخدمي المعلومات المالية والشركة تقتصر على هذه القرارات التي تستند على معلومات مالية يُقيم بها المستخدمين قدرة الشركة على توليد النقد والنقد المكافئ ومقدار وتوقيت وعدم التأكد من هذا التوليد. وتهتم الفقرة 16 بقائمة المركز المالي ومهمتها في توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة وإستخدام هذه المعلومات في التنبؤ بقدرة الشركة على توليد نقدية في المستقبل. وأوضح IASB دور قائمة الدخل في تقديم معلومات حول ربحية الشركة وذلك في الفقرة 17 التي ركزت على فائدة هذه المعلومات في التنبؤ بقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية عن طريق قاعدة مواردها الحالية. أما الفقرة 18 فركزت على ما تقدمه قائمة التدفق النقدي من معلومات مفيدة في تقييم أنشطة الشركة الإستثمارية والتمويلية والتشغيلية والتي بدورها تفيد في تدعيم المستخدمين بأساس يستطيعوا عن طريقه تقييم قدرة الشركة على توليد النقدية والنقدية المكافئة (IASB,2006:35-36).

ويذكر (Al-Abdullah & Abu-Abbas,2013:243-245) في المقالة الثانية أن هناك اختلافين بين IASB والوثيقتين السابقتين (تقرير لجنة Trueblood و SFAC No. 1): الأول، يتمثل في تجنب IASB التطرق إلى مصطلح "تعظيم الثروة النقدية" و"القوة الربحية (الكسبية)" بشكل ظاهري ولكن هناك ما يدل عليه. أما الثاني ، فهو وضع المساهمين والدائنين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية على طريق واحد. إذ تضع هذه الوثيقة المساهمين في إتجاه وباقي

أصحاب المصلحة في اتجاه آخر، وتربط مصير باقي أصحاب المصلحة بمصير المساهمين، ويعود ذلك لسبب واحد هو أن المساهمين هم مقدمو رأس المال. ويرى IASB أن العلاقة بين مستخدمي القوائم المالية والشركة تتمحور في القرارات الإقتصادية القائمة على النقد التي تتعلق في "قدرة الشركة على توليد النقد والنقد المكافئ ومقدار وتوقيت وعدم التأكد من هذا التوليد" ، إذ توضح هذه العلاقة بين مستخدمي القوائم المالية والشركة التأكيد الضمني على هدف CWM.

ومما سبق يتضح أن IASB قد تجنب وضع مصطلح "تعظيم الثروة النقدية" و"القوة الربحية" بشكل واضح ، ولكن الهدف الوحيد من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفق النقدي المتمثل "بتوفير معلومات للحكم على قدرة الشركة على توليد النقد والنقد المكافئ ومقدار وتوقيت وعدم التأكد من هذا التوليد" الذي يدل ضمناً على إهتمام الشركة المنصب على تعظيم الثروة النقدية عن طريق تركيزها على توليد النقد ، وبالنتيجة حصول أرباح وتحويلها إلى أرباح نقدية ومستقبلية. ويرى IASB أن الحاجة إلى المعلومات تختلف باختلاف المستخدمين، إلا أن هذه الاختلافات ستتلاشى عن طريق المعلومات المقدمة إلى المساهمين نفسها. ويتفق IASB مع SAFC No.1 وتقرير لجنة Trueblood بشكل ضمني مع خاصيتي أولوية وسرمدية هدف تعظيم الثروة النقدية على بقية الأهداف الأخرى.

ث. البيان المشترك لـ FASB & IASB

نشر FASB عام 2006 مسودة أولية للمناقشة لتطوير أهداف التقارير المالية ، إذ لاقت هذه المسودة إستحسان IASB مع وجود بعض الملاحظات التي جرى تعديلها وقدمت مرة أخرى للمناقشة من FASB & IASB بشكل مشترك عام 2008 ، قبل إن يجري نشر هذه المسودة كبيان نهائي مشترك عام 2010.

تطرق البيان المشترك في OB2 إلى توفير معلومات مالية تساعد المستخدمين في إتخاذ القرارات المتعلقة بشراء أو الإحتفاظ أو بيع أدوات الدين والملكية وتعتمد هذه القرارات على ما ذكر بـ OB3 حول قدرة المستخدمين على تقييم العوائد عن طريق المعلومات المالية من حيث مقدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة إلى الكيان وتوقيتها وعدم التأكد منها. ويوضح OB16 أهمية المعلومات المتعلقة بالأداء المالي السابق للشركة لأنها مفيدة في التنبؤ بالعوائد المستقبلية على الموارد الإقتصادية وكذلك الكيفية التي تُدير بها الإدارة مسؤولياتها. ويشير OB18 إلى ضرورة توفير معلومات مفيدة في تقييم قدرة الشركة في الماضي والمستقبل على توليد تدفقات نقدية ، وبالنتيجة قدرتها على تولد تدفقات نقدية صافية من مواردها الحالية دون الحاجة إلى موارد إضافية من المستثمرين والدائنين. ويبين OB20 ما تقدمه المعلومات حول

التدفقات النقدية في مساعدة المستخدمين في فهم أنشطة الشركة التشغيلية وتقييم أنشطتها التمويلية والإستثمارية ، وكذلك تقييم السيولة والإيفائية المالية (FASB,2010:1-5).

أوضح (Al-Abdullah & Abu-Abbas,2013: 49-54) في المقالة الأولى أن البيان المشترك لـ (IASB & FASB) يشابه IASB في تجنبه إستخدام مصطلح "تعظيم الثروة النقدية" و"القوة الربحية". إذ ذكر البيان في OB2 أن الهدف العام من التقارير المالية توفير معلومات مفيدة لأجل إتخاذ قرارات إقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف يسعى متخذو القرارات الحصول على معلومات تتعلق بمقدار وتوقيت وعدم التأكد من صافي التدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة. فتعد المعلومات المالية أساساً لتصور التدفقات النقدية المستقبلية التي تؤدي إلى توقعات حول العوائد النقدية المستقبلية على الثروة المستثمرة ، إي بمعنى زيادة في الثروة النقدية المستثمرة وبالنتيجة يمكننا تشخيص الهدف المحدد من هذا البيان الذي يتمثل بـ CWM. وركز البيان المشترك في OB16 على فهم المعلومات الواردة من الأداء المالي الجيد للشركة المتمثل بتحقيق الأرباح وتحويل هذه الأرباح إلى تدفقات نقدية آنية وتوقع حدوثها في المستقبل.

ومما سبق يتضح أن البيان المشترك لـ FASB & IASB يتجنب الدعوة المباشرة إلى تعظيم الثروة النقدية (CWM) كهدف أساسي للتقارير (القوائم) المالية كما فعل IASB ، ولكنه دل عليها عن طريق تركيزه على التدفقات النقدية التي ذكرت في 9 أهداف من أصل 21 هدفاً تناولها البيان. وإن السبب الرئيسي لعدم تطرق هذا البيان إلى تعظيم الثروة النقدية (CWM) يعود بالأساس إلى دوليته وعدم إقتصاره على بيئة ثقافية معينة ، ويُعد هذا خلافاً للوثيقتين الأوليتين اللتان عكستا تأثيرهما بالبيئة الثقافية للولايات المتحدة في صياغة أهداف التقارير المالية. فأن توفير المعلومات حول قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية أو صافي التدفقات النقدية المستقبلية يكفي كدلالة ضمنية على أن تعظيم الثروة النقدية CWM هو الهدف الأساسي أو القاسم المشترك الذي يلبي إحتياجات كافة المستخدمين.

ويرى الباحث أنه على الرغم من وجود من يختلف مع المذهب النيوكلاسيكي الذي جاء به Friedman وهم الفئة التي تؤكد على التقارير الاجتماعية والبيئية. ألا أن الوثائق الأربعة الصادرة من الهيئات المهنية المحاسبية إتفقت في جوهرها مع هذا المذهب ، فطالما يقوم أصحاب رؤوس الأموال بإستثمار أموالهم في شركة معينة ، فإنهم يسعون وراء نتيجة حتمية هي تعظيم ثرواتهم النقدية ، وهذه النتيجة تبين قوة المركز المالي للشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح التي تدل على نتيجة أعمال جيدة وقدرتها أيضاً على تحويل هذه الأرباح إلى تدفقات نقدية تؤدي إلى زيادة نقدية الشركة ، وبالنتيجة تكون الشركة قادرة على الوفاء بالإلتزامات الحالية والمستقبلية

وكذلك الدخول في إستثمارات جيدة تزيد من تدفقاتها النقدية. ويمكن عن طريق ما ذُكر صياغة هدف واضح للتقارير المالية:

"توفير معلومات مفيدة للمستخدمين يستطيعون الحكم عن طريقها على قدرة الشركة على تعظيم الثروة النقدية (CWM)"

ويرى الباحث أيضاً أن تعظيم ثروة المساهمين (SWM) كهدف مالي يختلف عن تعظيم الثروة النقدية (CWM) الهدف المحاسبي، فيعرف SWM بأنه "ناتج ضرب عدد الأسهم المملوكة للمساهمين بسعر السهم الحالي في البورصة مضافاً إليها مقسوم الأرباح الذي سيجري توزيعه في السنة المقبلة" (Botha et al). أما تعظيم الثروة النقدية (CWM) فيمكن أن يُعرف بأنه:

- 1) الفرق بالتدفقات النقدية الداخلة للشركة والخارجة منها التي أدت إلى زيادة حساب النقدية خلال سنة مالية.
- 2) دورة التدفق النقدي المستمرة سنة مالية التي تعكس أثر المعاملات النقدية كافة على حساب نقدية الشركة.
- 3) الزيادة بالتدفقات النقدية نتيجة معاملات قامت بها الشركة كان النقد طرفاً فيها وذلك خلال السنة المالية.
- 4) كافة التحركات في حساب النقدية التي أدت إلى تعظيمه وذلك ابتداءً من بداية السنة المالية وصول إلى نهايتها.

2.2.6 أهمية تعظيم الثروة النقدية

Importance of Cash Wealth Maximization

يمكن توضيح أهمية تعظيم الثروة النقدية للشركة عن طريق الآتي:

1. زيادة ثقة مقرضي الشركة بها، وذلك نتيجةً لسمعتها الائتمانية الجيدة.
2. إستمرارية وإستدامة الشركة في القيام بأنشطتها.
3. إستفادة الشركة من الخصم النقدي عند التعامل مع الشركات الأخرى نتيجة توفر نقدية كافية.
4. الإبتعاد عن القروض التي تؤدي إلى دفع كلفة عالية على الأموال المقترضة.
5. سداد الإلتزامات كافة عند موعد إستحقاقها وتفادي مخاطر الوقع بالعسر المالي.
6. إغتنام أي فرص إستثمارية جيدة تحقق للشركة عوائد مرضية.
7. دفع مقسوم الأرباح وفقاً لسياسة الشركة ومواجهة الظروف الطارئة.

2.2. 7 منافع ومشاكل تعظيم الثروة النقدية

Benefits and Problems of Cash Wealth Maximization

إن منافع أو مزايا تعظيم الثروة النقدية (CWM) التي أستخلصت من الوثائق الأربعة الصادرة من الهيئات المهنية المحاسبية الأكثر شهرة بالعالم يمكن إضاحها عن طريق الآتي (AI- (Abdullah & Abu-Abbas,2013:59-60 :

1. على الرغم من إختلاف الصياغة والمفردات ألا أن الهيئات المهنية للمحاسبية تُعد تعظيم الثروة النقدية هدف مهم وأساسي وضروري.
 2. تلبية المعلومات المتوفرة للحكم على قدرة الشركة في تحقيق تعظيم الثروة النقدية جميع إحتياجات المستخدمين.
 3. إن بمجرد تحقيق تعظيم الثروة النقدية تُحقق باقي الأهداف الأخرى كالمساءلة والأهداف الإجتماعية.
- أما المشاكل أو العيوب التي توجه إلى تعظيم الثروة النقدية (CWM) على الرغم من منافعها هي كالآتي (AI-Abdullah & Abu-Abbas,2013:246) :

1. من غير الممكن إعتبار القرارات الإقتصادية الهدف الأساسي الدائم للمستخدمين جميعاً وخاصةً الموظفين والحكومات ووكالتها والجمهور.
2. من غير الممكن إعتبار تعظيم الثروة النقدية للمساهمين يمثل إهتماماً مشتركاً للأطراف ذات العلاقة بالشركة كافة.
3. من غير الممكن إعتبار متخذي القرارات الإقتصادية كافة يعسون إلى تعظيم ثروتهم، فالمساهمين هم فقط الذي يبحثون عن تعظيم ثروتهم.

ويختلف الباحث مع هذه العيوب، لأن الهدف الأساسي من القوائم المالية هو توفير معلومات للمستخدمين كافة ، أما القرارات الإقتصادية فهي ردود أفعال حول ما توفرت للمستخدمين من معلومات، وإن ردود الأفعال هذه أما تولد قرار إيجابي أو سلبي بمعنى آخر أما الإستمرار مع الشركة كطرف ذا صلة أو عدم الإستمرار. وفيما يخص المستخدمين الذين يسعون إلى تعظيم ثروتهم النقدية ، فالجمهور وعلى وفق ما وموضح في الفقرة 38 من (SFAC No.1) يشاركون بأنشطة الإستثمار والإقراض لزيادة مواردهم النقدية ، إذ أن نجاح أو فشل هذه الأنشطة يتوقف على المردود النقدي من إستثمارهم أو إقراضهم (FASB,2008:12). وتسعى الحكومة ووكالاتها إلى معلومات حول تعظيم الثروة النقدية إي معلومات عن سيولة الشركة وقدرتها على

البقاء والإستمرار بإعتبار الضريبة المفروضة على دخل الشركات هي جزء من الإيرادات العامة للدولة ، فإذا تعرضت شركة ما إلى مشاكل مالية سيكون الضرر الناتج من هذا المشكلة ليس خاص بالشركة فقط وإنما سيمتد إلى إقتصاد الدولة أيضاً خصوصاً إذا كانت الشركة من الشركات الكبيرة ، وكنتيجة لذلك قد تلجأ الحكومة إلى إتخاذ قرارات تُبقي بها الشخصية المعنوية للشركة عن طريق بعض الإعفاءات الضريبية والمساعدات المالية إذا لزم الأمر. وتتعلق ثروة الموظفين بثروة الشركة فلا حاجة للبحث عن فرص عمل أخرى طالما الشركة تعظم ثروتها النقدية. وكذلك باقي المستخدمين يدخلون بعلاقة عمل مع الشركة التي لها القدرة على سداد مستحقاتهم. فضلاً عن مصلحة المجتمع في بقاء واستمرار وديمومة الشركة.

2.2.8 العلاقة بين تعظيم الثروة النقدية وعناصر القوائم المالية

Relationship between Cash Wealth Maximization and Elements of Financial Statements

تكمن العلاقة بين تعظيم الثروة النقدية وعناصر القوائم المالية بالتدفق النقدي الداخل والخارج من وإلى الشركة ، إذ يتأثر التدفق النقدي بعمليات البيع والشراء وخططة التمويل والإستثمار الأمثل والتوسع وغيرها من العمليات التي يكون النقد طرفاً فيها. ويمكن توضيح هذه العلاقة عن طريق الآتي:

2.2.7.1 الأصول المتداولة وغير المتداولة Current and Noncurrent assets

تُأثر الأصول المتداولة وغير المتداولة على التدفق النقدي للشركة بشكل سلبي أو إيجابي. فالأصول المتداولة كالمدينين تؤدي زيادتها إلى تقليل التدفق النقدي الداخل إلى الشركة ويؤدي تخفيضها إلى زيادة التدفق النقدي الداخل. وكذلك زيادة المخزون يقلل من التدفق النقدي وإنخفاضه يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي. أما الأصول غير المتداولة الملموسة التي تُعرّف وفقاً لمعهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز (ICAEW) بأنها "الأصول التي تستعملها الشركة لغرض الحصول على إيراد وليس بقصد بيعها خلال دورة تشغيلية واحدة" ، إذ تساهم هذه الأصول (كالمباني والسيارات والأثاث) وعن طريق مصروف الإندثار في زيادة النقدية ، بإعتبار الإندثار حساباً يقلل من القيمة الدفترية للأصول التشغيلية طويلة الأجل ويحول وبشكل سنوي جزءاً من الكلفة الإجمالية المستثمرة في هذه الأصول إلى مبالغ نقدية.

2.2.7.2 الخصوم المتداولة وغير المتداولة Current and Noncurrent liabilities

تُأثر الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة على التدفق النقدي للشركة بشكل سلبي أو إيجابي. فالإلتزامات المتداولة كالدائنين والمستحقات تؤدي زيادتها إلى تقليل التدفقات النقدية الخارجة من

الشركة ، ويؤدي إنخفاضها إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة. أما الإلتزامات غير المتداولة كالسندات والقروض طويلة الأجل تؤدي زيادتها إلى تدفقات نقدية داخلية متمثلة بأصل المبالغ وكذلك تدفقات نقدية خارجة متمثلة بالفائدة السنوية ، ويؤدي إنخفاضها إلى تدفقات نقدية خارجة متمثلة بالفائدة السنوية وأصل المبلغ.

2.2.7.3. حقوق الملكية

Equity

إن وجود الشركة يتوقف على ما يُقدمه المساهمون (الملاك) من نقدية مقابل حصولهم على حقوق في هذه الشركة بشكل أسهم (حصص) في رأس المال. إذ أن هذه النقدية وعن طريق عمليات الشركة تؤدي إلى زيادة في حساب النقدية كنتيجةً لأعمال الشركة وبالنتيجة ظهور حساب آخر هو الأرباح المحتجزة الذي يُعد مصدر التمويل الداخلي الوحيد للشركة.

2.2.7.4. المصروفات

Expenses

إن زيادة المصروفات تؤدي إلى إنخفاض نقدية وصافي دخل الشركة ، إما إنخفاض المصروفات فيؤدي إلى زيادة صافي دخل ونقدية الشركة ، وبالنتيجة هناك عملية مكافئة في المحاسبة عن المصروفات تنعكس على الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية في قائمة المركز المالي.

2.2.7.5. الإيرادات

Revenues

تحصل الإيرادات نتيجة الأنشطة التشغيلية وغير التشغيلية للشركة فعند زيادة الإيرادات يزداد صافي دخل الشركة ولكن ليس بالضرورة أن تتأثر نقدية الشركة ، أما عند إنخفاض الإيرادات ستزداد التدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة وسيخفض صافي دخل الشركة. وبالنتيجة هناك عملية مكافئة في المحاسبة عن الإيراد تنعكس على الأصول وحقوق الملكية في قائمة المركز المالي.

2.2.7.6. إستثمارات والتوزيعات من وإلى الملاك

Investments by and Distribution to owners

يتعلق هذان العنصران بملاك الشركة ، فإستثمارات الملاك تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ويصحب ذلك أما تدفقات نقدية داخلية أو زيادة أصول أخرى، أما بالنسبة للتوزيعات على الملاك فيؤدي إلى إنخفاض حقوق الملكية ويقابل ذلك تدفقات نقدية خارجة أو إنخفاض أصول أخرى أو تحمل بالإلتزام أو تقديم خدمة.

Gains and Losses

2.2.7.7. المكاسب والخسائر

تحدث المكاسب والخسائر نتيجة العمليات غير المستمرة للشركة ، بإستثناء الإستثمارات والتوزيعات من وإلى الملاك . فالمكاسب تؤدي إلى زيادة صافي الدخل وبالنتيجة زيادة التدفقات النقدية الداخلة. أما الخسائر فتؤدي إلى إنخفاض صافي الدخل وبالنتيجة تقلل من التدفقات النقدية الداخلة.

Comprehensive Income

2.2.7.8. الدخل الشامل

يتعلق هذا العنصر بالتغيرات كافة الحاصلة في صافي أصول شركة معينة وخلال فترة زمنية معينة وإستثناء التغيرات في الإستثمارات والتوزيعات من وإلى الملاك ، وأن هذه التغيرات تزيد أو تُخفض صافي الدخل ، وبالنتيجة تؤثر على التدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة.

2.2.9 تأثير تعظيم الثروة النقدية على مستقبل الشركة وإستمراريتها وإستدامتها Effect of Cash wealth maximization on Corporation future and its Continuity and Sustainability

إن تعظيم الثروة النقدية مفهوم مستقبلي مرتبط بالمديين القصير والطويل الأجل إي يبدأ التعظيم بشكل تدريجي ليؤدي كنتيجة إلى إستمرارية الشركات في مزاولة أعمالها ، وذلك عن طريق الإعتماد على افتراض أن الشركة ستواصل أنشطتها في المستقبل المنظور وقادرة على إتمام أنشطتها المالية والوفاء بالتزاماتها المالية. إذ يؤثر مفهوم إستمرارية الشركة على تقييم أصولها وخصومها ، فعندما لا ينطبق افتراض الاستمرارية ينبغي على الشركات إستعمال طرائق أخرى للتقييم. ويمكن وقف الإستمرارية طواعيةً عن طريق إغلاق العمل أو إعلان الإفلاس وبصورة لا إرادية عن طريق الإجراءات القانونية المتعلقة بإنهاء العمل.

أما الاستدامة فتعتمد على نفس الفكرة التي تفترضها الإستمرارية لإعداد التقارير المالية، ولكن الفترة اللازم تكون أطول، كي تشمل على اقتناء المواد وتصنيع المنتجات و(أو) تقديم الخدمات والتخلص منها متضمناً ذلك إعادة التدوير، فضلاً عن الوفاء بالالتزامات. فإذا كانت الشركة تواجه مشكلة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالموارد المرتبطة باستدامة الشركة (كالموارد الاجتماعية والبشرية والموارد البيئية والموارد التكنولوجية) فلا يمكن أن تستمر الشركة بمزاولة أعمالها إلى أجل غير مسمى ، إذ أن كل ما يرتبط بنشاط الشركة يتعلق بتعظيم الثروة النقدية. ولكي تكون الشركة مستدامة ينبغي عليها تحقيق الآتي (Hernádi,2012:24):

أ) فرضية الإستمرارية.

ب) عدم وجد مشكلات في سيولتها على المدينين القصير والطويل.

ت) تكاليف ثابتة تؤدي إلى تحقيق العوائد المطلوبة للملاك، فضلاً عن توليد أرباح إضافية.

ث) المحافظة على أو زيادة قيمتها وقيمة المساهمين.

ومما سبق يتضح أن الإستدامة مفهوم أوسع من الإستمرارية ، ويعتمد المفهومان في تطبيقهما على قدرة الشركة على توليد المزيد من النقدية من قاعدة مواردها الحالية بما يعظم ثروتها النقدية وبالنتيجة تعظيم ثروة أصحاب المصلحة والإستمرارية بتعاملها معهم طالما الشركة مستمرة في تعظيم الثروة.

وفي هذا المبحث حقق الباحث الأهداف النظرية للبحث التي تشمل التعرف على مفهوم تعظيم الثروة النقدية وأهميته للأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالشركة وتأثره بعناصر القوائم المالية. وكذلك التعرف على تأثير تعظيم الثروة النقدية على مستقبل الشركة وإستمراريتها وإستدامتها. وقد اثبت الباحث فرضيتي البحث النظرية التي تتمثل بـ :

أ) إن عناصر القوائم المالية تسهم في تعظيم الثروة النقدية وتساعد على توزيعها.

ب) إن تعظيم الثروة النقدية ينعكس على إستمرارية وإستدامة الشركات في بيئة الأعمال.

وتبين أيضاً أن لدورة التدفق النقدي وقصرها وطولها له أثراً كبيراً على تعظيم الثروة النقدية عن طريق التدفقات الداخلة والخارجة التي ينبغي موازنتها بشكل تحافظ فيه الشركة قدر الإمكان على تعظيم موجب للثروة النقدية.

استمرارية واستدامة الشركات

Continuity and Sustainability of Corporations

تمهيد

يمر العالم خلال العقود الحالية بحالة من عدم الاستقرار والإضطراب على أصعدة وجوانب متعددة وهذا بدوره يؤثر بشكل مباشر وملحوس في إقتصادات الدول ، فقد عانت العديد من الشركات الرائدة من هذا الوضع المضطرب مما دفع بعضها إلى الإندماج وتكوين شركات جديدة أو الدخول في مجالات عمل مختلفة طمعاً منها بالبقاء والإستمرار. إذ طفى على السطح مصطلح أو مفهوم يدفع الشركات إلى الإهتمام بالجوانب البيئية والإقتصادية والإجتماعية للمجتمع من أجل تحقيق إستمراريتها ، وأن هذا المفهوم المتمثل بالإستدامة يُمكن المجتمع وأفراده وشركاته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم والحفاظ على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين الشركات والمجتمع كي لا يجري التجاوز على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة.

2.3.1 مفهوم الإستمرارية

Concept of Going Concern (Continuity)

تمتلك الإستمرارية أهمية كبيرة لما لها من تأثيرات في جهات عديدة ابتداءً من الشركة نفسها والمستثمرين والدائنين وصولاً إلى الأطراف المستفيدة الأخرى منها ، فضلاً عن تأثيرها في إقتصاد البلد بسبب إنعكاس تأثير الشركات على الدخل القومي. إذ تعتمد معظم الطرائق المحاسبية على فرضية الإستمرارية بالعمل لفترة غير محددة. إذ يُتوقع من الشركة أن تستمر لفترة كافية حتى تحقق أهدافها وتفي بالتزاماتها.

وتُعد الإستمرارية إحدى أهم الفروض المحاسبية في إعداد القوائم المالية ، فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1) في الفقرة 25 و26 على ضرورة قيام الإدارة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرارية في مزاولة عملها ، إذ ينبغي عليها إعداد القوائم المالية على أساس مستمر، طالما لا توجد هناك نية لدى إدارة الشركة في الوقت الحاضر بالتصفية أو تقليص أعمالها أو التوقف عن مزاولتها، فعند قيام الإدارة بتقييم قدرة الشركة على الإستمرارية وثبت وجود حالات مادية بعدم التأكيد تتعلق بأحداث أو ظروف تهدد بقائها كشركة مستمرة فإنه يكون من الواجب الإفصاح عن هذه الحالات. فعندما تقوم إدارة الشركة بتقييم الإستمرارية تأخذ بنظر الإعتبار كافة المعلومات المتوافرة للمستقبل المنظور والتي تكون على الأقل إثني عشر شهراً من

تأريخ إعداد آخر قائمة مركز مالي ودون الإقتصار على ذلك فقط ، فقد تعتمد الإدارة على أخذ معلومات من العمليات المربحة والإمكانية السريعة للوصول إلى المصادر المالية أو قد تأخذ في الإعتبار سلسلة واسعة من العوامل المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة وبرامج سداد الدين والمصادر المحتملة لإستبدال التمويل قبل الإستنتاج بأن الأساس المحاسبي للشركة المستمرة مناسب (IASB,2011:5-6).

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة العراقي في القاعدة (6) المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالقوائم المالية والسياسات المحاسبية والتي ركزت على أهمية إعداد القوائم المالية والإفصاح عن المعلومات المرتبطة بها على فرض أن الشركة مستمرة بنشاطها في المستقبل المنظور، فإذا توفرت النية أو الحاجة لتصفية الشركة أو أخذ قرار التصفية أو المباشرة بعملية التصفية ، عندئذ ينبغي على الشركة الإفصاح في قوائمها المالية عن هذه الحالة بصورة واضحة ووافية (كريم، 2016:216).

أما في حالة عدم وجود دليل مادي حول نهاية عمر الشركة ، فإن فرض الإستمرارية يكون هو القائم في المستقبل المنظور، إن هذا الإفتراض له تأثير كبير في تقييم بعض بنود قائمة المركز المالي، فالمخزون مثلاً يُفترض أنه سيُباع في النهاية خلال مجرى العمل الطبيعي للشركة. وكذلك إحتساب الإندثار لمبنى عمره عشر سنوات ، فالشركة تفترض إنها ستستفيد من هذا المبنى خلال العشر سنوات ، وإن هذا الإفتراض يحصل فقط إذا فرضنا أن الشركة ستستمر لمدة عشر سنوات على أقل تقدير (Alexander & Nobes,2010:40).

وإنطلاقاً من مبدأ الإفصاح الشامل Full Disclosure Principle الذي يحكم إعداد التقارير المالية في جميع أنحاء العالم الذي يعني "تقديم معلومات مفيدة بما فيه الكفاية للتأثير في حكم مستخدمي القوائم المالية ، إذ يتعرف قارئ هذه القوائم على الطريقة المستخدمة في إعداد القوائم المالية وعلى أي حدث جوهري يمكن أن يؤثر في فهم وتفسير ما جاءت به هذه القوائم من معلومات" (الججاوي والمسعودي،2014: 33). فإن ما تطرحه الشركات من معلومات دورية حول عملياتها وقدرتها علي تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها وفقاً للمسار الطبيعي للأعمال سيزيد من الحكم المستقبلي وبطبيعة الحال الإستمرارية مفهوم مستقبلي. إذ تعتقد معظم الشركات أن عدم التأكد المرتبط بإستمراريتها هو في مستويات منخفضة بما فيه الكفاية لعدم النظر إليه من قبل معدي القوائم المالية أو مدققي الحسابات أو المستخدمين ، أما إذا أرتفعت مستويات عدم التأكد إلى ما فوق الطبيعية ، فأنها تصبح مسألة ذات صلة بالقوائم المالية للشركة وعندئذ يمكن إظهارها. وعندها يُعد دليلاً كافياً على إستمرارية أي شركة عن طريق ما تُبينه من تمييز بين

أصولها وخصومها المتداولة وغير المتداولة فليس كل أصولها وخصومها متداولة (Adrian & Livia, 2009:730-732).

فالإستمرارية تفترض عادةً أن الشركة مستمرة في مزاولة أعمالها لفترة كافية للوفاء بالتزاماتها التعاقدية وخطتها. فإذا لم يكن هناك توقع لإستمرارية الشركة بسبب الإفلاس مثلاً، فإنه ينبغي على الشركة تقييم أصولها وخصومها والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي كما لو أن الشركة سيجري تصفيتها، إذ يمكن أن تُعرّف الإستمرارية بأنها "إفترض إستمرار الشركة بالعمل في المستقبل المنظور" (Libby et al,2011:46). كما وعُرفت من قبل (Spiceland et al,2018:26) بأنها "إفترض ببيان أن الشركة ستزاول أعمالها إلى أجل غير مسمى".

وتُعرّف الإستمرارية أيضاً بأنها "إفترض يوضح أن الشركة مستمرة وستستمر بأعمالها في المستقبل المنظور، وليس لها أي نية بالتصفية أو تقليص حجم عملياتها ، وإذا وجدت نية للقيام بذلك يتعين على الشركة إعداد قوائمها المالية على وفق أساس مختلف ، وإن هذا الأساس ينبغي الإفصاح عنه في القوائم المالية" (IFRS ,2018: 48).

ويرى (الججاوي والمسعودي،2014: 31) بأن الإستمرارية "فرضية بفضلها تكون الشركة مستمرة في أعمالها إلى مدة غير محدد تتمكن بموجبها الشركة تحقيق أهدافها ، فهي تعكس توقعات أصحاب المصلحة من جهة وتسمح للشركة بتنظيم السجلات المحاسبية والقيود وإعداد القوائم المالية ، وعكس هذه الفرضية تكون الشركة متوقفة عن العمل أو غير مستمرة وينبغي عليها إعداد حساب التصفية". ويراها (سرحان،2007:45-50) بأنها "فرضية تمثل التوقع الطبيعي للشركة وتعكس توقعات كل الأطراف ذات العلاقة بالشركة نظراً لإعتبار توفر احتمال التوقف عن ممارسة الأنشطة أو التصفية حالة إستثنائية للشركة وإن عمرها أطول من عمر أصولها الإنتاجية التي تستخدمها".

وتُحدد الإستمرارية عند إعداد القوائم المالية عن طريق إفترض أن الشركة ستستمر في أعمالها بالمستقبل المنظور، وهذا الإفترض لا بد منه لأن الكثير من القياسات المحاسبية على أساس الاستحقاق تستند إليه. وتُعد فرضية الإستمرارية موضع خلاف مع مدققي الحسابات عندما تكون الشركة التي وقّعت قوائمها المالية قد خرجت من العمل بعد بضعة أشهر، ولأن الشركة خارج العمل فلا حاجة للإعتماد على قوائمها المالية لأن الأرقام الواردة في هذه القوائم ستكون بلا فائدة. إذ يجري إستعمال الإستمرارية لتبرير إجراءات التقييم فهي فرضية رئيسية ينبغي أن يجري النظر فيها عند القيام بتحليل القوائم المالية (Aerts & Walton,2013:76).

ولغرض توصيل معلومات موثوقة وواقعية للمستخدمين ينبغي أن تتوافق القوائم المالية المُفصح عنها مع فرضية الإستمرارية بالعمل. فمن المفترض عادةً وجود طرفان رئيسيان يقومان بتقييم إستمرارية الشركة هما: إدارة الشركة ومدققي حساباتها. ومع ذلك تشارك أطراف أخرى ذات صلة بالشركة كالمستثمرين والدائنين والمصارف والوكلاء الحكوميين في التأكد من إستمرارية الشركة. فقد أكدت الهيئات المهنية المتعلقة بتنظيم عمل مدققي الحسابات كلجان الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) التي تُشير في المعيار الدولي للتدقيق 570 (ISA 570) المتعلق بإستمرارية الشركات بأن مدقق الحسابات يراجع ما جاءت به إدارة الشركة من تقييم حول قدرة الشركة على الإستمرارية في مزاولة أعمالها ويبين كذلك هل تقييم الإدارة للإستمرارية يُعد صحيحاً أم لا. وكذلك أشار (ISA 570) إلى أنه لا يمكن إعتبار غياب إي إشارة لعدم التأكد من الإستمرارية في تقرير مدقق الحسابات ضماناً لقدرة الشركة على الإستمرار كشركة مستمرة. ولذلك فإن واجب مدققي الحسابات هو التنبيه عن مشكلة محتملة خاصة بفرضية إستمرارية الشركة وذلك عن طريق ثلاث مؤشرات تبيّن عدم التأكد من الإستمرارية هي: المؤشرات المالية والتشغيلية والمؤشرات الأخرى ، إذ تُعتبر العوامل المالية أكثر وضوحاً لمستخدمي القوائم المالية عموماً ، في حين أن العوامل التشغيلية والعوامل الأخرى تُنسب أكثر إلى المعلومات الداخلية (Novoselova & Soklim, 2011:16-19).

ويقوم مدقق الحسابات بتقييم ما إذا كان هناك عدم تأكد حول قدرة الشركة على الإستمرار كشركة مستمرة لفترة زمنية معقولة ، مع الأخذ بنظر الإعتبار المعلومات المتوفرة كافة عن المستقبل (على سبيل المثال لا الحصر يكون المستقبل على الأقل إثني عشر شهراً من نهاية فترة التقارير المالية). فإذا كان هناك عدم تأكد حول الإستمرارية يضيف المدقق إلى تقريره ملاحظة تصف إحتماية حصول مثل هذه المشكلة (Kieso et al, 2014:1272).

ويُعرّف (المومني وشويات، 2008:143) الإستمرارية في التدقيق بأنها "إبداء مدقق الحسابات رأيه العادل في قدرة الشركة على الإستمرار في ممارسة أنشطتها " ، إذ كان مراقبو الحسابات لا يأخذون هذا الإفتراض بعين الإعتبار ويعدونه غير مناسب وليس له تأثير مادي في عملية التدقيق لأن ظروف عدم التأكد مُحيطه به. وفي ظل تزايد المشاكل الإقتصادية التي تواجه الشركات أصبح رأي المدقق وحكمه على قدرة الشركة على الإستمرار بمزاولة أعمالها يتوقف على قدرته في الحكم على درجة الأهمية النسبية لظروف عدم التأكد.

ويرى الباحث أن الإستمرارية فرضية تعني أن الشركة مستمرة وستستمر في شكلها الحالي لفترة مستقبلية غير محددة تقوم خلالها الشركة ببيع المخزون وتحويل حساب المدينين إلى نقدية

وتسوية الإلتزامات وإستخدام أصولها غير المتداولة ككل على وفق الهدف المرجو منه وأن عمر الشركة أكبر من عمر أصولها المتداولة الملموسة. وبدون هذه الفرضية ستكون جميع الأصول والخصوم متداولة مع توقع تصفيتها في المستقبل القريب. وعلى الرغم من أن الشركات تواجه مستقبلاً غير مؤكد، فإن المحاسبين ينبغي عليهم افتراض أن الشركة سوف تستمر في العمل إلى أجل غير مسمى. وتبيّن فرضية الدورية Periodicity Assumption أن عمر الشركة غير محدد لذا فمن المفيد تقدير صافي الدخل على فترات محاسبية ، إذ يُخصص الإيراد للفترة المحاسبية التي جرى فيها بيع السلع أو تقديم الخدمات ، وتخصص المصروفات للفترة التي جرى استعمالها فيها لتحقيق الإيراد. ويمكن تقدير إستمرارية الشركة من عدمها عن طريق النظر إلى: الإتجاهات السلبية (كالخسائر المتكررة) والأدلة حول الصعوبات المالية (كالتخلف عن سداد القروض) والمشاكل الداخلية (كتوقف العمل) والمشاكل الخارجية (كالإجراءات القانونية).

2.3.2 العوامل المؤثرة على إستمرارية الشركة

Factors Affecting Corporation Continuity

تواجه الشركات الكثير من المخاطر التي تهدد إستمراريتها في تحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها ، إذ يوجد هناك مزيجاً من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة مع بعضها البعض التي لها أثر كبير على إستمرارية الشركات:

External Factors

2.3.2.1 العوامل الخارجية

تتمثل العوامل الخارجية بتأثرات الشركة وتأثيراتها على المحيط الخارجي والتي تقلل من قدرتها على إغتنام الفرص المتاحة لرفع مستوى الكفاءة والفاعلية ، وبالنتيجة إنعكاس ذلك على إستمراريتها ، ومن أهم هذه العوامل التي تقع خارج السيطرة هي (الطويل، 2013: 29-30):

أ) السياسات والتشريعات الحكومية

إن الأوضاع السياسية السائدة في بيئة الشركة والتشريعات الحكومية لها تأثير كبير في إستمرارية الشركة في مزاولة أعمالها ، وذلك لأن الوضع السياسي والبيئة القانونية المتمثلة في مجموعة التشريعات والقرارات المتعلقة بأنظمة الإستيراد والضرائب الكمركية على السلع والمواد المستوردة التي تدخل كمواد أولية وكذلك الدعم الحكومي لإستثمارات معينة لاشك أنه سيؤثر بشكل كبير على إستمرارية الشركة .

ب) المستثمرون

إن إستمرارية الشركة لها تأثير كبير في مصالح المستثمرين الحاليين وقرارات المستثمرين المرتقبين ، فالنسبة للمستثمرين الحاليين تؤدي عدم قدرة الشركة على الإستمرار إلى تعرضهم

لخسارة أكبر من الدائنين ، وذلك لأن الدائنين لهم حق أولوية في السداد عند التصفية ، أما بالنسبة للمستثمرين المرتقبين تؤدي عدم قدرة الشركة على الإستمرار إلى تغيير قراراتهم ، وبالنتيجة العدول عن قرار الإستثمار في هذه الشركة والبحث عن فرص إستثمارية أخرى.

(ت) المقرضون

تؤدي عدم قدرة الشركة على الإستمرار إلى ضرر بمصالح المقرضين كافة (كحملة السندات أو المصارف أو المؤسسات الائتمانية وغيرهم من المقرضين) المتعاملين مع الشركة ، ويتمثل هذا الضرر في عرقلة مصالحهم وتعاملاتهم نتيجة عدم قدرة الشركة على سداد مستحقاتهم في مواعيدها (منصور، 2003: 16-17).

(ث) أصحاب المصلحة الآخرون

تؤثر إستمرارية الشركة من عدمها في أصحاب المصلحة كالموظفين والعملاء والموردين. فالموظفون يُولد لديهم شعور بعدم الأمان نتيجة عدم التأكد الأمر الذي ينعكس سلباً على حالتهم المعنوية وعلى أدائهم بشكل عام ، فقد يصل الأمر إلى خسارة وظائفهم إذا ما وصل الأمر إلى تصفية الشركة. كذلك يؤدي إنخفاض الإنتاجية ومستوى جودة السلع أو الخدمات التي تقدمها الشركة إلى عزوف عملائها عنها. أما الموردون وخاصةً الذين تربطهم بالشركة عقود طويلة الأجل سوف يتضررون نتيجة لفقدان مستحقاتهم.

(ج) العامل الإجتماعي والثقافي للمجتمع

يُعنى هذا العامل بالقيم والعادات والتقاليد السائدة بالمجتمع ومن أمثلتها التغيرات في نمط المعيشة ونسب نمو السكان ودرجة التعلم. ويظهر تأثير هذا العامل في الموارد البشرية التي تحصل عليها الشركة من المجتمع ومساهمتها في الحد من البطالة وتحقيق المنفعة المرضية للمجتمع ولمختلف أصحاب المصلحة وكذلك الإهتمام بما تضيفه الشركات إلى الناتج القومي كل هذه الامور تؤثر في إستمرارية الشركة وبقائها وتطورها (زويلف، 2009: 110-120).

(ح) بيئة الأعمال والتطور التكنولوجي

يُعبّر عن بيئة الاعمال بالقطاع أو الصناعة التي تنتمي إليها الشركة وتعمل في إطارها ، أما التطور التكنولوجي فله تأثير في إستمرارية الشركات أو توقفها ، إذ يُلاحظ وجود علاقة طردية بين إدخال التكنولوجيا في أعمال الشركة وبين جودة المنتجات وسمعة الشركة في السوق ومواكبتها للتطور وبالنتيجة قدرتها على البقاء والإستمرار (الخفاجي، 2018: 22).

Internal Factors

2.3.2 العوامل الداخلية

تتعلق هذه العوامل بالشركة نفسها وتتمثل بإستراتيجية الشركة والخطط ، فضلاً عن كفاءة الإدارة ونجاحها في إستغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل لتحقيق عوائد مرضية لجميع أصحاب المصلحة ، كما إن إختيار الإدارة للهيكل التمويل الأمثل يؤدي إلى نجاح الشركة وإستمراريتها وبقائها عن طريق عمل مزيج مناسب لمصادر التمويل. ومن أهم هذه العوامل الداخلية التي تتعلق بالشركة (الزيادي والبعاج، 2017: 209-210):

أ) عدم التقيد بالمتطلبات القانونية والقواعد المحاسبية

لقد أشارت المبادئ والقواعد المحاسبية والقوانين بأنه ينبغي على الشركات الحفاظ على التوازن المالي لمصادر التمويل الداخلي و الخارجي وذلك بالإبتعاد عن زيادة إلتزامات الشركة عن الحدود المقبولة وقد حدد قانون الشركات العراقي أنه لا يمكن زيادة إلتزامات الشركات عن ثلاثة أضعاف إجمالي رأس المال وحقوق الملكية. ومن المتطلبات الأخرى عدم الإلتزام بقانون الشركات الخاص باستقطاع إحتياطي من أرباح الشركة كإحتياطي الإلزامي.

ب) الإرشادات والتوجيهات

تُعد من الإجراءات المهمة لإستدامة الشركة ، إذ تمكنها من تحسين أدائها. فيقوم مجلس إدارة الشركة بتقديم التوجيهات والإرشادات إلى إدارات الشركة وذلك لأجل نمو الشركة وبقائها وبالنتيجة ستكون الإدارة قادرة على خلق إستمرارية لعمل الشركة ، إذ تقوم بدفع الجهود كافة نحو تحقيق الإستدامة (Amri,2015: 108-109).

ت) وجود خسائر تشغيلية متكررة

إن حصول خسائر تشغيلية متكررة هو نتيجة تفاعل عوامل عديدة بعضها مع البعض الآخر منها نقص الخبرة وعدم قدرة الشركة على المنافسة وغيرها من العوامل الأخرى ، إذ إن تكرار الخسائر التشغيلية ذات الأثر المادي على نتيجة الأعمال يؤدي إلى حصول عجز مالي وخاصةً إذا ما إستمرَ لأكثر من ثلاث سنوات نتيجة لتحمل الشركة مصاريفاً كبيرة ، مما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على الإستمرار في مزاولة أعمالها ، لهذا فإن الخسائر التشغيلية تُعد مؤشراً مهماً من بين مؤشرات الشك حول استمرارية الشركة في تحقيق أهدافها نتيجة الإنخفاض المستمر بالأرباح فهذه الخسائر المتكررة التي تحققها الشركة تؤدي إلى تآكل رأس المال وتناقص الموارد الدائمة، وبالنتيجة نهاية الشخصية المعنوية للشركة (المومني وشويات، 2008: 151).

(ث) وجود دعاوى قضائية

إن الدعاوى القضائية المرفوعة من المالكين أو المقرضين ضد الشركة ، قد يترتب عليها التزامات تكون الشركة غير قادرة على الوفاء بها ، إذ أنه في حالة كسب هذه الدعاوي قد لا تستطيع الشركة الوفاء بالإحكام المترتبة عليها أو ربما أكثر من ذلك ووقوعها تحت الحجز أو الإشراف القضائي وبالنتيجة تعرضها للتصفية بسبب عدم قدرتها على سداد هذه الإلتزامات .

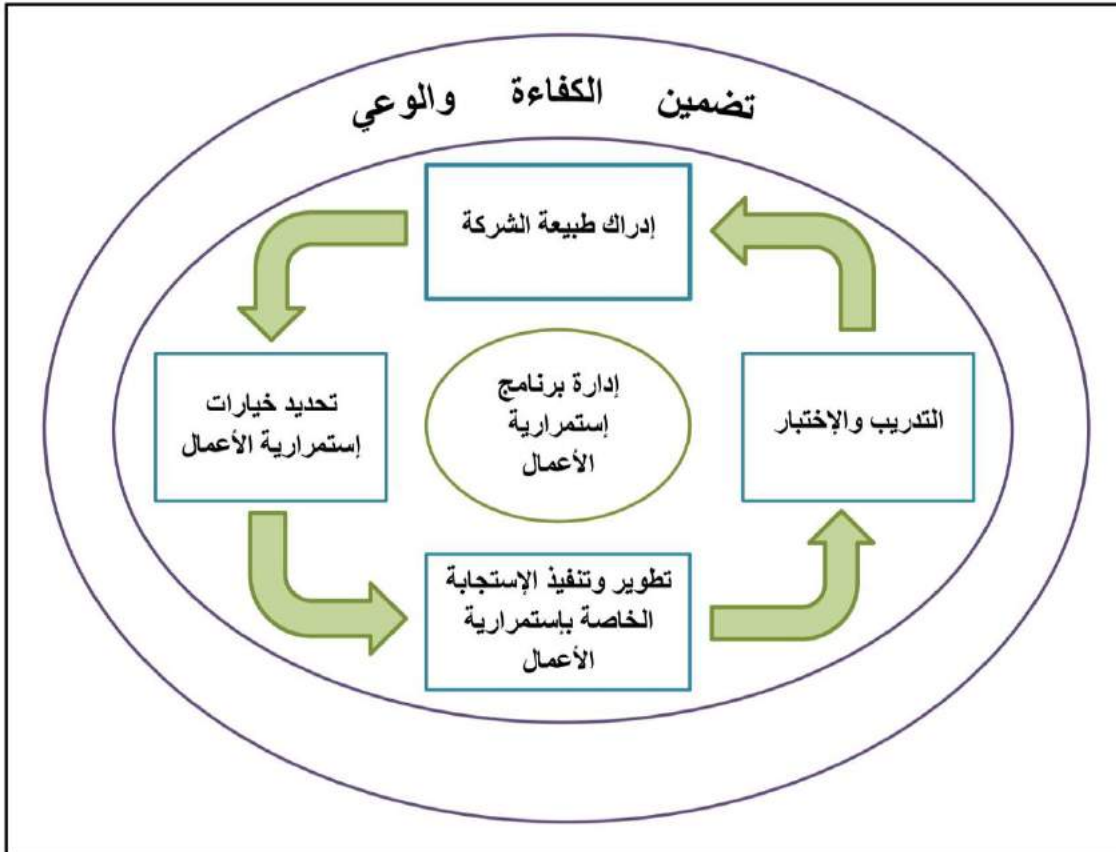
(ج) وجود خلل في إجراءات الرقابة الداخلية

إن الخلل في الإجراءات الرقابية يحدث نتيجة عدم إهتمام الإدارة وتجاهلها أحياناً لتقييم قدرة الشركة على الإستمرارية ، فلا تقوم بتقييم قدرة الشركة على الإستمرارية الا إذا طلب منها مراقب الحسابات القيام بهذا العمل. ولذلك تفضل بعض الشركات المدققين الذين لديهم استعداداً لصياغة نتائج التدقيق بالشكل الذي ينسجم مع رغباتهم (مرهون،2012: 148).

وفضلاً عن ما سبق يمكن أن تؤثر أحداث أخرى في إستمرارية الشركات كالكوارث الطبيعية والتقنية والهجمات الإرهابية، لذلك تقوم بعض الشركات بأعمال إستباقية عن طريق التأهب لمنع عواقب الكارثة (إن أمكن) أو الحد من تأثيرها على أقل تقدير. إذ أن التخطيط لإستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث ليس من المفاهيم الجديدة ، ولكن التقييم الواعي والتخطيط للمشاكل المحتملة قد جرى تأكيده بالفعل عن طريق الأحداث الكارثية التي حدثت في العقود الماضية بما في ذلك الزلازل والأعاصير والهجمات الإرهابية. لذلك تحتاج إدارة الشركات إلى تخطيط للكوارث المحتملة التي ستؤثر على قدرتها على مواصلة أعمالها وتحقيقها الأرباح .

إن إدارة إستمرارية الأعمال (BCM) Business Continuity Management ظهرت نتيجة عمليات بدأت في أوائل السبعينيات كخطة لإستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث والانتقال من مرحلة التخطيط لإستمرارية العمل إلى مرحلة إدارة إستمرارية الأعمال. إذ إكتسب الإهتمام بإستمرارية الأعمال زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة بسبب زيادة مستويات الدمار المرتبط بهذه الكوارث. فقد شهدنا سلسلة من الكوارث كالأعاصير والفيضانات والزلازل والعواصف الثلجية وغيرها. فيُمكن أن تُعرّف إدارة إستمرارية الأعمال بأنها "قدرة الشركة على ضمان إستمراريتها بتقديم الخدمة والدعم لعملائها والحفاظ على بقائها ونموها قبل وبعد وخلال وقوع المشكلة" (Enshasy,2009:11-14). وعُرفت أيضاً بأنها "بناء قدرة الشركة على الإستمرار في تقديم خدماتها ومهامها الأساسية (بالحد الأدنى) بعد وخلال التعرض لطارئ أو كارثة أو أزمة تسبب إرباكاً في العمل أو إيقافه" (معيار إدارة استمرارية الاعمال، 2012: 21).

وقد عرّفت معايير الأيزو (22301) إدارة الإستمرارية بأنها "عملية إدارية شاملة تُحدد التهديدات المحتملة على الشركة والتأثيرات على العمليات التي قد تسببها تلك التهديدات (في حال حصولها) والتي توفر إطاراً لبناء القدرة التنظيمية على التكيف مع تحقيق إستجابة فعالة تحمي مصالح أصحاب المصلحة والسمعة والعلامة التجارية" (الخفاجي، 2018: 22). وتقوم الإدارة بتصميم برنامج لإستمرارية الأعمال الذي يوضح بالشكل (12) والمتكون من ستة عناصر كما يلي (ISO,2011:24-25) :



شكل 12

برنامج إستمرارية الأعمال

Source: ISO (International Organization for Standardization) / DIS (Draft International Standard) 22313, (2011), "**Societal security — Business continuity management systems — Guidance**", Copyright by ISO,p.24.

- 1) إدارة برنامج إستمرارية الأعمال: تقوم إدارة البرنامج بوضع نهج فعال للشركة وتحديد ضوابط لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك من أجل إستمرارية الشركة في مزاولة أعمالها.
- 2) تضمين الكفاءة والوعي: تعزيز الوعي يُمكن الإستمرارية لتصبح جزءاً مهماً من قيم الشركة وتتضمن الكفاءة تعزيز ثقة أصحاب المصلحة لأن الشركة تتعامل بفاعلية مع الاضطرابات.

(3) إدراك طبيعة الشركة: يجري فهم الأولويات والمتطلبات لإستمرارية الأعمال عن طريق تحليل تأثير الأعمال (الأنشطة التي تدعم منتجاتها وخدماتها) وتقييم المخاطر (المخاطر التي تتعرض لها هذه الأنشطة وعواقبها المحتملة).

(4) تحديد خيارات إستمرارية الأعمال: يتيح تحديد وتقييم خيارات الإستمرارية إختيار الطرائق المناسبة لمنع الإخلال بأنشطة الشركة ذات الأولوية والتصدي لأي إضطرابات تحدث.

(5) تطوير وتنفيذ الإستجابة الخاصة بإستمرارية الأعمال: ينبغي تنفيذ متطلبات الإستمرارية عن طريق تحديد إجراءات واضحة لإدارة الكوارث وعقباتها ووضع خطط لإستمرارية الأعمال.

(6) التدريب والإختبار: إن التدريب المنتظم يمكن الشركات من مواجهة الظروف غير المتوقعة، ويؤدي إلى الإرتقاء بمستوى جاهزيتها وذلك عن طريق الإعتماد على خطط موثوقة ومناسبة.

2.3.3 مفهوم الإستدامة ومراحل تطورها

Concept of Sustainability and its Evolvement Stages

بدأ التمهيد لمصطلح التنمية¹ المستدامة Sustainable Development (الإستدامة) لأول مرة في مؤتمر ستوكهولم الذي نظّمته الأمم المتحدة سنة 1972 حول البيئة الإنسانية ، وناقش هذا المؤتمر القضايا البيئية وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم. إذ إن إستغلال الموارد اليوم ينبغي ألا يؤثر على مستويات المعيشة في المستقبل حتى لا تتلاشى أو لا تتعرض الموارد التي يستخدمها الإنسان للنفاء.

لقد أصبحت الإستدامة (التنمية المستدامة) الأساس النظري الأكثر أهمية في جميع أنحاء العالم بالنسبة للتنمية البشرية². إذ تُعد الإستدامة طريقة للعيش بإنسجام Harmony مع البيئة. فمنذ أن عرّف تقرير Bruntland الإستدامة خضع هذا التعريف الوارد فيه إلى تعديلات عديدة وأعيدت صياغته أكثر من مرة ، ففي عام 1996 كان هناك ما يُناهز ثلاث مائة تعريف حول الإستدامة (التنمية المستدامة) يُشير أغلبها إلى الموارد الطبيعية والنظم البيئية Ecosystems ومستوى المعيشة والنمو الاقتصادي. إذ أن هناك فهم خاطئ يجرنا (يدفعنا) للقول بأننا نعيش في عالم مستدام ، على الرغم من وجود العديد من العمليات البيئية غير مستدامة ، فهناك مجموعة كبيرة من الكائنات مهددة بالإنقراض والنظم البيئية معرضة بأكملها للخطر، فضلاً عن التغير المناخي الذي يُعد من أكثر التحديات التي تهدد حياة الإنسان. ويتضح من ذلك أن البقاء على قيد الحياة هو

¹ تعني التنمية لغّة الزيادة والإثراء والإكثار والمضاعفة، أما إصطلاحاً فهي تختلف باختلاف المجالات التي تتخذها (اقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو بيولوجية أو نفسية)، وبالنتيجة فهي مفهوم معقد ومتداخل يصعب تعريفه بدقة.

² التنمية البشرية: عملية تؤدي إلى زيادة خيارات الأفراد عن طريق: (أ) توفير حياة صحية و (ب) زيادة إنتشار المعرفة و (ت) توفير الموارد الكافية للحصول على حياة كريمة.

المهمة الأساسية للبشرية ، على الرغم من أن الإستدامة (التنمية المستدامة) تتجاوز هذه الفكرة فهي لا تريد منا فقط أن نركز على البقاء في بيئة دمرناها بأنفسنا بل تحسين الظروف المعيشية للأجيال القادمة. فالنقاش حول الإستدامة يؤدي إلى فئتين رئيسيتين: الفئة الأولى تركز على تغيير سلوك وطريقة الإستخدام البشري حتى يتوقف الإنسان عما يقوم به من أعمال تدمير ذاتي. أما الفئة الثانية فتؤمن بوسائل التكنولوجيا الحديثة التي سٌحسن من حياة الإنسان وحالة الكوكب (Keiner,2006:1-4).

وظهرت الإستدامة (التنمية المستدامة) نتيجةً لمبادرات ومحطات عديدة يمكن تتبعها على شكل مراحل لتوضيح الفكرة منها، وكما يلي (إبراهيم، 2016: 4-3):

1. مرحلة التفكير بتطور وتغير مفهوم التنمية 1968

جرى إنشاء نادي روما من قبل مجموعة من رجال الأعمال ينتمون لدول عديدة ، إذ دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتأطير النمو في الدول المتقدمة.

2. مرحلة شمول التنمية للبيئة والإنسان 1972

قام نادي روما بنشر تقرير مفصل حول تطور المجتمع البشري وتأثير هذا التطور في إستغلال الموارد الاقتصادية ونشر توقعاته لسنة 2100م كان أبرز نتائجها هو مسار النمو الاقتصادي في العالم وتحذيره لما سيحدث من خلل خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث وتعرية التربة وغيرها من الأحداث التي حصلت نتيجة الممارسات البشرية الخاطئة. وفي نفس السنة إنعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في السويد بمدينة ستوكهولم وشارك بها رؤساء دول ومسؤولين حكوميين لـ 179 دولة ، إذ عرضت هذه القمة مجموعة من القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية. وطالبت من الدول النامية الإهتمام أكثر بالتنمية إذا ما أرادت تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

3. مرحلة الظهور الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة 1987

قامت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بتقديم تقرير يُعرف بمستقبلنا المشترك common future (أو تقرير Bruntland³) يُعنى هذا التقرير بدراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والإستدامة البيئية ، فقد عرّفت التنمية المستدامة وفقاً لهذا التقرير بأنها "التنمية التي تلبى إحتياجات الحاضر دون المساس بمقدرات الأجيال القادمة للوفاء بإحتياجاتهم الخاصة". وقد أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الفقراء واختلال التوازن الهائل في الموارد بين البلدان الصناعية (المتقدمة) والبلدان النامية ، ونظراً لذلك إعتقدت اللجنة أن التنمية الاقتصادية ضرورية لتلبية

³ سمي بهذا الاسم نسبةً إلى رئيس وزراء النرويج Gro Harlem Bruntland أحد الزعماء الدوليين في التنمية المستدامة.

احتياجات الفقراء. إذ ركز تقرير Bruntland على الاقتصاد والبيئة ولم يشير صراحة إلى الصحة أو إلى الاستدامة الاجتماعية، وقد تطورت التنمية المستدامة منذ ذلك الحين لتشمل فكرة المجتمعات المستدامة (European Sustainable Development and Health Series,1997:30-31).

4. مرحلة الإعلام عن التنمية المستدامة 1992

جرى عَقْد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في البرازيل بمدينة ريو دي جانيرو وسمي هذا المؤتمر بقمة ريو أو قمة الأرض Earth Summit، ونتج عن هذه القمة توصيات عديدة كان أهمها إعطاء بُعداً إعلامياً لمفهوم التنمية المستدامة (الإستدامة) ووضع خطاً مستقبلياً لتحقيق هذا المفهوم على القطاعات كافة.

5. مرحلة البدء بتقنين الإعلام عن التنمية المستدامة 2002

عُقد في هذه المرحلة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جنوب إفريقيا بمدينة جوهانسبورغ ، وذلك من أجل التأكيد على الإلتزام الدولي بتحقيق الإستدامة التي أكد عليها مؤتمر قمة ريو في 1992، وأن أهم ما نتج عن قمة جوهانسبورغ إستعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة ، وكذلك الإعلان عن إصدار إرشادات تقارير الإستدامة المعدلة بواسطة مبادرة الإبلاغ العالمي GRI ، والتي تمثل إرشادات تمكن الشركات من إتباعها عند الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

6. مرحلة الخيارات الإستراتيجية لتمويل التنمية المستدامة 2012

إنعقدت في هذه المرحلة قمة أخرى للتنمية المستدامة في البرازيل بمدينة ريو دي جانيرو أيضاً وسميت هذه القمة لاحقاً بقمة "Rio+20" وأكد البيان الختامي لقمة Rio+20 على تعزيز مفهوم الإقتصاد الأخضر للحفاظ على الموارد الطبيعية وإعطاء دور لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق الإستدامة. إذ يحق لأي بلد إختيار النهج الذي يناسبه وفقاً للخطط والأولويات والإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من أهمية البيان الختامي لقمة Rio+20 إلا إنه يُنتقد من قبل البعض نظراً لإفتقاره إلى أهداف ملزمة وواضحة ، فضلاً عن ضعف برامج التمويل (أحمد، 2013: 199).

وتُعتبر الإستدامة مفهوماً واسعاً يقوم بإيقاف أو تخفيض الأمور السيئة التي تؤثر في الجوانب البيئية والإقتصادية والاجتماعية للمجتمع حتى تجعل الناس يشعرون بحالة أفضل ، إذ تُعد الإستدامة مفهوماً مستقبلياً. فإذا تَرَكَ الجيل السابق ثروات أقل للجيل اللاحق سيؤدي ذلك إلى مستقبل مجهول أو سيئ. فينبغي تعويض الأجيال اللاحقة عن الإنخفاض الحاصل بالموارد نتيجة

ما قامت به الأجيال الحالية من أعمال تفتقد إلى الرؤى طويلة الأجل (-131:2007,Gane 132). وتُعرّف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) الإستدامة (التنمية المستدامة) بأنها "التنمية التي تتضمن كافة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بما للأجيال اللاحقة من مقدرات تُلبي إحتياجاتهم" (عبد الرحيم،2015: 22).

وقد عرّف (Heizer et al,2017:195) التنمية المستدامة بأنها "تلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بمقدرات الأجيال المقبلة التي تلي إحتياجاتهم". كما وعرفها البنك الدولي بأنها "تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ عن طريق إتاحة نفس الفرص التنموية (الإئتمانية) الآنية للأجيال اللاحقة وذلك عن طريق ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (عويده،2013: 46). ويراه (السالم،2008: 30) بأنها "التقدم والتطور العلمي والإجتماعي والصناعي وعلى نواحي الحياة كافة مع الحفاظ على الإستمرارية ومن دون إضرار البيئة ومظاهرها الحية بمخاطر التلوث والدمار والهلاك".

عن طريق التعاريف التي جرى عرضها يتضح وجود معايير مشتركة بينها يمكن توضيحها عن طريق أربعة خصائص رئيسية للإستدامة (Grosskurth & Rotmans,2005:136-142) :

- 1) الإستدامة ظاهرة عبر الأجيال (أي تحول من جيل إلى آخر) وتحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين.

- 2) تحدث الإستدامة في مستويات عديدة: عالمية وإقليمية ومحلية.

- 3) تتكون الإستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل هي: إقتصادية وبيئية وإجتماعية ، إذ يصعب فصل هذه المجالات أو الأبعاد نظراً لتكاملها وتداخلها.

- 4) تعدد تفسيرات الإستدامة وجوانبها مع أن كل التعاريف تُؤكد على تقدير الإحتياجات الحالية وعدم المساس بمقدرات الأجيال القادمة ، إلا أنه لا يمكن تقدير الإحتياجات بموضوعية لأن كل هذه التقديرات ستكون محاطة بعدم التأكد. وبالنتيجة يمكن تفسير الإستدامة وفقاً لوجهات نظر مختلفة. أما أبعادها فيعتمد تفسيرها على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة بين البلدان.

ويرى الباحث أن ذهاب أغلب الدول وخاصةً الأوروبية بإتجاه التنمية المستدامة (الإستدامة) كان نتيجة ما حصل من مشاكل في منتصف القرن الثامن عشر في أوروبا ، وذلك بإعتماد الخشب كمادة أولية تستعمل في الوقود وبناء السفن والبيوت والصحهر Smelting. فقد إعتمدت التجارة العالمية والجيوش الكبيرة على الأخشاب ، إذ إعتقدوا بأن هذه المادة الأولية لا يمكن أن تنضب.

وعلى الرغم من أن الخشب مورد متجدد لكن الإعتقاد بأنه لا ينضب بلا شك أمر خاطئ لأن الدول الأوروبية كانت تجني أشجاراً أكثر مما تزرع. فقد أدركت الحكومات في بريطانيا وفرنسا وألمانيا بشكل خاص أن هذا المعدل من الإستهلاك أصبح غير مستدام. فالإستدامة تعني التكافؤ في الفرص بين الأجيال عن طريق تلبية الإحتياجات الآنية للأجيال الحالية ، لكن دون المساس بإحتياجات الأجيال اللاحقة. ولقد وضع تقرير Bruntland مجموعة من الأمور ينبغي توافرها كي تُحقق التنمية المستدامة هي (Blewitt,2018:11):

- أ) نظام سياسي يكون للمواطن فيه الدور الفعال في إتخاذ القرار.
- ب) نظام إقتصادي قادر على توليد الفائض والمعرفة التقنية على أساس ذاتي ومستدام.
- ت) نظام اجتماعي قادر على إيجاد حلول للتوترات الناشئة عن التنمية غير المنسجمة.
- ث) نظام إنتاجي يلتزم بالقاعدة الإيكولوجية (البشر جزء من الطبيعة) للتنمية.
- ج) نظام تكنولوجي قادر على إيجاد الحلول الجديدة باستمرار.
- ح) نظام دولي يعزز الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل.
- خ) نظام إداري مرن قادر على التصحيح الذاتي.

2.3.4 أبعاد الإستدامة

Dimensions of Sustainability

حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جنوب إفريقيا بمدينة جوهانسبورغ عام 2002م ثلاثة أبعاد للإستدامة (الإستدامة ثلاثية الأبعاد Three Dimensions) موضحة بالشكل (13)، وهي البعد البيئي والإقتصادي والإجتماعي ، ويشار إليها بالخط الثلاثي الأساسي Triple Bottom Line للإستدامة ، إذ أن كل بُعد يجري تحسينه بشكل مثالي وبإهتمام متساوي لضمان تحقيق الإستدامة. وإن هذه الأبعاد هي الركائز الثلاثية لإستدامة الشركة التي تدمج المبادرات البيئية والاجتماعية في سياق الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية الموسعة للشركة. ويمكن تناول هذه الأبعاد كما يلي:

Environmental Dimension

2.3.4.1 البعد البيئي

يتعلق البعد البيئي بتأثير أنشطة الشركة في الأنظمة الطبيعية. وهذا يشمل كلا من الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تسببها الشركة والأطراف ذات الصلة بالشركة (كالموردين والعملاء). ويضيف (عبد الرحيم، 2015: 24) أن الإهتمام بالجانب البيئي يؤدي إلى الحفاظ على قاعدة الموارد وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها عن طريق مراعاة الإعتبارات البيئية التي تؤكد على عدم زيادة المخلفات للقدرة الإستيعابية ومحاولة تخفيضها للوصول إلى بيئة صحية.



شكل 13

أبعاد الإستدامة

Source: Agbonkhese, Sophie Elise, (2010), "Measuring Environmental and Social Sustainability in the Apparel Supply Chain" , Master thesis, Acadia University, Canada, p.22.

ويوضح (Moldan et al, 2012:6-7) بأنه جرى تقديم مساهمة هامة لمفهوم الاستدامة البيئية عن طريق الإستراتيجية البيئية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، وقد حددت الإستراتيجية أربعة معايير للإستدامة البيئية هي:

أ) التجديد Regeneration: إستعمال الموارد المتجددة بكفاءة ومن دون التجاوز على معدلات تجديدها على المدى الطويل.

(ب) الإستبدال Substitutability: إستعمال الموارد غير المتجددة بكفاءة، على أن يكون هذا الإستعمال مقتصرأً على مستويات معينة حتى يتسنى تعويضها (إستبدالها) بموارد متجددة أو بأشكال أخرى من رأس المال.

(ت) الإستيعاب Assimilation: إستعمال المواد الخطرة أو الملوثة للبيئة بما لا يتجاوز القدرة الإستيعابية.

(ث) تجنب اللارجعة Avoiding Irreversibility.

ويضيف (Moldan et al) أن الاهتمام بالسلع والخدمات التي تُقدم للمجتمع يعني ذلك الاهتمام بالأنظمة البيئية العالمية والتنوع البيولوجي الذي يُعد أهم عنصر في البنية التحتية البيئية لأنه مُتطلب أساسي لمعظم الخدمات. إذ لا يمكن توفير الخدمات الضرورية الا إذا كانت الأنظمة البيئية بحالة صحية جيدة. وتعرّف الإستدامة البيئية بأنها "الحفاظ على الصفات التي يجري تقييمها في البيئة المادية (الهواء والماء والأرض)". وقد عرّفها (Black,2004:34) بأنها "مدى قدرة النظم البيئية على الإستمرارية في أداء وظائفها الأساسية في المستقبل".

يركز البُعد البيئي بصورة عامة على واجب البشر في الإعتناء بالموارد الطبيعية المتوفرة لديهم عن طريق تقليل استهلاك الموارد ووقف التلوث حتى يتسنى للأجيال القادمة العيش في بيئة مستدامة. وإذا عدنا إلى نشأة هذا البعد فقد أستعمل مصطلح "التنمية المسؤولة بيئياً environmental responsible development" عام 1992، ثم مصطلح "التنمية المستدامة بيئياً environmentally sustainable development" قبل أن يتحول هذا المصطلح في النهاية إلى "الإستدامة البيئية environmental sustainability" (Schiehlé&Wallin,2014:22-23).

Economic Dimension

2.3.4. البعد الإقتصادي

يُشير البُعد الإقتصادي إلى مخرجات الشركة (التقارير المالية) ويتعلق بتأثيراتها في الظروف الإقتصادية لأصحاب المصلحة والنظام الإقتصادي المحلي والعالمي ، وأكد (Schiehlé&Wallin,2014:21-22) على ما جاء في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بإتباع نهج متكامل بإتجاه تحقيق الإستدامة الاقتصادية التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو المسؤولية على المدى الطويل شاملةً الدول والمجتمعات جميعها. إذ أن النمو الإقتصادي أمر غاية بالأهمية وهدف مقبول عالمياً ويُعد الهدف الأكثر أهمية للمجتمعات على مدى العقود الخمسة الماضية. فقد قاربت الأزمات العالمية المالية والإقتصادية بين الإستدامة والنمو الاقتصادي ، وأدت تلك الأزمات إلى التركيز على دعم الجانب الإقتصادي وتأثير النمو

الإقتصادي على القضايا البيئية والاجتماعية ، وأصبح الجانب الإقتصادي جزءاً مهماً للشركات خصوصاً والمجتمعات عموماً.

تُعد الاستدامة الاقتصادية البُعد الذي يصعب فهمه ، فإذا استطاعت الشركات أو البلدان فهم ما تعنيه أن تكون مستدامة اقتصادياً ، سيكون هناك فقر أقل وعمالة كاملة⁴ وعدم وجود حالات إفلاس ، ولكن لسوء الحظ الاستدامة الاقتصادية صورة معقدة لا يمكن فهم طبيعتها دون النظر إلى البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها الشركات. ولكي يجري فهمها بشكل أفضل ينبغي على الشركات التركيز على مجموعة واسعة من المؤشرات التي تجعل من فهمها وتحقيقها أمراً يسيراً ، ومن هذه المؤشرات : السيولة والاستثمار وأسعار الفائدة وسوق العمل وإحصاءات التوظيف ... الخ (Doane & MacGillivray, 2001:19).

إن البُعد الإقتصادي للشركات يتمثل بتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح مع الحفاظ على إستمرارية الشركة أو زيادة قيمة أسهمها ، أما عموماً فيتمثل بنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الذي يزداد بمرور الوقت ، وأن هذه الزيادة لا تهددها التغذية العكسية feedback من كلى التأثيرات البيوفيزيائية (الفيزيائية البيولوجية أو الحيوية) biophysical (التلوث وتدهور الموارد) أو الاجتماعية (Rogers et al, 2008:43-44). وقد عرّف (Black, 2004:34) البُعد الإقتصادي للإستدامة بأنه " مدى قدرة النظم الإقتصادية على الإستمرارية لمدى طويل".

ويمكن تعريف الإستدامة الإقتصادية بأنها "بقاء الشركة في ممارسة أعمالها"، وتبحث الاستدامة الاقتصادية في الآثار الداخلية والخارجية للاستدامة مثل الأداء المالي وإدارة الملكية الفكرية (العلامة التجارية). إذ أنها تدور حول إدارة الشركة بطريقة تضمن بقاء الشركة للأجيال القادمة ، علماً أن الشركات لا تستطيع فصل الإستدامة الإقتصادية عن الإستدامة الإجتماعية والبيئية (Nadella, 2016:14).

يرى (Hernádi, 2012:24) أن الشركة لا تحتاج إلى رأس المال المالي فقط للبقاء على المدى الطويل ، ولكنها تحتاج كذلك إلى أصول غير ملموسة (كالمعرفة والسمعة وثقافة الشركات) تساهم مع رأس المال المالي بإستمرارية الشركة وإستدامتها. وتتمثل الأهداف الأساسية التقليدية لتشغيل الشركات بالإعتبارات الإقتصادية مثل زيادة قيمة المساهمين وزيادة الربحية من المنتجات أو تخفيض التكلفة.

⁴ هي الحالة التي تتساوى عندها الاعمال الشاغرة مع عدد العمال العاطلين.

ويُستمد مفهوم الشركة المستدامة اقتصادياً من الكفاءة الاقتصادية التي يمكن تحسينها عن طريق زيادة الكفاءة البيئية eco-efficiency وتحسين الكفاءة الاجتماعية.

Social Dimension

2.3.4. البعد الاجتماعي

يهتم البعد الاجتماعي بالقيم والأديان والحياة التي يعيشها البشر وكذلك الطرق التي يرتبط بها هؤلاء البشر مع بعضهم البعض أو مع الشركة. ويتناول هذا البعد التأثيرات التي تُحدثها الشركة على الجوانب التي تؤثر بشكل مباشر في البيئة الاجتماعية التي تعمل ضمنها الشركة. فيرى (Bhat,2016:93-94) أن الآثار الاجتماعية للشركة هي مصدر قلق كبير لأصحاب المصلحة. إذ يمكن أن تؤثر المخالفات الاجتماعية على صورة الشركة والميزة التنافسية ، وبالنتيجة فقد أصبحت العديد من الشركات مواظبة عند التعامل مع هذه الآثار وتحاول قدر الإمكان منع حدوث أي مخالفات والعمل على تضمين مواطنة الشركات Corporate Citizenship لإدارة المخاطر بشكل إستباقي.

إن الجوانب الاجتماعية للإستدامة تتطلب عملاً يتجاوز التفكير في صافي أرباح المساهمين ، إذ أن ما حصلت عليه الإستدامة الاجتماعية من إهتمام متزايد في الآونة الأخيرة هو بسبب التركيز على نهج شامل لأصحاب المصلحة في عملية إتخاذ القرارات. وأشار Milton Friedman في مقالته الشهيرة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية عام 1970 أن الهدف الوحيد للشركة هو زيادة أرباح مساهميها. وتستطيع الشركات دمج المسؤولية الاجتماعية في عملياتها إذا كانت قادرة على تخفيض تكاليف العمليات أو تقليل المخاطر أو زيادة الإيرادات. وتعتبر الإستدامة الاجتماعية بالنسبة للشركات مفهوماً حديثاً يُستعمل بكثرة كوسيلة لتقليل الكلفة بدلاً من توليد الأرباح (Nadella,2016:14).

وعرّف (Black,2004:34) البعد الاجتماعي بأنه "مدى إمكانية الحفاظ على القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والهويات الاجتماعية والمنظمات الاجتماعية في المستقبل". وقد عرّفها (إبراهيم،2016: 11) بأنها "القدرة على تلبية الإحتياجات دون التأثير في الحقوق الاجتماعية للأجيال اللاحقة شاملاً ذلك ممارسات العمالة والعمل اللائق وحقوق الإنسان وغيرها".

ويتعلق البعد الاجتماعي بالإحتياجات المتزايدة للبشر كالمياه والغذاء والتعليم والرعاية الصحية والطاقة والصرف الصحي والوظائف ، إذ ينبغي أن تكون جميع الإحتياجات موفرة بطريقة مرضية تضمن للجميع نفس مستوى الإبداع ، فإن أي مشكلة بيئية تحصل يكون المساهم المركزي في حلها هو السلوك والمعرفة البشرية. وتُعد الجوانب الاجتماعية أساسية بالنسبة

للشركات لأن هذا الجانب يبني السلوك البشري الفردي والجماعي ويرتبط به ويحافظ عليه. وتعتبر فكرة إطلاق تعريف موحد للإستدامة الإجتماعية أمراً صعباً نظراً لإختلاف الجوانب البيئية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بين البلدان. ومن الواضح أن الشركة تحتاج إلى التعامل مع الضغوط الاجتماعية المتزايدة من قبل الموظفين والمجتمع في الوقت نفسه وعلى حد سواء مع الضغوط الاقتصادية والبيئية (Schiehlé&Wallin,2014: 22).

يرى الباحث أنه من الصعب إتباع نهج متوازن للإبلاغ عن أبعاد الإستدامة. فتشدد خطة الإستدامة لعام 2030م على الالتزام العالمي بتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) بطريقة متوازنة ومتكاملة. فقد أضاف (Singh et al, 2012:297) أن الشركات تعطي الأولوية لبُعد واحد على حساب البُعدين الآخرين. إذ يُعد توازن الأبعاد موضوعاً صعباً لأن مبادرة الإبلاغ العالمي (GRI) نفسها توفر مؤشرات أكثر لبُعد واحد على حساب البُعدين الآخرين. فوفقاً لـ (GRI,2015:20) يشتمل البُعد الإقتصادي على تسعة مؤشرات ، بينما يشتمل البُعد البيئي على أربعة وثلاثين مؤشراً ، أما البُعد الإجتماعي فيشتمل على ثلاثة عشر مؤشراً.

إن أهم ما يؤدي إلى تعزيز التكامل بين إبعاد الإستدامة هو التركيز على السياسة العامة للدول، فإذا أعطت السياسة العامة الأولوية للإستثمار في النشاط الإقتصادي دون النظر إلى التأثير في رأس المال الطبيعي أو البشري أو الاجتماعي فسيؤدي ذلك إلى نتائج سلبية تضر بالمجتمع (كالتلوث والانبعاثات والنفايات والصراعات Conflicts الاجتماعية). ونتيجة لذلك شددت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي (ESCAP) على الحاجة إلى أربعة تحولات في السياسة لتعزيز التكامل (ESCAP,2015:7):

- 1) يجب أن تكون الشروط الأساسية للعدالة الاجتماعية والإستدامة الإيكولوجية (البيئية) أهدافاً سياسية أساسية وليست أهدافاً هامشية (ثانوية).
- 2) يجب أن يكون هناك تحول من الأفق السياسي قصير الأجل إلى أسلوب يسعى إلى تحقيق منافع طويلة الأجل للجميع.
- 3) ينبغي إستبدال التركيز على الناتج المحلي الإجمالي (الناتج القومي) كمقياس للتقدم بمقاييس أخرى تتضمن أبعاد الإستدامة الثلاث.
- 4) يجب أن تعي السياسة العامة أن موارد الكوكب ليست بلا حدود وأن القيود المفروضة على الموارد لا يمكن معالجتها دائماً بواسطة التكنولوجيا.

إن الإستدامة لا بد أن تتسم بواقع رأس المال (ليس القصد به المفهوم التقليدي) الذي يشمل مقدرات المجتمع ويعكس محتويات وأبعاد الإستدامة ، إذ ينقسم هذا المفهوم إلى خمسة أنواع هي (Schaltegger et al,2008: 67-268):

- أ- رأس المال المالي : يشمل النقود والأسهم والسندات.
 - ب- رأس المال البشري : يعني القدرات الصحية والتعليمية للقوى العاملة.
 - ت- رأس المال الإجتماعي : يُقصد به الثقافة الإجتماعية السائدة (قيمها وعاداتها).
 - ث- رأس المال الطبيعي : يشمل الموارد الطبيعية والإيكولوجية (الماء والهواء والترربة).
 - ج- رأس المال الانتاجي : يُقصد به الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.
- ولغرض تحقيق الإستدامة ينبغي التحول من الإعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الإعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي.

2.3.5. مبادئ إستدامة الشركات

Principles of Corporations Sustainability

تؤدي إستدامة الشركات على أقل تقدير إلى تحمل المسؤوليات الأساسية في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، إذ أن هذه المسؤوليات مرتبطة وبشكل كبير بجوانب الإستدامة الثلاثة (البيئية والإقتصادية والإجتماعية). فعلى الشركات دمج مبادئ المجلس الدولي للتنقيب وإستخراج المعادن (ICMM) ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) والمبادئ العامة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) في الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات ، لأن فيها الحفاظ على المسؤوليات الأساسية للشركات تجاه الناس والكوكب ، وكذلك تُمهّد الطريق لتحقيق النجاح على المدى الطويل الأمد. وتتمثل هذه المبادئ في الآتي (ICMM,2015:3-6) و(UNGC,2014:11) و(OCED,2011:22-23):

1. تطبيق الممارسات الأخلاقية والنظم السليمة لحوكمة الشركات. ويتضمن هذا المبدأ (عبد الرحيم،2015: 28):

أ) تطوير وتنفيذ قوائم الشركة وفقاً للمبادئ الأخلاقية ، وأن تكون الإدارة ملتزمة بتنفيذ الممارسات التجارية.

ب) تنفيذ سياسات وممارسات رامية إلى منع الرشوة والفساد.

ت) الإستجابة إلى المتطلبات القانونية ولوائح البلد المضيف.

ث) المشاركة مع الحكومة والقطاع المعني وأصحاب المصلحة الآخرون في تحقيق سياسة وقوانين وأنظمة وإجراءات عامة مناسبة وفعالة تُيسر إسهام هذا القطاع في التنمية المستدامة.

2. دمج الإستدامة في إستراتيجية الشركة وعمليات إتخاذ القرار. ويتضمن هذا المبدأ:

- أ) دمج الإستدامة في سياسات الشركة وممارساتها.
- ب) تنفيذ الممارسات الجيدة والإبتكار يؤدي إلى تحسين الأداء البيئي والإقتصادي والإجتماعي وبالنتيجة تعظيم الثروة النقدية.
- ت) تشجيع العملاء والموردين والشركاء الأخرى على تبني مبادئ وممارسات مماثلة.
- ث) توفير التدريب على الإستدامة لضمان الكفاءة على كل المستويات بين الموظفين.

3. مراعات حقوق الإنسان وإحترام الثقافات والعادات والقيم السائدة لدى الموظفين والمجتمعات المتأثرة بأنشطة الشركة. ويتضمن هذا المبدأ:

- أ) توفير أجور عادلة وظروف عمل متساوية للموظفين كافة ، والقضاء على كافة أشكال العمل القسري أو عمالة الأطفال.
- ب) تنفيذ سياسات وممارسات تهدف إلى القضاء على التحرش والتمييز.
- ت) ضمان تزويد الموظفين كافة بالتدريب والإرشاد بشأن القضايا الثقافية وحقوق الإنسان.

ث) إحترام عادات وتقاليده المجتمعات المحلية والدولية.

4. متابعة التحسين المستمر في الأداء البيئي والاجتماعي والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للبلدان المضيئة ومجتمعاتها. ويتضمن هذا المبدأ:

- أ) تقييم الآثار البيئية الإيجابية والسلبية المباشرة وغير المباشرة والتراكمية للمشاريع الجديدة وذلك بإتباع نهج بيئي تحوطي.
- ب) توفير التخزين الآمن والتخلص من النفايات المتبقية والمخلفات العملية والتشجيع على تطوير ونشر تكنولوجيا صديقة للبيئة.
- ت) القيام بمبادرات لتشجيع الشركات والحكومة والمنظمات غير الحكومية على ضمان توفير برامج (مثل صحة المجتمع والتعليم) مصممة بشكل جيد لخدمة المجتمع.
- ث) تعزيز الإستدامة الإجتماعية والإقتصادية عن طريق توفير فرص لمعالجة الفقر أو الحد منه على الأقل.

5. تنفيذ إستراتيجيات ونظم فعالة لإدارة المخاطر مستندة على معلومات صحيحة وسليمة. ويتضمن هذا المبدأ (عبد الرحيم، 2015: 27):

أ) تبادل الآراء مع الأطراف المعنية والمتأثرة في تحديد وتقييم وإدارة الآثار الاجتماعية والصحية والبيئية والاقتصادية المرتبطة بأنشطة الشركة كافة.

ب) القيام بالفحص المنتظم وتحديث نظم إدارة المخاطر.

ت) إبلاغ الأطراف التي قد تتأثر بمخاطر كبيرة من العمليات وتحديد التدابير التي ستتخذها الشركة لإدارة مثل هذه المخاطر بفعالية.

ث) المحافظة على وتطوير واختبار الإجراءات لحالات الطوارئ ، وذلك بالتعاون مع الأطراف التي يمكن أن تكون عرضة للمخاطر.

6. إيصال تحديات وفرص الإستدامة إلى أصحاب المصلحة بكل شفافية. ويتضمن هذا المبدأ:

أ) توفير معلومات دقيقة وملائمة في الوقت المناسب.

ب) أن تشمل التقارير على الأداء البيئي والإقتصادي والاجتماعي.

ت) التفاعل مع أصحاب المصلحة والإستجابة لهم عن طريق التشاور المفتوح.

ث) إعداد تقارير عن الإستدامة تكون إما مرفقة بالقوائم المالية أو مستقلة (منفصلة) عنها.

ويرى الباحث أن دمج هذه المبادئ بإستراتيجيات وخطط الشركة لها منافع عديدة منها: الشفافية بالإفصاح ودعم سمعة الشركة وتحسين الإلتزام بالتشريعات والقوانين وجذب رؤوس الأموال وتحفيز العاملين وتشجيع الإبتكار وغيرها من المنافع التي تزيد من ثقة أصحاب المصلحة والمجتمع بالشركة نظراً لإهتمامها بتوازن جوانب الإستدامة البيئية والاجتماعية فضلاً عن الجوانب الإقتصادية وذلك من أجل تعظيم ثروتها النقدية وتوسيعها.

2. 3. 6 إستدامة الشركات ومراحل تطورها

Corporations Sustainability and its Evolvment Stages

لقد تزايد تطبيق الإستدامة على المجالات والأصعدة جميعها حتى أصبح مفهوماً مرتبطاً بإستمرارية الشركات. فإن ما تعنيه التنمية المستدامة (الإستدامة) للشركة هو ما متوقع من الشركة من قبل المجتمع عن طريق زيادة الإهتمام بكيفية الحفاظ على معدل إنتاج عند مستوى معين يقلل من التجاوزات على الكوكب.

تساهم الشركة في حالة دمج قضايا الإستدامة بتطوير إستراتيجية الشركة في ظل وجود مجتمع مستدام يأخذ بعين الإعتبار إحتياجات أصحاب المصلحة جميعهم. إذ أن دمج الاستدامة في إستراتيجية الشركة وعملياتها سيؤدي إلى تصحيح الأوضاع واخذ أموراً أخرى بنظر الإعتبار كتناقص الموارد الطبيعية وتوفير فرص عمل مُجدية إقتصادياً والإستفادة القصوى من رأس المال البشري وتقليل أو الحد من المخاطر التي تواجهها أكبر الشركات في مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين ، فينبغي على الشركة التركيز على كافة الجهات المرتبطة بها والنظر إلى الأداء المالي القصير والطويل الأجل مع التركيز على الأخير لأن إستدامة الشركة تعتمد على مساهمتها في المجتمع المستدام (Eccles & Krzus,2010: 3-4).

ويوضح الشكل (14) أنموذج إستدامة الشركات الذي يأخذ بنظر الإعتبار ما يُحيط بالشركة من عوامل داخلية وخارجية ضمن المديين الطويل والقصير الأجل. فيعني الجانب المالي (التمويلي) العائد المناسب ضمن مستوى من المخاطر، والتأثير الإجماعي يعني تأثير أنشطة الشركة على المجتمع وعلى أصحاب المصلحة ، والتأثير البيئي يعني تأثير أنشطة الشركة على بيئة الكوكب، أما الثقافة التنظيمية فتعني العلاقة بين الشركة وأصحاب المصلحة الداخليين (الموظفين). ويرى (Shelley,2013:33) أن الشكل الذي يوضح أنموذج إستدامة الشركة قد جرى وفقاً لمصفوفة ذات الأربعة أرباع التي تحتوي على الجانب المالي (التمويلي) الذي يمثل تركيزاً داخلياً وفقاً لمدى قصير الأجل. ويمثل محور الثقافة التنظيمية تركيزاً داخلياً وفقاً لنظرة طويلة الأجل، أما التأثير الإجماعي فهو يُظهر تركيزاً خارجياً ضمن مدى قصير الأجل ، وأخيراً التأثير البيئي الذي يُظهر تركيزاً خارجياً ضمن مدى طويل الأجل. إذ تصنف كل هذه التأثيرات أو الجوانب وفقاً لثلاثة فئات للمسؤولية هي الشركة وأصحاب المصلحة والمجتمع العالمي وتعتبر هذه الفئات كلها بمثابة تمثيلاً كاملاً للأداء التنظيمي.

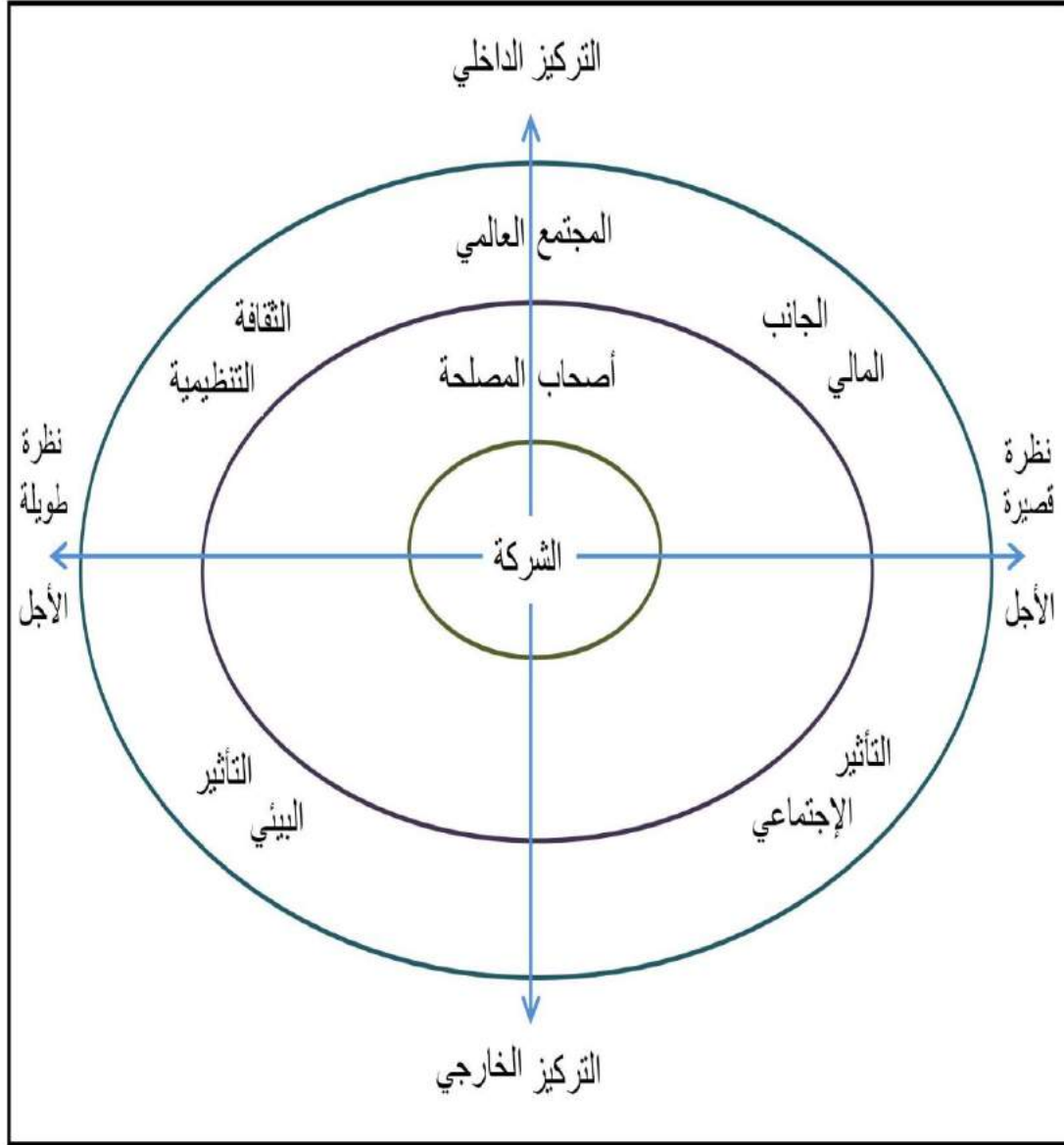
ولكي تقوم أي شركة بتطوير خططها وعملياتها لتصبح شركة مستدامة ينبغي عليها إتباع مراحل تنمية تتقدم عن طريقها نحو الإستدامة البشرية والبيئية، ويمكن توضيح ستة مراحل لتطوير إستدامة الشركة هي (Perrott,2014:29-30) و (Lin,2010:19):

Rejection Phase

1) مرحلة الرفض

يتخذ المدراء موقفاً مفاده أن الموارد كافة (كالموظفين والبنية التحتية المجتمعية والبيئية) موجودة لتستغل من قبل الشركة حتى تحقق مكاسب إقتصادية فورية. إذ أن هناك اعتقاداً قوياً بأن الشركة موجودة لتحقيق أرباح ، أما المطالبات الأخرى من قبل المجتمع فهي مرفوضة لأنها على وفق إعتقاداتهم غير شرعية. ويرفض المدراء الفكرة القائلة أن تغير المناخ يحدث نتيجة النشاط

البشري غير المستدام فهم يقاوم بشدة أي محاولة من قبل الحكومات أو المنظمات المجتمعية لوضع أي قيود على أنشطة الشركات.



شكل 14

أنموذج إستدامة الشركات

Source: Shelley, Alexander R., (2013), "Gauging Corporate Governance for Sustainability: Public-Private Partnership in Accounting for Sustainable Development" , Master thesis, Uppsala University, Sweden, p.12.

Non-Responsiveness Phase

(2) مرحلة عدم الإستجابة

تنتج هذه المرحلة بسبب نقص الوعي أو الجهل وليس بسبب تعارضها مع أخلاقيات الشركة في تحقيق المكاسب المالية. إذ تقوم العديد من الشركات في هذه المرحلة بتجسيد ثقافة القرن

الماضي والعمل بطرق تقليدية أي من دون دمج الإستدامة في عملية إتخاذ القرار. ونتيجة لذلك، تقوم الشركات بتجاهل قضايا المجتمع وكذلك تجاهل أي آثار سلبية على بيئة الشركة.

Compliance Phase

(3) مرحلة الإمتثال

تركز هذه المرحلة على الحد من مخاطر العقوبات لعدم تلبية الحد الأدنى من المعايير. إذ أن سياسة الشركة تتفاعل بالدرجة الأولى مع المتطلبات القانونية المتزايدة وتوقعات المجتمع لممارسات أكثر إستدامة بدلاً من إتخاذ المبادرات طوعية.

Efficiency Phase

(4) مرحلة الكفاءة

تعكس هذه المرحلة الوعي المتزايد لدى إدارة الشركة بوجود مزايا حقيقية يمكن إكتسابها عن طريق ممارسة الإستدامة بشكل إستباقي. إذ تؤدي سياسات وممارسات الموارد البشرية والبيئية إلى تخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة ، وذلك عن طريق: الإستثمار المنهجي في بناء قوة عاملة أكثر مهارة ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة لزيادة كفاءة استخدام الموارد والحد من الانبعاثات وإستهلاك المياه واستهلاك الطاقة ، وإعادة تصميم عمليات الإنتاج والتوزيع لتقليل التأخير وتجنب تكرار الأنشطة ، وإعادة تصميم المنتج والتعبئة للتخلص من النفايات وتحسين جودة المنتج والخدمة حتى تضيف قيمة. وبالرغم من ذلك فإن الذهاب بإتجاه الإستدامة قد ينطوي عليه نفقات إضافية إلا أن هذا التوجه ربما يؤدي أيضاً إلى أرباح كبيرة عن طريق تقليل التكاليف غير الضرورية وتوليد دخل جديد بشكل مباشر أو غير مباشر ويحصل هذا إذا جعلت الإستدامة جزء لا يتجزأ من نشاط الشركة.

Strategic Proactivity Phase

(5) مرحلة المبادرة الاستراتيجية

تظهر هذه المرحلة عندما تنتقل الشركة إلى الإستدامة عن طريق جعل الإستدامة نقطة مركزية في إستراتيجياتها. إذ يرى المدراء الإستدامة (التنمية المستدامة) ميزة تنافسية وبالنتيجة يحاولون وضع الشركة كشركة رائدة في ممارسات الأعمال المستدامة. فإن الالتزام بالإستدامة هو جزء لا يتجزأ من السعي إلى تعظيم ربحية ونقدية الشركات على المدى الطويل ، أي أنها تؤدي إلى تحقيق منافع للشركة بالدرجة الأولى وهذا يدل على نكاه الشركة في الإستفادة مما هو متبنى.

Sustaining Corporation phase

(6) مرحلة الشركة المستدامة

تتبنى الشركات في هذه المرحلة مفهوم الإستدامة من أجل مجتمع مستدام. إذ أن الشركات ستتجاوز النظرة التقليدية بطوعية عن طريق تعزيز قيم وممارسات الإستدامة البيئية. وتعتبر الشركة وفقاً لهذا المفهوم ملتزمة بتسهيل ظهور مجتمع يدعم البقاء الإيكولوجي للكوكب والتنوع البيولوجي فيه ويساهم كذلك في الممارسات الاجتماعية العادلة والإنسانية.

وتتطلب الإستدامة من الإدارة أن تدرج ثلاثة أبعاد هامة في الأداء التنظيمي والتخطيط وذلك بدل تبني بُعداً واحداً فقط ، فقد عُرِّفت إستدامة الشركة من قبل (Fülöp & Hernádi ، 2014:3) بأنها "العملية التي تؤدي إلى دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للإستدامة في إستراتيجيات وأنشطة الشركات".

وقد عرّف (Asif & Searcy,2014:412) إستدامة الشركة بأنها "قدرة الشركة على تلبية إحتياجات أصحاب المصلحة المرتبطين بالشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حدٍ سواء والتفاعل معهم ، ولكن من دون المساس بمقدراتها التي تلبية إحتياجات أصحاب المصلحة في المستقبل". كما وتُعرّف بأنها "الوسيلة التي تؤدي إلى خلق قيمة لمساهمي الشركة عن طريق التقليل من الآثار السلبية للقضايا البيئية والإقتصادية والإجتماعية " (Krechovsk & Prochazkova,2014:1146).

ويرى الباحث أن أكبر تحدي تواجهه إدارة الشركات هو الوقوف بشجاعة وقوة من أجل ضمان مجتمع سليم وضمن الحقوق للأجيال القادمة ، وتساهم الإدارة في خلق واقع تنظيمي جديد يؤدي إلى خلق عالم مستدام بالكامل. إذ أن دمج أبعاد الإستدامة الثلاث في إستراتيجيات وأنشطة الشركة سيؤدي إلى شركة تتسم بالمرونة وتخلق قيمة إقتصادية وأنظمة بيئية صحية ومجتمعات قوية ، فإستدامة الشركة تعني تأثير ما تقوم به الشركة من أعمال تلبية بها إحتياجاتها وإحتياجات أصحاب المصلحة والمجتمع في الوقت الحالي وحماية وتعزيز الموارد البشرية والطبيعية التي سيكون لها حاجة في المستقبل.

2.3.7 أهمية إستمرارية وإستدامة الشركات

Importance of continuity and Sustainability Corporations

تتجلى أهمية إستدامة الشركات من واقع ، هو أن سمعة الشركة لم تُعد قائمة على مراكزها المالية فقط وفقاً للرؤى التقليدية ولم يُعد هدفها تعظيم الربح ، فالأزمات العالمية أدت إلى إفلاس وعدم قدرة بعض الشركات على الإستمرارية ، مما أدى إلى ظهور مفهوم جديدة يُبرز نمو الشركة ومدى مساهمتها في عملية التنمية المستدامة وذلك عن طريق تبنيها لأبعاد الإستدامة التي تُعتبر مقياساً لإستجابة الشركات في تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع ومقدار حرصها ومدى قدرتها على إستدامة الإستمرارية.

وتُشير (الخفاجي،2018: 27) إلى أن نمو الشركة مرتبط بشكل وثيق بالتنظيم ، إذ ينبغي تحديد النمو في أوسع سياق لتعزيز الإضافة البيئية والاقتصادية والاجتماعية لأن أنموذج الأعمال

أخذ بالتغير من وجهة نظر ضيقة تستند على العوائد والإستمرارية إلى نظرة شاملة تستند إلى المسؤولية الشاملة وخلق القيمة التي تنعكس على المجتمع ككل ، وبذلك فإن ضمان إستمرارية الشركات لأكثر من ثلاث سنوات يُعرف بـ (إستدامة الشركات). ويجري ضمان إستمرارية الشركات عن طريق الآتي (عويده، 2013: 60):

أ. أن تقوم الشركة بتطبيق القواعد الخاصة بالجوانب البيئية والاجتماعية ، وذلك بإتجاه أبعاد من القوانين الموضوعية.

ب. الاهتمام بالمستقبل وذلك بالتحوط لمواجهة وقوع أزمة وبالنتيجة الحد من آثارها السلبية.

ت. العمل على تطوير التسيير الديناميكي للمخاطر الاجتماعية والبيئية والمالية ومخاطر السمعة.

ث. المساهمة بشكل فعال في حماية المحيط المحلي والعالمي عن طريق تقليل المخاطر الناتجة عن نشاط الشركة والاهتمام أكثر بالمكونات والنتائج العضوية لمنتجاتها.

إن المحافظة على البيئة وتحسين نوعية الحياة ومحاربة الفقر يُعد حرص من الشركة على تحقيق مفهوم الإستدامة دون أن يؤثر ذلك في فرص الإستثمار وتعظيم الثروة النقدية ، فذلك يُعد خطوة هامة نحو الاستمرارية والاستدامة لتصبح الشركة بفضلها شركة مستدامة. فالاستدامة تعني الحفاظ على موارد وأموال الشركة بما يعظم ثروتها الحالية والمستقبلية ، إذ أن هذه الموارد هي موارد المجتمع ككل وعلى المدى الطويل.

ومما سبق يتضح أن الإستدامة مفهوم أوسع من الإستمرارية. فالإستمرارية فرضية ينبغي مراعاتها عند إعداد القوائم المالية لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً من إعداد هذه القوائم. وبالنتيجة فإن الشركة مستمرة في ممارسة أعمالها في المستقبل المنظور ولا توجد هناك إي نية لتصفية أو تقليل حجم أعمال الشركة. ويجري تسجيل الأصول والمطلوبات على أساس أن الشركة ستكون قادرة على تحقيق قيمة أصولها وسداد إلتزاماتها عن طريق ممارسة أنشطتها العادية ، فهي تعكس التوقع الطبيعي للشركة ولأصحاب المصلحة بإعتبار أن التوقف عن ممارسة الأنشطة أو التصفية حالة إستثنائية. وتوفر الإستدامة أسساً للتقييمات المهنية لمخاطر الشركة وفرصها المتعلقة بأنشطة الشركة كافة. وغالباً تكون الإستدامة أطول من الإستمرارية وأن أكثر ما يقرب بينهما هي فكرة أن العمليات ينبغي أن تستمر في المستقبل المنظور وأن الشركة يمكن أن تفي بالتزاماتها المالية والاستدامة على حدٍ سواء، خاصةً إذا كان هناك منتج له دورة حياة طويلة مع وجود متطلبات لإعادة التدوير(التشغيل) والتخلص من النفايات والتنظيف والاستعادة في نهاية الدورة.

2.3.8. تأثير عناصر القوائم المالية على إستمرارية وإستدامة الشركات Effect of Financial Statement Elements on Continuity and sustainability Corporations

إن إستمرارية وإستدامة الشركة أمر ليس بالهين ، إذ يتوقف تحقيق ذلك على مجموعة من الأمور كزيادة الإيرادات وتخفيض المصروفات (قدر الإمكان) وإستغلال الموارد الحالية بما يعظم الثروة النقدية وإدارة المخاطر بحكمة وإستغلال الفرص الجديدة والإهتمام بالجانب البيئي والإجتماعي وغيرها من الأمور التي تؤدي إلى تحسن أداء الشركة وتزيد من ربحيتها وتحقق لها أفضل العوائد على الإستثمار. فقد أصبحت عملية وفاء الشركة بأدائها ومسؤوليتها البيئية والإجتماعية مؤشراً مهماً لجودة أداء إدارة هذه الشركة وكفاءة عمليات التشغيل ، مما ينعكس على الأداء المالي للشركة.

كل عنصر من عناصر القوائم المالية يؤثر بالتدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة والخارجة منها وهذا بدوره ينعكس على تعظيم نقدية الشركة مما يؤثر على إستمرارية الشركة وإستدامتها، فالمحافظة على رصيد إضافي موجب للنقدية يُمكن الشركة من مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل ، ويرتبط هذا الأمر بشكل مباشر بالتدفقات النقدية من عناصر القوائم المالية ، وإذا لم تستطع الشركة المحافظة على رصيد نقدي إضافي موجب فإنه سيترتب على ذلك نشوء ما يسمى بالعجز النقدي والذي قد يتحول إلى عسر مالي وبالنتيجة لا وجود لإستدامة الشركة لأن الاستمرارية فرضية غير ممكن التطبيق وجزء (أو مرحلة) من أجزاء (مراحل) الإستدامة.

ومما سبق يتضح أن كل عنصر من عناصر القوائم المالية يُساهم في تعظيم الثروة النقدية سواءاً كان بالزيادة أم بالنقصان ، وهذا الإسهام ينعكس في إستمرارية الشركة من عدمها. ويوضح ذلك كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

وفي هذا المبحث حقق الباحث هدف البحث النظري الثاني المتمثلة بالتعرف على فرض استمرارية الشركة ومفهوم الاستدامة وأبعادها أما تأثير استمرارية واستدامة الشركات بتعظيم الثروة النقدية فقد جرى التحقق من هذه الجزئية في المبحث السابق. وكذلك جرى التعرف على تأثير عناصر القوائم المالية باستمرارية واستدامة الشركات واتضح أن عناصر القوائم المالية تؤثر بالدرجة الأساس على تعظيم الثروة النقدية ومنه على سيولة الشركة ومنه على استمرارية الشركات واستدامتها. إذ ينبغي على الشركات إسهام أكبر عدد ممكن من العناصر لتعظيم الثروة النقدية لأن في ذلك سيولة جيدة واستمرارية حتمية طالما الشركات لم تولد بهدف انجاز مشروع معين وتنتهي بانتهائه.

الفصل الثالث

الجانب العملي

المبحث الأول : نُبذة تاريخية عن الشركات
العراقية المُدرجة في سوق العراق
للأوراق المالية

المبحث الثاني : إسهام عناصر القوائم المالية في
تعظيم الثروة النقدية وانعكاس ذلك
على إستمرارية وإستدامة الشركات

المبحث الثالث : وصف عينة الاستبانة
وتحليل نتائجها

نبذة تاريخية عن الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Brief History of the Iraqi Corporations listed in the Iraqi Stock Exchange

تمهيد

يتناول هذا المبحث نشأة وتطور سوق العراق للأوراق المالية (ISX) فضلاً عن أهدافه والقطاعات المدرجة فيه وعدد الشركات المنضوية تحت ظله ، ويتناول هذا المبحث أيضاً عينة البحث التي تتكون من ثمانية عشر شركة من كل قطاع (الصناعة والمصارف والخدمات والاستثمار والاتصالات والزراعة والتأمين والتحويل المالي والفنادق والسياحة) وذلك بواقع شركتين من كل قطاع.

3. 1. 1 نشأة وتطور سوق العراق للأوراق المالية

Emergence and Evolution of Iraq Stock Exchange

يُعد السوق المكان الذي يجمع بين البائع والمشتري لإنجاز تبادل تجاري مُعين يتضمن التبادل في المصالح. بينما السوق المالي فيُعد نظاماً متكاملًا يعمل على عقد الصفقات المالية وجذب مُدخرات الأفراد والفوائض المالية إلى الشركات ويجري بإطارها بيع وشراء الأوراق المالية ، إذ تتمتع هذه السوق بأنظمة وقواعد وآلية عمل تضبط أداءها وتحفظ الحقوق الخاصة والعامة المتعلقة بنشاطها ، فكلما زاد هذا النظام تكاملاً إزداد تطور السوق وأصبح أكثر تأثيراً بالبيئة المحيطة. لقد أصبحت الأسواق المالية من المتطلبات الأساسية لتحقيق التطور الاقتصادي والمالي وتبرز أهمية سوق العراق للأوراق المالية (ISX) الذي تأسس في حزيران 2004 والكائن ببغداد في خدمة الإقتصاد الوطني العراقي. ويعمل هذا السوق تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية ، إذ تُعد الأخيرة هيئة حكومية مستقلة جرى تأسيسها على غرار الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات. إذ يخضع السوق لرقابة هيئة الأوراق المالية ويعمل وفقاً للتعليمات والقواعد الصادرة عنها والتي يبلغ عددها (20) فضلاً عن التعليمات الصادرة من النظام الداخلي للسوق (التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، 2013: 1) ، ووفقاً لـ (التقرير السنوي لهيئة الأوراق المالية، 2015: 2) تُعد أهم أهداف الهيئة هي المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق وذلك عن طريق تقوية البنية الإستثمارية

ومراقبة المشاركين في أسواق رأس المال وكذلك حماية المتعاملين بالأسواق من الغش والإحتيال والسعي إلى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها الأوراق المالية.

ويشكل سوق الأوراق المالية أحد القنوات التي ينساب فيها المال بين الأفراد والشركات مما يُساعد في تعبئة المدخرات وتنميتها وتهيئتها للمجالات الاستثمارية المختلفة ، فالسوق هي المكان الذي يلتقي فيه المستثمرون ، وبهذا فإن سوق العراق للأوراق المالية يُعد سوقاً إقتصادياً يتمتع باستقلالية مالية وإدارية غير مرتبطة بجهة ، وتُدار هذه السوق من مجلس مكوّن من تسعة أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الإقتصادية للقطاع الإستثماري (يُسمى مجلس المحافظين). فمنذ عام 1992 ولغاية 2003 كان هناك سوق يُعرف بسوق بغداد (بورصة بغداد) للأوراق المالية تأسس بموجب القانون رقم 24 لسنة 1991. وكان هذا السوق سوقاً حكومياً يُدار من قبل وزارة المالية العراقية ، وكان هذا السوق يضم 113 شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة مدرجة بسوق العراق للأوراق المالية. واستطاعت هذه السوق أن تستقطب في آخر عام لها معدلات تداول سنوية تجاوزت سبعة عشر مليون دولار ونصف بقليل ، وقد أغلق هذا السوق بقرار من مجلس إدارته بتاريخ التاسع عشر من آذار لسنة 2003. ويُعد سوق الأوراق المالية ركناً مهماً من أركان هيكل النظام التمويلي في النظم الإقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأساس على النشاط الفردي والحرية الإقتصادية ، إذ تسعى هذه الأسواق إلى التشجيع على الإدخار لدى الأفراد وتنميته وذلك لأجل تمويل الشركات التي تستثمر في قطاعات مختلفة مما يساعد في تنمية الإقتصاد الوطني وتطوره (الليلة، 2014: 179-190).

وعلى الرغم من كل ما ذكر يُعد أول تشريع قانوني لإنشاء سوق عراقي للأوراق المالية كان قد صدر سنة 1932 في العهد الملكي الا أنه بقي حبراً على ورق حتى أوائل التسعينات من القرن الماضي (الجميل، 2016: 67) ، وبعد اغلاق سوق (بورصة) بغداد لفترة أُعيد إفتتاحه بمسمى جديد هو سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون رقم 74 لسنة 2004 وباشترَ بنشاطه بتاريخ الرابع والعشرين من شهر حزيران سنة 2004 في بغداد ، ولهذا السوق الحق في فتح فروع أخرى بأي مدينة عراقية ، إذ يتمتع هذا السوق بشخصية معنوية ومستقلة مالياً وإدارياً عن الحكومة فهي هيئة ذاتية التنظيم مثل بورصة نيويورك ، وتهدف السوق إلى تنظيم وتسهيل التعامل بالأوراق المالية ، وكذلك أعمال التسوية المالية والمقاصة والحفظ والإيداع وغيرها، كما يسعى السوق إلى نشر الوعي الإستثماري والفرص الإستثمار، فضلاً عن التواصل مع إتحادات أسواق المال العربية والدولية بهدف تطوير نشاط السوق. كما وتُعد السوق كيان قانوني ذي استقلال مالي وإداري ، وله الحق في رفع الدعاوي أمام المحاكم ، وكذلك فرض غرامات مالية

على الخاضعين لسلطة السوق والذين يخرقون اللوائح والقوانين والتعليمات الخاصة بالسوق والهيئة. ويقوم السوق بتمويل نفسه من الرسوم التي تدفع من الشركات المدرجة والعمولات التي يحصل عليها من حجم التعامل التجاري الذي يجري في السوق فضلاً عن الغرامات المفروضة. واعتباراً من سنة 2005 أصبحت سوق العراق للأوراق المالية هي البورصة الوحيدة في العراق. فعند إفتتاحها سنة 2004 كانت تضم السوق 15 شركة مساهمة مدرجة فقط (الفضل وعطية، 2016: 336)، أما الآن فهي تضم أكثر من 120 شركة مساهمة مدرجة.

ففي شهر نيسان سنة 2009 إنتقل التداول في سوق العراق للأوراق المالية (ISX) ولأول مرة من تداول يدوي إلى تداول الكتروني ، ووفقاً لذلك أُستبدلت اللوحات البلاستيكية بمحطات التداول الالكترونية workstations في مقر ISX ، و في أكثر من 47 موقع لشركة وساطة خارج مبنى ISX ، فضلاً عن موقع هيئة الأوراق المالية الذي يتولى مراقبة التداول. وأصبحت عدد الجلسات خمسة أسبوعياً ، وتجري هذه الجلسات وفقاً لنظام التداول الالكتروني Horizon ، وبذلك أصبحت عمليات نقل الملكية والتسويات المالية تجري في اليوم نفسه ، مما إنعكس إيجاباً على تطور وتغير مؤشرات التداول بسبب سرعة دوران الأسهم وفقاً لمبادئ السوق الإقتصادية (التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، 2013: 1).

ويوضح الجدول (4) الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولجميع القطاعات (قطاع المصارف 38 شركة ، وقطاع الصناعة 25 شركة ، وقطاع الخدمات 10 شركات ، وقطاع الزراعة 6 شركات ، وقطاع الفنادق والسياحة 10 شركات ، وقطاع الإستثمار 9 شركات، وقطاع التأمين 5 شركات ، وقطاع الإتصالات شركتين ، وقطاع التحويل المالي 17 شركة) ، فقد تطور سوق العراق للأوراق المالية والشركات المدرجة فيه بعد 2004 بصورة نوعية عما كان عليه قبل تلك الفترة وذلك يرجع للأسباب الآتية (الجنابي والشيباوي ، 2017 : 18-19) و(التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، 2017: 7):

(1) القيام بإنشاء موقعين الكترونيين للسوق عام 2005 مشتملة على البيانات والمعلومات باللغتين العربية والإنكليزية إحداهما متعلق بالإتحاد الأوربي الآسيوي للبورصة يُنشر فيه كافة التداولات اليومية والإسبوعية والشهرية والسنوية للسوق ، وذلك بجهود أقسام العلاقات العامة والحاسبة المركزية والإيداع المركزي عن طريق (www.isx-iq.net) و(www.feas.iraqse) كجزء من الإفصاح المعلوماتي .

الجدول 4

الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال سنة 2018

قطاع الصناعة		قطاع المصارف	
1	بغداد لصناعة مواد التغليف	1	مصرف العربية الاسلامي
2	بغداد للمشروبات الغازية	2	مصرف آشور الدولي للاستثمار
3	البيبة الشرقية	3	مصرف بابل
4	الصناعات الالكترونية	4	مصرف بغداد
5	الفلوجة لانتاج المواد الانشائية	5	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي
6	الوطنية لصناعة وتجارة الاثاث	6	المصرف التجاري العراقي
7	الهلال الصناعية	7	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
8	العراقية لصناعات الكارتون	8	مصرف دار السلام للاستثمار
9	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	9	مصرف الاقتصاد
10	العراقية للاعمال الهندسية	10	مصرف ايلاف الاسلامي
11	العراقية للسجاد والمفروشات	11	مصرف اربيل للاستثمار والتمويل
12	كركوك لانتاج المواد الانشائية	12	مصرف الخليج التجاري
13	الخازر لانتاج المواد الانشائية	13	مصرف الاستثمار العراقي
14	الكندي لانتاج اللقاحات البيطرية	14	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل
15	المنصور للصناعات الدوائية	15	المصرف العراقي الاسلامي
16	الصناعات الكيماوية العصرية	16	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار
17	صناعة المواد الانشائية الحديثة	17	مصرف نور العراق الاسلامي للاستثمار
18	الصناعات المعدنية والدرجات	18	المصرف الدولي الاسلامي
19	الخيطة الحديثة	19	مصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل
20	صناعات الاصباغ الحديثة	20	مصرف كوردستان
21	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	21	مصرف البلاد للاستثمار والتمويل الاسلامي
22	نينوى للصناعات الغذائية	22	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
23	المشروبات الغازية الشمالية	23	مصرف المنصور
24	انتاج الالبسة الجاهزة	24	المصرف الوطني الاسلامي
25	الصناعات الخفيفة	25	المصرف الاهلي العراقي
قطاع الخدمات		26	مصرف الشمال
1	الامين للاستثمارات العقارية	27	مصرف القبايض الاسلامي للتمويل والاستثمار
2	البادية للنقل العام	28	مصرف الائتمان العراقي
3	بغداد لخدمات السيارات	29	مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل
4	بغداد العراق للنقل العام	30	مصرف سومر التجاري
5	العراقية لنقل المنتجات النفطية والبضائع	31	مصرف عبر العراق للاستثمار
6	العراقية للنقل البري	32	مصرف الثقة الدولي الاسلامي
7	مدينة العباب الكرخ السياحية	33	مصرف المتحد للاستثمار
8	الموصل لمدن الألعاب	34	مصرف الاتحاد العراقي
9	المعمورة للاستثمارات العقارية	35	مصرف الوركاء للاستثمار
10	النخبة للمقاولات العامة	36	مصرف العالم الاسلامي للاستثمار والتمويل
قطاع الزراعة		37	زين العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل
1	الاهلية للانتاج الزراعي	38	العربية المتحدة للتحويل المالي
2	العراقية لانتاج وتسويق اللحوم	قطاع الفنادق والسياحة	
3	العراقية للمنتجات الزراعية	1	فندق اشور
4	العراقية لانتاج البذور	2	فندق بغداد
5	الحديثة لانتاج الحيواني	3	فندق بابل
6	الشرق الاوسط لانتاج الاسماك	4	فنادق عشتار

Source: (www.isx-iq.net)

(2) في شهر آب عام 2007 باشر سوق الأوراق المالية تداول الأوراق المالية لغير العراقيين. وقد تأسس في التاسع عشر من نيسان عام 2009 مركز الإيداع ، وذلك بعد أخذ موافقة هيئة

الأوراق المالية بفصل المركز عن السوق والمباشرة بعمله في الأول من كانون الثاني عام 2009 كمؤسسة إقتصادية لا تهدف الى تحقيق الأرباح تُساهم في تعزيز الإستثمار الإقتصادي الآمن والمستقر عن طريق دعمها لجميع القطاعات الإقتصادية للاستفادة من الخدمات التي يقدمها هذا المركز لإكمال التداول الإلكتروني لأنه تابع لسوق العراق للأوراق المالية . اذ يهدف مركز الإيداع إلى زيادة ثقة المستثمرين بالأوراق المالية عن طريق تمكّنهم من مراقبة استثماراتهم بسهولة وبواسطة السجل المركزي لحفظ شهادات الأسهم والأوراق المالية لكل شركات الإستثمارية المساهمة عن طريق منح كل مستثمر رقم خاص (شخص طبيعي أو معنوي) ، فضلاً عن فتح حسابات تداول للمستثمرين بواسطة وسيط لأجل السرعة بالتداول والحد من مخاطر التداول اليدوي التي تُعرض الأوراق المالية (شهادات الأسهم) للتزوير أو الفقدان أو التلف.

(3) جرى زيادة عدد الجلسات الأسبوعية في الأول من تشرين الثاني 2009 إلى خمس جلسات وهو أمر لم يحدث في تاريخ البورصة العراقية. فضلاً عن ذلك فقد جرى تغيير أسلوب التداول من يدوي إلى الإلكتروني في التاسع من نيسان 2009 ، إذ أن التداول اليدوي كان مُعتمداً في أغلب البورصات حول العالم قبل إبتكار النظم الإلكترونية ، وذلك عن طريق تخصيص لوحة بلاستيكية لكل شركة يجري تداول أسهمها بأسلوب المزايدة العلنية المكتوبة وكانت أول جلسة يدوية عُقدت في الرابع والعشرين من حزيران 2004 ، أما أول جلسة تداول الكترونية فقد عُقدت يوم الاحد 2009/4/19 (التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالي، 2013: 18).

(4) إبتداءً من شباط 2013 جرى اطلاق مؤشر السوق الجديد (ISX Price Index37) والذي إعتد على استبعاد الشركات المشطوبة التي لم تقم بتلبية متطلبات التداول الإلكتروني والإيداع المركزي وكذلك استبعاد الشركات المنخفضة التداول وإيقاف تداول شركات أخرى لم تلتزم بمتطلبات الإفصاح ، فضلاً عن إدراج شركات جديدة (التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، 2010: 5).

(5) يَستخدِم سوق العراق للأوراق المالية في الوقت الحاضر أنظمة الكترونية من شركة NASDAQ OMX والتي تطبق في (90) سوقاً للأوراق المالية حول العالم ، إذ تضمن هذه الأنظمة السرعة والسهولة في بيع وشراء الأوراق المالية بين المستثمرين ، وذلك باستخدام (45) محطة تداول في مقر السوق وأكثر من (96) محطة تداول لشركات الوساطة في عموم العراق جميعها مرتبط فنياً بمقر السوق عبر شبكات VPN. وتعمل الأنظمة

الإلكترونية كذلك على إنتقال الأموال من المشتري للبائع عن طريق مصرف المقاصة ، وإنتقال ملكية الأسهم من البائع للمشتري في اليوم نفسه والحفظ الأمين على الأوراق المالية عن طريق مركز الإيداع الذي يمارس نشاط تسجيل الأسهم وإيداعها إلكترونياً.

3.1.2 أهداف سوق العراق للأوراق المالية

Objectives of Iraq Stock Exchange

تهدف الأسواق المالية عموماً إلى تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية ، بما يكفل سهولة وسلامة وصحة وسرعة ودقة التعاملات لخدمة الإقتصاد الوطني ، وكذلك حماية مصلحة المتعاملين وتنظيم مهنة الوساطة وتحديد حقوق والتزامات الأطراف المعنية. ويمكن توضيح أهداف سوق العراق للأوراق المالية الذي يُعد منظمة ذاتية مستقلة لا تهدف إلى الربح تعود ملكيتها إلى الأعضاء فيما يلي (موسى وحطاب، 2014: 82-83) و(التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، 2017: 5):

1. تنظيم وتدريب أعضاء والشركات المنضوية فيه.
2. تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حُر وفعال وتنافسي يتسم بالأمانة والشفافية.
3. تنظيم وتبسيط التعاملات بصورة عادلة ومنتظمة ومن ضمن هذه التعاملات عمليات المقاصة والتسوية.
4. تنظيم التعاملات وحماية المصالحة المشروعة لأعضائه بكل ما له علاقة بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية وكذلك تحديد الحقوق والالتزامات لكافة الأطراف من أجل الحفاظ على ثقة المستثمرين.
5. تسخير وتطوير السوق لخدمة الإقتصاد الوطني.
6. توفير السبل الكافية لبناء (لزيادة) رؤوس الأموال اللازمة للشركات المتعاملة في السوق.
7. توفير معلومات وإعداد برامج لتوعية المستثمرين (العراقيين وغير العراقيين) بشأن الفرص الإستثمارية في السوق.
8. جمع كل الإحصاءات للمعلومات الضرورية وتحليلها ونشرها من أجل تحقيق الأهداف التي نص عليها النظام الداخلي للسوق.
9. إقامة علاقات مع أسواق الأوراق المالية العربية والعالمية والتواصل معها لأجل تطوير السوق.
10. دعم الأهداف عن طريق القيام بخدمات ونشاطات ضرورية أخرى.

2.1.3 عينة البحث وكيفية إختيارها

Research Sample and How to Choose It

يتكون مجتمع البحث من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2015 - 2017 والذي يضم تسع قطاعات تمثل سوق الأوراق المالية العراقي وهي قطاع الصناعة وقطاع المصارف وقطاع الإتصالات وقطاع الفنادق والسياحة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات وقطاع التأمين وقطاع الإستثمار وقطاع التحويل المالي، وهي بذلك تضم (122) شركة مساهمة.

جدول 5

الشركات عينة البحث

ت	قطاع	الشركات	الرمز	نسبة المساهمة الخاصة	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج	رأس مال الإدراج	رأس المال كما في 2017/12/31
1	المصارف	مصرف كوردستان	BKUI	%100	2005/03/13	2006/11/01	50,000,000,000	400,000,000,000
2		مصرف عبر العراق للإستثمار	BTRI	%100	2006/08/01	2015/02/15	250,000,000,000	264,000,000,000
3	الصناعة	بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	%85.37	1989/07/18	2004/06/15	10,000,000,000	177,333,333,333
4		العراقية لتصنيع وتسويق التمور	IIDP	%72.536	1989/01/29	2004/09/04	1,267,500,000	17,250,000,000
5	الخدمات	المعمورة للإستثمارات العقارية	SMRI	%100	1993/01/19	2004/06/15	2,700,000,000	22,780,000,000
6		النخبة للمقاولات العقارية	SNUC	%100	2001/07/16	2004/09/18	400,000,000	2,065,519,330
7	الزراعة	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم	AIPM	%45.23	1987/06/13	2005/08/03	1,000,000,000	5,000,000,000
8		الأهلية للإنتاج الزراعي	AAHP	%100	1994/09/06	2004/06/15	227,000,000	575,000,000
9	الفنادق والسياحة	الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع	HNTI	%20.67	1978/05/08	2004/07/08	432,000,000	6,253,175,025
10		فنادق كربلاء	HKAR	%100	1953/06/28	2004/07/25	180,000,000	5,000,000,000
11	الإستثمار	الوئام للإستثمار المالي	VWIF	%100	2000/05/25	2004/10/24	200,000,000	2,000,000,000
12		الامين للإستثمار المالي	VAMF	%100	1999/04/28	2004/06/15	300,000,000	1,500,000,000
13	التأمين	الامين للتأمين	NGIR	%100	2000/07/31	2004/08/03	150,000,000	3,819,312,000
14		دار السلام للتأمين	NDSA	%100	2000/06/11	2004/08/14	600,000,000	3,509,000,000
15	الإتصالات	شركة الخاتم للإتصالات	TZNI	%100	2013/07/29	2015/06/10	1,829,782,653,400	1,829,782,653,400
16		أسيا سيل للإتصالات	TASC	%100	2007/07/25	2012/12/05	270,012,000,000	310,000,000,000
17	التحويل المالي	الطيب للتحويل المالي	MTAI	%100	2006/01/08	2015/01/15	38,000,000,000	45,000,000,000
18		الحرير للتحويل المالي	MTAH	%100	2008/10/09	2015/01/15	45,000,000,000	45,000,000,000

المصدر: إعداد الباحث¹

ولقد جرى أخذ عينة بحثية قوامها (18) شركة وبواقع شركتين من كل قطاع، إذ تمثل هذه العينة ما نسبته (14.75%) من مجتمع البحث ويعرض الجدول (5) الشركات عينة البحث،

¹ بالاستناد على البيانات الواردة في التقرير السنوي للشركات عينة البحث.

وذلك عن طريق إستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية المتساوية (Equal Stratified Sample Random) الذي يعني إختيار عينة تمثل الطبقات (المجموعات الفرعية) في مجتمع البحث بشكل متساوي من كل المجموعات الفرعية بدون النظر إلى حجم أو عدد المفردات في كل مجموعة، علماً أن هذا الأسلوب يستهدف المقارنة بين تلك المجموعات الفرعية وتدعى هذه المجموعات الفرعية بالطبقات Strata.

وفيما يلي الأسباب التي أدت إلى إختيار الشركات عينة البحث:

(أ) الشركات عينة البحث جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتتوفر على قوائم مالية متكاملة ودقيقة الى حدٍ كبير وبإشراف جهات رقابية ، فضلاً عن إلزامها بأنظمة وتعليمات السوق.

(ب) جرى إختيار أكثر من قطاع وذلك من أجل توسيع نطاق موضوع البحث وكذلك من أجل المقارنة بين القطاعات.

(ت) إمتلاك الشركات عينة البحث القدرة على إعداد تقارير مالية ربع سنوية ، فضلاً عن إعداد تقارير مالية سنوية ونصف سنوية ، ويجري تدقيق حسابات الشركات عينة البحث من شركات متخصصة في مجال التدقيق والرقابة.

(ث) وجود عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قوائمها المالية السنوية غير مكتملة (تتوفر على بيانات ربع سنوية ولثلاث أرباع فقط) أو لا تتوفر معلومات لها خلال فترة البحث.

(ج) لقد جرى الإختيار والمفاضلة بين الشركات عينة البحث على أساس رأس المال الأعلى (للشركات العاملة بنفس القطاع) وعند تساويه نلجأ إلى الشركات ذات الإيراد الأعلى.

في هذا المبحث جرى التطرق إلى نشأة وتطور سوق العراق للأوراق المالية والأسباب التي أدت إلى تطويره بعد 2004 ، وتناول كذلك المبحث عدد العينة و أسلوب إختيار الشركات لكل قطاع ، إذ جرى إختيار عدد معين من الشركات لعينة البحث عن طريق إستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية المتساوية ، إي إختيار شركتين من كل قطاع بغض النظر عن عدد الشركات المدرجة في كل قطاع ، أما الأسباب التي دعت إلى إختيار شركة معينة دون أخرى ، فقد جرى ذلك وفقاً لمجموعة من الأسباب أهمها توفر البيانات خلال الفترة وكذلك إختيار الشركات ذات رأس المال الأعلى.

إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وانعكاس ذلك على إستمرارية وإستدامة الشركات

Elements of Financial Statements Contribution in Cash Wealth Maximization and Reflection that on Continuity and Sustainability of Corporations

تمهيد

يتطرق هذا المبحث إلى قياس مدى مساهمة كل عنصر من عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية للشركة في القسم الأول من هذا المبحث وذلك بالإعتماد على القوائم المالية للشركات ، أما القسم الثاني فيتعلق بمقارنة قدرات عناصر القوائم المالية على تعظيم الثروة النقدية بين القطاعات عينة البحث. ويتناول القسم الثالث تأثير تعظيم الثروة النقدية على إستمرارية وإستدامة الشركات وذلك بالإعتماد على النسب المالية (مؤشرات) التي تساعد في التنبؤ بقدرة الشركات عينة البحث على الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال.

3. 2. 1. تباين ودرجة إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية

Contrast and Degree of Contribution Elements of Financial Statements in Cash Wealth Maximization

إن التباين (الاختلاف أو التفاوت) في درجة إسهام عناصر القوائم المالية يوضح عن طريق إجراء بعض التعديلات على قائمة التدفقات النقدية ، وذلك عن طريق الإعتماد على القوائم المالية الأخرى للشركات عينة البحث فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية وتحويل صافي التدفق بالأنشطة (التشغيلية والإستثمارية والتمويلية) إلى صافي تدفق نقدي بعناصر القوائم المالية وإحتساب نسبة كل عنصر (مثلاً المدينون) إلى صافي التدفق النقدي لنفس السنة والنتائج يضرب في 100% .

3. 2. 1. شركات قطاع المصارف عينة البحث

1) مصرف كردستان

يوضح الجدول (4) و(5) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017 ، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم نقدي سالب (إنخفاض بالنقدية أو تدفقات نقدية خارجة) في سنة 2015 بمقدار (1,838,559,000) دينار، وتعظيم نقدي موجب (إيجابي) بمقدار (30,155,579,000) و(122,640,782,000) دينار لسنة 2016 و2017 على التوالي، ويلاحظ أيضاً أن سنة 2017 قد شهدت أعلى تعظيم للنقدية.

الفصل الثالث : المبحث الثاني

جدول 4

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لمصرف كردستان

2017 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2015 المبالغ بالدينار	العناصر
878,494,773,000	848,339,194,000	850,177,753,000	النقدية في بداية السنة المالية
			الأصول:
			أصول عظمى النقدية
33,921,124,000	52,071,470,000	47,201,802,000	تمويلات إسلامية (صافي)
1,615,038,000		128,804,000	الإستثمارات
1,134,538,000			أصول أخرى
		1,590,262,000	أصول غير ملموسة
2,612,753,000	28,302,751,000		مشروعات تحت التنفيذ
			أصول خفضت النقدية
			تمويلات إسلامية (صافي)
	(1,504,145,000)		الإستثمارات
	(263,215,000)	(1,494,816,000)	أصول أخرى
(4,608,493,000)	(19,028,801,000)	(2,825,987,000)	أصول ثابتة ملموسة
(1,647,056,000)	(2,691,636,000)		أصول غير ملموسة
		(10,207,793,000)	مشروعات تحت التنفيذ
33,027,904,000	56,886,424,000	34,392,272,000	التدفق النقدي من الأصول
			الخصوم:
			خصوم عظمى النقدية
61,268,000		1,821,718,000	ودائع المصارف
48,097,141,000			ودائع العملاء
10,587,788,000	210,127,000		خصوم أخرى
	1,850,000,000		تمويلات مستلمة من البنك المركزي
			خصوم خفضت النقدية
	(1,357,027,000)		ودائع المصارف
	(16,385,780,000)	(2,636,755,000)	ودائع العملاء
(1,215,059,000)	(75,775,118,000)	(86,960,020,000)	تأمينات العمليات المصرفية
		(4,054,169,000)	خصوم أخرى
(2,106,827,000)	(98,558,000)	(1,163,748,000)	مخصصات أخرى
	(3,000,000,000)	(6,000,000,000)	مخصص مخاطر الائتمان
(433,247,000)	(500,000,000)	(500,000,000)	مخصص تقنيات أسعار الصرف
(350,000,000)			تمويلات مستلمة من البنك المركزي
54,641,064,000	(95,056,356,000)	(99,492,974,000)	التدفق النقدي من الخصوم
			حقوق الملكية:
			التدفق النقدي من حقوق الملكية
			الإيرادات:
			الإيرادات عظمى النقدية
2,457,615,000	27,666,000	13,369,711,000	إيرادات من التمويلات الإسلامية
29,475,474,000	37,132,966,000	36,826,583,000	دخل العمولات والأتعاب المصرفية (صافي)
178,544,000	146,075,000	384,601,000	إيرادات الإستثمار
29,737,230,000	55,010,173,000	27,755,101,000	إيراد بيع وشراء العملات الأجنبية
21,005,947,000	1,074,636,000	1,388,490,000	إيرادات أخرى
82,854,810,000	93,391,516,000	79,724,486,000	التدفق النقدي من الإيرادات
			المصروفات:
	108,164,000		مصروفات عظمى النقدية
			مصروف الإندثار والإطفاء
(9,604,619,000)	(10,501,682,000)	(10,589,230,000)	مصروفات خفضت النقدية
(11,270,236,000)	(4,262,138,000)	(2,492,577,000)	نققات الموظفين
(116,245,000)	(165,329,000)		مصروفات إدارية وعمومية
(123,665,000)	(175,091,000)	(84,120,000)	إندثار الأصول المستبعدة
(3,765,073,000)	(7,865,237,000)	(646,769,000)	ضرائب الرسوم
(24,879,838,000)	(22,861,313,000)	(13,812,696,000)	التدفق النقدي من المصروفات
			المكاسب:
			التدفق النقدي من المكاسب
			الخسائر:
			التدفق النقدي من الخسائر
			أخرى:
	3,340,747,000	7,663,748,000	عناصر أخرى عظمى النقدية
			صافي تدني التسهيلات الإنتمانية
(5,000,000,000)	(5,400,307,000)	(7,000,000,000)	عناصر أخرى خفضت النقدية
(16,893,179,000)			التوزيعات للمودعين
(1,109,979,000)	(145,132,000)	(3,313,395,000)	صافي تدني التسهيلات الإنتمانية
(23,003,158,000)	(2,204,692,000)	(2,649,647,000)	الحساب الخيري
1,001,135,555,000	878,494,773,000	848,339,194,000	التدفق النقدي من العناصر الأخرى
			النقدية في نهاية السنة المالية

المصدر: إعداد الباحث

الفصل الثالث : المبحث الثاني

جدول 5

إسهام عناصر القوائم المالية لمصرف كردستان في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية	2016 نسب مئوية	2015 نسب مئوية	2017 نسب مئوية
الأصول:				
أصول ساهمت في تعظيم النقدية				
تمويلات إسلامية (صافي)			(2,567.33)	27.66
الإستثمارات			(7.01)	1.32
أصول أخرى				0.93
أصول غير ملموسة			(86.50)	
مشروعات تحت التنفيذ		93.86		2.13
أصول ساهمت في تخفيض النقدية				
تمويلات إسلامية (صافي)		(4.99)		
الإستثمارات		(0.87)	81.30	
أصول أخرى		(63.10)	153.71	(3.76)
أصول ثابتة ملموسة		(8.93)		(1.35)
أصول غير ملموسة			555.21	
مشروعات تحت التنفيذ				
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	26.93 %	188.65 %	(1,870.62) %	
الخصوم:				
خصوم ساهمت في تعظيم النقدية				
ودائع المصارف			(99.08)	0.05
ودائع العملاء				39.22
خصوم أخرى		0.70		8.63
تمويلات مستلمة من البنك المركزي		6.13		
خصوم ساهمت في تخفيض النقدية				
ودائع المصارف		(4.50)	143.41	
ودائع العملاء		(54.34)	4,729.78	(0.99)
تأمينات العمليات المصرفية		(251.28)	220.51	
خصوم أخرى		(0.33)	63.30	(1.72)
مخصصات أخرى		(9.95)	326.34	
مخصص مخاطر الائتمان		(1.66)	27.20	(0.35)
مخصص تقلبات أسعار الصرف				(0.29)
تمويلات مستلمة من البنك المركزي				
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	44.55 %	(315.23) %	5,411.46 %	
حقوق الملكية:				
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %	
الإيرادات:				
الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية				
إيرادات من التمويل الإسلامي		0.09	(727.18)	2.00
دخل العمولات والأتعاب المصرفية (صافي)		123.14	(2,003.01)	24.03
إيرادات الإستثمار		0.48	(20.92)	0.15
إيراد بيع وشراء العملات الأجنبية		182.42	(1,509.61)	24.25
إيرادات أخرى		3.56	(75.52)	17.13
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	67.56 %	309.70 %	(4,336.24) %	
المصروفات:				
مصروفات ساهمت في تعظيم النقدية				
مصروف الإئتمان والإطفاء		0.36		
مصروفات ساهمت في تخفيض النقدية				
نفقات الموظفين		(34.83)	575.95	(7.83)
مصروفات إدارية وعمومية		(14.13)	135.57	(9.19)
إئتمان الأصول المستبعدة		(0.55)		(0.09)
ضرائب الرسوم		(0.58)	4.58	(0.10)
مصاريف أخرى		(26.08)	35.18	(3.07)
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	(20.28) %	(75.81) %	751.28 %	
المكاسب:				
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %	
الخسائر:				
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %	
أخرى:				
عناصر أخرى ساهمت في تعظيم النقدية				
صافي تدني التسهيلات الائتمانية		11.08	(416.83)	
عناصر أخرى ساهمت في تخفيض النقدية				
التوزيعات للمودعين		(17.91)	380.73	(4.08)
صافي تدني التسهيلات الائتمانية		(0.48)	180.22	(13.77)
الحساب الخيري				(0.91)
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	(18.76) %	(7.31) %	144.12 %	
صافي التدفق النقدي خلال السنة	122,640,782,000	30,155,579,000	(1,838,559,000)	
النقدية في بداية السنة المالية	878,494,773,000	848,339,194,000	850,177,753,000	
النقدية في نهاية السنة المالية	1,001,135,555,000	878,494,773,000	848,339,194,000	

المصدر : إعداد الباحث

ويوضح الجدول (5) أن نسب التدفقات النقدية لكل حساب في عناصر القوائم المالية خلال السنة جرى تقسيمها على صافي التدفق النقدي لنفس السنة ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو ودائع العملاء بنسبة (39.22 %) ويأتي بعده حسابات التمويلات الإسلامية وإيراد بيع وشراء العملات الأجنبية ودخل العمولات والأتعاب المصرفية... الخ ، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم الخصوم والأصول. وفي سنة 2016 ساهمت عناصر الإيرادات والأصول على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهمت عناصر الإيرادات والأصول والعناصر الأخرى والخصوم على التوالي في تعظيم النقدية إلا أن النقدية الخارجة من مصرف كردستان كانت أكثر، مما أدى إلى تعظيم نقدي سالب.

2) مصرف عبر العراق

يوضح الجدول (6) و(7) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية (تعظيم نقدي موجب) في سنة 2016 بمقدار (31,021,099,000) دينار، وانخفاضها (تعظيم نقدي سالب) بمقدار (35,398,452,000) و(11,429,667,000) دينار لسنة 2015 و2017 على التوالي.

ويوضح الجدول (7) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لمصرف عبر العراق من حيث إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو تسهيلات ائتمانية مباشرة بنسبة (405.58 %) ويأتي بعده حسابات مطلوبات أخرى وإيرادات العمولات (صافي) وإيرادات الفوائد... الخ إلا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في خفض النقدية أكثر من تعظيمها، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم الأصول فقط. وفي سنة 2016 ساهم حساب إيرادات الفوائد في تعظيم النقدية بنسبة (57.00 %) ويتبعه في ذلك حساب إيرادات العمولات (صافي) وموجودات أخرى وتأمينات نقدية... الخ ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات والأصول على التوالي في تعظيم النقدية. وفي سنة 2015 ساهم حساب ودائع العملاء في تعظيم النقدية بنسبة (114.17 %) ويأتي بعده حساب إيرادات العمولات (صافي) ورأس المال وإيرادات الفوائد... الخ ، على الرغم من وجود حسابات أخرى قد ساهمت في خفض نقدية مصر عبر العراق أكثر من تعظيمها ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الخصوم والإيرادات على التوالي في تعظيم نقدية مصرف عبر العراق.

جدول 6

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لمصرف عبر العراق

2017 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2015 المبالغ بالدينار	العناصر
212,711,059,000	181,689,960,000	217,088,412,000	النقدية في بداية السنة المالية
			الأصول:
			أصول عظمى النقدية
46,356,049,000	1,361,988,000		تسهيلات ائتمانية مباشرة (صافي)
	6,615,000,000		موجودات مالية
46,464,000	12,499,990,000		موجودات أخرى
		(64,844,511,000)	أصول خفضت النقدية
(26,239,874,000)		(9,469,115,000)	تسهيلات ائتمانية مباشرة (صافي)
(733,778,000)	(1,495,716,000)	(1,093,636,000)	موجودات مالية
		(13,014,071,000)	ممتلكات ومعدات (صافي)
			موجودات أخرى
19,428,861,000	18,981,262,000	(88,421,333,000)	التدفق النقدي من الأصول
			الخصوم:
			خصوم عظمى النقدية
		40,413,085,000	ودائع العملاء
	12,141,401,000	1,166,410,000	تأمينات النقدية
1,357,115,000	71,992,000	349,248,000	مخصصات متنوعة
22,430,907,000	3,316,495,000	576,656,000	مطلوبات أخرى
			خصوم خفضت النقدية
(44,333,998,000)	(16,916,172,000)		ودائع العملاء
(10,899,176,000)			تأمينات النقدية
(31,445,152,000)	(1,386,284,000)	42,505,399,000	التدفق النقدي من الخصوم
			حقوق الملكية:
			حقوق ملكية عظمى النقدية
		14,000,000,000	رأس المال
		(15,452,556,000)	حقوق ملكية خفضت النقدية
			الإحتياطيات
		(1,452,556,000)	التدفق النقدي من حقوق الملكية
			الإيرادات:
			الإيرادات عظمى النقدية
10,097,153,000	17,683,451,000	6,557,696,000	إيرادات الفوائد
10,890,230,000	14,586,195,000	15,490,136,000	صافي إيرادات العمولات
1,360,361,000	1,077,555,000	2,198,552,000	صافي أرباح العمليات الأخرى
22,347,744,000	33,347,201,000	24,246,384,000	التدفق النقدي من الإيرادات
			المصروفات:
			المصروفات خفضت النقدية
(804,352,000)	(1,546,506,000)	(678,841,000)	مصروفات الفوائد
(4,881,033,000)	(3,941,248,000)	(2,581,526,000)	رواتب الموظفين وما في حكمها
(2,776,383,000)	(3,572,211,000)	(2,342,843,000)	مصاريف تشغيلية أخرى
	(71,992,000)		مخاطر الإلتزامات التعهدية
(4,299,352,000)	(2,789,123,000)	(1,186,281,000)	الضريبة
(12,761,120,000)	(11,921,080,000)	(6,789,491,000)	التدفق النقدي من المصروفات
			المكاسب:
			التدفق النقدي من المكاسب
			الخصائر:
			الخصائر خفضت النقدية
		(5,486,855,000)	خصائر إعادة تقييم الموجودات المالية
		(5,486,855,000)	التدفق النقدي من الخصائر
			أخرى:
			العناصر الأخرى خفضت النقدية
(9,000,000,000)	(8,000,000,000)		أرباح موزعة
(9,000,000,000)	(8,000,000,000)		التدفق النقدي من العناصر الأخرى
201,281,392,000	212,711,059,000	181,689,960,000	النقدية في نهاية السنة المالية

المصدر: إعداد الباحث

جدول 7

إسهام عناصر القوائم المالية لمصرف عبر العراق في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2015	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2017
الأصول:			
أصول عظمى النقدية			
تسهيلات ائتمانية مباشرة (صافي)	4.39	(405.58)	
موجودات مالية	21.32		
موجودات أخرى	40.30	(0.41)	
أصول خفضت النقدية			
تسهيلات ائتمانية مباشرة (صافي)	183.18		
موجودات مالية	26.76	229.58	
ممتلكات ومعدات (صافي)	3.09	6.42	
موجودات أخرى	36.76	(4.82)	
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	249.79 %	61.19 %	(169.99) %
الخصوم:			
خصوم عظمى النقدية			
ودائع العملاء	(114.17)		
تأمينات النقدية	(3.30)	39.14	
مخصصات متنوعة	(0.98)	0.23	(11.87)
مطلوبات أخرى	(1.63)	10.69	(196.25)
خصوم خفضت النقدية			
ودائع العملاء		(54.52)	387.89
تأمينات النقدية			95.35
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	(120.08) %	(4.46) %	275.12 %
حقوق الملكية:			
حقوق ملكية عظمى النقدية			
رأس المال	(39.55)		
حقوق ملكية خفضت النقدية			
الإحتياطيات	43.65		
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	4.10 %	0.00 %	0.00 %
الإيرادات:			
الإيرادات عظمى النقدية			
إيرادات الفوائد	(18.53)	57.00	(88.34)
صافي إيرادات العمولات	(43.75)	47.02	(95.28)
صافي أرباح العمليات الأخرى	(6.21)	3.47	(11.90)
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	(68.49) %	107.49 %	(195.52) %
المصروفات:			
المصروفات خفضت النقدية			
مصروفات الفوائد	1.92	(4.99)	7.04
رواتب الموظفين وما في حكمها	7.29	(12.71)	42.70
مصاريف تشغيلية أخرى	6.62	(11.52)	24.29
مخاطر الإلتزامات التعهدية	(0.23)		
الضريبة	3.35	(8.98)	37.62
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	19.18 %	(38.43) %	111.65 %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
الخسائر خفضت النقدية			
خسائر إعادة تقييم الموجودات المالية	15.50		
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	15.50 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
العناصر الأخرى خفضت النقدية			
أرباح موزعة		(25.79)	78.74
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	0.00 %	(25.79) %	78.74 %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	(35,398,452,000)	31,021,099,000	(11,429,667,000)
النقدية في بداية السنة المالية	217,088,412,000	181,689,960,000	212,711,059,000
النقدية في نهاية السنة المالية	181,689,960,000	212,711,059,000	201,281,392,000

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول (8) متوسط تدفقات عناصر القوائم المالية لكل سنة عن طريق جمع عنصر معين من مصرف كردستان مع نفس العنصر لمصرف عبر العراق وقسمة الناتج على 2. فلو قمنا

بجمع أصول مصرف كردستان لسنة 2017 (مثلاً) البالغة (33,027,904,000) دينار مع أصول مصرف عبر العراق لنفس السنة والبالغة (19,428,861,000) دينار وقسمة الناتج على 2 لظهرت لنا أصول قطاع المصارف وكما هو موضح في الجدول أدناه بمبلغ (26,228,382,500) دينار. ويوضح الجدول أدناه نسبة مساهمة عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية عن طريق قسمة كل عنصر على صافي تدفقات السنة ذاتها. ففي سنة 2017 عُظمت نقدية قطاع المصارف ويعود ذلك لعنصر الإيرادات والأصول والخصوم على التوالي. وفي سنة 2016 كذلك عُظمت نقدية القطاع وذلك بسبب عنصري الإيرادات والأصول على التوالي. أما في سنة 2015 فقد ساهمت كل العناصر عدا الإيرادات في خفيض نقدية القطاع. ويوضح الجدول كذلك متوسط تدفقات العناصر للنقدية ومتوسط نقدية القطاع في بداية ونهاية الفترة ويجري ذلك عن طريق جمع مبالغ كل مفردة (عنصر) لثلاث سنوات وقسمة الناتج على (3) لغرض معرفة مساهمة القطاع في تعظيم الثروة النقدية.

جدول 8

العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع المصارف

متوسط المبالغ لقطاع المصارف	2107		2016		2015		التفاصيل
	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	
							متوسط التدفق للقطاع من عناصر:
12,382,565,000	47.17	26,228,382,500	124.01	37,933,843,000	145.10	(27,014,530,500)	الأصول
(21,705,717,167)	20.86	11,597,956,000	(157.65)	(48,221,320,000)	153.04	(28,493,787,500)	الخصوم
(242,092,667)					3.90	(726,278,000)	حقوق الملكية
55,985,356,833	94.60	52,601,277,000	207.17	63,369,358,500	(279.21)	51,985,435,000	الإيرادات
(15,504,256,333)	(33.85)	(18,820,479,000)	(56.86)	(17,391,196,500)	55.33	(10,301,093,500)	المصروفات
(914,475,833)					14.73	(2,743,427,500)	المكاسب
(7,476,249,500)	(28.78)	(16,001,579,000)	(16.67)	(5,102,346,000)	7.11	(1,324,823,500)	الخسائر
22,525,130,333	100.00%	55,605,557,500	100.00%	30,588,339,000	100.00%	(18,618,505,500)	متوسط صافي التدفق النقدي للقطاع
531,416,858,500		545,602,916,000		515,014,577,000		533,633,082,500	متوسط نقدية القطاع بداية الفترة
553,941,988,833		601,208,473,500		545,602,916,000		515,014,577,000	متوسط نقدية القطاع نهاية الفترة

المصدر: إعداد الباحث

3. 2. 1. شركات قطاع الصناعة عينة البحث

(1) بغداد للمشروبات الغازية

يوضح الجدول (9) و(10) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم نقدية موجب في سنة 2015 بمقدار

الفصل الثالث : المبحث الثاني

(26,264,339,979) دينار، وإنخفاضها (تعظيم نقدي سالب) بمقدار (38,838,732,521) و(260,412,807) دينار لسنة 2016 و2017 على التوالي.

جدول 9

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة بغداد للمشروبات الغازية

العناصر	2015 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2017 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	36,672,868,749	62,937,208,728	24,098,476,207
الأصول:			
الأصول التي عظمت النقدية			
المدينون	11,942,518,533	1,657,284,913	
نفقات إيرادية مؤجلة	473,099,913	452,595,913	
مشاريع تحت التنفيذ			79,773,669,404
الأصول التي خفضت النقدية			
المدينون	(2,375,558,481)	(2,706,207,048)	(5,063,878,223)
المخزون	(24,059,980,874)	(26,967,413,868)	(10,555,912,074)
الموجودات الثابتة			(85,487,163,373)
نفقات إيرادية مؤجلة	(1,840,201,300)	(63,715,254,524)	(61,130,926,528)
مشاريع تحت التنفيذ			
التدفق النقدي من الأصول	(15,860,122,209)	(91,278,994,614)	(82,464,210,794)
الخصوم:			
الخصوم التي عظمت النقدية			
الدائنون	1,077,702,171	15,082,532,539	
الخصوم التي خفضت النقدية			
الدائنون	(2,106,039,052)	(3,390,437,467)	(11,081,633,992)
التخصيصات			(4,250,408,037)
التدفق النقدي من الخصوم	(1,028,336,881)	11,692,095,072	(15,332,042,029)
حقوق الملكية:			
حقوق الملكية التي عظمت النقدية			
رأس المال	605,846,113		44,333,333,333
الإحتياطيات			
حقوق الملكية التي خفضت النقدية			
الإحتياطيات			(12,405,562,845)
التدفق النقدي من حقوق الملكية	605,846,113	(12,803,965,544)	31,927,770,488
الإيرادات:			
الإيرادات التي عظمت النقدية			
الإيرادات الجارية	241,013,521,911	264,993,250,338	295,830,283,372
الإيرادات التحويلية	304,404,691	7,955,584	12,463,568
الإيرادات الأخرى			3,848,121
التدفق النقدي من الإيرادات	241,317,926,602	265,001,205,922	295,846,595,061
المصروفات:			
المصروفات التي خفضت النقدية			
الرواتب والأجور	(16,378,139,791)	(17,958,045,440)	(19,465,266,185)
المستلزمات السلعية	(173,647,065,701)	(183,514,566,245)	(198,367,084,171)
المستلزمات الخدمية	(7,552,217,524)	(8,776,974,022)	(10,437,411,279)
مشتريات بضائع بغرض البيع	(707,283,200)	(334,951,200)	(1,409,304,000)
قوائد وإيجارات أراضي مدينة	(176,131,430)	(329,603,100)	(99,289,598)
ضرائب ورسوم	(250,461,000)	(526,433,350)	(453,185,300)
المصروفات التحويلية	(59,675,000)	(8,500,000)	(6,985,000)
التدفق النقدي من المصروفات	(198,770,973,646)	(211,449,073,357)	(230,238,525,533)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخسائر:			
التدفق النقدي من الخسائر			
أخرى:			
التدفق النقدي من العناصر الأخرى			
النقدية في نهاية السنة المالية	62,937,208,728	24,098,476,207	23,838,063,400

المصدر: إعداد الباحث

الفصل الثالث : المبحث الثاني

جدول 10

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة بغداد للمشروبات الغازية في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2015	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2017
الأصول:			
الأصول التي عظمت النقدية	45.47	(4.27)	
المدينون	1.80	(1.17)	
نفقات إيرادية مؤجلة			(30,633.54)
مشاريع تحت التنفيذ			
الأصول التي خفضت النقدية			
المدينون			1,944.56
المخزون	(9.04)	6.97	4,053.53
الموجودات الثابتة	(91.61)	69.43	32,827.56
نفقات إيرادية مؤجلة			23,474.61
مشاريع تحت التنفيذ	(7.01)	164.05	
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	(60.39) %	235.01 %	31,666.73 %
الخصوم:			
الخصوم التي عظمت النقدية	4.10	(38.83)	
الدائنون			
الخصوم التي خفضت النقدية			
الدائنون			4,255.41
التخصيصات	(8.02)	8.73	1,632.18
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	(3.92) %	(30.10) %	5,887.59 %
حقوق الملكية:			
حقوق الملكية التي عظمت النقدية			
رأس المال			(17,024.25)
الإحتياطيات	2.31		
حقوق الملكية التي خفضت النقدية			
الإحتياطيات			4,763.81
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	2.31 %	32.97 %	(12,260.44) %
الإيرادات:			
الإيرادات التي عظمت النقدية	917.65	(682.29)	(113,600.51)
الإيرادات الجارية			(4.79)
الإيرادات التحويلية			(1.48)
الإيرادات الأخرى	1.16	(0.02)	
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	918.81 %	(682.31) %	(113,606.78) %
المصرفات:			
المصرفات التي خفضت النقدية	(62.36)	46.24	7,474.77
الرواتب والأجور	(661.16)	472.50	76,174.09
المستلزمات السلعية	(28.75)	22.60	4,008.03
المستلزمات الخدمية	(2.69)	0.86	541.17
مشتريات بضائع بغرض البيع	(0.67)	0.85	38.13
فوائد وإيجارات أراضي مدينة	(0.95)	1.36	174.03
ضرائب ورسوم	(0.23)	0.02	2.68
المصرفات التحويلية			
نسبة التدفق النقدي للمصرفات من صافي التدفق النقدي	(756.81) %	544.43 %	88,412.90 %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	26,264,339,979	(38,838,732,521)	(260,412,807)
النقدية في بداية السنة المالية	36,672,868,749	62,937,208,728	24,098,476,207
النقدية في نهاية السنة المالية	62,937,208,728	24,098,476,207	23,838,063,400

المصدر: إعداد الباحث

ويوضح الجدول (10) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة بغداد للمشروبات الغازية من حيث إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو الإيرادات الجارية بنسبة (113,600.51 %) ويأتي بعده حساب مشاريع تحت التنفيذ ورأس المال .. الخ، الا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في خفض النقدية أكثر من تعظيمها ، أما من حيث العناصر فتعد الإيرادات هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم حقوق الملكية فقط. وفي سنة 2016 ساهم حساب الإيرادات الجارية في تعظيم نقدية شركة بغداد للمشروبات الغازية بنسبة (682.29 %) ويأتي بعده حساب الدائنين والمدينون... الخ ، الا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في خفض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات والخصوم على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 ساهم حساب الإيرادات الجارية في تعظيم النقدية بنسبة (917.65 %) ويتبعه في ذلك حساب المدينون والدائنين... الخ ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات وحقوق الملكية على التوالي في تعظيم نقدية شركة بغداد للمشروبات الغازية.

(2) العراقية لتصنيع وتسويق التمور

يوضح الجدول (11) و(12) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى إنخفاض النقدية بمقدار (2,828,401,741) و(5,067,433,643) و(269,911,544) دينار لسنة 2015 و2016 و2017 على التوالي.

ويوضح الجدول (12) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو إيرادات النشاط الجاري بنسبة (913.46 %) ويأتي بعده حساب المدينون والدائنين .. الخ ، الا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في خفض النقدية أكثر من تعظيمها ، أما من حيث العناصر فتعد الإيرادات هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم الخصوم والعناصر الأخرى. وفي سنة 2016 ساهم حساب إيرادات النشاط الجاري في تعظيم نقدية الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور بنسبة (42.65 %) ويأتي بعده حساب المدينون والتدفقات عن الفقرات غير العادية... الخ ، على الرغم من أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في خفض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات والعناصر الأخرى والخصوم على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 ساهم حساب إستثمارات مالية في تعظيم النقدية بنسبة (118.75 %) ويتبعه في ذلك حساب إيرادات النشاط الجاري و فوائد وإيجارات دائنة... الخ ، بالرغم من وجود حسابات أخرى قد ساهمت في خفض نقدية الشركة أكثر من

الفصل الثالث : المبحث الثاني

تعظيمها ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات فقط في تعظيم نقدية الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور.

جدول 11

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور

العناصر	2017 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2015 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	474,427,155	5,541,860,798	8,370,262,539
الأصول:			
أصول عظمت النقدية			
المدينون	636,794,560	755,159,448	231,995,255
إستثمارات مالية		166,597,778	3,358,684,931
أصول خفضت النقدية			
المدينون	(1,051,591,645)	(3,497,744,888)	(2,389,462,666)
المخزون	(1,501,453)		
إستثمارات مالية	(210,250,027)	(1,161,128,850)	(1,262,489,820)
موجودات ثابتة	(7,966,250)	(370,287,850)	(161,875,391)
مشروعات تحت التنفيذ			
التدفق النقدي من الأصول	(634,514,815)	(4,107,404,362)	(223,147,691)
الخصوم:			
خصوم عظمت النقدية			
الدائنون	477,268,304	290,179,402	
خصوم خفضت النقدية			
الدائنون			(1,557,145,755)
التدفق النقدي من الخصوم	477,268,304	290,179,402	(1,557,145,755)
حقوق الملكية:			
التدفق النقدي من حقوق الملكية			
الإيرادات:			
الإيرادات عظمت النقدية			
إيرادات النشاط الجاري	2,465,522,678	2,161,056,903	2,405,612,526
فوائد وإيجارات دائنة		48,054,878	341,625,709
إيرادات تحويلية	4,188,440		35,000
إيرادات أخرى	1,512,000	2,568,005	39,598,856
التدفق النقدي من الإيرادات	2,471,223,118	2,211,679,786	2,786,872,091
المصرفات:			
المصرفات خفضت النقدية			
الإستخدامات	(2,635,101,768)	(3,811,125,650)	(3,449,055,812)
المصرفات التحويلية	(19,530,318)	(19,105,154)	(20,378,459)
المصرفات الأخرى	(6,182)	(20,348,805)	(11,435,830)
التدفق النقدي من المصرفات	(2,654,638,268)	(3,850,579,609)	(3,480,870,101)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخسائر:			
التدفق النقدي من الخسائر			
أخرى:			
عناصر أخرى عظمت النقدية			
تدفق عن الفقرات غير العادية	72,585,450	388,955,115	
عناصر أخرى خفضت النقدية			
أرباح موزعة	(1,835,333)	(263,975)	(1,864,155)
تدفق عن الفقرات غير العادية			(352,246,130)
التدفق النقدي من العناصر الأخرى	70,750,117	388,691,140	(354,110,285)
النقدية في نهاية السنة المالية	204,515,611	474,427,155	5,541,860,798

المصدر: إعداد الباحث

جدول 12

إسهام عناصر القوائم المالية للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2015	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2017
الأصول:			
أصول عظمت النقدية	(8.20)	(14.90)	(235.93)
المدينون	(118.75)	(3.29)	
إستثمارات مالية			
أصول خفضت النقدية			
المدينون	84.48	69.02	389.61
المخزون			0.56
إستثمارات مالية	44.64	22.91	77.90
موجودات ثابتة	5.72	7.31	2.94
مشروعات تحت التنفيذ			
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	7.89 %	81.05 %	235.08 %
الخصوم:			
خصوم عظمت النقدية		(5.73)	(176.82)
الدائنون			
خصوم خفضت النقدية			
الدائنون	55.05		
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	55.05 %	(5.73) %	(176.82) %
حقوق الملكية:			
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الإيرادات:			
الإيرادات عظمت النقدية			
إيرادات النشاط الجاري	(85.05)	(42.65)	(913.46)
فوائد وإيجارات دائنة	(12.08)	(0.94)	
إيرادات تحويلية	0.00		(1.55)
إيرادات أخرى	(1.40)	(0.05)	(0.56)
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	(98.53) %	(43.64) %	(915.57) %
المصرفات:			
المصرفات خفضت النقدية			
الإستخدامات	121.94	75.21	976.28
المصرفات التحويلية	0.73	0.38	7.24
المصرفات الأخرى	0.40	0.40	0.00
نسبة التدفق النقدي للمصرفات من صافي التدفق النقدي	123.07 %	75.99 %	983.52 %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
عناصر أخرى عظمت النقدية			
تدفق عن الفقرات غير العادية	(7.68)		(26.89)
عناصر أخرى خفضت النقدية			
أرباح موزعة	0.07	0.01	0.68
تدفق عن الفقرات غير العادية	12.45		
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	12.52 %	(7.67) %	(26.21) %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	(2,828,401,741)	(5,067,433,643)	(269,911,544)
النقدية في بداية السنة المالية	8,370,262,539	5,541,860,798	474,427,155
النقدية في نهاية السنة المالية	5,541,860,798	474,427,155	204,515,611

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول (13) أدناه مبالغ ونسب مساهمة عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية. ففي سنة 2015 عُظمت نقدية قطاع الصناعة ويعود ذلك لعنصر الإيرادات وحقوق الملكية على التوالي. وفي سنة 2016 إنخفضت نقدية القطاع وذلك بسبب المصروفات والأصول وحقوق الملكية على التوالي على الرغم من أن عناصر الإيرادات والخصوم والعناصر الأخرى عظمت النقدية. أما في سنة 2017 ساهمت عناصر المصروفات والأصول والخصوم على التوالي في خفض نقدية القطاع. ويوضح الجدول كذلك متوسط تدفقات العناصر للنقدية ومتوسط نقدية القطاع في بداية ونهاية الفترة ويجري ذلك عن طريق جمع مبالغ كل مفردة لثلاث سنوات وقسمة الناتج على (3) لغرض معرفة مساهمة القطاع في تعظيم الثروة النقدية.

جدول 13

العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الصناعة

التفاصيل	2015		2016		2107	
	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية
متوسط التدفق للقطاع من عناصر:						
الأصول	(8,041,634,950)	(68.63)	(47,693,199,488)	217.25	(41,549,362,805)	15,669.42
الخصوم	(1,292,741,318)	(11.03)	5,991,137,237	(27.29)	(7,427,386,863)	2,801.07
حقوق الملكية	302,923,057	2.59	(6,401,982,772)	29.16	15,963,885,244	(6,020.42)
الإيرادات	122,052,399,347	1,041.58	133,606,442,854	(608.60)	149,158,909,090	(56,251.96)
المصروفات	(101,125,921,874)	(863.00)	(107,649,826,483)	490.37	(116,446,581,901)	43,915.23
المكاسب						
الخصائر						
أخرى	(177,055,143)	(1.51)	194,345,570	(0.89)	35,375,059	(13.34)
متوسط صافي التدفق النقدي للقطاع	11,717,969,119	100.00 %	(21,953,083,082)	100.00 %	(265,162,176)	100.00 %
متوسط نقدية القطاع بداية الفترة	22,521,565,644		34,239,534,763		12,286,451,681	
متوسط نقدية القطاع نهاية الفترة	34,239,534,763		12,286,451,681		12,021,289,506	

المصدر: إعداد الباحث

3. 2. 1. 3 شركات قطاع الخدمات عينة البحث

1) المعمورة للاستثمارات العقارية

يوضح الجدول (14) و(15) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2015 و2017 بمقدار (1,136,694,871) و(2,101,088,453) دينار على التوالي ، وإنخفاضها بمقدار (6,873,335) دينار سنة 2016.

جدول 14

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة المعمورة للإستثمارات العقارية

العناصر	2017 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2015 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	2,515,742,753	2,522,616,088	1,385,921,217
الأصول:			
أصول عظمت النقدية			
المدينون	1,021,234,500	448,172,998	307,653,668
موجودات ثابتة		3,312,500	
أصول خفضت النقدية			
موجودات ثابتة	(1,727,000)		(502,000)
التدفق النقدي من الأصول	1,019,507,500	451,485,498	307,151,668
الخصوم:			
خصوم عظمت النقدية			
الدائنون	462,726,152		487,094,830
خصوم خفضت النقدية		(1,771,884,402)	
الدائنون			
التدفق النقدي من الخصوم	462,726,152	(1,771,884,402)	487,094,830
حقوق الملكية:			
حقوق الملكية عظمت النقدية			
رأس المال	2,880,000,000		1,200,000,000
التدفق النقدي من حقوق الملكية	2,880,000,000		1,200,000,000
الإيرادات:			
الإيرادات عظمت النقدية			
إيرادات الإستثمارات العقارية		3,241,000,000	3,461,000,000
إيجارات موجودات ثابتة	40,000,000	20,000,000	
فوائد دائنة	115,258,622	92,479,449	18,760,720
إيرادات الإستثمارات المالية	134,250	2,828,571	3,171,429
التدفق النقدي من الإيرادات	155,392,872	3,356,308,020	3,482,932,149
المصروفات:			
مصروفات عظمت النقدية			
الإستخدامات غير النقدية	12,853,888	12,947,529	13,125,326
مصروفات خفضت النقدية			
الإستخدامات الجارية	(2,429,391,959)	(2,055,729,980)	(4,353,609,102)
التدفق النقدي من المصروفات	(2,416,538,071)	(2,042,782,451)	(4,340,483,776)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخصائر:			
التدفق النقدي من الخصائر			
أخرى:			
التدفق النقدي من العناصر الأخرى			
النقدية في نهاية السنة المالية	4,616,831,206	2,515,742,753	2,522,616,088

المصدر: إعداد الباحث

جدول 15

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة المعمورة للإستثمارات العقارية في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2015	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2017
الأصول:			
أصول ساهمت في تعظيم النقدية	27.07	(6,520.46)	48.61
المدينون		(48.19)	
موجودات ثابتة			
أصول ساهمت في تخفيض النقدية	(0.04)		(0.08)
موجودات ثابتة			
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	27.03 %	(6,568.65) %	48.53 %
الخصوم:			
خصوم ساهمت في تعظيم النقدية	42.85		22.02
الدائنون			
خصوم ساهمت في تخفيض النقدية		25,779.11	
الدائنون			
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	42.85 %	25,779.11 %	22.02 %
حقوق الملكية:			
حقوق الملكية ساهمت في تعظيم النقدية	105.57		137.07
رأس المال			
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	105.57 %	0.00 %	137.07 %
الإيرادات:			
الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية	304.48	(47,153.24)	1.90
إيرادات الإستثمارات العقارية		(290.98)	
إيجارات موجودات ثابتة			
فوائد دائنة	1.65	(1,345.48)	5.49
إيرادات الإستثمارات المالية	0.28	(41.15)	0.01
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	306.41 %	(48,830.85) %	7.40 %
المصروفات:			
مصروفات ساهمت في تعظيم النقدية	1.15	(188.37)	0.61
الإستخدامات غير النقدية			
مصروفات ساهمت في تخفيض النقدية	(383.01)	29,908.76	(115.63)
الإستخدامات الجارية			
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	(381.86) %	29,720.39 %	(115.02) %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	1,136,694,871	(6,873,335)	2,101,088,453
النقدية في بداية السنة المالية	1,385,921,217	2,522,616,088	2,515,742,753
النقدية في نهاية السنة المالية	2,522,616,088	2,515,742,753	4,616,831,206

المصدر: إعداد الباحث

ويوضح الجدول (15) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة المعمورة للإستثمارات العقارية في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو رأس المال بنسبة (137.07 %) ويأتي بعده حساب المدينون والدائنون ..الخ ، أما من حيث العناصر فتُعد حقوق الملكية هي أكثر العناصر التي ساهمت في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم الأصول الخصوم وأخيراً الإيرادات. وفي سنة 2016 فقد ساهم حساب إيرادات الإستثمارات العقارية في تعظيم نقدية شركة المعمورة للإستثمارات العقارية بنسبة (47,153.24 %) ويأتي بعده حساب المدينون والفوائد الدائنة...الخ ، الا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات والأصول على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب إيرادات الإستثمارات العقارية في تعظيم النقدية بنسبة (304.48%) ويتبعه في ذلك حساب رأس المال والدائنون والمدينون...الخ ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات وحقوق الملكية والخصوم والأصول على التوالي في تعظيم نقدية شركة المعمورة للإستثمارات العقارية.

(2) النخبة للمقاولات العامة

يوضح الجدول (16) و(17) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2015 بمقدار (274,872,002) دينار، وإنخفاضها بمقدار (45,530,061) و(28,613,331) دينار لسنة 2016 و2017 على التوالي.

ويوضح الجدول (17) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة النخبة للمقاولات العامة في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو فوائد دائنة بنسبة (129.34 %) ويأتي بعده حساب الإستثمارات المالية فقط ، على الرغم من وجود حسابات أخرى قد ساهمت في خفض النقدية أكثر من تعظيمها ، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم الأصول فقط. وفي سنة 2016 فقد ساهم حساب فوائد دائنة في تعظيم نقدية شركة النخبة للمقاولات العامة بنسبة (98.49%) ويأتي بعده حساب موجودات ثابتة...الخ ، الا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات وحقوق الملكية على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب ودائع ثابتة لدى المصارف في تعظيم النقدية بنسبة (93.68 %) ويتبعه في ذلك حساب رأس المال و فوائد

الفصل الثالث : المبحث الثاني

دائنة... الخ ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت العناصر الأخرى وحقوق الملكية والإيرادات على التوالي في تعظيم نقدية شركة النخبة للمقاولات العامة.

جدول 16

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة النخبة للمقاولات العامة

2017	2016	2015	العناصر
المبالغ بالدينار	المبالغ بالدينار	المبالغ بالدينار	
840,585,451	886,115,512	611,243,510	النقدية في بداية السنة المالية
			الأصول:
			أصول عظمت النقدية
6,865,420	546,932		إستثمارات مالية
			موجودات ثابتة
			أصول خففت النقدية
(450,000)		(6,000,000)	المدينون
	(8,983,677)	(6,173,891)	إستثمارات مالية
		(1,098,000)	موجودات ثابتة
6,415,420	(8,436,745)	(13,271,891)	التدفق النقدي من الأصول
			الخصوم:
			خصوم خففت النقدية
(675,000)	(2,000,000)	(500,000)	الدائنون
(675,000)	(2,000,000)	(500,000)	التدفق النقدي من الخصوم
			حقوق الملكية:
			حقوق الملكية عظمت النقدية
		65,519,330	رأس المال
	507,039	1,545,451	الإحتياطيات
	507,039	67,064,781	التدفق النقدي من حقوق الملكية
			الإيرادات:
			الإيرادات عظمت النقدية
37,008,107	44,841,940	42,911,767	إيراد النشاط الجاري
	101,488	1,057,162	قوائد دائنة
			إيرادات إستثمارات مالية
37,008,107	44,943,428	43,968,929	التدفق النقدي من الإيرادات
			المصروفات:
			المصروفات خففت النقدية
(47,373,645)	(50,793,500)	(48,180,000)	الرواتب والأجور
(1,521,000)	(1,898,750)	(1,415,000)	المستلزمات السلعية
(18,538,800)	(21,017,200)	(27,406,250)	المستلزمات الخدمية
(442,000)	(770,000)	(1,964,500)	الضرائب والرسوم
(406,533)	(954,976)	(917,750)	المصروفات التحويلية
(3,079,880)	(5,109,357)		المصروفات الأخرى
(71,361,858)	(80,543,783)	(79,883,500)	التدفق النقدي من المصروفات
			المكاسب:
			التدفق النقدي من المكاسب
			الخسائر:
			التدفق النقدي من الخسائر
			أخرى:
			العناصر الأخرى عظمت النقدية
		257,493,683	ودائع ثابتة لدى المصارف
		257,493,683	التدفق النقدي من العناصر الأخرى
811,972,120	840,585,451	886,115,512	النقدية في نهاية السنة المالية

المصدر: إعداد الباحث

جدول 17

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة النخبة للمقاولات العامة في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2015	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2017
الأصول:			
أصول ساهمت في تعظيم النقدية			
إستثمارات مالية		(1.20)	(23.99)
موجودات ثابتة			
أصول ساهمت في تخفيض النقدية			
المدينون	(2.18)		1.57
إستثمارات مالية	(2.25)	19.73	
موجودات ثابتة	(0.40)		
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	(4.83) %	18.53 %	(22.42) %
الخصوم:			
خصوم ساهمت في تخفيض النقدية			
الدائنون	(0.18)	4.39	2.36
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	(0.18) %	4.39 %	2.36 %
حقوق الملكية:			
حقوق الملكية ساهمت في تعظيم النقدية			
رأس المال	23.84		
الإحتياطيات	0.56	(1.11)	
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	24.40 %	(1.11) %	0.00 %
الإيرادات:			
الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية			
إيراد النشاط الجاري	15.61	(98.49)	(129.34)
فوائد دائنة	0.38	(0.22)	
إيرادات إستثمارات مالية			
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	15.99 %	(98.71) %	(129.34) %
المصروفات:			
المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية			
الرواتب والأجور	(17.53)	111.56	165.56
المستلزمات السلعية	(0.51)	4.17	5.32
المستلزمات الخدمية	(9.97)	46.16	64.79
الضرائب والرسوم	(0.72)	1.69	1.54
المصروفات التحويلية	(0.33)	2.10	1.43
المصروفات الأخرى		11.22	10.76
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	(29.06) %	176.90 %	249.40 %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
العناصر الأخرى ساهمت في تعظيم النقدية			
ودائع ثابتة لدى المصارف	93.68		
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	93.68 %	0.00 %	0.00 %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	274,872,002	(45,530,061)	(28,613,331)
النقدية في بداية السنة المالية	611,243,510	886,115,512	840,585,451
النقدية في نهاية السنة المالية	886,115,512	840,585,451	811,972,120

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول (18) أدناه مبالغ ونسب مساهمة عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية. ويجري إحتساب نسبة مساهمة العنصر عن طريق قسمة كل عنصر على صافي تدفقات السنة

ذاتها. ففي سنة 2017 عُظمت نقدية قطاع الخدمات ويعود ذلك لعنصر حقوق الملكية والأصول والخصوم الإيرادات على التوالي. وفي سنة 2016 إنخفضت نقدية قطاع الخدمات وذلك بسبب عنصر المصروفات والخصوم على التوالي على الرغم من أن بقية العناصر عظمت النقدية ، لكن وكما موضح نسب إنخفاض النقدية أعلى من نسب تعظيمها. أما في سنة 2015 فقد ساهمت عناصر الإيرادات وحقوق الملكية والخصوم والأصول والعناصر الأخرى على التوالي في تعظيم نقدية قطاع الخدمات. ويوضح الجدول كذلك متوسط تدفقات العناصر للنقدية ومتوسط نقدية القطاع في بداية ونهاية الفترة ويجري ذلك عن طريق جمع مبالغ كل مفردة لثلاث سنوات وقسمة الناتج على (3) لغرض معرفة مساهمة القطاع في تعظيم الثروة النقدية.

جدول 18

العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الخدمات

متوسط المبالغ لقطاع الخدمات	2107		2016		2015		التفاصيل
	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	
							متوسط التدفق للقطاع من عناصر:
293,808,575	49.50	512,961,460	(845.46)	221,524,377	20.82	146,939,889	الأصول
(137,539,737)	22.29	231,025,576	3,385.06	(886,942,201)	34.47	243,297,415	الخصوم
691,261,970	138.96	1,440,000,000	(0.97)	253,520	89.76	633,532,391	حقوق الملكية
1,186,758,918	9.28	96,200,490	(6,490.52)	1,700,625,724	249.86	1,763,450,539	الإيرادات
(1,505,265,573)	(120.03)	(1,243,949,965)	4,051.89	(1,061,663,117)	(313.15)	(2,210,183,638)	المصروفات
							المكاسب
							الخسائر
42,915,614					18.24	128,746,842	أخرى
571,939,767	100.00 %	1,036,237,561	100.00 %	(26,201,698)	100.00 %	705,783,437	متوسط صافي التدفق النقدي للقطاع
1,460,370,755		1,678,164,102		1,704,365,800		998,582,364	متوسط نقدية القطاع بداية الفترة
2,032,310,522		2,714,401,663		1,678,164,102		1,704,365,800	متوسط نقدية القطاع نهاية الفترة

المصدر: إعداد الباحث

3. 2. 1. 4 شركات قطاع الزراعة عينة البحث

(1) العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم

يوضح الجدول (19) و(20) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2016 و2017 بمقدار (295,606,113) و(790,319,047) دينار على التوالي ، وإنخفاضها بمقدار (958,282,988) دينار في سنة 2015.

جدول 19

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم

العناصر	2017 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2015 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	390,343,282	94,737,169	1,053,020,157
الأصول:			
<u>أصول عظمت النقدية</u>			
المدينون	149,993,493	98,395,182	13,469,783
<u>أصول خفضت النقدية</u>			
إستثمارات	(141,829)		(1,100,000,000)
موجودات ثابتة	(370,000)	(2,644,500)	(21,350,900)
التدفق النقدي من الأصول	149,481,664	95,750,682	(1,107,881,117)
الخصوم:			
<u>الخصوم عظمت النقدية</u>			
الدائنون	173,070,970	16,736,526	9,506,450
التدفق النقدي من الخصوم	173,070,970	16,736,526	9,506,450
حقوق الملكية:			
<u>حقوق الملكية خفضت النقدية</u>			
الإحتياطيات	(13,261,140)		(30,054,584)
التدفق النقدي من حقوق الملكية	(13,261,140)		(30,054,584)
الإيرادات:			
<u>الإيرادات عظمت النقدية</u>			
إيراد النشاط الجاري	457,441,427	274,593,324	365,634,462
إيرادات إستثمارات مالية	55,477,001	96,157,750	90,923,000
إيرادات تحويلية			10,010,000
إيرادات إستثمارات أخرى	5,400,805	655,728	109,322,603
الإيرادات الأخرى	4,226,239	1,250,000	14,555,250
التدفق النقدي من الإيرادات	522,545,472	372,656,802	590,445,315
المصرفوات:			
<u>المصرفوات خفضت النقدية</u>			
الإستخدامات	(416,531,556)	(435,394,906)	(552,169,264)
المصرفوات التحويلية	(76,439,496)	(2,551,900)	(22,384,250)
المصرفوات الأخرى			(900)
التدفق النقدي من المصرفوات	(492,971,052)	(437,946,806)	(574,554,414)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخسائر:			
التدفق النقدي من الخسائر			
أخرى:			
<u>عناصر أخرى عظمت النقدية</u>			
إسترداد القروض والسلف المقدمة	500,000,000	250,000,000	250,000,000
<u>عناصر أخرى خفضت النقدية</u>			
أرباح موزعة	(374,082)	(543,791)	(410,922)
المساهمة في نفقات الوحدات المركزية	(48,172,785)	(1,047,300)	(95,333,716)
التدفق النقدي من العناصر الأخرى	451,453,133	248,408,909	154,255,362
النقدية في نهاية السنة المالية	1,180,662,329	390,343,282	94,737,169

المصدر: إعداد الباحث

جدول 20

إسهام عناصر القوائم المالية للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية	2016 نسب مئوية	2015 نسب مئوية	2017 نسب مئوية
الأصول:				
أصول ساهمت في تعظيم النقدية				
المدينون	18.98	33.29	(1.41)	
أصول ساهمت في تخفيض النقدية				
إستثمارات	(0.02)		114.79	
موجودات ثابتة	(0.05)	(0.89)	2.23	
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	18.91 %	32.39 %	115.61 %	
الخصوم:				
الخصوم ساهمت في تعظيم النقدية				
الدائنون	21.90	5.66	(0.99)	
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	21.90 %	5.66 %	(0.99) %	
حقوق الملكية:				
حقوق الملكية ساهمت في تخفيض النقدية				
الإحتياطيات	(1.68)		3.14	
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	(1.68) %	0.00 %	3.14 %	
الإيرادات:				
الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية				
إيراد النشاط الجاري	57.88	92.89	(38.16)	
إيرادات إستثمارات مالية	7.02	32.53	(9.49)	
إيرادات تحويلية			(1.04)	
إيرادات إستثمارات أخرى	0.68	0.22	(11.41)	
الإيرادات الأخرى	0.53	0.42	(1.52)	
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	66.11 %	126.06 %	(61.62) %	
المصروفات:				
المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية				
الإستخدامات	(52.70)	(147.29)	57.62	
المصروفات التحويلية	(9.67)	(0.87)	2.34	
المصروفات الأخرى			0.00	
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	(62.37) %	(148.16) %	59.96 %	
المكاسب:				
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %	
الخسائر:				
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %	
أخرى:				
عناصر أخرى ساهمت في تعظيم النقدية				
إسترداد القروض والسلف المقدمة	63.27	84.57	(26.09)	
عناصر أخرى ساهمت في تخفيض النقدية				
أرباح موزعة	(0.05)	(0.17)	0.04	
المساهمة في نفقات الوحدات المركزية	(6.09)	(0.34)	9.95	
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	57.13 %	84.04 %	(16.10) %	
صافي التدفق النقدي خلال السنة	790,319,047	295,606,113	(958,282,988)	
النقدية في بداية السنة المالية	390,343,282	94,737,169	1,053,020,157	
النقدية في نهاية السنة المالية	1,180,662,329	390,343,282	94,737,169	

المصدر: إعداد الباحث

ويوضح الجدول (20) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية

هو إستراداد القروض والسلف المقدمة بنسبة (63.27 %) ويأتي بعده حساب إيراد النشاط الجاري والدائون والمدينون ..الخ ، أما من حيث العناصر فتعد الإيرادات هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم العناصر الأخرى والخصوم والأصول. وفي سنة 2016 فقد ساهم حساب إيراد النشاط الجاري في تعظيم نقدية الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم بنسبة (92.89 %) ويأتي بعده حساب إستراداد القروض والسلف المقدمة والمدينون...الخ ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات والعناصر الأخرى والأصول والخصوم على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب إيراد النشاط الجاري في تعظيم النقدية بنسبة (38.16%) ويتبعه في ذلك حساب إستراداد القروض والسلف المقدمة وإيرادات إستثمارات مالية...الخ ، بالرغم من وجود حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات والعناصر الأخرى والخصوم على التوالي في تعظيم نقدية الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم.

(2) الأهلية للإنتاج الزراعي

يوضح الجدول (21) و(22) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2016 بمقدار (39,508,000) دينار، وإنخفاضها بمقدار (35,913,000) و(88,775,000) دينار لسنة 2015 و2017 على التوالي.

ويوضح الجدول (22) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم للشركة الأهلية للإنتاج الزراعي في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو إيراد نشاط الإنتاج الحيواني بنسبة (181.73 %) ويأتي بعده حساب إيراد إيجار الموجودات الثابتة والدائون ..الخ ، إلا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في خفض النقدية أكثر من تعظيمها، أما من حيث العناصر فتعد الإيرادات هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم الخصوم فقط. وفي سنة 2016 ساهم حساب إيراد نشاط الإنتاج الحيواني في تعظيم نقدية الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي بنسبة (648.07 %) ويأتي بعده حساب المخزون وإيراد إيجار الموجودات الثابتة...الخ ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات والخصوم على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب إيراد إيجار الموجودات الثابتة في تعظيم النقدية بنسبة (208.84 %) ويتبعه في ذلك حساب إيراد نشاط الإنتاج الحيواني والمدينون...الخ ، على الرغم من وجود حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ،

الفصل الثالث : المبحث الثاني

أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات والمكاسب والخصوم على التوالي في تعظيم نقدية الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي.

جدول 21

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية للشركة الأهلية للإنتاج الزراعي

العناصر	2015 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2017 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	100,437,000	64,524,000	104,032,000
الأصول:			
أصول عظمتم النقدية			
المدينون	3,798,000		
المخزون		45,613,000	
استثمارات مالية		2,142,000	1,991,000
أصول خفضت النقدية			
المدينون	(52,939,000)	(11,389,000)	(105,704,000)
المخزون	(6,147,000)		
استثمارات مالية	(2,992,000)	(54,224,000)	(21,250,000)
موجودات ثابتة			
التدفق النقدي من الأصول	(58,280,000)	(17,858,000)	(124,963,000)
الخصوم:			
خصوم عظمتم النقدية			
الدائنون	48,000	5,319,000	12,436,000
خصوم خفضت النقدية			
التخصيصات		(793,000)	
التدفق النقدي من الخصوم	48,000	4,526,000	12,436,000
حقوق الملكية:			
التدفق النقدي من حقوق الملكية			
الإيرادات:			
الإيرادات عظمتم النقدية			
إيراد نشاط الإنتاج الحيواني	11,320,000	256,041,000	161,334,000
إيراد إيجار الموجودات الثابتة	75,000,000	6,860,000	12,650,000
إيراد استثمارات مالية		1,791,000	238,000
إيرادات عرضية		1,650,000	1,460,000
التدفق النقدي من الإيرادات	86,320,000	266,342,000	175,682,000
المصروفات:			
المصروفات خفضت النقدية			
الرواتب والأجور	(19,621,000)	(26,909,000)	(22,745,000)
المستلزمات السلعية	(11,347,000)	(146,226,000)	(95,203,000)
المستلزمات الخدمية	(27,863,000)	(27,025,000)	(25,198,000)
مقاولات وخدمات	(2,037,000)	(1,919,000)	
فوائد وإيجارات الأراضي		(3,150,000)	(3,150,000)
الضرائب والرسوم		(2,486,000)	(5,142,000)
مصروفات تحويلية متنوعة	(3,463,000)	(533,000)	(232,000)
مصروفات سنوات سابقة	(60,000)	(5,254,000)	(145,000)
التدفق النقدي من المصروفات	(64,391,000)	(213,502,000)	(151,815,000)
المكاسب:			
المكاسب عظمتم النقدية			
مكاسب رأسمالية	390,000		
التدفق النقدي من المكاسب	390,000		
الخسائر:			
الخسائر خفضت النقدية			
خسائر رأسمالية			(115,000)
التدفق النقدي من الخسائر			(115,000)
أخرى:			
التدفق النقدي من العناصر الأخرى			
النقدية في نهاية السنة المالية	64,524,000	104,032,000	15,257,000

المصدر: إعداد الباحث

جدول 22

إسهام عناصر القوائم المالية للشركة الأهلية للإنتاج الزراعي في تعظيم الثروة النقدية

2017 نسب مئوية	2016 نسب مئوية	2015 نسب مئوية	العناصر
			الأصول:
			أصول ساهمت في تعظيم النقدية
		(10.58)	المدينون
	115.45		المخزون
(2.24)	5.42		إستثمارات مالية
			أصول ساهمت في تخفيض النقدية
119.07	(28.83)		المدينون
		147.41	المخزون
		17.12	إستثمارات مالية
23.93	(137.24)	8.33	موجودات ثابتة
140.76 %	(45.20) %	162.28 %	نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي
			الخصوم:
			خصوم ساهمت في تعظيم النقدية
		(0.13)	الدائنون
(14.01)	13.46		خصوم ساهمت في تخفيض النقدية
	(2.00)		التخصيصات
(14.01) %	11.46 %	(0.13) %	نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي
			حقوق الملكية:
			نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي
0.00 %	0.00 %	0.00 %	
			الإيرادات:
			الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية
(181.73)	648.07	(31.52)	إيراد نشاط الإنتاج الحيواني
(14.25)	17.36	(208.84)	إيراد إيجار الموجودات الثابتة
(0.27)	4.53		إيراد إستثمارات مالية
(1.64)	4.18		إيرادات عرضية
(197.89) %	674.14 %	(240.36) %	نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي
			المصروفات:
			المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية
25.62	(68.11)	54.63	الرواتب والأجور
107.24	(370.12)	31.60	المستلزمات السلعية
28.38	(68.40)	77.58	المستلزمات الخدمية
	(4.86)	5.68	مقاولات وخدمات
3.55	(7.97)		فوائد وإيجارات الأراضي
5.79	(6.29)		الضرائب والرسوم
0.26	(1.35)	9.64	مصروفات تحويلية متنوعة
0.17	(13.30)	0.17	مصروفات سنوات سابقة
171.01 %	(540.40) %	179.30 %	نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي
			المكاسب:
			المكاسب ساهمت في تعظيم النقدية
		(1.09)	مكاسب رأسمالية
0.00 %	0.00 %	(1.09) %	نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي
			الخسائر:
			الخسائر ساهمت في تخفيض النقدية
0.13			خسائر رأسمالية
0.13 %	0.00 %	0.00 %	نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي
			أخرى:
0.00 %	0.00 %	0.00 %	نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي
(88,775,000)	39,508,000	(35,913,000)	صافي التدفق النقدي خلال السنة
104,032,000	64,524,000	100,437,000	النقدية في بداية السنة المالية
15,257,000	104,032,000	64,524,000	النقدية في نهاية السنة المالية

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول (23) أدناه مبالغ ونسب مساهمة عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية. ويجري احتساب نسبة مساهمة العنصر عن طريق قسمة كل عنصر على صافي تدفقات السنة ذاتها. ففي سنة 2017 عُظمت نقدية قطاع الزراعة ويعود ذلك لعنصر الإيرادات والعناصر الأخرى والخصوم والأصول على التوالي. وفي سنة 2015 إنخفضت نقدية قطاع الزراعة وذلك بسبب عناصر الأصول والمصروفات وحقوق الملكية على التوالي على الرغم من أن بقية العناصر عظمت النقدية ، لكن وكما موضح نسب إنخفاض النقدية أعلى من نسب تعظيمها. أما في سنة 2016 فقد ساهمت عناصر الإيرادات والعناصر الأخرى والأصول والخصوم على التوالي في تعظيم نقدية قطاع الزراعة. ويوضح الجدول كذلك متوسط تدفقات العناصر للنقدية ومتوسط نقدية القطاع في بداية ونهاية الفترة ويجري ذلك عن طريق جمع مبالغ كل مفردة لثلاث سنوات وقسمة الناتج على (3) لغرض معرفة مساهمة القطاع في تعظيم الثروة النقدية.

جدول 23

العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الزراعة

متوسط المبالغ لقطاع الزراعة	2107		2016		2015		التفاصيل
	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	
(177,291,629)	3.49	12,259,332	23.24	38,946,341	117.30	(583,080,559)	متوسط التدفق للقطاع من عناصر:
36,053,991	26.44	92,753,485	6.34	10,631,263	(0.96)	4,777,225	الأصول
(7,219,287)	(1.89)	(6,630,570)			3.02	(15,027,292)	الخصوم
335,665,265	99.53	349,113,736	190.68	319,499,401	(68.07)	338,382,658	حقوق الملكية
(322,530,045)	(91.90)	(322,393,026)	(194.39)	(325,724,403)	64.27	(319,472,707)	الإيرادات
65,000					(0.04)	195,000	المصروفات
(19,167)	(0.02)	(57,500)					المكاسب
142,352,901	64.35	225,726,567	74.13	124,204,455	(15.52)	77,127,681	الخسائر
7,077,029	100.00 %	350,772,024	100.00 %	167,557,057	100.00 %	(497,097,994)	أخرى
301,182,268		247,187,641		79,630,585		576,728,579	متوسط صافي التدفق النقدي للقطاع
303,173,630		582,702,665		247,187,641		79,630,585	متوسط نقدية القطاع بداية الفترة
							متوسط نقدية القطاع نهاية الفترة

المصدر: إعداد الباحث

3. 2. 1 شركات قطاع الفنادق والسياحة عينة البحث

1) الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع

يوضح الجدول (24) و(25) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2016 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2016 بمقدار (7,216,641,958) دينار، وإنخفاضها بمقدار (20,145,327) و(1,284,890,373) دينار لسنة 2015 و2017 على التوالي.

جدول 24

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية للشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع

العناصر	2015 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2017 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	66,677,988	46,532,661	7,263,174,619
الأصول:			
أصول عظمت النقدية			
المدينون	45,549,237	243,576,353	1,321,659,300
إستثمارات قصيرة		3,876,389,835	
إستثمارات طويلة		20,212,506	
موجودات ثابتة	1,396,300	2,383,067,855	
أصول خفضت النقدية			
المدينون			(827,624)
إستثمارات قصيرة	(482,654,015)		
إستثمارات طويلة	(10,106,253)		
موجودات ثابتة			(161,327,000)
مشروعات تحت التنفيذ	(6,800,000)	(17,260,090)	(1,875,835,650)
التدفق النقدي من الأصول	(452,614,731)	6,505,986,459	(716,330,974)
الخصوم:			
خصوم عظمت النقدية			
الدائنون		284,293,326	240,326,164
خصوم خفضت النقدية			
الدائنون	(95,813,635)		
التدفق النقدي من الخصوم	(95,813,635)	284,293,326	240,326,164
حقوق الملكية:			
التدفق النقدي من حقوق الملكية			
الإيرادات:			
الإيرادات عظمت النقدية			
إيراد النشاط الجاري	441,887,956	943,491,566	781,626,333
فوائد دائنة	316,038,580	130,899,697	
الإيرادات التحويلية	2,000,000	25,000,000	230,250
الإيرادات الأخرى	37,126,316	41,587,622	10,178,227
التدفق النقدي من الإيرادات	797,052,852	1,140,978,885	792,034,810
المصروفات:			
المصروفات خفضت النقدية			
الإستخدامات	(115,613,255)	(165,584,111)	(482,091,914)
المصروفات التحويلية	(103,501,140)	(140,053,551)	(104,795,558)
المصروفات الأخرى	(14,493,000)	(70,421,816)	(267,839,370)
الضريبة			(111,641,542)
التدفق النقدي من المصروفات	(233,607,395)	(376,059,478)	(966,368,384)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخسائر:			
التدفق النقدي من الخسائر			
أخرى:			
العناصر الأخرى خفضت النقدية			
أرباح موزعة	(35,162,418)	(338,557,234)	(634,551,989)
التدفق النقدي من العناصر الأخرى	(35,162,418)	(338,557,234)	(634,551,989)
النقدية في نهاية السنة المالية	46,532,661	7,263,174,619	5,978,284,246

المصدر: إعداد الباحث

جدول 25

إسهام عناصر القوائم المالية للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم في تعظيم الثروة النقدية

2017	2016	2015	العناصر
نسب مئوية	نسب مئوية	نسب مئوية	
			الأصول:
			<u>أصول ساهمت في تعظيم النقدية</u>
	3.38	(226.10)	المدينون
(102.86)	53.71		إستثمارات قصيرة
	0.28		إستثمارات طويلة
	33.02	(6.93)	موجودات ثابتة
			<u>أصول ساهمت في تخفيض النقدية</u>
0.06			المدينون
		2,395.86	إستثمارات قصيرة
		50.17	إستثمارات طويلة
12.56			موجودات ثابتة
145.99	(0.24)	33.75	مشروعات تحت التنفيذ
55.75 %	90.15 %	2,246.75 %	نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي
			الخصوم:
			<u>خصوم ساهمت في تعظيم النقدية</u>
(18.70)	3.94		الدائنون
		475.61	<u>خصوم ساهمت في تخفيض النقدية</u>
			الدائنون
(18.70) %	3.94 %	475.61 %	نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي
			حقوق الملكية:
0.00 %	0.00 %	0.00 %	نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي
			الإيرادات:
			<u>الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية</u>
(60.83)	13.07	(2,193.50)	إيراد النشاط الجاري
	1.81	(1,568.79)	فوائد دائنة
(0.02)	0.35	(9.93)	الإيرادات التحويلية
(0.79)	0.58	(184.29)	الإيرادات الأخرى
(61.64) %	15.81 %	(3,956.51) %	نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي
			المصروفات:
			<u>المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية</u>
37.52	(2.29)	573.90	الإستخدامات
8.16	(1.94)	513.77	المصروفات التحويلية
20.85	(0.98)	71.94	المصروفات الأخرى
8.67			الضريبة
75.20 %	(5.21) %	1,159.61 %	نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي
			المكاسب:
0.00 %	0.00 %	0.00 %	نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي
			الخسائر:
0.00 %	0.00 %	0.00 %	نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي
			أخرى:
			<u>العناصر الأخرى ساهمت في تخفيض النقدية</u>
49.39	(4.69)	174.54	أرباح موزعة
49.39 %	(4.69) %	174.54 %	نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي
(1,284,890,373)	7,216,641,958	(20,145,327)	صافي التدفق النقدي خلال السنة
7,263,174,619	46,532,661	66,677,988	النقدية في بداية السنة المالية
5,978,284,246	7,263,174,619	46,532,661	النقدية في نهاية السنة المالية

المصدر: إعداد الباحث

ويوضح الجدول (25) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم للشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو إستثمارات قصيرة بنسبة (102.86 %) ويأتي بعده حساب إيراد النشاط الجاري والدائون .. الخ ، بالرغم من وجود حسابات أخرى قد ساهمت في خفض النقدية أكثر من تعظيمها، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم الخصوم فقط. وفي سنة 2016 فقد ساهم حساب إستثمارات قصيرة في تعظيم نقدية الشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع بنسبة (53.71 %) ويأتي بعده حساب الموجودات الثابتة و إيراد النشاط الجاري ... الخ ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الأصول والإيرادات والخصوم على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب إيراد النشاط الجاري في تعظيم النقدية بنسبة (2,193.50 %) ويتبعه في ذلك حساب فوائد دائنة والمدينون... الخ ، إلا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات فقط في تعظيم نقدية الشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع.

2) فنادق كربلاء

يوضح الجدول (26) و(27) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2015 و2016 بمقدار (156,665,080) و(59,131,986) دينار على التوالي ، وإنخفاضها بمقدار (223,657,280) دينار في سنة 2017.

ويوضح الجدول (27) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لفنادق كربلاء في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو إستثمارات مالية بنسبة (274.32 %) ويأتي بعده حساب إيرادات أخرى والمدينون والمخزون على التوالي ، إلا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات هي العنصر الوحيد الذي ساهم في تعظيم النقدية الشركة. وفي سنة 2016 فقد ساهم حساب إستثمارات مالية في تعظيم نقدية فنادق كربلاء بنسبة (2,479.22 %) ويأتي بعده حساب إيرادات أخرى فقط، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الأصول والإيرادات على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب إستثمارات مالية في تعظيم النقدية بنسبة (1,052.04 %) ويتبعه في ذلك حساب إيرادات أخرى والدائون والمدينون على

الفصل الثالث : المبحث الثاني

التوالي، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الأصول والإيرادات على التوالي في تعظيم نقدية فنادق كربلاء.

جدول 26

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لفنادق كربلاء

العناصر	2017 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2015 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	226,589,500	167,457,514	10,792,434
الأصول:			
<u>أصول عظمت النقدية</u>			
مدينة	10,000,000		1,750,050
مخزون	8,420,375		
إستثمارات مالية	613,517,200	1,466,012,502	1,648,183,882
<u>أصول خفضت النقدية</u>			
مشروعات تحت التنفيذ	(841,616,505)	(1,335,490,985)	(1,455,656,075)
التدفق النقدي من الأصول	(209,678,930)	130,521,517	194,277,857
الخصوم:			
<u>خصوم عظمت النقدية</u>			
الدائنين			5,797,592
<u>خصوم خفضت النقدية</u>			
الدائنين	(245,660)	(38,962,136)	(45,291,355)
التخصيصات			
التدفق النقدي من الخصوم	(245,660)	(38,962,136)	(39,493,763)
حقوق الملكية:			
التدفق النقدي من حقوق الملكية			
الإيرادات:			
<u>الإيرادات عظمت النقدية</u>			
إيرادات النشاط الجاري	74,807,800	106,536,225	174,382,900
إيرادات أخرى			
التدفق النقدي من الإيرادات	74,807,800	106,536,225	174,382,900
المصروفات:			
<u>المصروفات خفضت النقدية</u>			
الإستخدامات	(79,078,965)	(86,936,720)	(99,498,030)
المصروفات التحويلية	(1,041,150)	(52,026,900)	(66,081,352)
المصروفات الأخرى	(8,420,375)		(6,922,532)
التدفق النقدي من المصروفات	(88,540,490)	(138,963,620)	(172,501,914)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخسائر:			
التدفق النقدي من الخسائر			
أخرى:			
التدفق النقدي من العناصر الأخرى			
النقدية في نهاية السنة المالية	2,932,220	226,589,500	167,457,514

المصدر: إعداد الباحث

جدول 27

إسهام عناصر القوائم المالية لفنادق كربلاء في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2015	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2017
الأصول:			
أصول ساهمت في تعظيم النقدية	1.12		(4.47)
مدينون			(3.76)
مخزون			(274.32)
إستثمارات مالية	1,052.04	2,479.22	
أصول ساهمت في تخفيض النقدية	(929.15)	(2,258.49)	376.30
مشروعات تحت التنفيذ			
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	124.01 %	220.73 %	93.75 %
الخصوم:			
خصوم ساهمت في تعظيم النقدية	3.70		
الدائنون			
خصوم ساهمت في تخفيض النقدية	(28.91)	(65.89)	0.11
الدائنون			
التخصيصات			
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	(25.21) %	(65.89) %	0.11 %
حقوق الملكية:			
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الإيرادات:			
الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية	111.31	180.17	(33.45)
إيرادات النشاط الجاري			
إيرادات أخرى			
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	111.31 %	180.17 %	(33.45) %
المصروفات:			
المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية	(63.51)	(147.03)	35.36
الإستخدامات			
المصروفات التحويلية	(42.18)	(87.98)	0.47
المصروفات الأخرى	(4.42)		3.76
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	(110.11) %	(235.01) %	39.59 %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	156,665,080	59,131,986	(223,657,280)
النقدية في بداية السنة المالية	10,792,434	167,457,514	226,589,500
النقدية في نهاية السنة المالية	167,457,514	226,589,500	2,932,220

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول (37) أدناه مبالغ ونسب مساهمة عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية. ويجري احتساب نسبة مساهمة العنصر عن طريق قسمة كل عنصر على صافي تدفقات السنة ذاتها. ففي سنة 2015 عُظمت نقدية قطاع الفنادق والسياحة ويعود ذلك لعنصر الإيرادات فقط. وفي سنة 2016 ساهمت عناصر الأصول والإيرادات والخصوم على التوالي في تعظيم نقدية قطاع الفنادق والسياحة. أما في سنة 2017 إنخفضت نقدية قطاع الفنادق والسياحة وذلك بسبب عناصر المصروفات والأصول والعناصر الأخرى توالياً على الرغم من أن عناصر الإيرادات والخصوم عظمتا النقدية ، لكن وكما موضح فإن نسب إنخفاض النقدية أعلى من نسب تعظيمها. ويوضح الجدول كذلك متوسط تدفقات العناصر للنقدية ومتوسط نقدية القطاع في بداية ونهاية الفترة ويجري ذلك عن طريق جمع مبالغ كل مفردة لثلاث سنوات وقسمة الناتج على (3) لغرض معرفة مساهمة القطاع في تعظيم الثروة النقدية.

جدول 28

العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الفنادق والسياحة

التفاصيل	2015		2016		2017	
	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية
متوسط التدفق للقطاع من عناصر:						
الأصول	(129,168,437)	(189.23)	3,318,253,988	91.21	(463,004,952)	61.38
الخصوم	(67,653,699)	(99.11)	122,665,595	3.37	120,040,252	(15.91)
حقوق الملكية						
الإيرادات	485,717,876	711.57	623,757,555	17.15	433,421,305	(57.46)
المصروفات	(203,054,655)	(297.47)	(257,511,549)	(7.08)	(527,454,437)	69.93
المكاسب						
الخصائر						
أخرى	(17,581,209)	(25.76)	(169,278,617)	(4.65)	(317,275,995)	42.06
متوسط صافي التدفق النقدي للقطاع	68,259,877	100.00 %	3,637,886,972	100.00 %	(754,273,827)	100.00 %
متوسط نقدية القطاع بداية الفترة	38,735,211		106,995,088		3,744,882,060	
متوسط نقدية القطاع نهاية الفترة	106,995,088		3,744,882,060		2,990,608,233	

المصدر: إعداد الباحث

3. 2. 1. 6 شركات قطاع الإستثمار المالي عينة البحث

(1) الأمين للإستثمار المالي

يوضح الجدول (29) و(30) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2016 و2017 بمقدار (320,250,193) و(67,956,187) دينار على التوالي ، وإنخفاضها بمقدار (443,454,951) دينار في سنة 2015.

جدول 29

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الأمين للإستثمار المالي

2017 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2015 المبالغ بالدينار	العناصر
509,366,335	189,116,142	632,571,093	النقدية في بداية السنة المالية
			<u>الأصول:</u>
			أصول عظمت النقدية
119,833,263	92,670,151	11,324,169	إستثمارات مالية
(745,000)		(1,625,000)	أصول خفضت النقدية
			موجودات ثابتة
119,088,263	92,670,151	9,699,169	التدفق النقدي من الأصول
			<u>الخصوم:</u>
			خصوم عظمت النقدية
	339,351,259		الدائنون
(342,401,753)		(433,061,999)	خصوم خفضت النقدية
(108,468,502)	(39,580,453)		الدائنون
			التخصيصات
(450,870,255)	299,770,806	(433,061,999)	التدفق النقدي من الخصوم
			<u>حقوق الملكية:</u>
			حقوق ملكية عظمت النقدية
500,000,000			رأس المال
		2,144,690	الإحتياطيات (أسهم مجانية)
500,000,000		2,144,690	التدفق النقدي من حقوق الملكية
			<u>الإيرادات:</u>
			الإيرادات عظمت النقدية
27,063,163	18,213,427	8,437,000	إيرادات خدمات متنوعة
31,874,951	19,126,214	42,031,142	إيرادات الإستثمارات
	15,097,941		إيرادات أخرى (عن سنوات سابقة)
58,938,114	52,437,582	50,468,142	التدفق النقدي من الإيرادات
			<u>المصروفات:</u>
			المصروفات خفضت النقدية
(80,137,250)	(87,961,396)	(72,288,451)	المصروفات الإدارية
(8,119,750)	(36,666,950)	(416,502)	المصروفات التحويلية
(70,942,935)			المصروفات الأخرى
(159,199,935)	(124,628,346)	(72,704,953)	التدفق النقدي من المصروفات
			<u>المكاسب:</u>
			التدفق النقدي من المكاسب
			<u>الخسائر:</u>
			التدفق النقدي من الخسائر
			<u>أخرى:</u>
			التدفق النقدي من العناصر الأخرى
577,322,522	509,366,335	189,116,142	النقدية في نهاية السنة المالية

المصدر: إعداد الباحث

جدول 30

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الأمين للإستثمار المالي في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2017	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2015
الأصول:			
أصول ساهمت في تعظيم النقدية	176.34	28.94	(2.55)
إستثمارات مالية			
أصول ساهمت في تخفيض النقدية	(1.10)		0.37
موجودات ثابتة			
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	175.24 %	28.94 %	(2.19) %
الخصوم:			
خصوم ساهمت في تعظيم النقدية		105.96	
الدائنون			
خصوم ساهمت في تخفيض النقدية	(503.86)		97.66
الدائنون			
التخصيصات	(159.62)	(12.35)	
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	(663.41) %	93.61 %	97.66 %
حقوق الملكية:			
حقوق الملكية ساهمت في تعظيم النقدية	735.77		
رأس المال			
الإحتياطيات (أسهم مجانية)			(0.48)
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	735.77 %	0.00 %	(0.48) %
الإيرادات:			
الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية	39.82	5.69	(1.90)
إيرادات خدمات متنوعة			
إيرادات الإستثمارات	46.91	5.97	(9.48)
إيرادات أخرى (عن سنوات سابقة)		4.71	
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	86.73 %	16.37 %	(11.38) %
المصروفات:			
المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية	(117.92)	(27.47)	16.30
المصروفات الإدارية			
المصروفات التحويلية	(11.95)	(11.45)	0.09
المصروفات الأخرى	(104.40)		
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	(234.27) %	(38.92) %	16.39 %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	67,956,187	320,250,193	(443,454,951)
النقدية في بداية السنة المالية	509,366,335	189,116,142	632,571,093
النقدية في نهاية السنة المالية	577,322,522	509,366,335	189,116,142

المصدر: إعداد الباحث

ويوضح الجدول (30) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة الأمين للإستثمار المالي في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو رأس المال بنسبة (735.77 %) ويأتي بعده حساب إستثمارات مالية وإيرادات الإستثمارات وإيرادات خدمات متنوعة ، أما من حيث العناصر فتُعد حقوق الملكية هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم الأصول والإيرادات. وفي سنة 2016 ساهم حساب الدائنون في تعظيم نقدية شركة الأمين للإستثمار المالي بنسبة (105.96 %) ويأتي بعده حساب إستثمارات مالية وإيرادات الإستثمارات... الخ ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الخصوم والأصول والإيرادات على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب إيرادات الإستثمارات في تعظيم النقدية بنسبة (9.48 %) ويتبعه في ذلك حساب إستثمارات مالية وإيرادات خدمات متنوعة... الخ ، إلا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في خفض النقدية أكثر من تعظيمها ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات والأصول وحقوق الملكية على التوالي في تعظيم نقدية شركة الأمين للإستثمار المالي.

(2) الوئام للإستثمار المالي

يوضح الجدول (31) و(32) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2016 و2017 بمقدار (134,177,877) و(42,619,674) دينار على التوالي، وإنخفاضها بمقدار (88,573,329) دينار في سنة 2015.

ويوضح الجدول (32) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة الوئام للإستثمار المالي في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو فوائد مدينة بنسبة (348.08 %) ويأتي بعده حساب الإستثمارات وإيرادات الإستثمارات وإيرادات أخرى ، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات هي العنصر الوحيد الذي ساهم في تعظيم النقدية الشركة. وفي سنة 2016 ساهم حساب فوائد مدينة في تعظيم نقدية شركة الوئام للإستثمار المالي بنسبة (105.39 %) ويأتي بعده حساب المدينون والإستثمارات وإيرادات الإستثمارات، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات والأصول على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب فوائد مدينة في تعظيم النقدية بنسبة (159.03 %) ويتبعه في ذلك حساب التخصيصات وإيرادات الإستثمارات ، على الرغم من وجود حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات والخصوم على التوالي في تعظيم نقدية شركة الوئام للإستثمار المالي.

جدول 31

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الوئام للإستثمار المالي

العناصر	2017 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2015 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	1,573,533,073	1,439,355,196	1,527,928,525
الأصول:			
أصول عظمت النقدية			
المدينون		128,324,964	
الإستثمارات	205,227	19,912,847	
أصول خفضت النقدية			
المدينون	(223,716)		(129,224,964)
الموجودات الثابتة		(12,310,000)	
التدفق النقدي من الأصول	(18,489)	135,927,811	(129,224,964)
الخصوم:			
خصوم عظمت النقدية			
التخصيصات			85,642,554
خصوم خفضت النقدية			
الدائنون	(28,563)		(432,215)
التدفق النقدي من الخصوم	(28,563)		85,210,339
حقوق الملكية:			
التدفق النقدي من حقوق الملكية			
الإيرادات:			
الإيرادات عظمت النقدية			
فوائد مدينة	148,350,987	141,410,265	140,857,450
إيرادات الإستثمارات	18,489	2,437,651	3,585,400
إيرادات أخرى	12,000		
التدفق النقدي من الإيرادات	148,381,476	143,847,916	144,442,850
المصروفات:			
المصروفات خفضت النقدية			
الرواتب والإجور	(49,200,000)	(74,775,000)	(63,261,000)
المستلزمات السلعية	(1,860,000)	(11,953,500)	(1,810,250)
المستلزمات الخدمية	(28,348,500)	(52,255,400)	(23,012,750)
الضرائب والرسوم	(26,306,250)	(6,269,950)	(575,000)
المصروفات التحويلية		(344,000)	(700,000)
المصروفات الأخرى			(99,642,554)
التدفق النقدي من المصروفات	(105,714,750)	(145,597,850)	(189,001,554)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخسائر:			
التدفق النقدي من الخسائر			
أخرى:			
التدفق النقدي من العناصر الأخرى			
النقدية في نهاية السنة المالية	1,616,152,747	1,573,533,073	1,439,355,196

المصدر: إعداد الباحث

جدول 32

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الونام للإستثمار المالي في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2017	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2015
الأصول:			
أصول ساهمت في تعظيم النقدية			
المدينون	0.48	95.64	
الإستثمارات		14.84	
أصول ساهمت في تخفيض النقدية			
المدينون	(0.52)	(9.18)	145.90
الموجودات الثابتة			
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	(0.04) %	101.30 %	145.90 %
الخصوم:			
خصوم ساهمت في تعظيم النقدية			
التخصيصات			(96.69)
خصوم ساهمت في تخفيض النقدية			
الدائنون	(0.07)		0.49
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	(0.07) %	0.00 %	(96.20) %
حقوق الملكية:			
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الإيرادات:			
الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية			
فوائد مدينة	348.08	105.39	(159.03)
إيرادات الإستثمارات	0.04	1.82	(4.05)
إيرادات أخرى	0.03		
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	348.15 %	107.21 %	(163.08) %
المصروفات:			
المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية			
الرواتب والإجور	(115.44)	(55.73)	71.42
المستلزمات السلعية	(4.36)	(8.91)	2.04
المستلزمات الخدمية	(66.52)	(38.94)	25.98
الضرائب والرسوم	(61.72)	(4.67)	0.65
المصروفات التحويلية		(0.26)	0.79
المصروفات الأخرى			112.50
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	(248.04) %	(108.51) %	213.38 %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	42,619,674	134,177,877	(88,573,329)
النقدية في بداية السنة المالية	1,573,533,073	1,439,355,196	1,527,928,525
النقدية في نهاية السنة المالية	1,616,152,747	1,573,533,073	1,439,355,196

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول (33) أدناه مبالغ ونسب مساهمة عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية. ويجري احتساب نسبة مساهمة العنصر عن طريق قسمة كل عنصر على صافي تدفقات السنة ذاتها. ففي سنة 2017 عُظمت نقدية قطاع الإستثمار المالي ويعود ذلك لعنصر حقوق الملكية والإيرادات والأصول على التوالي. وفي سنة 2016 ساهمت عناصر الخصوم والأصول والإيرادات على التوالي في تعظيم نقدية القطاع. أما في سنة 2015 إنخفضت نقدية قطاع الإستثمار المالي وذلك بسبب عناصر الخصوم والمصروفات والأصول على التوالي على الرغم من أن عناصر الإيرادات وحقوق الملكية عظمت النقدية ، لكن وكما موضح نسب إنخفاض النقدية أعلى من نسب تعظيمها. ويوضح الجدول كذلك متوسط تدفقات العناصر للنقدية ومتوسط نقدية القطاع في بداية ونهاية الفترة ويجري ذلك عن طريق جمع مبالغ كل مفردة (عنصر) ثلاث سنوات وقسمة الناتج على (3) لغرض معرفة مساهمة القطاع في تعظيم الثروة النقدية.

جدول 33

العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الإستثمار المالي

متوسط المبالغ لقطاع الإستثمار	2107		2016		2015		التفاصيل
	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	
							متوسط التدفق للقطاع من عناصر:
38,023,657	107.68	59,534,887	50.30	114,298,981	22.47	(59,762,898)	الأصول
(83,163,279)	(407.77)	(225,449,409)	65.97	149,885,403	65.38	(173,925,830)	الخصوم
83,690,782	452.18	250,000,000			(0.40)	1,072,345	حقوق الملكية
99,752,680	187.49	103,659,795	43.19	98,142,749	(36.64)	97,455,496	الإيرادات
(132,807,898)	(239.58)	(132,457,343)	(59.46)	(135,113,098)	49.19	(130,853,254)	المصروفات
							المكاسب
							الخسائر
							أخرى
5,495,942	100.00 %	55,287,931	100.00 %	227,214,035	100.00 %	(266,014,140)	متوسط صافي التدفق النقدي للقطاع
978,645,061		1,041,449,704		814,235,669		1,080,249,809	متوسط نقدية القطاع بداية الفترة
984,141,003		1,096,737,635		1,041,449,704		814,235,669	متوسط نقدية القطاع نهاية الفترة

المصدر: إعداد الباحث

3. 2. 1 شركات قطاع التأمين عينة البحث

(1) الأمين للتأمين

يوضح الجدول (34) و(35) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2015 بمقدار (155,094,197) دينار، وإنخفاضها بمقدار (516,878,961) و(232,229,806) دينار لسنة 2016 و2017 على التوالي.

جدول 34

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الأمين للتأمين

العناصر	2017 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2015 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	510,764,977	1,027,643,938	872,549,741
الأصول:			
<u>أصول عظمت النقدية</u>			
المدينون	13,036,624	82,627,470	10,892,023
إستثمارات قصيرة الأجل		1,594,687,842	
<u>أصول خفضت النقدية</u>			
إستثمارات قصيرة الأجل	(16,109,580)		(10,418,501)
إستثمارات طويلة الأجل	(142,217,020)	(2,099,077,331)	
موجودات ثابتة	(335,000)		(2,040,000)
التدفق النقدي من الأصول	(145,624,976)	(421,762,019)	(1,566,478)
الخصوم:			
<u>خصوم عظمت النقدية</u>			
الدائنون	11,532,469		31,204,954
التخصيصات			67,865,516
<u>خصوم خفضت النقدية</u>			
الدائنون	(22,336,959)	(105,236,791)	
التخصيصات		(106,470,351)	
التدفق النقدي من الخصوم	(10,804,490)	(211,707,142)	99,070,470
حقوق الملكية:			
<u>حقوق ملكية عظمت النقدية</u>			
رأس المال	409,212,000		
<u>حقوق ملكية خفضت النقدية</u>			
الإحتياطيات	(406,277,046)	(61,312,175)	(275,407,626)
التدفق النقدي من حقوق الملكية	2,934,954	(61,312,175)	(275,407,626)
الإيرادات:			
<u>الإيرادات عظمت النقدية</u>			
إيرادات عمليات التأمين	436,882,944	782,321,466	809,904,433
إيرادات الإستثمارات المالية	205,267,242	162,571,743	124,592,608
الإيرادات التحويلية	6,502,004	4,410,882	13,066,624
التدفق النقدي من الإيرادات	648,652,190	949,304,091	947,563,665
المصروفات:			
<u>المصروفات خفضت النقدية</u>			
المصروفات الإدارية	(140,296,477)	(161,481,178)	(162,738,944)
مصروفات العمليات التأمينية	(564,023,944)	(560,875,975)	(187,169,996)
المصروفات التحويلية	(23,067,063)	(17,337,669)	(39,182,378)
مصروف الضريبة		(31,706,894)	(58,584,516)
التدفق النقدي من المصروفات	(727,387,484)	(771,401,716)	(447,675,834)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخسائر:			
<u>الخسائر خفضت النقدية</u>			
هبوط قيمة الإستثمارات المالية			(166,890,000)
التدفق النقدي من الخسائر			(166,890,000)
أخرى:			
التدفق النقدي من العناصر الأخرى			
النقدية في نهاية السنة المالية	278,535,171	510,764,977	1,027,643,938

المصدر: إعداد الباحث

جدول 35

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الأمين للتأمين في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2017	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2015
الأصول:			
أصول ساهمت في تعظيم النقدية			
المدينون	(5.61)	(15.99)	7.02
إستثمارات قصيرة الأجل		(308.52)	
أصول ساهمت في تخفيض النقدية			
إستثمارات قصيرة الأجل	6.94		(6.71)
إستثمارات طويلة الأجل	61.24	406.11	
موجودات ثابتة	0.14		(1.32)
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	62.71 %	81.60 %	(1.01) %
الخصوم:			
خصوم ساهمت في تعظيم النقدية			
الدائنون	(4.97)		20.12
التخصيصات			43.76
خصوم ساهمت في تخفيض النقدية			
الدائنون		20.36	
التخصيصات	9.62	20.60	
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	4.65 %	40.96 %	63.88 %
حقوق الملكية:			
حقوق ملكية ساهمت في تعظيم النقدية			
رأس المال	(176.21)		
حقوق ملكية ساهمت في تخفيض النقدية			
الإحتياطيات	174.95	11.86	(177.57)
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	(1.26) %	11.86 %	(177.57) %
الإيرادات:			
الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية			
إيرادات عمليات التأمين	(188.13)	(151.35)	522.20
إيرادات الإستثمارات المالية	(88.39)	(31.45)	80.33
الإيرادات التحويلية	(2.80)	(0.85)	8.42
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	(279.32) %	(183.65) %	610.95 %
المصروفات:			
المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية			
المصروفات الإدارية	60.41	31.24	(104.93)
مصروفات العمليات التأمينية	242.87	108.51	(120.68)
المصروفات التحويلية	9.94	3.35	(25.26)
مصروف الضريبة		6.13	(37.77)
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	313.22 %	149.23 %	(288.64) %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
الخسائر ساهمت في تخفيض النقدية			
هبوط قيمة الإستثمارات المالية			(107.61)
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	(107.61) %
أخرى:			
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	(232,229,806)	(516,878,961)	155,094,197
النقدية في بداية السنة المالية	510,764,977	1,027,643,938	872,549,741
النقدية في نهاية السنة المالية	278,535,171	510,764,977	1,027,643,938

المصدر: إعداد الباحث

ويوضح الجدول (35) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة الأمين للتأمين في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو إيرادات عمليات التأمين بنسبة (188.13 %) ويأتي بعده حساب رأس المال و إيرادات الإستثمارات المالية ..الخ، الا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في خفض النقدية أكثر من تعظيمها ، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات من أكثر العناصر التي ساهمت في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم حقوق الملكية فقط. وفي سنة 2016 ساهم حساب إستثمارات قصيرة الأجل في تعظيم نقدية شركة الأمين للتأمين بنسبة (308.52 %) ويأتي بعده حساب إيرادات عمليات التأمين وإيرادات الإستثمارات المالية... الخ ، بالرغم من وجود حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات فقط في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب إيرادات عمليات التأمين في تعظيم النقدية بنسبة (522.20%) ويتبعه في ذلك حساب إيرادات الإستثمارات المالية والدائنون... الخ ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات والخصوم على التوالي في تعظيم نقدية شركة الأمين للتأمين.

(2) دار السلام للتأمين

يوضح الجدول (36) و(37) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2016 و2017 بمقدار (7,026,672) و(7,819,803) دينار على التوالي ، وإنخفاضها بمقدار (104,972,634) دينار في سنة 2015.

ويوضح الجدول (37) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة دار السلام للتأمين في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو إيرادات العمليات التأمينية بنسبة (3,731.52 %) ويأتي بعدها الإستثمارات و إيرادات الإستثمار...الخ، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات هي أكثر العناصر التي ساهمت في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم الأصول. وفي سنة 2016 ساهم حساب إيرادات العمليات التأمينية في تعظيم نقدية شركة دار السلام للتأمين بنسبة (5,326.11 %) ويأتي بعده حساب إيرادات الإستثمار والإستثمارات...الخ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات والأصول على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب إيرادات العمليات التأمينية في تعظيم النقدية بنسبة (844.35 %) ويتبعه في ذلك حساب الإحتياطيات و إيرادات الإستثمار... الخ ، الا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما فيما يخص

الفصل الثالث : المبحث الثاني

العناصر فقد ساهمت الإيرادات وحقوق الملكية على التوالي في تعظيم نقدية شركة دار السلام للتأمين.

جدول 36

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة دار السلام للتأمين

العناصر	2015 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2017 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	160,536,998	55,564,364	62,591,036
الأصول:			
<u>أصول عظمت النقدية</u>			
المديون	78,190,609		25,253,874
الاستثمارات		178,014,745	196,027,817
موجودات ثابتة	648,000		2,206,258
<u>أصول خففت النقدية</u>			
المديون		(17,400,149)	
الاستثمارات	(141,252,190)		
موجودات ثابتة		(2,520,000)	
التدفق النقدي من الأصول	(62,413,581)	158,094,596	223,487,949
الخصوم:			
<u>الخصوم خففت النقدية</u>			
الدائنين	(515,224,056)	(157,887,644)	(86,564,504)
التدفق النقدي من الخصوم	(515,224,056)	(157,887,644)	(86,564,504)
حقوق الملكية:			
<u>حقوق ملكية عظمت النقدية</u>			
الإحتياطيات	232,027,430		
<u>حقوق ملكية خففت النقدية</u>			
الإحتياطيات		(88,415,000)	(196,537,000)
التدفق النقدي من حقوق الملكية	232,027,430	(88,415,000)	(196,537,000)
الإيرادات:			
<u>الإيرادات عظمت النقدية</u>			
إيرادات العمليات التأمينية	886,337,800	374,248,547	291,797,740
صافي إيرادات الإستثمار	94,626,218	186,653,037	188,894,165
الإيرادات التحويلية والأخرى	9,766,409	9,048,190	23,585,270
التدفق النقدي من الإيرادات	990,730,427	569,949,774	504,277,175
المصروفات:			
<u>المصروفات خففت النقدية</u>			
مصروفات العمليات التأمينية	(338,660,760)	(120,226,591)	(147,559,358)
المصروفات الإدارية	(292,992,432)	(263,608,218)	(243,360,167)
المصروفات التحويلية	(60,319,299)	(31,525,422)	(22,742,519)
ضريبة السنة السابقة	(58,120,363)	(59,354,823)	(23,181,773)
التدفق النقدي من المصروفات	(750,092,854)	(474,715,054)	(436,843,817)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخسائر:			
التدفق النقدي من الخسائر			
أخرى:			
التدفق النقدي من العناصر الأخرى			
النقدية في نهاية السنة المالية	55,564,364	62,591,036	70,410,839

المصدر: إعداد الباحث

جدول 37

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة دار السلام للتأمين في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2015	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2017
الأصول:			
أصول ساهمت في تعظيم النقدية			
المدينون	(74.49)		322.95
الإستثمارات		2,533.41	2,506.81
موجودات ثابتة	(0.62)		28.21
أصول ساهمت في تخفيض النقدية			
المدينون	134.56	(247.63)	
الإستثمارات			
موجودات ثابتة		(35.86)	
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	59.45 %	2,249.92 %	2,857.97 %
الخصوم:			
الخصوم ساهمت في تخفيض النقدية			
الدائنون	490.82	(2,246.98)	(1,106.99)
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	490.82 %	(2,246.98) %	(1,106.99) %
حقوق الملكية:			
حقوق ملكية ساهمت في تعظيم النقدية			
الإحتياطيات	(221.04)		
حقوق ملكية ساهمت في تخفيض النقدية			
الإحتياطيات		(1,258.27)	(2,513.32)
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	(221.04) %	(1,258.27) %	(2,513.32) %
الإيرادات:			
الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية			
إيرادات العمليات التأمينية	(844.35)	5,326.11	3,731.52
صافي إيرادات الإستثمار	(90.14)	2,656.35	2,415.59
الإيرادات التحويلية والأخرى	(9.30)	128.77	301.61
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	(943.79) %	8,111.23 %	6,448.72 %
المصروفات:			
المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية			
مصروفات العمليات التأمينية	322.62	(1,711.00)	(1,887.00)
المصروفات الإدارية	279.11	(3,751.54)	(3,112.10)
المصروفات التحويلية	57.46	(448.65)	(290.83)
ضريبة السنة السابقة	55.37	(844.71)	(296.45)
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	714.56 %	(6,755.90) %	(5,586.38) %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخصائر:			
نسبة التدفق النقدي للخصائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	(104,972,634)	7,026,672	7,819,803
النقدية في بداية السنة المالية	160,536,998	55,564,364	62,591,036
النقدية في نهاية السنة المالية	55,564,364	62,591,036	70,410,839

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول (38) أدناه مبالغ ونسب مساهمة عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية. ويجري احتساب نسبة مساهمة العنصر عن طريق قسمة كل عنصر على صافي تدفقات السنة ذاتها. ففي سنة 2015 عُظمت نقدية قطاع التأمين ويعود ذلك لعنصر الإيرادات فقط. وفي سنة 2016 إنخفضت نقدية القطاع وذلك بسبب العناصر كافة عدا الإيرادات على الرغم من أن الأخيرة عظمت النقدية ، لكن وكما موضح فإن نسب إنخفاض النقدية أعلى من نسب تعظيمها. أما في سنة 2017 فقد ساهمت كل العناصر عدا الإيرادات والأصول في تخفيض نقدية قطاع التأمين، لكن وكما موضح فإن نسب إنخفاض النقدية أعلى من نسب تعظيمها. ويوضح الجدول كذلك متوسط تدفقات العناصر للنقدية ومتوسط نقدية القطاع في بداية ونهاية الفترة ويجري ذلك عن طريق جمع مبالغ كل مفردة (عنصر) لثلاث سنوات وقسمة الناتج على (3) لغرض معرفة مساهمة القطاع في تعظيم الثروة النقدية.

جدول 38

العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع التأمين

التفاصيل	2015		2016		2017	
	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية
متوسط التدفق للقطاع من عناصر:						
الأصول	(31,990,030)	(127.65)	(131,833,712)	51.71	38,931,487	(34.70)
الخصوم	(208,076,793)	(830.29)	(184,797,393)	72.49	(48,684,497)	43.39
حقوق الملكية	(21,690,098)	(86.55)	(74,863,588)	29.37	(96,801,023)	86.27
الإيرادات	969,147,046	3,867.19	759,626,933	(297.98)	576,464,683	(513.76)
المصروفات	(598,884,344)	(2,389.73)	(623,058,385)	244.41	(582,115,651)	518.80
المكاسب						
الخصائر	(83,445,000)	(332.97)				
أخرى						
متوسط صافي التدفق النقدي للقطاع	25,060,782	100.00 %	(254,926,145)	100.00 %	(112,205,002)	100.00 %
متوسط نقدية القطاع بداية الفترة	516,543,370		541,604,151		286,678,007	
متوسط نقدية القطاع نهاية الفترة	541,604,151		286,678,007		174,473,005	

المصدر: إعداد الباحث

3. 2. 1. 8 شركات قطاع الإتصالات عينة البحث

(1) الخاتم للإتصالات

يوضح الجدول (39) و(40) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2016 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى إنخفاض النقدية بمقدار (21,759,533,308) و(293,565,509,359) و(50,998,147,000) دينار لسنة 2015 و2016 و2017 على التوالي.

جدول 39

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الخاتم للإتصالات

العناصر	2015 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2017 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	557,237,691,270	535,478,157,962	241,912,648,603
الأصول:			
أصول عظمت النقدية			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		6,477,432,382	102,993,988,000
مخزون	57,481,848,296	57,663,781,156	
مشاريع تحت التنفيذ		(95,615,359,868)	
أصول خففت النقدية	(88,646,372,578)	(88,646,372,578)	
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(1,369,996,738)	(1,369,996,738)	(147,278,000)
مخزون	(282,871,921,488)	(282,871,921,488)	(144,104,104,000)
موجودات ثابتة			(15,277,835,000)
مشاريع تحت التنفيذ		(21,380,871,696)	(13,015,748,000)
نفقات إيرادية مؤجلة	(269,392,499,942)	(269,392,499,942)	
التدفق النقدي من الأصول	(584,798,942,450)	(234,560,765,357)	(69,550,977,000)
الخصوم:			
خصوم عظمت النقدية			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	315,151,147,336	95,641,505,901	71,080,830,000
تخصيصات	7,512,694,433		
قروض قصيرة الأجل	166,938,900,000		40,757,873,000
قروض طويلة الأجل			
خصوم خففت النقدية			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		(128,467,928,845)	(363,124,617,000)
تخصيصات		(77,161,329,575)	(70,407,330,000)
قروض قصيرة الأجل	(74,224,800,152)	(37,393,723,958)	
قروض طويلة الأجل			
التدفق النقدي من الخصوم	415,377,941,617	(147,381,476,477)	(321,693,244,000)
حقوق الملكية:			
حقوق ملكية عظمت النقدية			
الإحتياطيات		24,973,094,774	9,994,330,000
حقوق ملكية خففت النقدية	(2,686,183,674)		
الإحتياطيات			
التدفق النقدي من حقوق الملكية	(2,686,183,674)	24,973,094,774	9,994,330,000
الإيرادات:			
الإيرادات عظمت النقدية			
صافي الإيراد النشاط التجاري	4,291,592,382	5,925,882,014	12,241,915,000
صافي إيراد خدمات الإتصالات	1,385,559,146,605	1,208,199,200,894	1,215,067,300,000
إيراد فوائد وإيجارات الأراضي		1,000,020,049	552,336,000
إيرادات تحويلية	392,842,258	375,923,540	494,393,000
إيرادات أخرى	138,051,485	86,852,165	347,758,000
التدفق النقدي من الإيرادات	1,390,381,632,730	1,215,587,878,662	1,228,703,702,000
المصروفات:			
المصروفات خففت النقدية			
كلفة خدمات الإتصالات	(147,476,167,003)	(146,387,922,383)	(137,997,484,000)
رسوم ترخيص إلى هيئة الأعلام	(236,574,903,125)	(204,103,118,960)	(202,573,816,000)
رواتب وإجور	(65,544,955,643)	(62,939,782,190)	(59,678,314,000)
مستلزمات سلعية	(67,351,361,352)	(52,704,252,703)	(58,342,928,000)
مستلزمات خدمية	(178,395,064,917)	(165,604,336,087)	(136,016,434,000)
تعهدات وخدمات	(105,496,688,015)	(105,606,024,012)	(154,117,288,000)
فوائد مدينة	(33,984,929,032)	(36,719,335,199)	(37,790,723,000)
مصروفات تحويلية	(42,774,948,037)	(27,867,604,117)	(39,880,644,000)
مصروفات أخرى	(93,334,964,407)	(135,251,865,310)	(72,054,327,000)
التدفق النقدي من المصروفات	(970,933,981,531)	(937,184,240,961)	(898,451,958,000)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخسائر:			
التدفق النقدي من الخسائر			
أخرى:			
العناصر الأخرى خففت النقدية			
أرباح مؤزعة	(269,100,000,000)	(215,000,000,000)	
التدفق النقدي من العناصر الأخرى	(269,100,000,000)	(215,000,000,000)	(215,000,000,000)
النقدية في نهاية السنة المالية	535,478,157,962	241,912,648,603	190,914,502,000

المصدر: إعداد الباحث

جدول 40

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الخاتم للإتصالات في تعظيم الثروة النقدية

2017 نسب مئوية	2016 نسب مئوية	2015 نسب مئوية	العناصر
			الأصول:
			<u>أصول ساهمت في تعظيم النقدية</u>
(201.96)	(2.21)		مدینون وأرصدة مدينة أخرى
	(19.64)	(264.17)	مخزون
			مشاريع تحت التنفيذ
			<u>أصول ساهمت في تخفيض النقدية</u>
0.29	32.57	407.39	مدینون وأرصدة مدينة أخرى
282.57	61.90	1,299.99	مخزون
29.96			موجودات ثابتة
25.52	7.28	1,238.04	مشاريع تحت التنفيذ
			تفقات إيرادية موزعة
136.38 %	79.90 %	2,687.55 %	نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي
			الخصوم:
			<u>خصوم ساهمت في تعظيم النقدية</u>
(139.38)	(32.58)	(1,448.34)	داننون وأرصدة داننة أخرى
		(34.53)	تخصيصات
(79.92)		(767.20)	قروض قصيرة الأجل
			قروض طويلة الأجل
			<u>خصوم ساهمت في تخفيض النقدية</u>
712.03			داننون وأرصدة داننة أخرى
	43.76		تخصيصات
138.06	26.28		قروض قصيرة الأجل
	12.74	341.11	قروض طويلة الأجل
630.79 %	50.20 %	(1,908.95) %	نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي
			حقوق الملكية:
			<u>حقوق ملكية ساهمت في تعظيم النقدية</u>
(19.60)	(8.51)		الإحتياطيات
		12.35	<u>حقوق ملكية ساهمت في تخفيض النقدية</u>
			الإحتياطيات
(19.60) %	(8.51) %	12.35 %	نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي
			الإيرادات:
			<u>الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية</u>
(24.00)	(2.02)	(19.72)	صافي الإيراد النشاط التجاري
(2,382.57)	(411.56)	(6,367.60)	صافي إيراد خدمات الإتصالات
(1.08)	(0.34)		إيراد فواند وإيجارات الأراضي
(0.97)	(0.13)	(1.81)	إيرادات تحويلية
(0.68)	(0.03)	(0.63)	إيرادات أخرى
(2,409.30) %	(414.08) %	(6,389.76) %	نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي
			المصروفات:
			<u>المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية</u>
270.59	49.87	677.75	كلفة خدمات الإتصالات
397.22	69.53	1,087.22	رسوم ترخيص إلى هيئة الأعلام
117.02	21.44	301.22	رواتب وإجور
114.40	17.95	309.53	مستلزمات سلعية
266.71	56.41	819.85	مستلزمات خدمية
302.20	35.97	484.84	تعهدات وخدمات
74.10	12.51	156.18	فوائد مدينة
78.20	9.49	196.58	مصروفات تحويلية
141.29	46.07	428.94	مصروفات أخرى
1,761.73 %	319.24 %	4,462.11 %	نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي
			المكاسب:
0.00 %	0.00 %	0.00 %	نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي
			أخرى:
			<u>العناصر الأخرى ساهمت في تخفيض النقدية</u>
	73.24	1,236.70	أرباح موزعة
0.00 %	73.24 %	1,236.70 %	نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي
(50,998,147,000)	(293,565,509,359)	(21,759,533,308)	صافي التدفق النقدي خلال السنة
241,912,649,000	535,478,157,962	554,919,000,000	النقدية في بداية السنة المالية
190,914,502,000	241,912,648,603	557,237,691,270	النقدية في نهاية السنة المالية

المصدر: إعداد الباحث

ويوضح الجدول (40) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة الخاتم للإتصالات في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو إيرادات خدمات الإتصالات بنسبة (2,382.57 %) ويأتي بعده حساب مدينون وأرصدة مدينة أخرى التخصيصات.. الخ ، على الرغم من وجود حسابات أخرى قد ساهمت في خفض النقدية أكثر من تعظيمها، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم حقوق الملكية. وفي سنة 2016 ساهم حساب إيرادات خدمات الإتصالات في تعظيم نقدية الشركة بنسبة (411.56 %) ويأتي بعده حساب دائنون وأرصدة دائنة أخرى ومشاريع تحت التنفيذ... الخ ، الا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات وحقوق الملكية على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب إيرادات خدمات الإتصالات في تعظيم النقدية بنسبة (6,367.60 %) ويتبعه في ذلك حساب دائنون وأرصدة دائنة أخرى وقروض قصيرة الأجل... الخ، الا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت الإيرادات والخصوم على التوالي في تعظيم نقدية شركة الخاتم للإتصالات.

2) آسيا سيل للإتصالات

يوضح الجدول (41) و(42) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2016 و2017 بمقدار (136,097,000,000) و(249,072,000,000) دينار على التوالي ، وإنخفاضها بمقدار (87,424,000,000) دينار في سنة 2015.

ويوضح الجدول (42) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة آسيا سيل للإتصالات في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية الشركة هو حساب إيرادات النشاط الجاري بنسبة (598.51 %) ويأتي بعده حساب الدائنون والتخصيصات... الخ ، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعه في التعظيم عنصر الخصوم. وفي سنة 2016 ساهم حساب إيرادات النشاط الجاري في تعظيم نقدية الشركة بنسبة (1,042.10 %) ويأتي بعده حساب التخصيصات وإيرادات أخرى والمخزون ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الإيرادات فقط في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب إيرادات النشاط الجاري في تعظيم النقدية بنسبة (1,809.21 %) ويتبعه في ذلك حساب الدائنون والمدينون وإيرادات أخرى ، الا أن هناك

الفصل الثالث : المبحث الثاني

حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت عناصر الإيرادات والخصوم على التوالي في تعظيم نقدية الشركة.

جدول 41

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة آسيا سيل للإتصالات

العناصر	2015 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2017 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	554,919,000,000	467,495,000,000	603,592,000,000
الأصول:			
أصول عظمم النقدية	9,917,000,000	389,000,000	331,000,000
المدينون			
المخزون			
أصول خفضت النقدية	(479,000,000)	(98,226,000,000)	(13,559,000,000)
المدينون			
المخزون			
موجودات ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ	(447,183,000,000)	(159,312,000,000)	(69,557,000,000)
التدفق النقدي من الأصول	(437,745,000,000)	(257,149,000,000)	(82,785,000,000)
الخصوم:			
خصوم عظمم النقدية	157,807,000,000	38,429,000,000	63,661,000,000
الدائنون			
التخصيصات			
خصوم خفضت النقدية	(68,646,000,000)	(74,338,000,000)	(13,520,000,000)
الدائنون			
قروض مستلمة	(80,647,000,000)	(5,214,000,000)	
التخصيصات			
التدفق النقدي من الخصوم	8,514,000,000	(41,123,000,000)	83,973,000,000
حقوق الملكية:			
التدفق النقدي من حقوق الملكية			
الإيرادات:			
الإيرادات عظمم النقدية	1,581,680,000,000	1,418,272,000,000	1,490,711,000,000
إيرادات النشاط الجاري	2,839,000,000	816,000,000	871,000,000
إيرادات أخرى			
التدفق النقدي من الإيرادات	1,584,519,000,000	1,419,088,000,000	1,491,582,000,000
المصروفات:			
المصروفات خفضت النقدية	(100,310,000,000)	(99,995,000,000)	(95,630,000,000)
الرواتب والأجور	(1,197,000,000)	(1,176,000,000)	(1,351,000,000)
المستلزمات السلعية	(304,704,000,000)	(239,868,000,000)	(259,726,000,000)
المستلزمات الخدمية	(39,238,000,000)	(44,954,000,000)	(40,879,000,000)
مقاولات وخدمات (مساندة)	(256,858,000,000)	(225,791,000,000)	(231,912,000,000)
مشتريات بغض البيع ومصاريف التشغيل	(240,250,000,000)	(194,730,000,000)	(229,757,000,000)
ضرائب ورسوم	(18,383,000,000)	(8,469,000,000)	(12,870,000,000)
فوائد مدينة	(2,754,000,000)	(9,467,000,000)	(15,137,000,000)
المصروفات التحويلية	(1,305,000,000)	(2,447,000,000)	(169,000,000)
مصاريف رأسمالية	(21,721,000,000)	(13,995,000,000)	(17,331,000,000)
مصروف ضريبة	(69,615,000,000)	(49,798,000,000)	(59,732,000,000)
ضريبة عن سنوات سابقة			
التدفق النقدي من المصروفات	(1,056,335,000,000)	(890,690,000,000)	(964,494,000,000)
المكاسب:			
التدفق النقدي من المكاسب			
الخسائر:			
التدفق النقدي من الخسائر			
أخرى:			
العناصر الأخرى خفضت النقدية	(176,000,000)	(16,000,000)	(279,204,000,000)
أرباح موزعة			
أقساط رخصة الجيل الثالث	(186,201,000,000)	(94,013,000,000)	
التدفق النقدي من العناصر الأخرى	(186,377,000,000)	(94,029,000,000)	(279,204,000,000)
النقدية في نهاية السنة المالية	467,495,000,000	603,592,000,000	852,664,000,000

المصدر: إعداد الباحث

جدول 42

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة آسيا سيل للإتصالات في تعظيم الثروة النقدية

2017 نسب مئوية	2016 نسب مئوية	2015 نسب مئوية	العناصر
			الأصول:
			<u>أصول ساهمت في تعظيم النقدية</u>
0.13	0.29	(11.34)	المدينون المخزون
(5.44)	(72.18)		<u>أصول ساهمت في تخفيض النقدية</u>
(27.93)	(117.06)	0.54	المدينون المخزون
		511.51	موجودات ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(33.24) %	(188.95) %	500.71 %	نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي
			الخصوم:
			<u>خصوم ساهمت في تعظيم النقدية</u>
25.56		(180.51)	الدائنون
13.58	28.24		التخصيصات
	(54.62)		<u>خصوم ساهمت في تخفيض النقدية</u>
(5.43)	(3.83)	78.52	الدائنون
		92.25	قروض مستلمة
			التخصيصات
33.71 %	(30.21) %	(9.74) %	نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي
			حقوق الملكية:
0.00 %	0.00 %	0.00 %	نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي
			الإيرادات:
			<u>الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية</u>
598.51	1,042.10	(1,809.21)	إيرادات النشاط الجاري
0.35	0.60	(3.25)	إيرادات أخرى
598.86 %	1,042.70 %	(1,812.46) %	نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي
			المصروفات:
			<u>المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية</u>
(38.39)	(73.47)	114.74	الرواتب والأجور
(0.53)	(0.86)	1.37	المستلزمات السلعية
(104.28)	(176.25)	348.54	المستلزمات الخدمية
(16.41)	(33.04)	44.88	مقاولات وخدمات (مساندة)
(93.11)	(165.90)	293.81	مشتريات بغض البيع ومصاريف التشغيل
(92.25)	(143.08)	274.81	ضرائب ورسوم
(5.17)	(6.22)	21.03	فوائد مدينة
(6.08)	(6.96)	3.15	المصروفات التحويلية
(0.07)	(1.80)	1.49	مصاريف رأسمالية
(6.96)	(10.28)	24.85	مصروف ضريبية
(23.98)	(36.59)	79.63	ضريبة عن سنوات سابقة
(387.23) %	(654.45) %	1,208.30 %	نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي
			المكاسب:
0.00 %	0.00 %	0.00 %	نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي
			الخسائر:
0.00 %	0.00 %	0.00 %	نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي
			أخرى:
			<u>العناصر الأخرى ساهمت في تخفيض النقدية</u>
(112.10)	(0.01)	0.20	أرباح موزعة
	(69.08)	212.99	أقساط رخصة الجيل الثالث
(112.10) %	(69.09) %	213.19 %	نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي
249,072,000,000	136,097,000,000	(87,424,000,000)	صافي التدفق النقدي خلال السنة
603,592,000,000	467,495,000,000	554,919,000,000	النقدية في بداية السنة المالية
852,664,000,000	603,592,000,000	467,495,000,000	النقدية في نهاية السنة المالية

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول (43) أدناه مبالغ ونسب مساهمة عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية. ففي سنة 2017 عُظمت نقدية قطاع الإتصالات ويعود ذلك لعنصر الإيرادات حقوق الملكية على التوالي. وفي سنة 2016 إنخفضت نقدية القطاع وذلك بسبب كافة العناصر عدا عنصري الإيرادات وحقوق الملكية على التوالي. أما في سنة 2015 فقد ساهمت كل العناصر عدا الإيرادات والخصوم في تخفيض نقدية قطاع الإتصالات.

جدول 43

العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع الإتصالات

متوسط المبالغ لقطاع الإتصالات	2107		2016		2015		التفاصيل
	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	
							متوسط التدفق للقطاع من عناصر:
(277,764,947,468)	(76.91)	(76,167,988,500)	312.26	(245,854,882,679)	936.54	(511,271,971,225)	الأصول
(388,796,477)	(120.02)	(118,860,122,000)	119.71	(94,252,238,239)	(388.24)	211,945,970,809	الخصوم
5,380,206,850	5.05	4,997,165,000	(15.86)	12,486,547,387	2.46	(1,343,091,837)	حقوق الملكية
1,388,310,368,899	1,373.37	1,360,142,851,000	(1,673.14)	1,317,337,939,331	(2,724.68)	1,487,450,316,365	الإيرادات
(953,014,863,415)	(940.53)	(931,472,979,000)	1,160.79	(913,937,120,481)	1,856.75	(1,013,634,490,766)	المصروفات
							المكاسب
							الخصائر
(173,951,666,667)	(140.96)	(139,602,000,000)	196.25	(154,514,500,000)	417.17	(227,738,500,000)	أخرى
(11,429,698,278)	100.00 %	99,036,926,500	100.00 %	(78,734,254,680)	100.00 %	(54,591,766,654)	متوسط صافي التدفق النقدي للقطاع
493,439,083,039		422,752,324,500		501,486,578,981		556,078,345,635	متوسط نقدية القطاع بداية الفترة
482,009,384,761		521,789,251,000		422,752,324,302		501,486,578,981	متوسط نقدية القطاع نهاية الفترة

المصدر: إعداد الباحث

3. 2. 1. 9 شركات قطاع التحويل المالي عينة البحث

(1) الحرير للتحويل المالي

يوضح الجدول (44) و(45) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2106 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية بمقدار (29,784,901,249) و(4,138,736,110) و(239,652,995) في سنة 2015 و2016 و2017 على التوالي.

ويوضح الجدول (45) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة الحرير للتحويل المالي في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية، ففي سنة 2017 كان الحساب الوحيد الذي ساهم في تعظيم النقدية هو إيراد بيع وشراء الأوراق النقدية بنسبة (802.19 %) ، أما من حيث العناصر فتُعد الإيرادات هي العنصر الوحيد الذي ساهم في تعظيم النقدية. وفي سنة 2016 ساهم حساب الدائنين في تعظيم نقدية شركة الحرير للتحويل المالي بنسبة (90.34 %) ويأتي بعده إيراد بيع وشراء

الفصل الثالث : المبحث الثاني

الأوراق النقدية فقط ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الخصوم والإيرادات على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب رأس المال في تعظيم النقدية بنسبة (100.72%) ويتبعه في ذلك حساب إيراد بيع وشراء الأوراق النقدية فقط ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت حقوق الملكية والإيرادات على التوالي في تعظيم نقدية شركة الحرير للتحويل المالي.

جدول 44

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الحرير للتحويل المالي

العناصر	2015 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2017 المبالغ بالدينار
النقدية في بداية السنة المالية	14,987,146,561	44,772,047,810	48,910,783,920
<u>الأصول:</u>			
<u>الأصول خففت النقدية</u>			
المدينون	(465,000,000)	(52,500,000)	(810,000,000)
موجودات ثابتة		(72,865,000)	(6,844,750)
<u>التدفق النقدي من الأصول</u>	<u>(465,000,000)</u>	<u>(125,365,000)</u>	<u>(816,844,750)</u>
<u>الخصوم:</u>			
<u>خصوم عظمت النقدية</u>			
الدائنون		3,738,900,000	
<u>خصوم خففت النقدية</u>			
الدائنون	(7,000,000)		(9,750,000)
<u>التدفق النقدي من الخصوم</u>	<u>(7,000,000)</u>	<u>3,738,900,000</u>	<u>(9,750,000)</u>
<u>حقوق الملكية:</u>			
<u>حقوق ملكية عظمت النقدية</u>			
رأس المال	30,000,000,000		
<u>حقوق ملكية خففت النقدية</u>			
الإحتياطيات	(17,169,526)	(35,857,241)	(77,373,758)
<u>التدفق النقدي من حقوق الملكية</u>	<u>29,982,830,474</u>	<u>(35,857,241)</u>	<u>(77,373,758)</u>
<u>الإيرادات:</u>			
<u>الإيرادات عظمت النقدية</u>			
إيراد بيع وشراء الأوراق النقدية	922,440,000	1,157,493,230	1,922,477,433
<u>التدفق النقدي من الإيرادات</u>	<u>922,440,000</u>	<u>1,157,493,230</u>	<u>1,922,477,433</u>
<u>المصرفات:</u>			
<u>المصرفات خففت النقدية</u>			
المصرفات التجارية	(512,342,025)	(582,762,620)	(754,705,688)
المصرفات التحويلية والأخرى	(136,027,200)	(13,672,259)	(24,150,242)
<u>التدفق النقدي من المصرفات</u>	<u>(648,369,225)</u>	<u>(596,434,879)</u>	<u>(778,855,930)</u>
<u>المكاسب:</u>			
<u>التدفق النقدي من المكاسب</u>			
<u>الخسائر:</u>			
<u>التدفق النقدي من الخسائر</u>			
<u>أخرى:</u>			
<u>التدفق النقدي من العناصر الأخرى</u>			
النقدية في نهاية السنة المالية	44,772,047,810	48,910,783,920	49,150,436,915

المصدر: إعداد الباحث

جدول 45

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الحرير للتحويل المالي في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2015	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2017
الأصول:			
<u>الأصول ساهمت في تخفيض النقدية</u>	(1.56)	(1.27)	(337.98)
المدينون		(1.76)	(2.86)
موجودات ثابتة			
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	(1.56) %	(3.03) %	(340.84) %
الخصوم:			
<u>خصوم ساهمت في تعظيم النقدية</u>	90.34		
الدائنون			
<u>خصوم ساهمت في تخفيض النقدية</u>	(0.02)		(4.07)
الدائنون			
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	(0.02) %	90.34 %	(4.07) %
حقوق الملكية:			
<u>حقوق ملكية ساهمت في تعظيم النقدية</u>	100.72		
رأس المال			
<u>حقوق ملكية ساهمت في تخفيض النقدية</u>	(0.06)	(0.87)	(32.29)
الإحتياطيات			
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	100.66 %	(0.87) %	(32.29) %
الإيرادات:			
<u>الإيرادات ساهمت في تعظيم النقدية</u>	3.10	27.97	802.19
إيراد بيع وشراء الأوراق النقدية			
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	3.10 %	27.97 %	802.19 %
المصروفات:			
<u>المصروفات ساهمت في تخفيض النقدية</u>	(1.72)	(14.08)	(314.91)
المصروفات التجارية		(0.33)	(10.08)
المصروفات التحويلية والأخرى			
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	(2.18) %	(14.41) %	(324.99) %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	29,784,901,249	4,138,736,110	239,652,995
النقدية في بداية السنة المالية	14,987,146,561	44,772,047,810	48,910,783,920
النقدية في نهاية السنة المالية	44,772,047,810	48,910,783,920	49,150,436,915

المصدر: إعداد الباحث

2) الطيف للتحويل المالي

يوضح الجدول (46) و(47) التدفق النقدي لعناصر القوائم المالية لثلاث سنوات هي 2015 و2016 و2017، إذ أدى التدفق بالعناصر إلى تعظيم النقدية في سنة 2016 و2017 بمقدار (9,763,563,007) و(2,117,129,724) دينار على التوالي ، وإنخفاضها بمقدار (1,517,308,589) دينار لسنة 2015.

جدول 46

صافي تدفقات عناصر القوائم المالية لشركة الطيف للتحويل المالي

2017 المبالغ بالدينار	2016 المبالغ بالدينار	2015 المبالغ بالدينار	العناصر
36,993,031,634	27,229,468,627	28,746,777,216	النقدية في بداية السنة المالية
			<u>الأصول:</u>
			<u>أصول عظمت النقدية</u>
	7,862,187,562		المدينون
			<u>أصول خفضت النقدية</u>
(2,171,181,379)		(2,885,780,416)	المدينون
(134,876,195)	(95,762,875)	(6,169,241,300)	موجودات ثابتة
(440,429,286)		(75,377,850)	نفقات إيرادية مؤجلة
		(2,203,281,997)	مشروعات تحت التنفيذ
(2,746,486,860)	7,766,424,687	(11,333,681,563)	<u>التدفق النقدي من الأصول</u>
			<u>الخصوم:</u>
			<u>الخصوم عظمت النقدية</u>
4,059,853,892	462,768,869	204,197,159	الدائنون
4,059,853,892	462,768,869	204,197,159	<u>التدفق النقدي من الخصوم</u>
			<u>حقوق الملكية:</u>
			<u>حقوق الملكية عظمت النقدية</u>
		7,000,000,000	رأس المال
		7,000,000,000	<u>التدفق النقدي من حقوق الملكية</u>
			<u>الإيرادات:</u>
			<u>الإيرادات عظمت النقدية</u>
3,839,853,892	3,719,833,434	3,029,741,495	صافي إيرادات النشاط التجاري
3,839,853,892	3,719,833,434	3,029,741,495	<u>التدفق النقدي من الإيرادات</u>
			<u>المصروفات:</u>
			<u>المصروفات خفضت النقدية</u>
(204,145,000)	(203,991,500)	(210,647,250)	مصروفات العمليات المصرفية
(2,527,918,762)	(1,796,605,397)	(1,514,275,439)	المصروفات الإدارية
(42,430,000)	(13,290,000)	(24,340,000)	المصروفات التحويلية
	(617,500,000)		المصروفات الأخرى
(43,693,323)	(202,082,086)		ضريبة السنة السابقة
(2,818,187,085)	(2,833,468,983)	(1,749,262,689)	<u>التدفق النقدي من المصروفات</u>
			<u>المكاسب:</u>
			<u>التدفق النقدي من المكاسب</u>
			<u>الخسائر:</u>
			<u>التدفق النقدي من الخسائر</u>
			<u>أخرى:</u>
			<u>عناصر أخرى عظمت النقدية</u>
	648,005,000	1,886,995,000	حوالات في الطريق
			<u>عناصر أخرى خفضت النقدية</u>
(217,904,115)		(555,297,991)	توزيعات الأرباح
(217,904,115)	648,005,000	1,331,697,009	<u>التدفق النقدي من العناصر الأخرى</u>
39,110,161,358	36,993,031,634	27,229,468,627	<u>النقدية في نهاية السنة المالية</u>

المصدر: إعداد الباحث

جدول 47

إسهام عناصر القوائم المالية لشركة الطيف للتحويل المالي في تعظيم الثروة النقدية

العناصر	نسب مئوية 2015	نسب مئوية 2016	نسب مئوية 2017
الأصول:			
أصول عظمى النقدية		80.53	
المدينون			
أصول خففت النقدية	190.19		(102.55)
المدينون			(6.37)
موجودات ثابتة	406.59	(0.99)	
نفقات إيرادية مؤجلة	4.97		(20.81)
مشروعات تحت التنفيذ	145.21		
نسبة التدفق النقدي للأصول من صافي التدفق النقدي	746.96 %	79.54 %	(129.73) %
الخصوم:			
الخصوم عظمى النقدية		4.74	191.76
الدائنون	(13.46)		
نسبة التدفق النقدي للخصوم من صافي التدفق النقدي	(13.46) %	4.74 %	191.76 %
حقوق الملكية:			
حقوق الملكية عظمى النقدية			
رأس المال	(461.34)		
نسبة التدفق النقدي لحقوق الملكية من صافي التدفق النقدي	(461.34) %	0.00 %	0.00 %
الإيرادات:			
الإيرادات عظمى النقدية		38.10	181.37
صافي إيرادات النشاط التجاري	(199.68)		
نسبة التدفق النقدي للإيرادات من صافي التدفق النقدي	(199.68) %	38.10 %	181.37 %
المصروفات:			
المصروفات خففت النقدية		(2.09)	(9.64)
مصروفات العمليات المصرفية	13.88		
المصروفات الإدارية	99.80	(18.40)	(119.40)
المصروفات التحويلية	1.60	(0.14)	(2.01)
المصروفات الأخرى		(6.32)	
ضريبة السنة السابقة		(2.07)	(2.06)
نسبة التدفق النقدي للمصروفات من صافي التدفق النقدي	115.28 %	(29.02) %	(133.11) %
المكاسب:			
نسبة التدفق النقدي للمكاسب من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
الخسائر:			
نسبة التدفق النقدي للخسائر من صافي التدفق النقدي	0.00 %	0.00 %	0.00 %
أخرى:			
عناصر أخرى عظمى النقدية		6.64	
حوالات في الطريق	(124.36)		
عناصر أخرى خففت النقدية			
توزيعات الأرباح	36.60		(10.29)
نسبة التدفق النقدي للعناصر الأخرى من صافي التدفق النقدي	(87.76) %	6.64 %	(10.29) %
صافي التدفق النقدي خلال السنة	(1,517,308,589)	9,763,563,007	2,117,129,724
النقدية في بداية السنة المالية	28,746,777,216	27,229,468,627	36,993,031,634
النقدية في نهاية السنة المالية	27,229,468,627	36,993,031,634	39,110,161,358

المصدر: إعداد الباحث

ويوضح الجدول (47) تبايناً واضحاً لعناصر القوائم لشركة الطيف للتحويل المالي في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية ، ففي سنة 2017 كان أكثر حساب قد ساهم في تعظيم النقدية هو الدائنون بنسبة (191.76 %) ويأتي بعده حساب إيرادات النشاط التجاري ، أما من حيث العناصر فتُعد الخصوم هي أكثر عنصر ساهم في تعظيم النقدية ويتبعها في التعظيم الإيرادات. وفي سنة 2016 ساهم حساب المدينون في تعظيم نقدية الشركة بنسبة (80.53 %) ويأتي بعده حساب إيرادات النشاط التجاري وحوالات في الطريق والدائنون ، أما من حيث العناصر فقد ساهمت الأصول والإيرادات والعناصر الأخرى والخصوم على التوالي في تعظيم النقدية. أما في سنة 2015 فقد ساهم حساب رأس المال في تعظيم النقدية بنسبة (461.34 %) ويتبعه في ذلك حساب إيرادات النشاط التجاري وحوالات في الطريق والدائنون ، الا أن هنالك حسابات أخرى قد ساهمت في إنخفاض نقدية الشركة أكثر من تعظيمها ، أما فيما يخص العناصر فقد ساهمت حقوق الملكية والإيرادات والعناصر الأخرى والخصوم على التوالي في تعظيم نقدية الشركة.

جدول 48

العناصر المساهمة في تعظيم نقدية شركات قطاع التحويل المالي

متوسط المبالغ لقطاع التحويل المالي	2107		2016		2015		التفاصيل
	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	نسبة مئوية	المبالغ بالدينار	
(1,286,825,581)	(151.19)	(1,781,665,805)	54.96	3,820,529,844	(41.74)	(5,899,340,782)	متوسط التدفق للقطاع من عناصر:
1,408,161,653	171.85	2,025,051,946	30.23	2,100,834,435	0.70	98,598,580	الأصول
6,144,933,246	(3.28)	(38,686,879)	(0.26)	(17,928,621)	130.83	18,491,415,237	الخصوم
2,431,973,247	244.50	2,881,165,663	35.08	2,438,663,332	13.98	1,976,090,748	حقوق الملكية
(1,570,763,132)	(152.63)	(1,798,521,508)	(24.67)	(1,714,951,931)	(8.48)	(1,198,815,957)	الإيرادات
							المصروفات
							المكاسب
							الخسائر
293,632,982	(9.25)	(108,952,058)	4.66	324,002,500	4.71	665,848,505	أخرى
7,421,112,416	100.00 %	1,178,391,360	100.00 %	6,951,149,559	100.00 %	14,133,796,330	متوسط صافي التدفق النقدي للقطاع
33,606,542,628		42,951,907,777		36,000,758,219		21,866,961,889	متوسط نقدية القطاع بداية الفترة
41,027,655,044		44,130,299,137		42,951,907,777		36,000,758,219	متوسط نقدية القطاع نهاية الفترة

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول (48) أدناه مبالغ ونسب مساهمة عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية. ويجري احتساب نسبة مساهمة العنصر عن طريق قسمة كل عنصر على صافي تدفقات السنة ذاتها. ففي سنة 2017 عُظمت نقدية قطاع التحويل المالي ويعود ذلك لعنصر الإيرادات والخصوم على التوالي. وفي سنة 2016 عُظمت أيضاً نقدية قطاع التحويل المالي وذلك بسبب عناصر الأصول والعناصر الأخرى والإيرادات والخصوم على التوالي. أما في سنة 2015 فقد

ساهمت عناصر حقوق الملكية والإيرادات والعناصر الأخرى والخصوم على التوالي في تعظيم نقدية قطاع التحويل المالي. ويوضح الجدول كذلك متوسط تدفقات العناصر للنقدية ومتوسط نقدية القطاع في بداية ونهاية الفترة ويجري ذلك عن طريق جمع مبالغ كل مفردة (عنصر) لثلاث سنوات وقسمة الناتج على (3) لغرض معرفة مساهمة القطاع في تعظيم الثروة النقدية.

3 . 2 . 2 تعظيم الثروة النقدية لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية

Cash Wealth Maximization for Sectors of ISX

يوضح الجدول (49) تعظيم الثروة النقدية للقطاعات العاملة بسوق العراق في آخر ثلاث سنوات مالية. علماً أن هذه المبالغ الظاهرة في الجدول أدناه مأخوذة من جدول (8 و 13 و 18 و 23 و 28 و 33 و 38 و 43 و 48) ، إذ عن طريق هذا الجدول يمكن المقارنة بين القطاعات من حيث أي هذه القطاعات عظمت الثروة النقدية في آخر ثلاث سنوات ، وكذلك الجدول يوضح إي العناصر ساهم في تعظيم نقدية القطاع أكثر من غيرها ويعد هذا دليلاً كافياً على إستمرارية الشركات العاملة في القطاع وإستدامتها ، ويمكن أن يوضح ذلك عن طريق قدرة أغلب عناصر القوائم الظاهرة لكل القطاعات على تعظيم الثروة النقدية.

وعن طريق الجدول السابق يتضح أن أكثر قطاع عظمت ثروته النقدية هو قطاع المصارف بمبلغ (22,525,130,333) دينار يتبعه قطاع التحويل المالي وقطاع الفنادق والسياحة وقطاع الخدمات وقطاع الزراعة وقطاع الإستثمار المالي بمبالغ (7,421,112,416) و(983,957,674) و(571,939,767) و(7,077,029) و(5,495,942) دينار على التوالي. أما القطاعات التي إنخفضت ثروتها النقدية في متوسط آخر ثلاث سنوات هي قطاع التأمين والصناعة والاتصالات توالياً من أقل إنخفاض إلى أعلى إنخفاض بمبالغ (114,023,455) و(3,500,092,046) و(11,429,698,278) دينار.

ويلاحظ من النسب المئوية الظاهرة في جدول (49) أن العناصر التي ساهمت في تعظيم نقدية قطاع المصارف هي على التوالي الإيرادات والأصول بنسبة (248.55 %) و(54.97 %). ويلاحظ أيضاً أن العناصر المساهمة في تعظيم ثروة قطاع التحويل المالي هي حقوق الملكية والإيرادات والخصوم والعناصر الأخرى وبنسبة (82.80 %) و(32.77 %) و(18.98 %) و(3.96 %) على التوالي. وقد عظمت عناصر الأصول والإيرادات والخصوم على التوالي نقدية قطاع الفنادق والسياحة بنسبة (92.35 %) و(52.27 %) و(5.93 %). وعظمت عناصر الإيرادات وحقوق الملكية والأصول والعناصر الأخرى نقدية قطاع الخدمات وبنسبة

(207.50%) و(120.86%) و(51.37%) و(7.51%) على التوالي. وفيما يخص قطاع الزراعة فقد عَظمت نقديته عناصر الإيرادات والعناصر الأخرى والخصوم والمكاسب على التوالي بنسبة (4,743.02%) و(2,011.48%) و(509.45%) و(0.92%). وإن آخر قطاع عَظمت ثروته النقدية هو قطاع الإستثمار المالي وكان ذلك نتيجةً لعناصر الإيرادات وحقوق الملكية والأصول بنسبة (1,815.02%) و(1,522.78%) و(691.85%) على التوالي.

جدول 49

تعظيم الثروة النقدية للقطاعات العاملة في سوق العراق للأوراق المالية

المبالغ بالدينار									
التفاصيل	قطاع المصارف	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الزراعة	قطاع الفنادق والسياحة	قطاع الإستثمار المالي	قطاع التأمين	قطاع الاتصالات	قطاع التحويل المالي
تدفق القطاع من عناصر:									
الأصول	12,382,565,000	(32,428,065,748)	293,808,575	(177,291,629)	908,693,533	38,023,657	(41,630,752)	(277,764,947,468)	(1,286,825,581)
الخصوم	(21,705,717,167)	(909,663,648)	(137,539,737)	36,053,991	58,350,716	(83,163,279)	(147,186,228)	(388,796,477)	1,408,161,653
حقوق ملكية	(242,092,667)	3,288,275,176	691,261,970	(7,219,287)	83,690,782	(64,451,570)	(64,451,570)	5,380,206,850	6,144,933,246
الإيرادات	55,985,356,833	134,939,250,430	1,186,758,918	335,665,265	514,298,912	99,752,680	768,412,887	1,388,310,368,899	2,431,973,247
المصروفات	(15,504,256,333)	(108,407,443,419)	(1,505,265,573)	(322,530,045)	(329,340,214)	(132,807,898)	(601,352,793)	(953,014,863,415)	(1,570,763,132)
المكاسب				65,000					
الخصائر	(914,475,833)			(19,167)			(27,815,000)		
الأخرى	(7,476,249,500)	17,555,162	42,915,614	142,352,901	(168,045,274)			(173,951,666,667)	293,632,982
صافي التدفق النقدي للقطاع	22,525,130,333	(3,500,092,046)	571,939,767	7,077,029	983,957,674	5,495,942	(114,023,455)	(11,429,698,278)	7,421,112,416
نقدية القطاع بداية الفترة	531,416,858,500	23,015,850,696	1,460,370,755	301,182,268	1,296,870,786	978,645,061	448,275,176	493,439,083,039	33,606,542,628
نقدية القطاع نهاية الفترة	553,941,988,833	19,515,758,650	2,032,310,522	303,173,630	2,280,828,460	984,141,003	334,251,721	482,009,384,761	41,027,655,044
نسب مئوية									
التفاصيل	قطاع المصارف	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الزراعة	قطاع الفنادق والسياحة	قطاع الإستثمار المالي	قطاع التأمين	قطاع الاتصالات	قطاع التحويل المالي
نسب تدفق القطاع من عناصر:									
الأصول	54.97	926.49	51.37	(2,505.17)	92.35	691.85	36.51	2,430.21	(17.34)
الخصوم	(96.36)	25.99	(24.05)	509.45	5.93	(1,513.18)	129.08	3.40	18.98
حقوق ملكية	(1.08)	(93.95)	120.86	(102.01)	1,522.78	(673.91)	56.53	(47.07)	82.80
الإيرادات	248.55	(3,855.30)	207.50	4,743.02	52.27	1,815.02	(673.91)	(12,146.52)	32.77
المصروفات	(68.83)	3,097.27	(263.19)	(4,557.42)	(33.47)	(2,416.47)	527.40	8,338.06	(21.17)
المكاسب				0.92					
الخصائر	(4.06)			(0.27)			24.39		
الأخرى	(33.19)	(0.50)	7.51	2,011.48	(17.08)			1,521.93	3.96
صافي التدفق النقدي للقطاع	% 100.00	% 100.00	% 100.00	% 100.00	% 100.00	% 100.00	% 100.00	% 100.00	% 100.00

المصدر: إعداد الباحث

أما بالنسبة للقطاعات التي كان تعظيم ثروتها النقدية سالباً (إنخفضت ثروتها النقدية) ، فعلى الرغم من ذلك هناك عنصر (أو أكثر) ساهمت في تعظيم الثروة النقدية ، ففي قطاع الإتصالات ساهمت عناصر الإيرادات وحقوق الملكية فقط في تعظيم الثروة النقدية، وفي قطاع الصناعة ساهمت عناصر الإيرادات وحقوق الملكية والعناصر الأخرى في التعظيم ، وأخيراً وفي قطاع التأمين ساهم عنصر الإيرادات فقط في تعظيم الثروة النقدية. وعلى الرغم من ذلك كانت التدفقات الخارجة لباقي العناصر أكبر من التدفقات الداخلة لذلك ظهر صافي تدفق نقدي من عناصر القوائم المالية (صافي التدفق النقدي من الأنشطة) بقيمة سالبة.

3.2.3 تعظيم الثروة النقدية يُسهم في تحقيق إستمرارية وإستدامة الشركات

Contribute of Cash Wealth Maximization in Realization Continuity and Sustainability Corporation

تؤثر النقدية بشكل كبير على إستمرارية الشركات وإستدامتها ، إذ تُساعد تعظيم الثروة النقدية الشركات على الوفاء بالتزاماتها ، ويمكن قياس مساهمة تعظيم النقدية في تحقيق الإستمرارية والإستدامة¹ عن طريق إستخدام بعض نسب السيولة (Liquidity Ratio) إذ تُشير نسب السيولة إلى قدرة الشركة على تقييم المركز الائتماني الذي يُعبر عادةً عن مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وفيما يلي بعض نسب السيولة التي لها علاقة بالنقدية:

1. $\text{النقدية إلى الالتزامات المتداولة (نسبة النقدية)} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \text{مرة}$

تُشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وفقاً لمواعيد إستحقاقها.

2. $\text{النقدية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{مرة}$

تُحدد هذه النسبة قدرة الشركة على الإحتفاظ بالنقد لفترة معينة بما يعزز فرص الإستثمار في المجالات كافة.

3. $\text{التداول} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{التزامات متداولة}} = \text{مرة}$

تقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن عن طريقه تغطية وسداد الالتزامات قصيرة الاجل بواسطة أصول يمكن تحويلها الى نقدية وذلك في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات.

4. $\text{صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{أصول متداول} - \text{التزامات متداولة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \%$

$\text{إجمالي الأصول} \times 100\% = \%$

¹ المصدر (Doane & MacGillivray, 2001:19) مذكور في صفحة 87.

تُظهر هذه النسبة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل ، إذ تُشير القيمة المنخفضة نسبياً إلى إنخفاض مستويات السيولة بشكل نسبي.

3. 2. 1. قطاع المصارف

1) مصرف كردستان

تُشير النسبة الأولى في سنة 2015 الموضحة في جدول (50) إلى أن مصرف كردستان قادر على سداد ديونه قصيرة الأجل بنسبة (1.64) مرة ، أما في سنة 2016 و2017 نلاحظ تقارب بالنسبة بين السنتين (2.17) و(2.15) مرة على التوالي إي المحافظة على نسبة ثابتة نسبياً بين السنتين مع وجود إرتفاع ملحوظ عن سنة 2015. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة وخاصةً في آخر سنتين على الحفاظ بمستوى من النقدية إلى إجمالي الأصول وبنسبة (0.92) و(0.94) مرة، علماً أن سنة 2015 تُعد نسبتها الأقل في آخر ثلاث سنوات. وتقيس النسبة الثالثة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، إذ شهدت أعلى نسبة للشركة في سنة 2016 (2.26) مرة وتتبعها سنة 2017 و2015 بنسبة (2.19) و(1.85) مرة على التوالي. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل، فنلاحظ ثباتاً نسبياً في آخر سنتين (53%) و(52%) على التوالي وارتفاعاً ملحوظاً عن سنة 2015.

2) مصرف عبر العراق

تُشير النسبة الأولى في سنة 2017 الموضحة في جدول (50) إلى أن مصرف عبر العراق قادر على سداد ديونه قصيرة الأجل بنسبة (2.71) مرة وتعد هذه النسبة الأعلى وتتبعها سنة 2016 و2015 على التوالي بنسبة (1.73) و(1.53) مرة. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة على الحفاظ بمستوى معين من النقدية إلى إجمالي الأصول وشهدت أعلى نسبة في سنة 2017 (0.57) مرة ومن ثم سنة 2016 و2015 على التوالي بنسبة (0.51) و(0.36) مرة. وعن طريق النسبة الثالثة نلاحظ قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل، إذ تعد سنة 2017 الأعلى بنسبة (4.22) مرة وتأتي بعدها سنة 2016 و2015 بنسبة (2.90) و(2.58) مرة على التوالي. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل ، فنلاحظ أن أعلى نسبة شهدتها الشركة كانت في سنة 2017 (68%) ومن ثم سنة 2016 و2015 بنسبة (61%) و(33%) على التوالي.

وعن طريق ما سبق يتضح أن قطاع المصارف (مصرف كردستان ومصرف عبر العراق) قد إنخفضت ثروته النقدية في سنة 2015 ولذلك شهدت هذه السنة نسب سيولة أقل قياساً في آخر

ثلاث سنوات . وفي سنة 2016 عُظمت نقدية القطاع مما أدى إرتفاع النسب قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية مصرف عبر العراق فشهد ذلك أعلى نسب سيولة ، أما مصرف كردستان فقد إنخفضت ثروته النقدية مما أثر على النسب الواردة في جدول (50) ليشهد هذا المصرف في سنة 2016 تذبذب نسب السيولة. ويظهر تأثير تعظيم الثروة النقدية من عدمها جلياً في نسبة النقدية إلى الإلتزامات المتداولة وكذلك نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ، وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد ساهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال.

جدول 50

نسب السيولة لقطاع المصارف

مصرف كردستان			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الإلتزامات المتداولة	1.64 مرة	2.17 مرة	2.15 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.83 مرة	0.92 مرة	0.94 مرة
التداول	1.87 مرة	2.26 مرة	2.19 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	44 %	53 %	52 %
مصرف عبر العراق			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الإلتزامات المتداولة	1.73 مرة	1.53 مرة	2.71 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.36 مرة	0.51 مرة	0.57 مرة
التداول	2.58 مرة	2.90 مرة	4.22 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	33 %	64 %	68 %

المصدر: إعداد الباحث

3. 2. 2. قطاع الصناعة

(1) شركة بغداد للمشروبات الغازية

تُشير النسبة الأولى في سنة 2015 الموضحة في جدول (51) إلى أن شركة بغداد للمشروبات الغازية قادر على سداد ديونه قصيرة الأجل بنسبة (6.15) مرة ، وفي سنة 2016 إنخفضت النسبة لتصل إلى (0.92) مرة ورجعت لترتفع قليلاً في سنة 2017 لتصل إلى (1.53) مرة. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة وخاصةً في آخر سنتين على الحفاظ بمستوى من النقدية إلى إجمالي الأصول وبنسبة (0.09) و(0.07) مرة ، علماً أن سنة 2015 تُعد نسبتها الأعلى في آخر ثلاث سنوات. وتقيس النسبة الثالثة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة

الأصول قصيرة الأجل ، إذ تعد أعلى سنة إستطاعت الشركة خلالها سداد ديونها فيها هي سنة 2015 بنسبة (11.53) مرة وتتبعها سنة 2017 و2016 بنسبة (6.13) و(3.06) مرة على التوالي. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل ، فنلاحظ إن أعلى نسبة هي سنة 2015 ويأتي بعدها على التوالي (25 %) و(20 %) لسنة 2017 و2016.

جدول 51

نسب السيولة لقطاع الصناعة

شركة بغداد للمشروبات الغازية			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	6.15 مرة	0.92 مرة	1.53 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.28 مرة	0.09 مرة	0.07 مرة
التداول	11.53 مرة	3.06 مرة	6.13 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	47 %	20 %	25 %
الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	1.65 مرة	0.12 مرة	0.04 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.25 مرة	0.02 مرة	0.01 مرة
التداول	5.11 مرة	3.55 مرة	2.85 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	61 %	48 %	43 %

المصدر: إعداد الباحث

(2) الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (51) إلى أن الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور في سنة 2015 قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة (1.65) مرة وتعد هذه النسبة الأعلى وتتبعها سنة 2016 و2017 على التوالي بنسبة (0.12) و(0.04) مرة. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة على الحفاظ بمستوى معين من النقدية إلى إجمالي الأصول وشهدت أعلى نسبة في سنة 2015 (0.25) مرة ومن ثم سنة 2016 و2017 على التوالي بنسبة (0.02) و(0.01) مرة. وعن طريق النسبة الثالثة نلاحظ قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، إذ تعد السنة التي شهدت أعلى نسبة هي سنة 2015 بنسبة (5.11) مرة وتأتي بعدها سنة 2016 و2017 بنسبة (3.55) و(2.85) مرة على التوالي. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل ، فنلاحظ أن أعلى نسبة شهدتها الشركة كانت في سنة 2015 (61 %) ومن ثم سنة 2016 و2017 بنسبة (48 %) و(43 %) على التوالي.

وعن طريق ما سبق يتضح أن شركة بغداد للمشروبات الغازية عُظمت ثروتها النقدية في سنة 2015 وشهدت هذه السنة أعلى نسب سيولة للشركة في آخر ثلاث سنوات ، أما الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور إنخفضت نقديتها عن السنة السابقة وعلى الرغم من ذلك تعد نسب السيولة لهذه السنة هي الأعلى لآخر ثلاث سنوات . وفي سنة 2016 و2017 إنخفضت نقدية القطاع مما أدى إلى إنخفاض النسب أكثر قياساً بسنة 2015. ويظهر تأثير تعظيم الثروة النقدية من عدمها جلياً في نسبة النقدية إلى الإلتزامات المتداولة وكذلك نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ، وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية من عدمه للشركتين قد ساهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال ، ولكن إذا إستمر الإنخفاض في النقدية سيؤدي ذلك إلى مشاكل كبيرة تهدد إستمرارية وإستدامة الشركتين وخاصةً الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور.

3. 2. 3. قطاع الخدمات

1) شركة المعمورة للإستثمارات العقارية

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (52) إلى أن شركة المعمورة للإستثمارات العقارية في سنة 2016 قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة (5.48) مرة وتعد هذه السنة هي الأعلى وتأتي بعدها سنة 2017 و2015 على التوالي بنسبة (4.97) و(1.13) مرة. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة على الحفاظ بمستوى من النقدية إلى إجمالي الأصول ، إذ نلاحظ أن سنة 2017 هي الأعلى وتتبعها سنة 2016 و2015 على التوالي. وتقيس النسبة الثالثة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، إذ تعد السنة التي شهدت أعلى نسبة هي سنة 2016 وبنسبة (45.34) مرة وتتبعها سنة 2017 و2015 على التوالي. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل ، فنلاحظ تقارب كبير في آخر سنتين (97%) و(96%) على التوالي مع وجود إرتفاع نسبي عن سنة 2015.

2) شركة النخبة للمقاولات

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (52) إلى أن شركة النخبة للمقاولات في سنة 2017 قادره على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة (7.38) مرة وتعد هذه النسبة هي الأعلى وتتبعها سنة 2016 و2015 على التوالي وبنسبة (7.12) و(6.92) مرة ، ويرى الباحث أن الشركة تحتفظ بمقدار كبير من النقدية تستطيع إستثماره وتحقيق عوائد مُرضية سواءً في المدى القصير

أم الطويل. وشهدت النسبة الثانية والثالثة والرابعة أعلى ارتفاع لها في سنة 2015 وتبعها إنخفضت نسبي وبصورة تدريجية في سنة 2016 و2017.

جدول 52

نسب السيولة لقطاع الخدمات

شركة المعمورة للإستثمارات العقارية			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	1.13 مرة	5.48 مرة	4.97 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.11 مرة	0.12 مرة	0.19 مرة
التداول	9.93 مرة	45.34 مرة	26.04 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	90 %	97 %	96 %
شركة النخبة للمقاولات العامة			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	7.38 مرة	7.12 مرة	6.92 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.33 مرة	0.31 مرة	0.31 مرة
التداول	14.03 مرة	13.95 مرة	13.73 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	57 %	57 %	56 %

المصدر: إعداد الباحث

وعن طريق ما سبق يتضح أن شركة المعمورة للإستثمارات العقارية وشركة النخبة للمقاولات قد عُظمت ثروتهما النقدية في سنة 2015. وفي سنة 2016 إنخفضت نقدية القطاع مما أدى إلى انخفاض أغلب نسب شركة النخبة قياساً بسنة 2015 ، ولكن نسب شركة المعمورة ارتفعت رغم التعظيم السالب لأن الالتزامات المتداولة انخفضت إلى أقل من الربع قياساً بالسنة السابقة. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية شركة المعمورة فشهد ذلك تذبذب في نسب سيولة لأن الالتزامات ارتفعت قياساً بالسنة السابقة ، أما شركة النخبة فقد إنخفضت ثروتها النقدية مما أثر على النسب الواردة في جدول (52) لتشهد هذا الشركة في سنة 2015 أعلى نسب سيولة. ويظهر تأثير تعظيم الثروة النقدية من عدمها جلياً في نسبة النقدية إلى الإلتزامات المتداولة وكذلك نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ، وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد ساهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال.

3.2.2.4. قطاع الزراعة

(1) الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (53) إلى أن الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم في سنة 2017 قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة (0.36) مرة ، وتعد هذه النسبة هي

الأعلى في آخر ثلاث سنوات وتأتي بعدها سنة 2016 و2015 على التوالي. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة في الحفاظ على مستوى من النقدية إلى إجمالي الأصول ، إذ نلاحظ زيادة ملحوظة لهذه النسبة سنة 2017 عما كانت عليه سنة 2016 و2015. وتقيس النسبة الثالثة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، فتعد النسبة الأعلى (2.47) مرة في سنة 2016 وتتبعها سنة 2015 و2017 على التوالي. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل ، فنلاحظ ثباتاً نسبياً في أول سنتين يتبعها انخفاضاً بسيطاً سنة 2017.

2) الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (53) إلى أن الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي في سنة 2016 قادره على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة (2.66) مرة وتعد هذه النسبة الأعلى وتتبعها سنة 2015 و2017 على التوالي. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة على الحفاظ بمستوى معين من النقدية إلى إجمالي الأصول ، إذ نلاحظ أن الشركة لم تستطع الحفاظ على نسبة متقاربة فشهدت أعلى نسبة في سنة 2016 وأقل نسبة في 2017. وعن طريق النسبة الثالثة نلاحظ قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، إذ شهدت أعلى نسبة في سنة 2015 وتأتي بعدها سنة 2016 و2017 على التوالي. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل ، فنلاحظ إن أعلى نسبة شهدتها الشركة في سنة 2015 وأقل نسبة في سنة 2017.

جدول 53

نسب السيولة لقطاع الزراعة

الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	0.03 مرة	0.14 مرة	0.36 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.01 مرة	0.04 مرة	0.12 مرة
التداول	2.44 مرة	2.47 مرة	2.17 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	40%	41%	37%
الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	1.91 مرة	2.66 مرة	0.30 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.26 مرة	0.34 مرة	0.04 مرة
التداول	3.95 مرة	3.39 مرة	2.90 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	39%	30%	28%

المصدر: إعداد الباحث

وعن طريق ما سبق يتضح أن الشركتين قد إنخفضت ثروتهما النقدية في سنة 2015 وظهر ذلك جلياً على أول وأهم نسبتيين ظاهرة في الجدول أعلاه. وفي سنة 2016 عُظمت نقدية الشركتين مما أدى إلى ارتفاع أول نسبتيين قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم فشهد ذلك أعلى نسب مرتبطة بالنقدية مباشرة ، أما الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي فقد إنخفضت ثروتها النقدية مما أثر على النسب المرتبطة بالنقدية مباشرة فكانت الأقل في آخر ثلاث سنوات. وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد ساهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال.

3. 2. 2. 5. قطاع الفنادق والسياحة

1) الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (54) إلى أن الشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع في سنة 2017 قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة (11.18) مرة ، وفي 2016 بنسبة (10.87) مرة ، أما في سنة 2015 فقد بلغت النسبة (0.11) مرة وهي النسبة الأقل قياساً بآخر سنتين. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة في الحفاظ على مستوى من النقدية إلى إجمالي الأصول ، إذ بلغت أعلى نسبة في سنة 2016 ومن ثم سنة 2017 و2015 على التوالي. وتقيس النسبة الثالثة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل، وبلغت أعلى نسبة في سنة 2017 (19.07) مرة وتأتي بعدها سنة 2015 و2016. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل، فنلاحظ أن أعلى نسبة (77%) كانت سنة 2016 وأقل نسبة (69%) في سنة 2017.

2) فنادق كربلاء

تُشير النسبة الأولى في سنة 2016 الموضحة في جدول (54) إلى أن فنادق كربلاء قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة (7.39) مرة وتعد هذه النسبة الأعلى وتتبعها سنة 2015 ومن ثم 2017 التي تُعد الأقل ، إذ قد تسبب ذلك بمشاكل للشركة لأن النقدية لا تستطيع تغطية الا (10%) من الالتزامات المتداولة. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة على الحفاظ بمستوى معين من النقدية إلى إجمالي الأصول وشهدت سنة 2015 و2016 تقارباً كبيراً بين النسبتيين الا أن سنة 2017 إنخفضت كثيراً قياساً بالسنتين السابقتين. وعن طريق النسبة الثالثة نلاحظ قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، إذ نلاحظ تقارباً كبيراً في أول سنتين تبعهما إنخفاضاً ملحوظاً في سنة 2017 قياساً بسنة 2015 و2016. وتُظهر

النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل ، فنلاحظ أن أعلى نسبة شهدتها الشركة كانت في سنة 2015 (41 %) ومن ثم سنة 2016 و2017 (18 %) و(3 %) على التوالي.

جدول 54

نسب السيولة لقطاع الفنادق والسياحة

الوطنية للإستثمارات السياحية المشاريع			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	0.11 مرة	10.87 مرة	11.18 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.01 مرة	0.64 مرة	0.42 مرة
التداول	15.65 مرة	14.15 مرة	19.07 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	73 %	77 %	69 %
فنادق كربلاء			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	2.40 مرة	7.39 مرة	0.10 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.03 مرة	0.04 مرة	0.001 مرة
التداول	35.23 مرة	34.12 مرة	6.28 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	41 %	18 %	3 %

المصدر: إعداد الباحث

وعن طريق ما سبق يتضح أن الشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع أنخفضت نقديتها في سنة 2015 وأثر هذا الإنخفاض على نسب السيولة كثيرا مقارنةً بالسنتين الأخيرتين، أما فنادق كربلاء فقد عُظمت ثروتها النقدية في سنة 2015 وأثر ذلك على نسب السيولة بشكل إيجابي. وفي سنة 2016 عُظمت نقدية القطاع مما أدى إرتفاع النسب قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 إنخفضت نقدية القطاع مما أثر على النسب الواردة في جدول (54) لتشهد هذه السنة نسب سيولة متفاوتة بين الشركتين بسبب إنخفاض حسابات أخرى وخاصةً للشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع إذ أثر ذلك على إجمالي الأصول . ويظهر تأثير تعظيم الثروة النقدية من عدمها جلياً في نسبة النقدية إلى الإلتزامات المتداولة وكذلك نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول، وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد ساهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال.

3.2.2.6. قطاع الإستثمار المالي

(1) الأمين للإستثمار المالي

تُشير النسبة الأولى في سنة 2017 الموضحة في جدول (55) إلى أن شركة الأمين للإستثمار المالي قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة (2.18) مرة وتتبعها سنة 2016 و2015 على التوالي. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة على الحفاظ بمستوى من النقدية إلى إجمالي الأصول ، إذ شهدت هذه النسبة تفاوتاً بين السنين إلا أن آخر سنتين كانتان أعلى قياساً بسنة 2015. وتقيس النسبة الثالثة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، فتعد سنة 2017 الأعلى قياساً بأول سنتين وتتبعها سنة 2015. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل، فنلاحظ تفاوتاً واضحاً في النسب بين السنين ، علماً أن سنة 2017 هي الأعلى ومن ثم سنة 2015 و2016.

جدول 55

نسب السيولة لقطاع الإستثمار المالي

الأمين للإستثمار المالي			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	0.45 مرة	0.71 مرة	2.18 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.18 مرة	0.39 مرة	0.46 مرة
التداول	2.58 مرة	1.82 مرة	4.71 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	61%	45%	79%
الوئام للإستثمار المالي			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	2.02 مرة	2.21 مرة	2.26 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.58 مرة	0.63 مرة	0.64 مرة
التداول	3.51 مرة	3.49 مرة	3.52 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	72%	71%	71%

المصدر: إعداد الباحث

(2) الوئام للإستثمار المالي

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (55) إلى أن شركة الوئام للإستثمار المالي في الثلاث سنوات 2015 و2016 و2107 قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل فهي تحافظ على إرتفاع نسبي بين سنة وأخرى. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة الحفاظ على مستوى معين من النقدية إلى إجمالي الأصول وشهدت الثلاث سنوات ارتفاعاً تدريجياً بين السنوات من 2105 إلى 2016

و2016 إلى 2017. وعن طريق النسبة الثالثة نلاحظ مدى قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، إذ تعد السنة الأعلى هي سنة 2017 بنسبة (3.52) مرة وتأتي بعدها سنة 2015 و2016. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل ، فنلاحظ ثبات في النسبة لسنة 2016 و2017 إلا أن أعلى نسبة شهدتها الشركة كانت في سنة 2015 (72 %).

وعن طريق ما سبق يتضح أن شركة الأمين للإستثمار المالي وشركة الوئام للإستثمار المالي قد إنخفضت ثروتهما النقدية في سنة 2015 مما أدى إلى إنخفاض نسبة النقدية ونسبة النقدية إلى إجمالي الأصول كون النسبتين مرتبطتان بشكل مباشر بنقدية الشركة. وفي سنة 2016 عُظمت نقدية القطاع مما أدى إلى إرتفاع النسب قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية الشركتين فشهدت هذه السنة أعلى نسب سيولة. ويظهر تأثير تعظيم الثروة النقدية من عدمها جلياً في أول نسبتين ، وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد ساهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال.

3.2.2.7. قطاع التأمين

1) الأمين للتأمين

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (56) إلى أن شركة الأمين للتأمين في سنة 2015 قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة (2.17) مرة ، وتتبعها سنة 2016 و2017 بنسبة (1.96) و(1.11) مرة على التوالي. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة في الحفاظ على مستوى من النقدية إلى إجمالي الأصول ، فنلاحظ أن أعلى نسبة في سنة 2015 وتنخفض هذه النسبة بعد ذلك إلى النصف تقريباً وبشكل ثابت بين سنة وأخرى. وتقيس النسبة الثالثة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، إذ نلاحظ أعلى نسبة إستطاعت الشركة فيها سداد ديونها هي سنة 2015 بنسبة (8.21) مرة وتتبعها سنة وتتبعها على التوالي سنة 2016 و2017. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل، فنلاحظ أعلى نسبة (77 %) سنة 2015 ومن ثم تنخفض في سنة 2016 إلى (33 %) ثم إلى (28 %) سنة 2017.

جدول 56

نسب السيولة لقطاع التأمين

شركة الأمين للتأمين			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	2.17 مرة	1.96 مرة	1.11 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.23 مرة	0.12 مرة	0.06 مرة
التداول	8.21 مرة	6.46 مرة	5.83 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	77 %	33 %	28 %
شركة دار السلام للتأمين			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	0.21 مرة	0.87 مرة	2.85- مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.01 مرة	0.01 مرة	0.02 مرة
التداول	19.53 مرة	65.60 مرة	171.58- مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	95 %	98 %	100 %

المصدر: إعداد الباحث

(2) دار السلام للتأمين

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (56) إلى أن شركة دار السلام للتأمين في سنة 2017 سددت ديونها كافة وقامت أيضاً بدفع مبالغ نقدية إضافية للدائنين بالإعتماد على آلية الدفع المسبق. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة على الحفاظ بمستوى معين من النقدية إلى إجمالي الأصول وشهدت هذه النسبة ثبات في أول سنتين وتقارباً كبيراً مع سنة 2017. وعن طريق النسبة الثالثة نلاحظ قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل، إذ تعد السنة الأفضل هي سنة 2017 وتأتي بعدها سنة 2016 و2015 على التوالي لأن إجمالي الالتزامات المتداولة للشركة مدفوعة بالكامل لهذه السنة، فضلاً عن مدفوعات مُسبقة للسنة اللاحقة. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل، فنلاحظ أن أعلى نسبة شهدتها الشركة كانت في سنة 2017 (100 %) ومن ثم سنة 2016 و2015 وبنسبة (98 %) و(95 %) على التوالي.

وعن طريق ما سبق يتضح أن شركة الأمين للتأمين قد عُظمت ثروتها النقدية في سنة 2015 فأدى ذلك إلى أعلى نسب سيولة شهدتها الشركة، أما شركة دار السلام للتأمين فقد إنخفضت نقديتها في نفس السنة وأثر ذلك على نسبة النقدية فقط ولم تتأثر باقي النسب بذلك لأن الأصول المتداولة وإجمالي أصول الشركة أنخفضت أيضاً. وفي سنة 2016 إنخفضت نقدية شركة الأمين مما أدى إلى انخفاض نسب سيولة الشركة قياساً بسنة 2015، أما شركة دار السلام فقد عُظمت

نقديتها مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة قياساً بالسنة السابقة. وفي سنة 2017 إنخفضت نقدية شركة التأمين أيضاً وكانت نسب السيولة للشركة هي الأقل قياساً بالسنتين السابقتين ، أما شركة دار السلام فقد عُظمت نقديتها مما أدى إلى ارتفاع النسب قياساً بالسنتين السابقتين. وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد ساهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال.

3.2.2.8. قطاع الإتصالات

(1) الخاتم للإتصالات

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (57) إلى أن أعلى نسب لشركة الخاتم للإتصالات استطاعت الشركة عن طريقها سداد جزء من ديونها قصيرة الأجل هي (0.44) مرة في سنة 2015 وتتبعها في ذلك سنة 2017 و2016 على التوالي. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة في الحفاظ على مستوى من النقدية إلى إجمالي الأصول ، فقد شهدت 2016 و2017 ثباتاً في النسبة وإنخفضت إلى النصف عن سنة 2015. وتقيس النسبة الثالثة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، إذ تعد أعلى نسبة شهدتها الشركة هي سنة 2017 استطاعت عن طريقها سداد ديونها وتتبعها سنة 2015 و2016 على التوالي. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل ، فنلاحظ أن الالتزامات المتداولة أكبر من الأصول المتداولة لذلك ظهرت النتائج بالسالب ، وإن أقل نسبة سالبة هي الأفضل التي من الممكن المقارنة بها.

(2) آسيا سيل للإتصالات

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (57) إلى أن أعلى نسبة لشركة آسيا سيل للإتصالات تستطيع الشركة عن طريقها سداد جزء من ديونها قصيرة الأجل هي (0.60) مرة في سنة 2017 وتتبعها في ذلك سنة 2016 و2015 على التوالي. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة في الحفاظ على مستوى من النقدية إلى إجمالي الأصول ، فقد شهدت الشركة ارتفاعاً تدريجياً لهذه النسبة من سنة إلى أخرى. وتقيس النسبة الثالثة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل ، لقد شهدت هذه النسبة كذلك ارتفاعاً تدريجياً في هذه النسبة أيضاً. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل، فنلاحظ أن الالتزامات المتداولة أكبر من الأصول المتداولة لذلك ظهرت النتائج بالسالب ، وأن أقل نسبة سالبة هي الأفضل التي يمكن مقارنة السنتين الأخرتين بها.

جدول 57

نسب السيولة لقطاع الإتصالات

شركة الخاتم للإتصالات			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	0.44 مرة	0.22 مرة	0.26 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.13 مرة	0.06 مرة	0.06 مرة
التداول	0.80 مرة	0.69 مرة	0.82 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	- 6 %	- 9 %	- 4 %
شركة آسيا سيل للإتصالات			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	0.35 مرة	0.48 مرة	0.60 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.13 مرة	0.18 مرة	0.26 مرة
التداول	0.48 مرة	0.69 مرة	0.80 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	- 20 %	- 12 %	- 9 %

المصدر: إعداد الباحث

وعن طريق ما سبق يتضح أن شركة الخاتم قد إنخفضت ثروتها النقدية في الثلاث السنوات بمقدار متفاوت وصَحَبَ ذلك تغيير قيم حسابات أخرى أثرت في مجملها على نسب السيولة بصورة سلبية. أما فيما يخص شركة آسيا سيل فقد إنخفضت نقديتها في سنة 2015، لذلك شهدت الشركة أقل نسب سيولة في هذه السنة. وفي سنة 2016 عَظمت نقدية الشركة آسيا سيل مما أدى ارتفاع النسب قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عَظمت نقدية الشركة آسيا سيل أيضاً فأدى ذلك أعلى نسب سيولة شهدتها الشركة. وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد ساهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال وخاصةً لشركة آسيا سيل.

3.2.2.9. قطاع التحويل المالي

(1) الحرير للتحويل المالي

تُشير النسبة الأولى في سنة 2015 الموضحة في جدول (58) إلى أن شركة الحرير قادرة على سداد ديونها كافة بنسبة (860.03) مرة وتظهر هذه النسبة الكبيرة لأن الالتزامات قصيرة الأجل في 2105 كانت صغيرة قياساً بالسنتين اللاحقتين ، أما في سنة 2016 و2017 نلاحظ تقارب بالنسبة بين السنتين. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة في الحفاظ على مستوى من النقدية إلى إجمالي الأصول وقد استطاعت الشركة الحفاظ على مستوى شبه ثابت وخلال الثلاث سنوات. وتقيس النسبة الثالثة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول

قصيرة الأجل، إذ شهدت أعلى نسبة في سنة 2015 لأن الشركة استطاعت سداد كافة ديونها وتتبعها سنة 2016 و2017 مرة على التوالي. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل، فنلاحظ ثباتاً نسبياً في آخر سنتين على التوالي إلا أن سنة 2015 تُعد الأعلى.

جدول 58

نسب السيولة لقطاع التحويل المالي

شركة الحرير للتحويل المالي			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	860.03 مرة	12.70 مرة	12.42 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.98 مرة	0.98 مرة	0.97 مرة
التداول	874.15 مرة	12.91 مرة	12.83 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	99%	92%	92%
شركة الطيف للتحويل المالي			
النسب	2015	2016	2017
النقدية إلى الالتزامات المتداولة	47.34 مرة	41.84 مرة	7.90 مرة
النقدية إلى إجمالي الأصول	0.59 مرة	0.79 مرة	0.76 مرة
التداول	65.15 مرة	43.92 مرة	6.89 مرة
صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	96%	81%	57%

المصدر: إعداد الباحث

(2) الطيف للتحويل المالي

تُشير النسبة الأولى الموضحة في جدول (58) إلى أن شركة الطيف للتحويل المالي في سنة 2015 و2016 حققت تقارباً مقبولاً بين النسبتين إلا أن النسبة شهدت انخفاضاً كبيراً في سنة 2017 قياساً بأول سنتين. وتحدد النسبة الثانية قدرة الشركة على الحفاظ بمستوى معين من النقدية إلى إجمالي الأصول وشهدت سنة 2016 و2017 تقارباً بالنسبة عند (0.79) و(0.76) مرة على التوالي، وأن أقل نسبه ظهرت قد كانت في سنة 2015. وعن طريق النسبة الثالثة نلاحظ قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول قصيرة الأجل، إذ شهدت سنة 2015 أعلى نسبة وتبعتها سنة 2016 إلا أن سنة 2017 كانت الأقل. وتُظهر النسبة الرابعة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل، فنلاحظ إن أعلى نسبة شهدتها الشركة كانت في سنة 2015 بنسبة (96%) ومن ثم سنة 2016 و2017 (81%) و(57%) على التوالي.

وعن طريق ما سبق يتضح إن شركة الحرير عُظمت ثروتها النقدية في سنة 2015 ونظراً لذلك كانت كل النسب لهذه الشركة هي الأعلى، أما شركة الطيف فقد إنخفضت ثروتها النقدية في نفس

السنة الا أن أغلب نسب السيولة كانت مرتفعة ويرجع ذلك لأن الأصول والالتزامات المتداولة كانت صغيرة في تلك السنة مقارنةً بالسنتين اللاحقتين. وفي سنة 2016 عُظمت نقدية القطاع مما أدى إلى ارتفاع بعض نسب السيولة وخاصةً في شركة الحرير قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية القطاع أيضاً الا أن نسب السيولة كانت الأقل وذلك بسبب تغيير باقي الأصول والالتزامات المتداولة. ويلاحظ كذلك إن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد ساهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال وأدى ذلك إلى دخول الشركتين بإستثمارات ومشاريع جديدة وكذلك سداد بعض الديون وبالنتيجة إعادة تنظيم الهيكل المالي.

ويمكن معرف استمرارية واستدامة أي شركة من عدمها عن طريق الآتي:

أ) قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل سنة 2004 وما جاء في الفصل السابع منه في المادة 76 ثانياً "إذا بلغت خسارة الشركة ما يساوي أو يفوق 75% من رأس مالها وجب عليها اتخاذ احد الإجراءات: أما تخفيض أو زيادة رأس مال الشركة، أو تصفيتها"

لقد قام الباحث بتطبيق ما جاء في المادة 76 ثانياً وأضح أن 88.88 % من الشركات عينة البحث ليس لديها عجز أو خسائر متراكمة ظاهرة في قائمة المركز المالي، أما الجزء المتبقي من الشركات عينة البحث لديها خسائر متراكمة ويمكن توضيح ذلك عن طريق جدول (59).

جدول 59

شركات ضمن عينة البحث تعاني من مشاكل محتملة في استمراريته

قطاع	أسم الشركة	النسبة المئوية %		
		2015	2016	2017
الصناعة	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	5.523	17.08	27.617
الفنادق والسياحة	فنادق كربلاء	—	0.657	0.941
الاستثمار المالي	الأمين للإستثمار المالي	37.298	44.676	36.575
التأمين	الأمين للتأمين	—	—	2.07

المصدر: إعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه أن الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور نسبة عجزها المتراكم إلى رأس المال في مسار تصاعدي ، علماً أن رأس المال الشركة ثابت خلال الثلاث السنوات عند مبلغ (17,250,000,000) دينار ، إذ تُنبئ هذه النسبة بمشاكل محتملة خاصةً وأن هذه النسبة ترتفع بأكثر من 10% من سنة لأخرى ، فإذا أستمرت هذه المشكلة لسنة 2020 لربما يتوجب

على الشركة إبلاغ مسجل الشركات بخسائرها في حال ساوت أو تجاوزت نسبة خسائرها 50% من رأس المال وفق ما جاء في المادة 76 أولاً ، وتتضح المشاكل جلية عن طريق التعظيم النقدي السالب للثروة (إنخفاض الثروة النقدية) وخلال الثلاث سنوات ، فضلاً عن نسب السيولة الواردة بالبحث منخفضة قياساً بشركة بغداد للمشروبات الغازية بإعتبارها العينة الأخرى ضمن نفس القطاع ، لذلك يتوجب على الشركة حل إي مشكلة تتعلق بسيولتها ومحاولة تعظيم ثروتها النقدية عن طريق الإهتمام بأكثر من عنصر كي يكون التعظيم إيجابياً.

ويتضح أيضاً من الجدول أن **فنادق كربلاء** تُعاني من خسائر متراكمة منخفضة جداً نسبةً إلى رأس المال، وذلك سنة 2016 و2017 وبنسبة إرتفاع 0.25 % ، فضلاً عن ذلك تعاني الشركة من إنخفاض نقديتها سنة 2017 ، وكذلك إنخفاض نسب السيولة الواردة في البحث قياساً بالشركة الوطنية للإستثمارات السياحية بإعتبارها العينة الأخرى من نفس القطاع ، إذ يتوجب على الشركة حل إي مشكلة تتعلق بسيولتها ومحاولة تعظيم ثروتها النقدية عن طريق الإهتمام بالعناصر التي تؤدي إلى تعظيم النقدية.

ويبين الجدول أعلاه أن **شركة الأمين للإستثمار المالي** تعاني من خسائر كبيرة خلال الثلاث سنوات وخاصةً 2016 ، إذ بلغت نسبة عجزها إلى رأس المال (44.676 %) ، فوفقاً لذلك وتحسباً لأي مشاكل محتملة سنة 2017 قامت الشركة بزيادة رأس مالها (500,000,000) دينار لتخفض نسبة الخسائر إلى (36.575 %) ، ولكن على الرغم من ذلك لم تبتعد هذه النسبة كثيراً على ما جاء في المادة 76 أولاً ، لذلك يتوجب على الشركة حل إي مشكلة تتعلق بسيولتها ومحاولة تعظيم ثروتها النقدية عن طريق الإهتمام بالعناصر التي تؤدي إلى تعظيم النقدية.

ويوضح الجدول أعلاه أيضاً إن **شركة الأمين للتأمين** بلغت نسبة خسائرها المتراكمة إلى رأس المال في سنة 2017 (2.07 %) ، وتُعد هذه النسبة منخفضة ولا تبشر بوجود مشكلة إلا أن الشركة كان تعظيم ثروتها النقدية سالباً (إنخفضت ثروتها النقدية) ، فضلاً عن إنخفاض نسبة النقدية ونسبة النقدية لأجمالي الأصول وكذلك نسبة التداول لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال الثلاث سنوات ، لذلك يتوجب على الشركة حل إي مشكلة تتعلق بسيولتها ومحاولة تعظيم ثروتها النقدية عن طريق الإهتمام بالعناصر التي تؤدي إلى تعظيم النقدية.

ب) المؤشرات المالية وتحديدًا نسب السيولة (Liquidity Ratio) ونسب الرافعة المالية (Financial Leverage Ratio) ، إذ أن الأخيرة تسمى أيضاً نسب المديونية (Debt Ratio) تعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للشركة على المدى الطويل ، كما

وتبين قدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها الطويلة الأجل كالسندات والقروض طويلة الأجل.

تطرق الباحث إلى بعض نسب السيولة لأن البعض الآخر من هذه النسب لا تضيف للبحث شيئاً إذا جرى إضافتها (كنسبة قياس الفاصل الزمني Interval Measure التي يجري الحصول عليها عن طريق قسمة الأصول متداولة على المتوسط اليومي للتكاليف التشغيلية) أو لا يمكن تعميمها على الشركات عينة البحث جميعها (كالنسبة السريعة Quick وتسمى أيضاً الإختبار القاطع Acid-Test التي تحتوي على المخزون الذي يُطرح من الأصول المتداولة ويقسم الناتج على الالتزامات المتداولة) ، أما نسب الرافعة المالية (تتكون من نسبة الاقتراض ونسبة المديونية إلى الملكية ونسبة مضاعف الملكية وغيرها) فلم تُعَدَّ نسبها بالبحث لأن القسم الثالث من البحث يتناول الفرضية الثانية التي تعكس تأثير تعظيم الثروة النقدية بإستمرارية الشركات وإستدامتها وهذا التأثير لا يمكن عكسه عن طريق نسب الرافعة المالية.

في هذا المبحث قام الباحث بالتحرف على درجة اسهام كل عنصر من عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية ، وذلك للشركات عينة البحث كافة واتضح للباحث عن طريق ذلك تحقق الفرضية الأولى التطبيقية للبحث. كما واتضح أيضاً تحقق الفرضية التطبيقية الثانية عن طريق استخدام نسب السيولة لمعرفة اسهام تعظيم الثروة النقدية في استمرارية واستدامة الشركات. وكذلك تم التأكد من استمرارية الشركات عن طريق المادة 76 من قانون الشركات العراقي واتضح أن الشركات عينة البحث جميعها مستمرة في المستقبل المنظور. وتبين أيضاً في القسم الثاني من المبحث إن قطاع المصارف عظم الثروة النقدية عن طريق أغلب عناصر قوائمه المالية في آخر ثلاث سنوات مجتمعة كأفضل قطاع ، أما قطاع التأمين فقد ساهمت أغلب عناصره في آخر ثلاث سنوات مجتمعة في تخفيض النقدية (تعظيم سالب للثروة النقدية). فضلاً عن ذلك جرى التحقق من الأهداف التطبيقية للبحث التي تتمثل بـ :

(أ) التعرف على إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتوزيعاتها في الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

(ب) انعكاس تأثير تعظيم الثروة النقدية على استمرارية واستدامة الشركات المساهمة المدرجة.

وصف عينة الاستبانة وتحليل نتائجها

Description of Sample Questionnaire and its Analyze Results

تمهيد

يسعى هذا المبحث إلى التعرف على آراء عينة البحث الخاصة بتوزيع الاستبانة التي تتمثل بالشركات عينة البحث فضلاً عن سوق العراق للأوراق المالية ، إذ جرى اختيار مجموعة من الافراد العاملين في الشركات عينة البحث ، وكذلك مجموعة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية. وتمتلك عينة البحث هذه الخبرة والدراية الكافيتين من أجل ضمان الإفادة من المعلومات الدقيقة والمفيدة، وعلى هذا الأساس قام الباحث بتوزيع (102) استمارة استبانة على العينة في مواقع عملهم وجرى الحصول على (89) استمارة صالحة للتحليل. علماً أن الاستبانة قد عُرضت على مجموعة من المحكمين وعددهم سبع خبراء¹ من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء وأكاديميين من خارج جامعة كربلاء ، ولقد استجاب الباحث لكافة آراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف أو تعديل في ضوء ما قدمت من مقترحات.

3.3.1 وصف عينة البحث

Description of Research Sample

تتطرق هذه الفقرة إلى إجابة الأفراد العاملين في الشركات عينة البحث وكذلك مجموعة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية من حيث الجنس والعمر والمؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي والعنوان الوظيفي وسنوات الخبرة.

ويوضح جدول (60) عدد الاستبانات الموزعة ونسبة المستجيبين للاستبانة ، علماً أن الشركات عينة البحث لقطاع التحويل المالي قد رفضت استلام الاستبانة ، وأحدى شركتي قطاع الصناعة والخدمات والتأمين والفنادق والسياحة قد رفضوا كذلك استلام الاستبانة. وقد بلغ عدد المستجيبين لمثلي الاستمارة (89) من أصل (102) استمارة موزعة أي بنسبة (87.25%)

¹ أسماء المحكمين موضحة في ملحق (2)

وهي نفس النسبة التي جرى قبولها من العينة التي وزعت عليها الاستبانة التي تتكون من مجموعة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية و(11) شركة من الشركات عينة البحث وافقت إداراتها على استلام الاستبانة وملئها من قبل الأفراد العاملين.

جدول 60

عدد الاستبانات ونسبة المستجيبين

نسبة المستجيبين %	عدد الاستبانات				العينة التي وزعت عليها الاستبانة
	المرفوضة	المقبولة	المستلمة	الموزعة	
88	0	22	22	25	سوق العراق للأوراق المالية
87	0	67	67	77	الشركات عينة البحث
87.3 %	0	89	89	102	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

يوضح جدول (61) عينة البحث من حيث المنصب للشركات عينة البحث فقط ، إذ بلغت أعلى نسبة للإفراد العاملين المستجيبين للاستبانة من حيث المنصب الوظيفي (55.2 %) لمنصب موظف، وثاني أعلى نسبة (37.3) لمنصب مدير قسم (أو شعبة)، ثم نسبة (6 %) و(1.5 %) على التوالي لمنصب معاون مدير ومدير.

جدول 61

عينة البحث حسب المنصب الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المنصب
1.5 %	1	مدير
6 %	4	معاون مدير
37.3 %	25	مدير قسم (أو شعبة)
55.2 %	37	موظف
100 %	67	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

نلاحظ من جدول (62) أدناه عدد الذكور بلغ (61) أي ما يعادل نسبته (68.5 %) أعلى بذلك من نسبة الاناث التي بلغ عددهن (28) بنسبة (31.5 %) من مجموع أفراد العينة وعليه فان نسبة الذكور هي الاغلب في عموم العينة. علماً أن عدد الذكور في مجموعة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية هو (21) من أصل (22) مستثمر.

جدول 62
عينة البحث حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
68.5 %	61	ذكر
31.5 %	28	أنثى
100 %	89	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

يتبين من جدول (63) إن عينة البحث حسب العمر للأفراد المستجيبين قد توزعت على سبعة فئات. إذ نلاحظ أن الفئة العمرية للموظفين (31-35) سنة قد حصلت على المرتبة الاولى بتكرار (20) وبنسبة (22.5 %)، في حين حصلت الفئة العمرية (41-45) سنة على المرتبة الثانية بتكرار (17) ونسبة بلغت (19.1 %) ثم حصلت الفئة العمرية (26-30) سنة والفئة 51 فأكثر وعلى المرتبة الثالثة والرابعة بتكرار (16) و(14) ونسبة بلغه (18 %) و(15.7 %) على التوالي ، ثم حصلت الفئة (46-50) سنة على المرتبة قبل الاخيرة بتكرار (9) نسبة (10.1 %)، أما المرتبة الأخيرة فقد حصلت عليها الفئة العمرية 25 سنة فأقل بتكرار (0) وبنسبة (0%). ومنه يتضح أن (82 %) من أفراد عينة البحث تزيد اعمارهم عن الثلاثين سنة مما يعني امتلاكهم الخبرة الكافية لتعزز نتائج البحث.

جدول 63
عينة البحث حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	العمر
0 %	0	25 سنة فأقل
18 %	16	من 26 – 30 سنة
22.5 %	20	من 31 – 35 سنة
14.6 %	13	من 36 – 40 سنة
19.1 %	17	من 41 – 45 سنة
10.1 %	9	من 46 – 50 سنة
15.7 %	14	51 فأكثر
100 %	89	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من جدول (64) إن المؤهل العلمي لأغلبية أفراد العينة كان لحاملي شهادة البكالوريوس، إذ بلغ عددهم (64) فرداً بنسبة (71.9 %) ، ويأتي بعدها حملت الشهادات الأخرى بتكرار (9) وبنسبة (10.1%) ، وقد بلغ عدد تكرارات حاملي الشهادات العليا ماجستير ودبلوم عالي ودكتوراه (7) و(5) و(4) وبنسبة (7.9%) و(5.6%) و(4.5%) على التوالي.

جدول 64

عينة البحث حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
% 4.5	4	دكتوراه
% 7.9	7	ماجستير
% 5.6	5	دبلوم عالي
% 71.9	64	بكالوريوس
% 10.1	9	أخرى
% 100	89	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

يتبين من جدول (65) أدناه أن عينة البحث للأفراد المستجيبين للاستبانة حسب التخصص الأكاديمي توزعت على خمسة تخصصات.

جدول 65

عينة البحث حسب التخصص الأكاديمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص الأكاديمي
% 48.3	43	محاسبة
% 15.7	14	علوم مالية ومصرفية
% 7.9	7	إدارة أعمال
% 9	8	اقتصاد
% 19.1	17	أخرى
% 100	89	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

إذ أن المرتبة الأولى كانت للأفراد خريجي تخصص محاسبة الذين بلغ عددهم (43) وبنسبة (48.3%) ، وكان أفراد المرتبة الثانية من خريجي تخصصات أخرى ، إذ بلغ عددهم (17) وبنسبة (19.1%) ، وقد كان أفراد المرتبة الثالثة من خريجي علوم مالية ومصرفية الذين بلغ

عدددهم (14) وبنسبة مئوية بلغت (15.7 %) ، أما المرتبة الرابعة كانت للإفراد من خرجي تخصص الإقتصاد إذ بلغ عدددهم (8) وبنسبة (9 %) والمرتبة الخامسة والاخيرة كانت لخرجي تخصص إدارة الأعمال إذ بلغ عدددهم (7) وبنسبة (7.9 %). وتدل هذه النسب إلى أن المستجيبين للاستبانة لهم علاقة مرتبطة بموضوع البحث مما تساعدهم على الاجابة على فقرات الاستبانة وبالنتيجة تعزز النتائج التي جرى التوصل لها . علماً أن مجموعة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية من أفراد عينة البحث كان (17) فرداً منهم من ذوي تخصصات أخرى إي التخصص بأكمله.

يوضح جدول (66) عينة البحث للأفراد المستجيبين للاستبانة حسب العنوان الوظيفي توزعت على ثلاث وظائف . إذ تبين أن العنوان الوظيفي كمحاسب كان بالمرتبة الاولى إذ بلغ عدددهم (42) وبنسبة (47.2 %) ، أما المرتبة الثانية كانت للأفراد ذوي العناوين الوظيفية الاخرى إذ بلغ عدددهم (24) وبنسبة (27 %) ، فيما كانت المرتبة الثالثة والاخيرة لذوي العنوان الوظيفي مدقق إذ بلغ عدددهم (23) وبنسبة (25.8 %) وهذه النسب تدل إلى إن المستجيبين للاستبانة لهم علاقة بموضوع البحث ، علماً أن مجموعة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية من أفراد عينة البحث كان (20) فرد منهم من ذوي العناوين الوظيفية الأخرى وبنسبة (22.5 %) من إجمالي الأفراد المستجيبين للاستبانة.

جدول 66

عينة البحث حسب العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	42	47.2 %
مدقق	23	25.8 %
أخرى	24	27 %
المجموع	89	100 %

المصدر: إعداد الباحث

يتبين من جدول (67) إن الأفراد المستجيبين للاستبانة حسب سنوات الخبرة وزعوا على خمس فئات . إذ نلاحظ أن المرتبة الاولى كانت لفئة (6-10) سنة الذي بلغ تكرارها (25) مرة وبنسبة (28.1 %) ، ثم المرتبة الثانية للفئة (11-15) سنة إذ بلغ تكرارها (21) مرة وبنسبة (23.6 %) ، أما المرتبة الثالثة كانت للفئة (11-15) سنة إذ بلغ تكرارها (16) وبنسبة (18%) ، وكانت المرتبة الرابعة للفئة (21 سنة فأكثر) إذ بلغ تكرارها (14) وبنسبة (15.7 %) أما الفئة

التي احتلت المرتبة الخامسة والاحيرة كانت الفئة (5 سنوات فأقل) إذ بلغ تكرارها (13) وبنسبة (14.6%). ويمكن عن طريق الجدول أدناه ملاحظة أن غالبية أفراد عينة البحث تزيد خبراتهم عن خمس سنوات وهذا يعزز من نتائج البحث.

جدول 67

عينة البحث حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	13	% 14.6
من 6 – 10 سنة	25	% 28.1
من 11 – 15 سنة	21	% 23.6
من 16 – 20 سنة	16	% 18
21 سنة فأكثر	14	% 15.7
المجموع	89	% 100

المصدر: إعداد الباحث

لقد اعتمد الباحث البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لإجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة لاستخراج التكرارات والنسبة المئوية الخاصة بوصف عينة الاستبانة من حيث الجنس والعمر والمؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي والعنوان الوظيفي والمنصب الوظيفي وسنوات الخبرة.

3.3.2 تحليل نتائج الاستبانة

Analysis of Questionnaire Results

تتطرق هذه الفقرة إلى تحليل نتائج الاستبيان الموزع على الأفراد العاملين في الشركات عينة البحث وكذلك مجموعة من مستثمري سوق العراق للأوراق المالية، إذ قسمت الاستبانة إلى ثلاث محاور تمثل متغيرات البحث. وقد جرى استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات لتقييم إجابات العينة، إذ جرى إعطاء رقم لكل درجة من المقياس من أجل تسهيل عملية معالجتها (أتفق بشدة 5، أتفق 4، محايد 3، لا أتفق 2، لا أتفق بشدة 1). واعتمد الباحث البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) لإجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة لاستخراج التكرارات والنسبة المئوية الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والأهمية النسبية (من حيث الوزن المؤي والترتيب)، فضلاً عن معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل ارتباط بيرسون.

يوضح جدول (68) قيمة معاملات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لمتغيرات البحث، ويستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات التقديرات التي حصلنا عليها من الاستبانة التي تقيس موضوع البحث الذي يُفترض أن تكون مفرداته (محاوره) متجانسة.

جدول 68

قيمة معاملات ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	التفاصيل
0.835	16	عناصر القوائم المالية
0.844	15	تعظيم الثروة النقدية
0.900	15	إستمرارية الشركات واستدامتها
0.892	46	الاستبانة ككل

المصدر: إعداد الباحث

إن قيمة ألفا كرونباخ تتراوح ما بين (0.835 – 0.900)، وتُعد هذه القيم مرتفعة وتُعبّر عن اتساق داخلي قوي بين المتغيرات ومع الفقرات ككل بصفة عامة. وقد قام الباحث بحساب معامل التمييز لإجمالي العلاقة (Corrected item- total Correlation) وأُضح أن معامل التمييز لكل فقرة (سؤال) يفوق الحد الأدنى الذي قيمته أقل من (+ 0.20) ، لذلك جرى قبول الأسئلة جميعها دون حذف أي سؤال (فقرة) ، وهذا دليل على قوة ثبات وتجانس فقرات الاستبانة.

يبين الجدول (69) معامل ارتباط بيرسون Pearson لمتغيرات البحث ، ويوضح هذه المعامل القيمة العددية الخطية بين المتغيرات إي قوة العلاقة بين متغيرات موضوع البحث.

جدول 69

قيمة معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات البحث

معامل ارتباط Pearson	العلاقة	رقم العلاقة
0.787	عناصر القوائم المالية مع تعظيم الثروة النقدية	1
0.645	عناصر القوائم المالية مع استمرارية الشركات واستدامتها	2
0.771	تعظيم الثروة النقدية مع استمرارية الشركات واستدامتها	3

المصدر: إعداد الباحث

ويتضح من الجدول أعلاه أن العلاقة الأولى (عناصر القوائم المالية مع تعظيم الثروة النقدية) التي تدلل على الفرضية التطبيقية الأولى كانت قوية عند (0.787). وكذلك العلاقة الثالثة (تعظيم الثروة النقدية مع استمرارية الشركات واستدامتها) التي تدلل على الفرضية التطبيقية الثانية كانت قوية أيضاً عند (0.771). أما العلاقة الثانية (تعظيم الثروة النقدية مع استمرارية الشركات واستدامتها) كانت متوسطة عند (0.645).

وبعد إختبار العلاقة بين فرضيتي البحث التطبيقية سيجري تحليل اجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة التي تتضمن (46) سؤالاً موزعة على ثلاثة محاور، إذ يتعلق المحور الأول (عناصر القوائم المالية) والثاني (تعظيم الثروة النقدية) بالفرضية الأولى "تتباين عناصر القوائم المالية في درجة إسهامها في تعظيم الثروة النقدية"، ويتعلق المحور الثاني (تعظيم الثروة النقدية) والثالث (إستمرارية الشركات وإستدامتها) بالفرضية الثانية "يُسهَم تعظيم الثروة النقدية في تحقيق استمرارية واستدامة الشركة في بيئة الأعمال".

ويوضح الجدول (70) التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على أسئلة الإستبانة، إذ أُستخدم مقياس ليكرت ذو خمس درجات لتقييم هذه الإجابات. ويضم المحور الأول (16) سؤال ابتداءً من سؤال (1) ولغاية سؤال (16)، ويضم المحور الثاني (15) سؤال ابتداءً من سؤال (17) ولغاية سؤال (31)، أما المحور الثالث فيضم (15) سؤال أيضاً ابتداءً من سؤال (32) ولغاية سؤال (46).

جدول 70

التكرارات والنسب المئوية وفقاً لمقياس ليكرت

المجموع	لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		ت	
	1	2	3	4	5	6	7	8	9			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
100	89							41.6	37	58.4	52	X1
100	89				1.1	1	43.8	39	55.1	49		X2
100	89				5.6	5	40.4	36	53.9	48		X3
100	89				6.7	6	43.8	39	49.4	44		X4
100	89				4.5	4	47.2	42	48.3	43		X5
100	89				2.2	2	41.6	37	56.2	50		X6
100	89				4.5	4	44.9	40	50.6	45		X7
100	89				2.2	2	53.9	48	43.8	39		X8

المجموع		لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		رقم العبارة
		1		2		3		4		5		
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
100	89					5.6	5	51.7	46	42.7	38	X9
100	89					6.7	6	48.3	43	44.9	40	X10
100	89					3.4	3	52.8	47	43.8	39	X11
100	89					7.9	7	49.4	44	42.7	38	X12
100	89					4.5	4	42.7	38	52.8	47	X13
100	89			1.1	1	6.7	6	32.6	29	59.6	53	X14
100	89					3.4	3	42.7	38	53.9	48	X15
100	89					2.2	2	46.1	41	51.7	46	X16
100	89					5.6	5	44.9	40	49.4	44	X17
100	89					6.7	6	47.2	42	46.1	41	X18
100	89					6.7	6	37.1	33	56.2	50	X19
100	89					7.9	7	40.4	36	51.7	46	X20
100	89			2.2	2	7.9	7	33.7	30	56.2	50	X21
100	89			3.4	3	10.1	9	41.6	37	44.9	40	X22
100	89					9.0	8	39.3	35	51.7	46	X23
100	89					6.7	6	34.8	31	58.4	52	X24
100	89					7.9	7	33.7	30	58.4	52	X25
100	89					4.5	4	29.2	26	66.3	59	X26
100	89			2.2	2	3.4	3	24.7	22	69.7	62	X27
100	89					6.7	6	30.3	27	62.9	56	X28
100	89			1.1	1	7.9	7	29.2	26	61.8	55	X29
100	89			1.1	1	5.6	5	24.7	22	68.5	61	X30
100	89					5.6	5	23.6	21	70.8	63	X31
100	89							27.0	24	73.0	65	X32
100	89			1.1	1	5.6	5	22.5	20	70.8	63	X33
100	89			2.2	2	7.9	7	28.1	25	61.8	55	X34
100	89					10.1	9	32.6	29	57.3	51	X35
100	89			1.1	1	9.0	8	27.0	24	62.9	56	X36
100	89			3.4	3	3.4	3	33.7	30	59.6	53	X37
100	89							29.2	26	70.8	63	X38
100	89					2.2	2	24.7	22	73.0	65	X39

المجموع	لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		رقم العبارة	
	1		2		3		4		5			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
100	89					4.5	4	40.4	36	55.1	49	X40
100	89			1.1	1	1.1	1	37.1	33	60.7	54	X41
100	89					3.4	3	32.6	29	64.0	57	X42
100	89			2.2	2	4.5	4	37.1	33	56.2	50	X43
100	89			2.2	2	5.6	5	30.3	27	61.8	55	X44
100	89			2.2	2	5.6	5	33.7	30	58.4	52	X45
100	89					3.4	3	36.0	32	60.7	54	X46

المصدر: أعداد الباحث

إن النسبة المئوية لإجابات أفراد عينة البحث على المحور الأول المتعلق بعناصر القوائم المالية كان كالاتي:

بالنسبة للفقرة الأولى "تعد القوائم المالية الجزء المهم في التقارير المالية، فضلاً عن إنها المخرجات الأساسية للنظم المحاسبية المالية" كان أفراد العينة جميعهم متفقين (أتفق وأتفق بشدة) وبنسبة (100 %) ونسبة المحايدون (0 %) ونسبة غير المتفقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) كانت (0 %) أيضاً. وفي الفقرة الثانية "يقيم كافة المستخدمين عن طريق قائمة الدخل قدرة الشركة على تحويل صافي دخلها إلى نقد للوفاء بالتزاماتها" كان غالبية أفراد العينة متفقين بنسبة (98.9%) وكانت نسبة المحايدون (1.1 %) ونسبة غير المتفقين (0 %). وفي الفقرة الثالثة "تقدم قائمة الدخل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين تساعدهم في تقييم مدى قدرة إدارة الشركة على الوفاء بمسؤوليتها تجاه أموال المستثمرين وتعظيمها" كانت أغلب إجابات أفراد العينة (أتفق وأتفق بشدة) وبنسبة (94.4 %) ونسبة المحايدون (5.6 %) ونسبة غير المتفقين كانت (0 %). وقد كانت إجابات أفراد العينة المتفقين في الفقرة الرابعة "تؤدي زيادة المصروفات إلى انخفاض التدفقات النقدية، أما انخفاضها فيؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية" بنسبة (93.3 %) والمحايدون بنسبة (6.7 %) وغير المتفقين بنسبة (0 %). وفي الفقرة الخامسة "تؤدي زيادة الإيرادات إلى زيادة التدفقات النقدية الداخلة، أما انخفاضها فيؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية (زيادة التدفقات النقدية الخارجة)" كانت نسبة الأفراد المتفقين (95.5 %) والمحايدون (4.5 %) وغير المتفقين (0 %). وكانت نسبة الفقرة السادسة "المكاسب تؤدي إلى زيادة صافي الدخل وبالنتيجة زيادة التدفقات النقدية الداخلة" للأفراد

المتفقين (97.8 %) ونسبة المحايدين (2.2 %) ونسبة غير المتفقين كانت (0 %). وفي الفقرة السابعة " الخسائر تؤدي إلى انخفاض صافي الدخل وبالنتيجة تقلل من التدفقات النقدية الداخلة" كان غالبية أفراد العينة متفقين بنسبة (95.5%) وكانت نسبة المحايدين (4.5 %) ونسبة غير المتفقين (0 %). وفي الفقرة الثامنة " إن كافة العمليات المربحة للشركة من الممكن ألا تتضمن تدفقات نقدية إيجابية لأن توقيت الإيراد والمصروف لا يتطابق دائماً مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الشركة" كانت أغلب إجابات أفراد العينة (أتفق وأتفق بشدة) وبنسبة (97.8 %) ونسبة المحايدين (2.2 %) ونسبة غير المتفقين كانت (0 %). وقد كانت إجابات أفراد العينة المتفقين في الفقرة التاسعة " عن طريق قائمة المركز المالي يمكن التعرف على الإيفائية، فكلما كانت المطلوبات طويلة الأجل كبيرة كلما قلت قدرة الشركة على الوفاء بديونها نتيجة ارتفاع مخاطرة عدم السداد" بنسبة (94.4 %) والمحايدين بنسبة (5.6 %) وغير المتفقين بنسبة (0 %). وفي الفقرة العاشرة " عن طريق قائمة المركز المالي يمكن الإشارة إلى قدرة الشركة على تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية وذلك إستجابةً للإحتياجات والفرص غير المتوقعة" كانت نسبة الأفراد المتفقين (93.3 %) والمحايدين (6.7 %) وغير المتفقين (0 %). وفي الفقرة الحادية عشرة "تساهم الأصول غير المتداولة الملموسة وعن طريق مصروف الإندثار في زيادة النقدية، لأن الإندثار يحول وبشكل سنوي جزءاً من الكلفة الإجمالية المستثمرة في هذه الأصول إلى مبالغ نقدية" كانت أغلب إجابات أفراد العينة (أتفق وأتفق بشدة) وبنسبة (96.6 %) ونسبة المحايدين (3.4 %) ونسبة غير المتفقين كانت (0 %). وقد كانت إجابات أفراد العينة المتفقين في الفقرة الثانية عشر "تؤدي زيادة الأصول المتداولة إلى تقليل التدفق النقدي الداخل إلى الشركة ، ويؤدي تخفيضها إلى زيادة التدفق النقدي الداخل" بنسبة (92.1 %) والمحايدين بنسبة (7.9 %) وغير المتفقين بنسبة (0 %). وفي الفقرة الثالثة عشر "تؤدي زيادة الإلتزامات المتداولة إلى تقليل التدفقات النقدية الخارجة من الشركة، ويؤدي إنخفاضها إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة" كانت نسبة الأفراد المتفقين (95.5 %) والمحايدين (4.5 %) وغير المتفقين (0 %). وكانت نسبة الفقرة الرابعة عشر "تؤدي زيادة الإلتزامات غير المتداولة كالسندات والقروض إلى تدفقات نقدية داخلية، ويؤدي إنخفاضها إلى تدفقات نقدية خارجة" للأفراد المتفقين (92.2 %) ونسبة المحايدين (6.7 %) ونسبة غير المتفقين كانت (1.1 %). وفي الفقرة الخامسة عشر " إن وجود الشركة يتوقف على ما يقدمه المساهمين من نقدية مقابل حقوق بشكل أسهم في رأس المال" كانت غالبية أفراد العينة متفقين بنسبة (96.6%) وكانت نسبة المحايدين (3.4 %) ونسبة غير المتفقين (0 %). وفي الفقرة السادسة عشر "تعطي قائمة التدفقات النقدية توضيح على شكل أنشطة للنقدية في قائمة المركز

المالي بداية الفترة وكيف أصبح مقدارها آخر الفترة" كانت أغلب إجابات أفراد العينة (أتفق) وأنفق بشدة) وبنسبة (97.8 %) ونسبة المحايدون (2.2 %) ونسبة غير المتفقين كانت (0 %).

إن النسبة المئوية في المحور الثاني لإجابات أفراد عينة البحث المتعلقة بتعظيم الثروة النقدية كانت كالآتي:

فبالنسبة للفقرة السابعة عشر "إن ثبات التدفقات النقدية الداخلية أو زيادتها بشكل تدريجي يزيد من فرص البقاء والإستمرار" كانت الجزء الأكبر من اجابات أفراد العينة أتفق وأنفق بشدة وبنسبة (94.4%) ونسبة المحايدون (5.6 %) ونسبة غير المتفقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) كانت (0 %). وفي الفقرة الثامنة عشر "يُعد التغيير بالنقدية وما يعادلها خلال فترات معينة موضوع مهم للحكم على أداء الشركة وإستمراريتها وإستدامتها" كانت غالبية اجابات أفراد العينة أتفق وأنفق بشدة بنسبة (93.3%) وكانت نسبة المحايدون (6.7 %) ونسبة غير المتفقين (0 %). وفي الفقرة التاسعة عشر "تساعد النقدية المتوفرة للشركة خلال الفترة في إتخاذ قرارات تتعلق بمجال التمويل والإقتراض والإستثمار" كانت أغلب إجابات أفراد العينة (أتفق وأنفق بشدة) وبنسبة (93.3 %) ونسبة المحايدون (6.7 %) ونسبة غير المتفقين كانت (0 %). وقد كانت إجابات أفراد العينة المتفقين في الفقرة العشرون "يُعد تعظيم الثروة النقدية الهدف الأساسي أو القاسم المشترك الذي يلبي إحتياجات كافة مستخدمي القوائم المالية" بنسبة (92.1 %) والمحايدون بنسبة (7.9%) وغير المتفقين بنسبة (0 %). وفي الفقرة الحادية والعشرين "تلبي المعلومات المتوفرة للحكم على قدرة الشركة في تحقيق تعظيم الثروة النقدية جميع إحتياجات المستخدمين" كانت نسبة الأفراد المتفقين (89.9 %) والمحايدون (7.9 %) وغير المتفقين (2.2%). وكانت نسبة الفقرة الثانية والعشرون "تعظيم الثروة النقدية يؤدي إلى تحقيق باقي الأهداف الأخرى كالمساءلة والأهداف الإجتماعية" للأفراد المتفقين (86.5 %) ونسبة المحايدون (10.1 %) ونسبة غير المتفقين كانت (3.4 %). وفي الفقرة الثالثة والعشرون "ليس بالضرورة أن تكون التدفقات النقدية للشركة متفقتة (متساوية) مع نتيجة أعمالها" كان غالبية أفراد العينة متفقين بنسبة (91 %) وكانت نسبة المحايدون (9 %) ونسبة غير المتفقين (0 %). وفي الفقرة الرابعة والعشرون "إن الزيادة التدريجية الدورية في النقدية تقلل من ظروف عدم التأكد المتعلق بإستمرارية وإستدامة الشركة التي تؤثر على قرارات الأطراف ذات العلاقة" كانت أغلب إجابات أفراد العينة (أتفق وأنفق بشدة) وبنسبة (93.3 %) ونسبة المحايدون (6.7%) ونسبة غير المتفقين كانت (0 %). وقد كانت إجابات أفراد العينة المتفقين في الفقرة الخامسة والعشرون "تحدد دورة التدفق النقدي رصيد نقدية الشركة من خلال التدفقات النقدية

الداخلة على أساس يومي وأسبوعي وشهري وفقاً لطريقة الإستلام والسداد المتفق عليها مع المجهزين والعملاء" بنسبة (92.1 %) والمحايد بنسبة (7.9 %) وغير المتفقين بنسبة (0%). وفي الفقرة السادسة والعشرون "تؤثر دورة التدفق النقدي القصيرة الأجل والطويلة الأجل على الوضع النقدي للشركة" كانت نسبة الأفراد المتفقين (95.5 %) والمحايد بنسبة (4.5%) وغير المتفقين (0 %). وقد كانت إجابات أفراد العينة المتفقين في الفقرة السابعة والعشرون "يُعد النقد المورد الأساسي والوحيد الذي تدور حوله كافة الموارد المادية والبشرية" بنسبة (94.4 %) والمحايد بنسبة (3.4 %) وغير المتفقين بنسبة (2.2%). وفي الفقرة الثامنة والعشرون " تتمحور العلاقة بين مستخدمي القوائم المالية والشركة في القرارات الاقتصادية القائمة على النقد التي تتعلق بقدرة الشركة على توليد النقد وما يكافئه ومقداره وتوقيته وعدم التأكد منه" كانت نسبة الأفراد المتفقين (93.3 %) والمحايد بنسبة (6.7 %) وغير المتفقين (0 %). وكانت نسبة الفقرة التاسعة والعشرون "تُعد سيولة الشركة من المؤشرات المهمة للتنبؤ بالإستمرارها والإستدامة" للأفراد المتفقين (91 %) ونسبة المحايد بنسبة (7.9 %) ونسبة غير المتفقين كانت (1.1%). وفي الفقرة الثلاثون "يمكن ربط نجاح الشركة وإستمراريتها بالتدفقات النقدية التي تستطيع الشركة من خلالها توفير النقدية الملائمة للوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف ذي العلاقة" كانت غالبية أفراد العينة متفقين في اجاباتهم بنسبة (93.3%) وكانت نسبة المحايد بنسبة (5.6 %) ونسبة غير المتفقين (1.1%). وفي الفقرة الحادية والثلاثين "إن إستفادة الشركة من الفرص غير المتوقعة والتعافي من الإنتكاسات غير المتوقعة دلالة على مرونتها العالية في الجانب المالي وقدرتها على الإستمرارية والإستدامة" كانت أغلب إجابات أفراد العينة (أتفق وأتفق بشدة) وبنسبة (94.4 %) ونسبة المحايد بنسبة (5.6 %) ونسبة غير المتفقين كانت (0 %).

إن النسبة المئوية لإجابات افراد عينة البحث على المحور الثالث المتعلق باستمرارية الشركات واستدامتها كانت كالآتي:

بالنسبة للفقرة الثانية والثلاثون "من الضروري أن تكون الشركة مطلعة بمسؤولياتها تجاه المجتمع كما هو الحال في الجانب الاقتصادي" كان جميع أفراد العينة متفقين (أتفق وأتفق بشدة) وبنسبة (100 %) ونسبة المحايد بنسبة (0 %) ونسبة غير المتفقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) كانت (0 %) أيضاً. وفي الفقرة الثالثة والثلاثون "إن زيادة الشركة من مساهمتها الإجتماعية في مجال البيئة يؤدي إلى قرارات إستثمارية لصالح الشركة" كان غالبية أفراد العينة متفقين في اجاباتهم بنسبة (93.3%) وكانت نسبة المحايد بنسبة (5.6 %) ونسبة غير المتفقين (1.1%). وفي

الفقرة الرابعة والثلاثون "تلجأ الشركات بشكل طوعي في تطبيق الإستدامة لتحسين الأداء البيئي والإجتماعي." كانت أغلب إجابات أفراد العينة (أتفق وأتفق بشدة) وبنسبة (89.9 %) ونسبة المحايدون (7.9 %) ونسبة غير المتفقين كانت (2.2 %). وقد كانت إجابات أفراد العينة المتفقين في الفقرة الخامسة والثلاثون "يؤثر الوضع السياسي والتشريعات الحكومية على إستمرارية الشركة في مزاولتها أعمالها" بنسبة (89.9 %) والمحايدون بنسبة (10.1 %) وغير المتفقين بنسبة (0 %). وفي الفقرة السادسة والثلاثون "ضرورة عكس أبعاد الاستدامة على عمليات الشركة وبالنتيجة أخذها بنظر الإعتبار عند وضع الإستراتيجيات" كانت نسبة الأفراد المتفقين (89.9 %) والمحايدون (9 %) وغير المتفقين (1.1 %). وكانت نسبة الفقرة السابعة والثلاثون " الإلتزام بالقوانين والتشريعات البيئية يؤثر على إستمرارية الشركات وإستدامتها" للأفراد المتفقين (93.2 %) ونسبة المحايدون (3.4 %) ونسبة غير المتفقين كانت (3.4 %). وفي الفقرة الثامنة والثلاثون " تؤدي عدم قدرة الشركة على الإستمرار إلى ضرر بمصالح كافة المقرضين نتيجة عدم قدرة الشركة على سداد مستحقاتهم في مواعيدها" كانت جميع اجابات أفراد العينة أتفق بشدة وأتفق بنسبة (100 %) وكانت نسبة المحايدون (0 %) ونسبة غير المتفقين (0 %). وفي الفقرة التاسعة والثلاثون "تؤدي عدم قدرة الشركة على الإستمرار إلى تعرض المستثمرين إلى خسائر أكبر من الدائنين" كانت أغلب إجابات أفراد العينة (أتفق وأتفق بشدة) وبنسبة (97.8 %) ونسبة المحايدون (2.2 %) ونسبة غير المتفقين كانت (0 %). وقد كانت إجابات أفراد العينة المتفقين في الفقرة الأربعون "إن الخسائر المتتالية التي تتعرض لها أي شركة تدل على عدم قدرتها على الإستمرارية في ممارسة أعمالها" بنسبة (95.5 %) والمحايدون بنسبة (4.5 %) وغير المتفقين بنسبة (0 %). وفي الفقرة الحادية والأربعين "تؤدي الإستدامة إلى إيقاف الممارسات السيئة التي تؤثر على الجوانب البيئية والإجتماعية والإقتصادية" كانت نسبة الأفراد المتفقين (97.8 %) والمحايدون (1.1 %) وغير المتفقين (1.1 %). وفي الفقرة الثانية والأربعون "إن البعد الإقتصادي للإستدامة يتعلق بالتقارير المالية ويتأثر بالظروف الإقتصادية لأصحاب المصلحة والنظام الإقتصادي المحلي والدولي" كانت أغلب إجابات أفراد العينة (أتفق وأتفق بشدة) وبنسبة (96.6 %) ونسبة المحايدون (3.4 %) ونسبة غير المتفقين كانت (0 %). وقد كانت إجابات أفراد العينة المتفقين في الفقرة الثالثة والأربعون "إن البعد البيئي للإستدامة يتعلق باهتمام الشركات بالسلع والخدمات التي تقدم للمجتمع وبالنتيجة الإهتمام بالأنظمة البيئية المحلية والدولية" بنسبة (93.3 %) والمحايدون بنسبة (4.5 %) وغير المتفقين بنسبة (2.2 %). وفي الفقرة الرابعة والأربعون " إن البعد الإجتماعي يتعلق بالتأثيرات التي تحدثها الشركة على الجوانب التي تؤثر

بشكل مباشر على البيئة الإجتماعية التي تعمل ضمنها الشركة" كانت نسبة الأفراد المتفقين (92.2%) والمحايدين (5.6 %) وغير المتفقين (2.2%). وكانت نسبة الفقرة الخامسة والأربعون " تبني الشركة لأبعاد الإستدامة يُعتبر مقياساً للإستجابة في تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع ومقدار حرصها ومدى قدرتها على إستدامة الإستمرارية" للأفراد المتفقين (92.2 %) ونسبة المحايدين (5.6 %) ونسبة غير المتفقين كانت (2.2 %). وفي الفقرة السادسة والأربعون "تستطيع الشركة المساهمة بشكل فعال في حماية المحيط المحلي والعالمي من خلال تقليل المخاطر الناجمة عن نشاطها والإهتمام أكثر بالمكونات والنتائج العضوية لمنتجاتها" كانت غالبية اجابات أفراد العينة أتفق بشدة وأتفق بنسبة (96.6%) وكانت نسبة المحايدين (3.4 %) ونسبة غير المتفقين (0 %).

علماً أن أغلب إجابات غير المتفقين كانت لمجموعة مستثمري سوق العراق للأوراق المالية بواقع (87.5 %) من إجمالي العدد البالغ (24) إجابة. وأن (70 %) من المحايدين تعود إجاباتهم لنفس الفئة من العينة من أصل (210) إجابة.

يتكون مقياس ليكرت الخماسي من خمسة درجات تنتمي لها الأوساط الحسابية ، إذ جرى تحديد الفئة من خلال ايجاد طول المدى (4 = 5 - 1) ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5)، (0.80 = 4/5) وبعد ذلك جرى إضافة (0.80) الى الحد الأدنى للمقياس وهو (1) أو يطرح من الحد الأعلى للمقياس (5) حتى تتكون لنا الفئات الآتية:

منخفض جداً	1.80 – 1.00
منخفض	2.60 – 1.81
متوسط / معتدل	3.40 – 2.61
مرتفع	4.20 – 3.41
مرتفع جداً	5.00 – 4.21

وسيجري مقارنة الوسط الحسابي لكل فقرة مع الوسط الفرضي (أو درجة الحياد) الذي هو (3) نظراً لاستخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات. ويجري حساب معامل الإختلاف C.V (Coefficient of Variation) عن طريق قسمة الانحراف المعياري لكل فقرة على الوسط الحسابي لكل فقرة وضرب الناتج بـ 100%. أما الوزن المنوي فقد جرى استخراجها عن طريق جمع النسبة المئوية لإجابات أتفق بشدة وأتفق لكل فقرة، إذ يَعتمد ترتيب الأهمية النسبية لفقرات الاستبانة على الوزن المنوي وعند تساويه يجري الرجوع إلى النسبة المئوية إلى إجابات أتفق بشدة وأتفق إيهما أكبر مع ترجيح كفت أتفق بشدة.

جدول 71

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لإجابات أفراد العينة

الترتيب	الوزن المئوي %	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	ت
3	100	10.830	0.496	4.58	X1
4	98.9	11.520	0.523	4.54	X2
21	94.4	13.504	0.605	4.48	X3
30	93.3	13.995	0.620	4.43	X4
18	95.5	13.131	0.583	4.44	X5
7	97.8	12.004	0.545	4.54	X6
17	95.5	13.117	0.585	4.46	X7
9	97.8	12.217	0.540	4.42	X8
23	94.4	13.524	0.591	4.37	X9
32	93.3	13.973	0.612	4.38	X10
13	96.6	12.682	0.558	4.4	X11
39	92.1	14.322	0.623	4.35	X12
16	95.5	13.080	0.586	4.48	X13
35	92.2	14.989	0.676	4.51	X14
12	96.6	12.572	0.567	4.51	X15
8	97.8	12.160	0.546	4.49	X16
22	94.4	13.559	0.602	4.44	X17
31	93.3	14.009	0.615	4.39	X18
26	93.3	13.898	0.624	4.49	X19
38	92.1	14.392	0.639	4.44	X20
45	89.9	16.622	0.738	4.44	X21
46	86.5	18.294	0.783	4.28	X22
41	91	14.786	0.655	4.43	X23
29	93.3	13.805	0.624	4.52	X24
37	92.1	14.235	0.642	4.51	X25
14	95.5	12.424	0.574	4.62	X26
20	94.4	14.416	0.666	4.62	X27
28	93.3	13.618	0.621	4.56	X28

الترتيب	الوزن المئوي %	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	ت
40	91	15.332	0.693	4.52	X29
25	93.3	14.100	0.650	4.61	X30
19	94.4	12.602	0.586	4.65	X31
1	100	9.429	0.446	4.73	X32
24	93.3	13.952	0.646	4.63	X33
43	89.9	16.481	0.740	4.49	X34
44	89.9	15.123	0.676	4.47	X35
42	89.9	15.686	0.709	4.52	X36
33	93.2	16.147	0.725	4.49	X37
2	100	9.703	0.457	4.71	X38
5	97.8	10.722	0.505	4.71	X39
15	95.5	12.993	0.586	4.51	X40
6	97.8	12.735	0.582	4.57	X41
10	96.6	12.061	0.556	4.61	X42
27	93.3	15.481	0.692	4.47	X43
34	92.2	15.686	0.709	4.52	X44
36	92.2	15.826	0.709	4.48	X45
11	96.6	12.298	0.562	4.57	X46

المصدر: إعداد الباحث

- ويوضح الجدول (71) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لإجابات أفراد العينة على الاستبانة ككل، ومن خلال الجدول يتبين إن الفقرات كانت كالآتي:
- (1) بلغ الوسط الحسابي (4.58) وهو مرتفع جداً وأعلى من (الوسط الفرضي) درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.496) ، وكان معامل الاختلاف منخفض وبلغ (10.830). وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (3) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مئوي (100%).
 - (2) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.54) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.523)، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (11.520) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (4) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مئوي (98.9%).
 - (3) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.48) هو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.605) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (13.504) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (21) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مئوي (94.4%).

- (4) بلغ الوسط الحسابي (4.43) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.62) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (13.995) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (30) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 93.3).
- (5) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.44) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.583) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (13.131) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (18) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 95.5).
- (6) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.54) هو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.545) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (12.004) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (7) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 97.8).
- (7) بلغ الوسط الحسابي (4.46) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.585) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (13.117) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (17) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 95.5).
- (8) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.42) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.540) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (12.217) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (9) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 97.8).
- (9) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.37) هو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.591) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (13.524) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (23) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 94.4).
- (10) بلغ الوسط الحسابي (4.38) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.612) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (13.973) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (32) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 93.3).
- (11) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.4) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.558) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (12.682) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (13) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 96.6).
- (12) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.35) هو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.623) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (14.322) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (39) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 92.1).

- (13) بلغ الوسط الحسابي (4.48) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.586) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (13.080) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (16) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 95.5).
- (14) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.51) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.676) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (14.989) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (35) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 92.2).
- (15) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.51) هو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.567) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (12.572) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (12) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 96.6).
- (16) بلغ الوسط الحسابي (4.49) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.546) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (12.160) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (8) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 97.8).
- (17) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.44) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.602) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (13.559) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (22) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 94.4).
- (18) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.39) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.615) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (14.009) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (33) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 93.3).
- (19) بلغ الوسط الحسابي (4.49) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.624) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (13.898) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (26) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 93.3).
- (20) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.44) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.639) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (14.392) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (38) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 92.1).
- (21) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.44) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.738) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (16.622) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (45) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 89.9).

- (22) بلغ الوسط الحسابي (4.28) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.783) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (18.294) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (46) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (86.5 %).
- (23) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.43) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.655) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (14.786) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (41) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (91.0 %).
- (24) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.52) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.624) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (13.805) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (29) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (93.3 %).
- (25) بلغ الوسط الحسابي (4.51) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.642) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (14.235) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (37) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (92.1 %).
- (26) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.62) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.574) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (12.424) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (14) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (95.5 %).
- (27) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.62) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.666) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (14.416) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (20) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (94.4 %).
- (28) بلغ الوسط الحسابي (4.56) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.621) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (13.618) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (28) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (93.3 %).
- (29) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.52) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.693) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (15.332) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (40) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (91.0 %).
- (30) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.61) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.650) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (14.100) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (25) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (93.3 %).

- (31) بلغ الوسط الحسابي (4.65) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.586) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (12.602) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (19) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 94.4).
- (32) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.73) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.446) ، وكان معامل الاختلاف منخفض وقد بلغ (9.429) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (1) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 100).
- (33) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.63) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.646) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (13.952) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (24) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 93.3).
- (34) بلغ الوسط الحسابي (4.49) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.740) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (16.481) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (43) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 89.9).
- (35) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.47) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.676) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (15.123) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (44) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 89.9).
- (36) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.52) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.709) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (15.686) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (42) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 89.9).
- (37) بلغ الوسط الحسابي (4.49) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.725) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (16.147) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (33) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 93.2).
- (38) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.71) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.457) ، وكان معامل الاختلاف منخفض وقد بلغ (9.703) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (2) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 100).
- (39) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.71) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.505) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (10.722) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (5) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (% 97.8).

(40) بلغ الوسط الحسابي (4.51) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.586) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (12.993) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (15) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (95.5%).

(41) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.57) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.582) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (12.735) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (6) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (97.8%).

(42) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.61) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.556) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (12.061) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (10) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (96.6%).

(43) بلغ الوسط الحسابي (4.47) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.692) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (15.481) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (27) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (93.3%).

(44) أظهر الوسط الحسابي مقداراً مرتفعاً جداً (4.52) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.709) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (15.686) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (34) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (92.2%).

(45) كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.48) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.709) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (15.826) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (36) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (92.2%).

(46) بلغ الوسط الحسابي (4.57) وهو مرتفع جداً وأعلى من درجة الحياد البالغة (3) وبانحراف معياري قدره (0.562) ، وكان قد بلغ معامل الاختلاف (12.298) ، وجاءت هذه الفقرة بالمرتبة (11) من حيث ترتيب الأهمية النسبية وبوزن مؤوي (96.6%).

في هذا المبحث جرى وصف عينة الإستبانة وتحليل نتائجها واتضح للباحث أن قيمة معاملات ألفا كرونباخ تراوحت ما بين (0.835 – 0.900) ، وتعد هذه القيم مرتفعة وتُعبّر عن اتساق داخلي قوي بين المتغيرات وما بين الفقرات ككل بصفة عامة. وتضح أيضاً وجود علاقة ارتباط قوية بين متغيرات البحث ، إذ تدعم هذه العلاقة فرضيتنا البحث التطبيقية. وتبين كذلك أن (X22) كانت تمتلك أعلى انحراف معياري وأعلى معامل اختلاف إلا أن الوزن المنوي والوسط الحسابي لها كان الأقل وترتيبها كان الأخير. أما (X32) كان انحرافها المعياري ومعامل اختلافها الأقل بين الفقرات ، وكان وسطها الحسابي ووزنها المنوي هو الأعلى وأن ترتيبها كان الأول.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

الاستنتاجات Conclusions

تمهيد

توصل الباحث في هذا المبحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تجيب عن أسئلة البحث، وكذلك تؤكد أو تنفي فرضياته (أي قبول أو عدم قبول الفرضيات) عن طريق تفسيرات علمية دقيقة ، ويوضح هذا المبحث أبرز الإستنتاجات النظرية والعملية التي توصل إليها الباحث.

4.1.1 الاستنتاجات النظرية

Theoretical Conclusions

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات النظرية في الآتي: dijertertion

1. إن القوائم المالية أداة رئيسية لتوليد الثقة بين الشركة المفصحة عن أعمالها والأطراف ذات العلاقة سواءً كانوا مرتبطين مع الشركة بأعمال معينة أم يفكروا بالقيام في ذلك كالمقرضين مثلاً.
2. إن العمليات المربحة كافة للشركة من الممكن ألا تتضمن تدفقات نقدية إيجابية لأن توقيت الإيراد والمصروف لا يتطابق دائماً مع التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، فربما تُبلغ الشركة عن صافي إرباح كنتيجة لنشاطها ، ولكن في نفس الوقت تعاني هذه الشركة من مشاكل نقدية حادة.
3. إن تعظيم ثروة المساهمين هدف مالي يُولد نتيجة زيادة أرباح الشركة، أما تعظيم الثروة النقدية لا يتفق مع زيادة الأرباح ، إذ ليس بالضرورة أن تكون التدفقات النقدية للشركة متفقة مع نتيجة أعمالها.
4. إن فرض الاستمرارية من الفروض المحاسبية الأساسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية ، إذ أن توفره له آثار مهمة عند إعداد التقارير المالية ، ويوفر شروط القياس السليم والوضوح في عرض تلك التقارير.
5. إن العوامل الداخلية والخارجية جميعها لها تأثير كبير على استمرارية الشركات الا أن تأثيراتها متفاوتة من بيئة إلى أخرى ومن قطاع إلى قطاع ومن شركة إلى أخرى.
6. ضمان استمرارية الشركات في المدى الطويل يعني استدامتها عن طريق ادراج ابعاد الاستدامة في استراتيجيات الشركة والحد من الآثار السلبية والمساهمة في حماية المحيط المحلي والعالمى عن طريق الاهتمام بالمكونات والنتائج العضوية لمنتجات الشركات.

7. أن الإستدامة مفهوم أوسع من الإستمرارية ، ويعتمد المفهومان في تطبيقهما على قدرة الشركة على توليد المزيد من النقدية من قاعدة مواردها الحالية بما يعظم ثروتها النقدية.

4.1.2 الاستنتاجات العملية

Practical Conclusions

يمكن توضيح الاستنتاجات العملية عن طريق الآتي:

1. إن غالبية الشركات عينة البحث تتباين عناصر قوائمها المالية في درجة إسهامها في تعظيم الثروة النقدية.
2. يُسهم تعظيم الثروة النقدية في استمرارية واستدامة الشركات في بيئة الأعمال، إذ أن المؤشرات المالية المرتبطة بالاستمرارية والاستدامة تتأثر بشكل واضح بتعظيم الثروة النقدية الموجب والسالب.
3. إن أغلب الشركات عينة البحث لا تأخذ المؤشرات المالية بنظر الإعتبار وخاصةً المؤشرات المتعلقة باستمرارية واستدامة الشركات ، إذ إتضح أن نسب السيولة لهذه الشركات تعاني من تفاوتات وعدم استقرار قياساً بالشركات نفسها لسنوات سابقة أو مع الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع.
4. إن أكثر عنصر ساهم في تعظيم الثروة النقدية لمصرف كردستان كان الإيرادات ، وذلك لثلاث سنوات 2015 و2016 و2017 ويتبعه في ذلك الأصول والخصوم. وإن أعلى نسب سيولة شهدها المصرف كان سنة 2016 و2107 على التوالي نتيجة تعظيم النقدية.
5. إنخفاض نقدية مصرف عبر العراق في سنة 2105 و2017 على الرغم من أن هناك عناصر ساهمت في تعظيم الثروة النقدية للمصرف خاصةً الإيرادات والأصول والخصوم، إلا أن الانخفاض في النقدية كان أكبر مما أدى إلى تعظيم نقدي سالب. إذ أن هذا التفاوت في تعظيم الثروة النقدية قد أثر كثيراً على نسب سيولة الشركة وجعلها في حالة عدم استقرار.
6. إن شركة بغداد للمشروبات الغازية تعاني من تعظيم الثروة السالب في سنة 2016 و2017 على الرغم من أن الإيرادات قد ساهمت في تعظيم الثروة النقدية إلا أن هناك عناصر أخرى قد ساهمت في إنخفاضها ، على الرغم من قيام الشركة سنة 2017 في زيادة رأس مالها بمقدار (44,333,333,333) دينار. وقد أثر هذا التفاوت بالتعظيم على نسب السيولة ، إذ كانت أعلى نسب للسيولة في نفس السنة التي عظمت بها الشركة ثروتها النقدية.
7. إن الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور إنخفضت نقديتها في سنوات 2015 و2016 و2017 على الرغم من أن الإيرادات للسنوات الثلاث ساهمت في تعظيم الثروة النقدية إلا أن

- هناك عناصر أخرى قد ساهمت في انخفاضها أكثر من تعظيمها. إذ أن إنخفاض النقدية أثر بشكل كبير على نسب السيولة ، فظهرت أعلى نسب في سنة 2015 لأن الانخفاض بالنقدية كان الأقل خاصة وأن الخسائر كانت منخفضة جداً ويمكن إيجاد الحلول لها.
8. عانت شركة المعمورة للإستثمارات العقارية من تعظيم سالب للثروة النقدية فقط في سنة 2016، أما سنة 2015 و2017 فقد عُظمت ثروة الشركة النقدية بفضل عناصر الإيرادات وحقوق الملكية (زيادة رأس المال) وكذلك الأصول والخصوم. وفي العموم كانت نسب السيولة متفاوتة نظراً لتفاوت التدفقات الداخلة والخارجة.
9. إن شركة النخبة للمقاولات العامة إنخفضت نقديتها في سنة 2016 و2017 على الرغم من أن عنصر الإيرادات قد ساهم في تعظيم الثروة النقدية الا أن هناك عناصر أخرى ساهمت في إنخفاضه أكثر من ذلك التعظيم الذي ساهمت به الإيرادات. ولقد أثر إنخفاض النقدية على نسب السيولة وخفضها أيضاً ، إذ كانت أعلى نسب سيولة للشركة في سنة 2015.
10. إنخفاض نقدية الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم في سنة 2015 الا أن الشركة استطاعت تعظيم ثروتها النقدية في سنة 2016 و2017 نتيجة مساهمة عناصر أخرى في التعظيم كالأصول والخصوم فضلاً عن الإيرادات. وقد شهدت سنوات التعظيم ارتفاع ملحوظ لنسب السيولة منبأً بمستقبل جيد للشركة.
11. إن الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي إنخفضت نقديتها لسنة 2015 و2017 ، أما في سنة 2016 فقد عُظمت النقدية نتيجة عنصر الإيرادات فقط ، إذ لا يستطيع عنصر وحيد تعظيم الثروة النقدية للشركة بأكملها. وقد أثر تقلب التدفقات في تقلب نسب السيولة لتشهد سنة 2016 أعلى نسب وسنة 2017 أقل نسب.
12. تعاني الشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع من إنخفاض في النقدية في سنة 2015 و2017. وقد انخفضت نتيجة ذلك نسب السيولة في سنة 2015 و2017 الا أن سنة 2016 كانت الأعلى للشركة بسبب التعظيم الموجب للنقدية.
13. ساهمت إيرادات وأصول فنادق كربلاء سنة 2015 و2016 في تعظيم الثروة النقدية الا أن التعظيم في سنة 2016 كان قليلاً جداً قياساً بالسنة السابقة دلالة على وجود مشكلة وهذا ما ظهر جلياً سنة 2017 عندما إنخفضت النقدية الشركة بشكل كبير. وقد شهدت نسب السيولة في سنة 2017 إنخفاض كبير ينبأ بوجود مشاكل مالية قد لا تستطيع الشركة حلها.
14. تعاني شركة الأمين للإستثمار المالي من خسائر متراكمة ازدادت سنة 2016 بأكثر من (6%) عن سنة 2015 مما دعى الشركة إلى زيادة رأس مالها في سنة 2017 وأدى ذلك إلى

تعظيم الثروة النقدية في نفس السنة. وقد أدى هذا التعظيم إلى ارتفاع نسب السيولة بشكل ملحوظ قياساً بسنة 2016 التي تُعد نسبها الأقل.

15. إن شركة الوئام للإستثمار المالي إستطاعت تفادي الإنخفاض الحاصل في النقدية سنة 2015 وذلك عن طريق تعظيم الثروة النقدية للشركة عن طريق إسهام أكثر من عنصر في تعظيم الثروة النقدية. ولقد شهدت الشركة نسب مالية متقاربة جداً إلا أن سنة 2015 كانت الأقل وسنة 2017 كانت الأعلى.

16. عانت شركة الأمين للتأمين في سنة 2016 و2017 من تعظيم ثروة نقدية سالبة وذلك نتيجة عدم وجود عنصراً آخرأ غير الإيرادات يستطيع أن يُساهم في تعظيم الثروة النقدية. وقد أثر هذا التعظيم السالب على نسب السيولة وخفضها وخاصةً سنة 2017 ، إذ يهدد ذلك بقاء واستمرار الشركة في بيئة الأعمال.

17. إن شركة دار السلام للتأمين لا تعاني من مشاكل في تعظيم الثروة النقدية لسنة 2016 و2017 على عكس سنة 2015 ، وذلك لوجود عناصر أخرى فضلاً عن الإيرادات ساهمت في تعظيم الثروة النقدية. وقد أدى تعظيم الثروة إلى ارتفاع نسب السيولة مما يوضح المركز المالي الجيد للشركة وعدم وجود مشاكل في سيولتها بالمستقبل.

18. إن شركة الخاتم للإتصالات إنخفضت نقيديتها سنة 2015 و2016 و2017 نتيجة عدم وجود عنصراً آخرأ غير الإيرادات يساهم في تعظيم الثروة النقدية لذلك لجئت الشركة إلى زيادة رأس المال في سنة 2016 و2017 لمقابلة التدفقات الخارجة قدر الأمكان. وقد أثر الإنخفاض المتفاوت للنقدية على نسب السيولة إلا أن الشركة تواجه مشكلة كبيرة تتلخص في أن الالتزامات المتداولة للشركة أعلى من الأصول المتداولة.

19. عانت شركة آسيا سيل سنة 2015 من إنخفاض النقدية (تعظيم سالب للثروة النقدية) عن السنة السابقة إلا أن الشركة استطاعت في السنتين التاليتين تعظيم الثروة النقدية بشكل يسمح لها بتوزيع الأرباح وبدون أي مشاكل مالية. وقد أثر التعظيم في نسب السيولة فهي في مسار تصاعدي ، علماً إن الشركة تعاني من نفس مشكلة شركة الخاتم للإتصالات ، وتبدي الشركة كذلك أهتماماً واضحاً بهذه المشكلة مما يعني إمكانية التخلص منها في المستقبل.

20. لا تعاني شركة الحرير للتحويل المالي من أي مشاكل في تعظيم الثروة النقدية لأن الشركة أستطاعت تعظيم ثروتها النقدية عن طريق عنصر وحيد هو الإيرادات. وقد أثر ذلك بشكل إيجابي على نسب السيولة الشركة في سنة 2016 و2017 على عكس سنة 2015 وهذا يعني إن الشركة لا تعني من أي مشكلة تؤثر على استمراريتها واستدامتها.

21. عانت شركة الطيف للتحويل المالي سنة 2015 من تعظيم سالب للثروة النقدية الا أنها استطاعت تخطي ذلك وتعظيم ثروتها النقدية في سنة 2016 و2017 ، وقد كان أعلى تعظيم موجب للثروة النقدية سنة 2016 نظراً لوجود عناصر أخرى غير الإيرادات كالأصول والخصوم ساهمت في تعظيم الثروة النقدية. وقد أثر تعظيم الثروة النقدية الذي ساهم فيه أكثر من عنصر في نسب سيولة جيدة قياساً بالسنتين الأخرتين وهذا يوضح عدم وجود مشكلة للشركة في المستقبل.

وفي هذا المبحث توصل الباحث إلى مجموعة من أبرز الاستنتاجات التي جرى الحصول عليها نتيجة تحقق أهداف البحث وأن أهم استنتاجات جرى التوصل إليها كانت الآتية:

- يُسهم تعظيم الثروة النقدية في استمرارية واستدامة الشركات في بيئة الأعمال، إذ إن غالبية الشركات عينة البحث تتباين (تختلف) عناصر قوائمها المالية في درجة إسهامها في تعظيم الثروة النقدية.
- إن أغلب الشركات عينة البحث لا تأخذ المؤشرات المالية بنظر الإعتبار وخاصةً المؤشرات المتعلقة باستمرارية واستدامة الشركات ، إذ إتضح أن نسب سيولة لهذه الشركات تعاني من تفاوتات وعدم استقرار قياساً بالشركات نفسها لسنوات سابقة أو مع الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع.

التوصيات

Recommendations

تمهيد

انتهى الباحث في هذا المبحث إلى مجموعة من التوصيات التي يفترض أن تكون ذات صلة بموضوع البحث وقابلة للتطبيق كي تتحقق الغاية منها ، إذ انتهى الباحث بمجموعة من أبرز التوصيات النظرية والعملية ، وقد جرى تقسيم الأخيرة إلى عامة وخاصة .

1.2.4 التوصيات النظرية

Theoretical Recommendations

يمكن تلخيص أهم التوصيات النظرية في الآتي:

1. ينبغي على الشركات زيادة الثقة بينها وبين الأطراف ذات العلاقة عن طريق عرض قوائم مالية تمتاز بالمصداقية والوضوح وتحتوي على معلومات كافية فيما إذا تتوفر نية أو ضرورة أو أخذ قرار بعملية التصفية.
2. على الشركات المقاربة والموائمة بين تدفقاتها النقدية وأرباحها لأن ذلك يؤدي إلى صافي دخل وتعظيم ثروة نقدية موجبتين ، فلو قامت شركة بزيادة رأسمالها والإقتراض سيؤدي ذلك إلى تدفقات نقدية دخلة وبدون أرباح ، أما إذا قامت الشركة ببيع البضاعة بالأجل سيؤدي ذلك إلى أرباح ولكن بدون وجود تدفق نقدي.
3. على مستخدمي القوائم المالية التفريق بين تعظيم ثروة المساهمين وتعظيم الثروة النقدية ، إذ تعتمد الأولى على نتيجة الأعمال بالدرجة الأساس ، أما الثانية فتعتمد على مجموعة من العناصر التي تؤدي إلى تحركات في حساب النقدية.
4. ينبغي على إدارة الشركات التحقق من فرض الاستمرارية عند إعداد التقارير المالية، إذ عليها إدراك مسؤوليتها الكاملة عند الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بها ، وعلى فرض أن الشركة مستمرة في نشاطاتها في المستقبل المنظور.
5. على الشركات الإفصاح عن أي عوامل خارجية أو داخلية تؤثر على استمراريتها، كالدعاوي القضائية المقامة ضد الشركة أو لها، أو وجود أية نزاعات أو خلافات مع أطراف قانونية ، وكذلك في حالة تجاوز الإدارة أو إساءتها استعمال أموال الشركة ، إذ يتوجب على

الشركة الإفصاح عن تلك الأحداث والإجراءات المتخذة بشأنها وبيان مدى تأثيرها على استمراريته.

6. ضرورة إدراج أبعاد الاستدامة في استراتيجيات الشركات ، وذلك للحد من الآثار السلبية وحماية المحيط الخارجي للشركة من أجل ضمان إستمرارية واستدامة الشركات.

7. على مستخدمي القوائم المالية معرفة أن استمرارية الشركات جزء (أو مرحلة) من أجزاء (أو مراحل) استدامتها وأنهما متلازمان ويعتدان على التعظيم النقدي الموجب للثروة النقدية باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تؤدي إلى بقاء الشركة في بيئة الأعمال.

4 . 2 . 2 التوصيات العملية

Practical Recommendations

تقسم التوصيات العملية إلى خاصة وعامة ويمكن أن توضح في الآتي:

4 . 2 . 2 . 1 التوصيات العملية العامة General Practical Recommendations

يمكن تلخيص أهم التوصيات العملية العامة في الآتي:

1. على الشركات توزيع النقدية بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار بتعظيم ثرواتها النقدية وذلك عن طريق التركيز على العناصر التي تُساهم في تعظيم النقدية.
2. ضرورة التركيز على تعظيم الثروة النقدية إذا ما أرادت الشركات الاستمرارية والاستدامة في بيئة الأعمال.
3. على إدارة الشركات الانتباه إلى عدد من المؤشرات وخاصةً التي تتعلق باستمرارية واستدامة الشركات كنسب السيولة التي شهدت انخفاض لبعض الشركات عينة البحث مقارنةً بالشركة الأخرى العاملة بنفس القطاع أو مقارنةً مع السنين السابقة لنفس الشركة.

4 . 2 . 2 . 2 التوصيات العملية الخاصة Special Practical Recommendations

يمكن تلخيص أهم التوصيات الخاصة في الآتي:

4. ضرورة قيام مصرف كردستان بتعزيز إسهام عنصر الإيرادات وعناصر أخرى في تعظيم الثروة النقدية في المستقبل خاصةً وأن المصرف من المصارف الجيدة ولم يواجه مشاكل في تعظيم الثروة الا في سنة 2015 واستطاع تحويل التعظيم السالب بالنقدية إلى موجب ، ووفقاً لهذا التعظيم فقط تحسنت نسب السيولة في سنة 2016 و2017 وارتفعت قياساً بسنة 2015.
5. على مصرف عبر العراق تعظيم عناصره الأخرى فضلاً عن الإيرادات وذلك من أجل زيادة التدفقات النقدية الداخلية للشركة (تعظيم الثروة النقدية). كذلك يتوجب عليه خلق حالة من

- التوازن بين أصوله المتداولة والتزاماته المتداولة ففي سنة 2017 كانت نسبة التداول (4.22) وهي نسبة مرتفعة قياساً بسنة 2015 وكذلك قياساً بنفس النسب لمصرف كردستان.
6. ينبغي على شركة بغداد للمشروبات الغازية تعظيم ثروتها النقدية عن طريق دعم باقي العناصر الأخرى وعدم الاعتماد فقط على الإيرادات في تعظيم الثروة النقدية. فقد شهدت الشركة في سنة 2015 نسب سيولة مُبالغ فيها ، وفي سنة 2017 كانت نسب سيولتها متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض ، أما سنة 2016 كانت الأفضل.
7. على الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور تخفيض خسائرها المتراكمة، إذ تواجه هذه الشركة مشاكل كبيرة على المستوى المالي وأن نسبة عجزها قد ارتفعت 10% عن السنة السابقة ، لذلك على الشركة تعظيم ثروتها النقدية من العناصر الأخرى كالأصول وحقوق الملكية (زيادة رأس مالها إذا لزم الأمر). وقد كانت نسب السيولة غير مقنعة على مدار الثلاث السنوات نتيجة تفاوت عناصر الأصول والالتزامات في التعظيم السالب والموجب للثروة النقدية.
8. على شركة المعمورة للإستثمارات العقارية تعظيم ثروتها النقدية بعيداً عن زيادة رأس المال ومحاولة إيجاد حلول أخرى تستطيع الشركة عن طريقها تعظيم الثروة النقدية لعناصر القوائم المالية وإعتماد زيادة رأس المال الحل الأخير. وقد تفاوتت نسب السيولة نتيجة تفاوت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الشركة ، إذ كانت بعض النسب مرتفعة كنسبة التداول ورأس المال العامل للسنوات الثلاث أما النسبتين الأخرتين كانتا غير مستقرتين.
9. ينبغي على شركة النخبة للمقاولات العامة تعظيم نقديتها عن طريق الإهتمام بالعناصر الأخرى وعدم فعل ذلك عن طريق الإيرادات فقط لأن عنصر وحيد لا يكفي لتعظيم النقدية وكذلك التعظيم من عنصر واحد لا يعطي نسب سيولة جيدة حتى وإن تحقق التعظيم الموجب. فقد كانت نسبة النقدية والتداول مبالغ فيها على مدار السنوات الثلاث ، أما النسبتين الأخرتين كانتا مستقرتين في الثلاث سنوات.
10. على الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم المحافظة على إسهام عناصر الأصول والخصوم قدر الإمكان ، فضلاً عن عنصر الإيرادات في تعظيم الثروة النقدية إذا ما أرادت تجنب إي مشاكل مالية محتملة. وقد شهدت نسب السيولة ارتفاعاً بسيطاً في سنة 2016 إلا أن سنة 2017 كانت الأفضل للشركة لأن النقدية تعظمت عن طريق أكثر من عنصر.
11. على الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي المحاولة قدر الإمكان على إدراج عناصر أخرى في تعظيم الثروة النقدية كالأصول والالتزامات. وقد تسبب التذبذب في تعظيم الثروة النقدية إلى نسبة سيولة متفاوتة وغير مستقرة نتيجة تذبذب التدفقات النقدية من عناصر القوائم المالية.

12. ينبغي على الشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع تخفيض توزيعاتها النقدية لأنها تقوم بتوزيع أرباح تصاعديّة ولا تهتم كثيراً بتدفقاتها الداخلة والخارجة وإذ ينبغي على الشركة محاولة الموازنة بين الأثنين للبقاء على مستوى معين تحمي به نفسها من أي مشاكل مالية محتملة. وقد كانت نسبة النقدية والتداول كبير وغير مبررة أما النسب الأخرى كانت مقبولة وخاصةً في سنة 2016 و2017 قياساً بسنة 2015.
13. على فنادق كربلاء ادراج باقي العناصر في إسهامها في تعظيم الثروة النقدية وعدم اقتصرها على عنصر الإيرادات ، إذ أن فنادق كربلاء لا يوجد لها إيرادات للنشاط الجاري وتعتمد على الإيرادات الأخرى. وقد أوضحت نسب السيولة عن وجود انخفاض في نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول وفي نسبة صافي رأس المال العامل يؤدي إلى عدم قدرة فنادق كربلاء على مقابلة أصولها المتداولة بالتزاماتها المتداولة في المستقبل القريب.
14. على شركة الأمين للإستثمار المالي الاستفادة من تعظيم الثروة النقدية لتخفيض الخسائر المتراكمة طالما أن هناك عناصر أخرى فضلاً عن الإيرادات تساهم مجتمعة في تعظيم النقدية. وقد كانت أول نسبتين في سنة 2017 الأفضل قياساً بسنة 2015 و2016 ، إلا أن النسبتين الأخرتين في سنة 2015 و2016 كانت الأفضل ، وهذا يوضح عدم مساهمة أغلب عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية للشركة.
15. على شركة الوئام للإستثمار المالي الاستمرار في تعظيم الثروة النقدية بالشكل الذي يجعلها قادرة على سداد التزاماتها المتداولة حتى تستطيع مُجرات أي طارئ. وقد كانت نسب السيولة للسنوات الثلاث مقاربة نتيجة عدم معاناة الشركة من تقلبات كبيرة في عناصرها.
16. ينبغي على شركة الأمين للتأمين تخفيض العناصر الأخرى التي أدت إلى تدفقات نقدية خارجة ومحاولة إدراج عناصر أخرى تؤدي إلى تعظيم الثروة النقدية ، فضلاً عن الإيرادات. وقد شهدت نسب السيولة انخفاض تدريجي في جميع النسب ، على الرغم من تعظيم الثروة النقدية في سنة 2017 ويرجع ذلك نتيجة عدم وجود عناصر تساهم بالتعظيم فزيادة رأس المال بشكل غير مدروس يؤدي إلى استمرار بالانخفاض.
17. على شركة دار السلام للتأمين المحافظة على مستوى معين من تعظيم الثروة النقدية ليحميها من أي مشاكل محتملة ، فضلاً عن أخذها بنظر الإعتبار الإلتزامات قصيرة الأجل. لقد حافظت الشركة على مستوى معين من النقدية إلى إجمالي الأصول ، وكذلك نسبة مرتفعة من صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول ، إذ وصلت إلى (99%) وهو الأعلى قياساً بالشركات العاملة بنفس القطاع كافة.

18. على شركة الخاتم للإتصالات تخفيض توزيعات الأرباح في المستقبل ، حتى يتسنى لها توفير النقدية الكافية لمقابلة التزاماتها قصير الأجل. وقد شهدت نسب السيولة في 2016 و2017 انخفاضاً واضحاً عن سنة 2015 علماً أن الشركة لديها مشكلة تتمثل بأن صافي رأس المال العامل سالب (ويسمى عندئذ بصافي الالتزامات المتداولة) خلال السنوات الثلاث الا أن الشركة تبدي اهتماماً واضحاً بهذه المشكلة مما يعني إمكانية التخلص من هذه المشكلة في المستقبل القريب.

19. على شركة آسيا سيل للإتصالات الاستمرار بالتعظيم الموجب للثروة النقدية من عنصر الإيرادات كما فعلت ذلك سنة 2017 مع المحافظة على توزيع الأرباح بقدر معين ومبرر، فضلاً عن عدم نسيان أمر مهم جداً هو صافي رأس المال العامل الذي يتوجب أن يكون موجب وليس سالب كما هو الحال سنة 2015 و2016 و2017 حتى تتفادى الشركة أي مشاكل تتعلق بسيولتها.

20. على شركة الحرير للتحويل المالي الاستمرار بتعظيم الثروة النقدية بما يقابل التزاماتها المتداولة وكذلك أخذ أي التزامات طارئة بنظر الإعتبار مع استثمار المتبقي في أي استثمارات مربحة تعظيم الثروة النقدية وخاصة في الأجل الطويل. وتعاني الشركة من نسب نقدية وتداول مبالغ فيها ومرتفعة كثيراً خاصة في سنة 2015 ، أما نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ونسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول فهي مستقرة نوعاً ما ويتضح مما سبق بأن الشركة لا تعاني من أي مشاكل تهدد استمراريتها واستدامتها.

21. ينبغي على شركة الطيف للتحويل المالي الاستمرار بتوزيع الأرباح وفق الآلية التي تعتمد عليها عن طريق التوزيع بين سنة وأخرى ، كي تستطيع الشركة توفير النقدية الكافية لمقابلة الالتزامات وكذلك توزيع الأرباح. وقد كانت نسب السيولة للشركة متقلبة الا أن سنة 2017 كانت الأفضل وقريبة من نسب سيولة شركة الحرير للتحويل المالي.

وفي هذا المبحث انتهى الباحث إلى مجموعة من أبرز التوصيات التي كان أهمها:

- على الشركات المدرجة توزيع النقدية بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار بتعظيم ثرواتها النقدية وذلك عن طريق التركيز على العناصر التي تُساهم في تعظيم النقدية إذا ما أرادت الاستثمارية والاستدامة في بيئة الأعمال.
- على إدارة الشركات الانتباه إلى عدد من المؤشرات وخاصة التي تتعلق باستمرارية واستدامة الشركات كنسب السيولة التي شهدت انخفاض لبعض الشركات عينة البحث مقارنةً بالشركة الأخرى العاملة بنفس القطاع أو مقارنةً مع السنين السابقة لنفس الشركة.

المصادر

المصادر

First: Arab sources

أولاً: المصادر العربية

أ- القرآن الكريم

ب- التقارير والوثائق الرسمية

- (1) التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، 2010.
- (2) التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، 2013.
- (3) التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، 2017.
- (4) التقرير السنوي لهيئة الأوراق المالية، 2015.
- (5) معيار ادارة استمرارية الاعمال (ISO22301) الصادر عام 2012.

ت- الكتب

- (6) الججاوي، طلال محمد علي، وحيدر علي المسعودي، (2014)، "المحاسبة المالية (المتوسطة)"، دار الكتب موزعون- ناشرون، الطبعة الأولى، كربلاء، العراق.
- (7) الدهراوي، كمال الدين، (2006)، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، مطبعة المكتب الجامعي الحديث، كلية التجارة فرع دمنهور، مصر.
- (8) الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، "نظرية المحاسبة"، الناشر ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت.
- (9) العامري، محمد علي إبراهيم، (2013)، "الإدارة المالية الحديثة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- (10) حماد، طارق عبد العال، (2002)، "التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل"، الدار الجامعية، مصر.
- (11) حميدات، جمعة، وحسام خدّاش، (2013)، "المجمع العربي للمحاسبين القانونيين"، الناشر المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، محاسب عربي قانوني معتمد "ACPA"، الورقة الثانية - المحاسبية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

ث- الدوريات

- (12) أحمد، عاطف محمد أحمد، (2013)، "تحليل إدارك معدي القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات إستدامة الأداء - بحث تطبيقي على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، المجلة الدولية للمحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف- كلية التجارة، المجلد (1)، العدد (1)، صفحة (193-248)، مصر.
- (13) الجنابي، نبيل مهدي كاظم، وأمل شاكر كنكون الشيباوي، (2016)، " دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (19)، العدد (2)، صفحة (230 - 246)، العراق.

- (14) الزبيدي ، نعيم تومان مرهون ، و قاسم محمد عبد الله البعاج ، (2017) ، " تقييم العوامل المؤثرة على استمرارية المنشأة: دراسة تطبيقية على عينة من شركات المقاولات " ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة القادسية، المجلد (19) ، العدد (1) ، صفحة (204-222)، العراق.
- (15) العبد الله ، رياض ، وطلال محمد الجاوي ، (2005) ، " الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية ودورها في قياس وتوزيع الثروة للمجتمع " ، بحث منشور في المجلة العربية للإدارة / المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المجلد (25) ، العدد (2) ، صفحة (5-32)، القاهرة - مصر.
- (16) الفضل ، مؤيد عبد الحسين، وسجاد محمد عطية، (2016)، "تفضيلات المستثمرين كمدخل لبناء المحفظة الاستثمارية المثلى بإطار نظرية الالتقاط دراسة تحليلية لبعض الشركات في سوق العراق للأوراق المالية" ، مجلة مركز دراسات الكوفة (مجلة فصلية)، جامعة الكوفة ، العدد (42)، صفحة (321-366)، العراق.
- (17) الليلة ، ميسون علي حسين ، (2014) ، "تحليل واقع العمل في سوق العراق للأوراق المالية (بحث ميداني)" ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، جامعة بابل، المجلد (208) ، الإصدار (13) ، صفحة (177-208) ، العراق.
- (18) المومني، منذر، وزيد شويات، (2008) ، " قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء" ، مجلة المنارة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك، المجلد (14) ، العدد (1) ، صفحة (141-174) ، الأردن.
- (19) حافظ ، لآلى محمد ، (2016) ، "الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للتدقيق الخارجي وأثرها على مستخدمي المعلومات التقارير المالية - دراسة تطبيقية لمستخدمي القوائم المالية" ، منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة ، العدد (37) ، المجلد (31)، صفحة (292-322) ، العراق.
- (20) حنظل ، قاسم أحمد ، وعلياء إبراهيم حسين ، (2017) ، "دور مرتدات الامدادات العكسية في تعزيز استدامة الاعمال دراسة استطلاعية في شركتي الهلال الصناعية والصناعات الخفيفة في محافظة بغداد" ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد (2) ، العدد (38) ، صفحة (41-82)، العراق.
- (21) زويلف، انعام حسن، (2009)، " دور التحليل الاستراتيجي لأبعاد بيئة التحكم المؤسسي في استمرارية المنظمة وتجنب الازمات المالية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الإصدار (20-أ)، صفحة (109-141) ، العراق.
- (22) كريم، علي عباس، (2016)، " فرض الاستمرارية وامكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة- دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية" ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (6) ، العدد (3)، صفحة (199-228) ، العراق.
- (23) مرهون، نعيم تومان، (2012) ، "العلاقة بين مشاكل مهنة مراقبة الحسابات وتطور هذه المهنة: دراسة تحليلية وتطبيقية" ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد (14) ، العدد (3) ، صفحة (132-163) ، العراق.

(24) موسى ، قاسم هادي ، ومحمد عبد اللطيف حطاب ، (2014)، "تقييم واقع تداول الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2004-2010"، مجلة جامعة أهل البيت (عليهم السلام) ، العدد (16)، صفحة (75-94)، كربلاء، العراق.

ج- الرسائل والأطاريح

(25) إبراهيم، آفاق ذنون، (2016)، "نموذج محاسبي عن الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار – دراسة تطبيقية" ، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة المنصورة- كلية التجارة، مصر.

(26) الجميلي، هدى امين عليوي، (2016)، "قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والتوقعات المستقبلية لها: بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء في علوم في المحاسبة، جامعة كربلاء- كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

(27) الحواتم، عمر محمد مسلم، (2010)، "قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي – دراسة ميدانية" ، رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط – كلية الأعمال، الأردن.

(28) الخفاجي، إيمان جواد أحمد، (2018)، " قياس مدى التزام الشركات العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات S&P/ESG ومعايير GRI" ،رسالة ماجستير، جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد، كربلاء، العراق.

(29) السالم، غالب محمود حسين، (2008)، "واقع وإمكانات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس" ،رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية- كلية الدراسات العليا ، نابلس، فلسطين.

(30) الطويل، سلمى محمد علي، (2013)، "أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشأة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية: دراسة تطبيقية" ،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة-الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

(31) المشهداني، غسان محمد نومان، (2017)، "أثر التكلفة المرجحة لرأس المال في تعظيم ثروة الملاك دراسة إختبارية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان" ،رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط – كلية الأعمال، عمان، الأردن.

(32) زوبينة، بن فرج ، (2014)، "المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق" ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر.

(33) سرحان، عاهد عيد، (2007)، "دور مدقق الحسابات في تقويم قدرة المنشأة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين: دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الخارجيين والمدراء الماليين للشركات المساهمة العامة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة-الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

(34) عبد الرحيم، جمال كامل محمد، (2015)، "قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الأداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات

- المصرية المقيدة بالبورصة" ،أطروحة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة قناة السويس – كلية التجارة، مصر.
- (35) عبد المالك ، زين ، (2015) ، "القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي" ، رسالة ماجستير ، جامعة أمحمد بوقرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بومرداس، الجزائر.
- (36) علي ،خالد عبد الرحمن أحمد، (2002)، "مستوى الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة اليمنية قياسه وتطويره بما يتناسب ومتطلبات إقامة سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- (37) عويده، نجوى، (2013)، "دور الحوكمة في تعزيز اداء المؤسسة المستدامة: دراسة حالة في مجمع صيدال- مصنع قسنطينية" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- (38) منصور، رضا زكي، (2003) "أثر المعلومات غير المالية والمرحلية العمرية للمنشأة على قرار المراجع عند تقييم الاستمرارية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر.

Second: Foreign sources

ثانياً: المصادر الاجنبية

A- Books

- 1) Aerts ,Walter ,and Peter Walton, (2013) "**GLOBAL FINANCIAL ACCOUNTING AND REPORTING PRINCIPLES AND ANALYSIS**", Third Edition, Copyright by Cengage Learning EMEA.
- 2) Alexander, David, and Christopher Nobes, (2010), "**FINANCIAL ACCOUNTING-AN INTERNATIONAL INTRODUCTION**", Fourth Edition, Copyright by Pearson Education Limited.
- 3) Atrill, Peter, (2015), "**FINANCIAL MANAGEMENT FOR DECISION MAKERS**" , Seventh Edition, copyright by Pearson Education Limited.
- 4) Ball, Laurence M. , (2012), "**Money, Banking, and Financial Markets**" ,Second edition, Copyright by Worth Publishers.
- 5) Bekaert, Geert, and Robert Hodrick, (2012) "**International Financial Management**" , Second Edition, Copyright by Pearson Education.
- 6) Blewitt, John, (2018), " **Understanding Sustainable Development**" , Third Edition ,Copyright by Routledge.
- 7) Block, Stanley B., and Geoffrey A. Hirt, Bartley R. Danielsen, (2011), "**Foundations of Financial Management**" , Fourteenth Edition, Copyright by McGraw-Hill/Irwin.

- 8) Brigham , Eugene F., and Ehrhardt Michal C., (2014), "**Financial Management - theory & practice**" , Fourteenth Edition, Copyright by South-Western Cengage Learning.
- 9) Brigham , Eugene F., and Joel F. Houston, (2017), "**Fundamentals of Financial Management**", ninth Edition, Copyright by Cengage Learning.
- 10) Carmichael, D. R. , and O. Ray Whittington, and Lynford Graham, (2007), "**Accountants Hand Book - Financial Accounting and General Topics**", Eleventh Edition, Volume one , Copyright by John wiley & sons Inc.
- 11) Case , Karl E., and Ray C. Fair, and Sharon M. Oster, (2017), "**Principles of Economic**" , Twelfth edition, Copyright by Pearson Education Limited.
- 12) Des Robert, Jean-Francois, and Francois Mechin, and Heave Puteaux, (2004), "**Normes IFRS et PME- Système comptable de convergence entre normes comptables française et standards IFRS**" , Paris, France.
- 13) Eccles, Robert G. , and Michael P. Krzus, (2010), "**One Report Integrated Reporting for a Sustainable Strategy**" , Copyright by John Wiley & Sons Inc.
- 14) Elliott, Barry, and Jamie Elliott, (2006), "**Financial Accounting, Reporting and Analysis**" , Second Edition, Copyright by Pearson Education Limited.
- 15) Elliott, Barry, and Jamie Elliott, (2011), "**Financial Accounting and Reporting**" , Fourteenth edition, Copyright by Pearson Education Limited.
- 16) Elliott, Barry, and Jamie Elliott, (2017), "**Financial Accounting and Reporting**" , Eighteenth edition, Copyright by Pearson Education Limited.
- 17) Eun, Cheol S., and Bruce G. Resnick, (2015), "**International Financial Management**" ,Seventh Edition , copyright by McGraw-Hill Education.
- 18) Foerster, Stephen, (2015), "**Financial Management Concepts and Applications**" , Copyright by Pearson Education.
- 19) Gane, Michael, (2007), "**Forest Strategy- Strategic Management and Sustainable Development for the Forest Sector**" ,Copyright by Springer.

- 20) Gibson, Charles H., (2009), "**Financial Reporting & Analysis**", Eleventh edition, Copyright by South-Western, Cengage Learning.
- 21) Gibson, Charles H., (2013), "**Financial Reporting & Analysis**", Thirteenth edition, Copyright by South-Western, Cengage Learning.
- 22) Harrison, Walter T., and Charles T. Horngren , and C. William Thomas , and Themin Suwardy, (2014), "**Financial Accounting - IFRS** ", Ninth Edition, Copyright by Pearson Education Limited.
- 23) Harrison, Walter T., and Charles T. Horngren , and C. William Thomas , and Themin Suwardy, (2015), "**Financial Accounting** ", Tenth Edition, Copyright by Pearson Education Limited.
- 24) Heizer, Jay, and Berry Render, and Chuck Munson, (2017), "**Operations Management Sustainability and Supply Chain Management**" , Twelfth Edition, Copyright by Pearson Education Inc.
- 25) Keiner, Marco, (2006), "**The Future of Sustainability**" , Copyright by Springer.
- 26) Kieso, Donald E., and Jerry J. Weygand, and Terry D. Warfield, (2014), "**INTERMEDIATE ACCOUNTING – IFRS EDITION**", Second Edition, Copyright by John Wiley & Sons, Inc.
- 27) Kieso, Donald E., and Jerry J. Weygand, and Terry D. Warfield, (2016), "**INTERMEDIATE ACCOUNTING**", Sixteen Edition, Copyright by John Wiley & Sons, Inc.
- 28) Kieso, Donald E., and Jerry J. Weygand, and Terry D. Warfield, (2018), "**INTERMEDIATE ACCOUNTING – IFRS EDITION**", Third Edition, Copyright by John Wiley & Sons, Inc.
- 29) Lasher, William R., (2008), "**Practical Financial Management**" , Fifth Edition, Copy right by Thomson South-Western.
- 30) Libby, Robert, and Patricia A. Libby, and Daniel G. Short, (2011), "**FINANCIAL ACCOUNTING**" , seventeen Edition, Copyright by McGraw-Hill/Irwin.
- 31) Madura, Jeff, (2011), "**International Financial Management**" ,Tenth Edition, Copyright by South-Western Cengage Learning.
- 32) Madura, Jeff, (2015), "**International Financial Management**" , twelfth Edition, Copyright by Cengage Learning.
- 33) Melville, Alan, (2017),"**International Financial Reporting-A Practical Guide**", Sixth edition, Copyright by Pearson Education Limited.

-
- 34) Nikolai, Loren A., and John D. Bazley, and Jefferson P. Jones, (2007), "**Intermediate Accounting**", tenth edition, Copyright by Thomson South-Western.
 - 35) Nikolai, Loren A., and John D. Bazley, and Jefferson P. Jones, (2010), "**Intermediate Accounting**", Eleventh edition, Copyright by South-Western, Cengage Learning.
 - 36) Rogers, Peter P., and Kazi F. Jalal, and John A . Boyd, (2008), "**An Introduction Sustainable Development**", Copyright by Glen Educational Foundation Inc.
 - 37) Ross, Stephen A., and Randolph W. Westerfield, and Bradford D. Jordan, (2008), "**FNDAMENTALS OF CORPORATE FINANCE**" , Eighth Edition, Copyright by McGraw-Hill/Irwin.
 - 38) Schaltegger, Stefan, and Martin Bennett, and Roger L. Burritt, and Christine Jasch, (2008), "**Environmental Management Accounting for Cleaner Production – Eco-Efficiency in Industry and Science**" , VOLUME (24) ,Copyright by Springer & Business Media B.V.
 - 39) Spiceland, J. David, and James F. Sepe, and Mark W. Nelson, Wayne B. Thomes, (2016), "**Intermediate Accounting**", Eighth edition, Copyright by McGraw-Hill Education.
 - 40) Spiceland, J. David, and James F. Sepe, and Mark W. Nelson, Wayne B. Thomes, (2018), "**Intermediate Accounting**", Ninth edition, Copyright by McGraw-Hill Education.
 - 41) Stice, Earl K., and James D. Stice, and K. Fred Skousen, (2010), "**INTERMEDIATE ACCOUNTING**", seventeen Edition, Copy right by South-Western, Cengage Learning.
 - 42) Van Horne, James C. ,and John M. Wachowicz, Jr., (2008), "**Fundamentals of Financial Management**" ,Thirteenth edition, Copyright by Pearson Education Limited.
 - 43) Warren, Carl S., and James M. Reeve, and Jonathan E. Duchac, (2012), "**FINANCIAL ACCOUNTING**" , twelfth Edition, Copyright by South-Western, Cengage Learning.
 - 44) Watson, Denzil, and Antony Head, (2007), "**Corporate Finance Principles & Practice**" ,Fourth Edition ,Copyright by Pearson Education Limited.

-
- 45) Weetman, Pauline, (2011), "**Financial Accounting-An International**" , fifth edition, Copyright by Pearson Education Limited.
- 46) Wild, John J., and Ken W. Shaw, Barbara Chiappetta, (2015), "**Fundamental Accounting Principles**" , Twenty-two edition, Copyright by McGraw-Hill Education.

B- Periodicals

- 47) Al-Abdullah, Riyadh ,and Bassam M. Abu-Abbas, (2013), "**Cash Wealth Maximization: The Panacea**", Global Advanced Research Journal of Economics, Vol. 2(3), pp.(45-61).
- 48) Al-Abdullah, Riyadh ,and Bassam M. Abu-Abbas, (2013), "**Cash Wealth Maximization: The Jewel in the Crown (Reductionism in its Worst Form)**", International Journal of Finance and Accounting, Vol. 2(4), pp. (239-247).
- 49) Amri, Fahimul, (2015), "**Factors Affecting The Business Continuity In Micro And Small Enterprises (MSEs) In Jombang**" , IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Vol. (17), Iss. (10), pp.(103-114),.
- 50) Anser , Raheem , and Qaisar Ali Malik, (2013), "**Cash Conversion Cycle and Firms' Profitability – A Study of Listed Manufacturing Companies of Pakistan**" , Journal of Business and Management , Vol. (8), No. (2), pp. (83-87).
- 51) Asif, Muhammad, and Cory Searcy, (2014), "**Towards A Standardised Management System for Corporate Sustainable Development**", The TQM Journal, Vol. (26), No.(5), pp. (411-430).
- 52) Bates, Thomas W., and Kathleen M. Kahle, and Ren´e M. Stuls, (2009), "**Why Do U.S. Firms Hold So Much More Cash than They Used To?**" , The Journal of Finance, Vol.(64), No.(5) ,pp. (1985-2021).
- 53) Black, Alan W., (2004), "**The quest for sustainable, healthy communities**", Australian Journal of Environmental Education, Vol. (20), No. (1), pp. (33-44).
- 54) Botha D, and J.K Bosch, and G.J.J Van Zyl, (1987), "**The Effect of Dividend Policy on Changes in Shareholders Wealth**" , South African Journal of Economics, Vol.(55), Iss.(2), pp. (66-74).

-
- 55) Ferreira, Miguel A., and Antonio S. Vilela, (2004), "**Why Do Firms Hold Cash? Evidence from EMU Countries**", European Financial Management, Vol. (10), Iss. (2), pp. (295–319).
- 56) Fülöp, Gyula , and Bettina Hódi Hernádi, (2014), "**Sustainability Accounting: a Success Factor in Corporate Sustainability Strategy**" , International Journal of Economics and Management Engineering (IJEME), Vol. (4), Iss. (1), pp. (1-21).
- 57) Grosskurth, Jasper, and Jan Rotmans, (2005), "**The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making**" , Environment, Development and Sustainability, Vol.(7), No.(1), pp.(135-151).
- 58) Hernádi, Bettina Hódi, (2012), "**Green Accounting for Corporate Sustainability**", Club of Economics in Miskolc (TMP), Vol. (8), No. (2), pp.(23-30).
- 59) Krechovska, Michaela, and Petra Tausl Prochazkova, (2014), "**Sustainability and its Integration into Corporate Governance Focusing on Corporate Performance Management and Reporting**", Procedia Engineering, Vol. (69) , pp. (1144-1151).
- 60) Moldan, Bedrich, and Svatava Janoušková, and Tomáš Hák, (2012), "**How to understand and measure environmental sustainability: Indicators and targets**", Ecological Indicators, Vol.(17), pp.(4-13).
- 61) Perrott, Bruce, (2014), "**The sustainable 221ultinationa: blueprint for an integrated model**" , Journal of Business Strategy, Vol. (35), Iss. (3), pp.(26-37).
- 62) Provasi , Roberta , and Patrizia Riva, (2015) , "**ASSESSMENT OF GOING CONCERN FOR THE ITALIAN LISTED COMPANIES: AN EMPIRICAL STUDY**" , REVIEW OF BUSINESS AND FINANCE STUDIES , Vol. (6) , Iss. (1).
- 63) Shapiro, Thomas M., (2006), " **Race, Homeownership and Wealth**" , Journal of Law & Policy, Washington University, Vol.(20), pp. (53-74).
- 64) Sharfman, Bernard S., (2014), "**Shareholder Wealth Maximization and Its Implementation Under Corporate Law**", Florida Law Review, Vol. (66), Iss. (1), pp. (389-431).
- 65) Singh, Rajesh Kumar, and H.R. Murty, and S.K. Gupta, and A.K. Dikshit, (2012), "**An overview of sustainability assessment**
-

- methodologies"**, Ecological Indicators, Vol. (15), Iss. (1), pp. (281-299).
- 66) Stojanović, Slobodan, (2014), "**Cash Conversion Cycle as a Company Liquidity Measure**" , Interdisciplinary Management Research, Vol. (10), pp. (358-368).
- 67) Warrad, Lina H., (2015), "**The Impact of Cash Conversion Cycle on Services Firms' Liquidity: An Empirical Study Based on Jordanian Data**" , International Journal of Business and Management, Vol. (10), Iss. (10), pp. (108-115).

C- Thesis's and Dissertations

- 68) Agbonkhese, Sophie Elise, (2010), "**Measuring Environmental and Social Sustainability in the Apparel Supply Chain**" , Master thesis, Acadia University, Canada.
- 69) Bhat, Swarali H., (2016), "**SILICON REVOLUTION: SUSTAINABILITY DISCLOSURES AND PERFORMANCE IN THE SEMICONDUCTOR MANUFACTURING INDUSTRY**", Master thesis, San José State University, U.S.A.
- 70) Enshasy, Mohammed, (2009), "**Evaluating Business continuity and Disaster recovery planning in information technology departments in Palestinian listed companies**" , Master Thesis, The Islamic University-Gaza, Palestine.
- 71) Larsson , Robert , (2007) , "**Integrating sustainability with business strategy – the Swedish chemical industry**" , Master Thesis , Stockholm University , Sweden.
- 72) Lin, Hsiang, (2010), "**Users' and Preparers' Perception of Sustainability Reporting and Corporate Sustainability**" , Philosophical Doctor Thesis (Doctor of Business Administration), Nova Southeastern University, U.S.A.
- 73) Mäkilä , Miikka , (2014) , "**Resilience as a way to improve business continuity: a multiple case study with large Nordic companies**" , Master thesis , Aalto University , Espoo , Finland.
- 74) Nadella, Bhanuteja, (2016), "**Sustainability Initiatives in the Food Retail Sector: Factors for Success**" , Master thesis in Business Administration (M.B.A), National University, Singapore.
- 75) Novoselova, Mariya ,and Nhar Soklim, (2011), "**Is there any effect of going concern audit opinion public announcements on the**

- stock price behavior in a short term period? – Empirical evidence from Australia"** , Master Thesis, Umeå University, Sweden.
- 76) Schiehlé, Tristan, and Jonas Wallin, (2014), "**The reporting on sustainability performance indicators**", Master thesis in Accounting, Umeå University, Sweden.
- 77) Shelley, Alexander R., (2013), "**Gauging Corporate Governance for Sustainability: Public-Private Partnership in Accounting for Sustainable Development**" , Master thesis, Uppsala University, Sweden.
- 78) Suen, Chie-May, (2011), "**The Determinants of Cash Holdings: Evidence from Dutch listed Firms**" ,Master Thesis in Business Administration, University of Twente, Enschede, Holland.

D- Other & Internet

- 79) Adrian, Achim Sorin, and Moldovan Rucsandra Livia, (2009), "**IMPLICATIONS OF GOING CONCERN PRINCIPLE ON COMPANY BANKRUPTCY**" , International Conference, European Integration – New Challenges for the Romanian Economy, Fifth Edition, Oradea, Romania.
- 80) AICPA, (1970), "**Objectives of Financial Statements**", Copyright by American Institute of Certified Public Accountants Inc.
- 81) Doane, Doborah, and Alex MacGillivray, (2001), "**Economic Sustainability - The business of staying in business**", New Economics Foundation, Copyright by SIGMA project.
- 82) ESCAP, (2015), "**Integrating the three dimensions of sustainable development: A framework and tools**", United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Copyright by United Nations.
- 83) European Sustainable Development and Health Series, (1997), "**City planning for health and sustainable development** ", Copyright by World Health Organization, Iss. (2).
- 84) FASB, (1985), "**Statement of Financial Accounting Concepts No. 6 - Elements of Financial Statements**", Copyright by Financial Accounting Standards Board.
- 85) FASB, (2008), "**Statement of Financial Accounting Concepts No. 1 - Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises**", Copyright by Financial Accounting Standards Board.
- 86) FASB, (2010), "**Statement of Financial Accounting Concepts No. 8 - Conceptual Framework for Financial Reporting**", Copyright by Financial Accounting Standards Board.

-
- 87) GRI, (2015), "**IMPLEMENTATION MANUAL**", Global Reporting Initiative G4 Guidelines PART (2).
 - 88) IASB, (2006), International Financial Reporting Standards (IFRSs) "**Conceptual Framework for Financial Reporting**", International Accounting Standards Foundation, IASCF Publication, London.
 - 89) IASB, (2011), International Financial Reporting Standards (IFRSs) "**International Accounting Standard No. 1 - Presentation of Financial Statements**", Copyright by International Accounting Standards board.
 - 90) ICMM, (2015), "**Sustainable Development Framework : ICMM Principles**" , Copyright by International Council on Mining and Metals.
 - 91) IFRS, (2015), "**Conceptual Framework for Financial Reporting**" , Copyright International Financial Reporting Standard Foundation.
 - 92) IFRS, (2018), "**Conceptual Framework for Financial Reporting**" , Copyright International Financial Reporting Standard Foundation.
 - 93) ISO (International Organization for Standardization) / DIS (Draft International Standard) 22313, (2011), "**Societal security — Business continuity management systems — Guidance**" , Copyright by ISO.
 - 94) OECD, (2011), "**Les principes directeurs de l'OCDE à l'intention des entreprises multinationales**" , Copyright by Organization for Economic Cooperation and Development.
 - 95) UNGC, (2014), "**GUIDE TO CORPORATE SUSTAINABILITY : SHAPING A SUSTAINABLE FUTURE**" , Copyright by United Nations Global Compact.
 - 96) www.apple.com
 - 97) www.coca-colacompany.com
 - 98) www.isx-iq.net
 - 99) www.microsoft.com
 - 100) www.nestle.com
 - 101) www.sinopec.com
 - 102) www.whirlpool.com

الملاحق

ملحق (1)



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة _ الدراسات العليا

م / استبانة

معدة لأغراض البحث العلمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة وهي جزء من متطلبات شهادة (الماجستير) علوم في المحاسبة والموسومة

(تحليل اسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتوزيعها وانعكاسها على

استمرارية الشركة واستدامتها)

بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

والتي نسعى من خلالها إلى استطلاع آراءكم حول الفقرات التي وردت فيها، راجين تعاونكم معنا في الاجابة على فقرات الاستبانة بموضوعية انطلاقاً من خبرتكم العميقة في هذا المجال من أجل انجاز بحثنا وان إجاباتكم الدقيقة سوف تسهم في تحقيق أهداف البحث لذا نرجى التفضل باختيار الإجابة التي ترونها أكثر انسجاماً، ولا داعي لذكر الاسماء أو التوقيع كما اننا سنتعامل مع الاجابات بسرية تامة لذا نرجو من حضرتكم وضع علامة (√) أمام العبارات التي تُعبر عن وجهة نظركم لكل فقرة في المكان المخصص لها.

ونشكر لكم مقدماً جهودكم وتعاونكم، علماً أن المعلومات التي تتضمنها الاستمارة سوف تستخدم لأغراض علمية بحتة.

شاكرين تعاونكم معنا والله ولي التوفيق ... وتفضلوا بالقبول مع فائق الاحترام

المشرف

أ. د طلال محمد علي الججاوي

الباحث

طه سعد كمال آل بكر

ملحق (1)

معلومات عامة

1- الجنس :

ذكر	انثى
-----	------

2- العمر :

سنة

3- المؤهل العلمي :

دكتوراه او ما يعادلها	ماجستير	دبلوم عال	بكالوريوس	اخرى (تذكر رجاءً)

4- التخصص الاكاديمي :

محاسبة	علوم مالية ومصرفية	ادارة اعمال	اقتصاد	اخرى (تذكر رجاءً)

5- العنوان الوظيفي :

محاسب	مدقق	اخرى (تذكر رجاءً)

6- سنوات الخبرة :

اقل من 5 سنوات	10-5 سنوات	15-11 سنة	20-16 سنة	21 سنة فاكثر

ملحق (1)

تعريف بعض المصطلحات المتعلقة بالبحث :-

الأصول:

موارد إقتصادية لشركة معينة يُتوقع الحصول عليها أو إكتسابها بالمستقبل نتيجةً لأحداث ومعاملات ماضية جرت مع شركةٍ أخرى.

الخصوم:

موارد إقتصادية مُضحى بها في المستقبل بسبب وجود إلتزام آني على الشركة بتحويل أصل أو تقديم خدمات لشركة أخرى نتيجةً لأحداثٍ سابقة.

حقوق الملكية:

الفرق بين الأصول والخصوم أو هي المبالغ المستثمرة من قبل المساهمين مقابل أسهم ندر (تولد) صافي دخل سنوي أما يوزع بشكل مقسوم أرباح أو يحتفظ به بشكل أرباح محتجزة أو الأثنين معاً.

المصروفات:

تدفقات نقدية خارجة من الشركة أو نقص بالأصول أو زيادة بالمطلوبات أو كليهما خلال فترة تسليم السلع أو إنتاجها أو تقديم الخدمات أو غيرها من الأنشطة التي تشكل الأعمال الرئيسية والمستمرة للشركة.

الإيرادات:

تدفقات نقدية داخلة للشركة أو زيادة بالأصول أو نقص بالمطلوبات أو كليهما خلال فترة تسليم السلع أو إنتاجها أو تقديم الخدمات أو غيرها من الأنشطة التي تشكل الأعمال الرئيسية والمستمرة للشركة.

تعظيم الثروة النقدية:

الفرق بالتدفقات النقدية الداخلة للشركة والخارجة منها التي أدت إلى زيادة حساب النقدية خلال سنة مالية. ويعرف بأنه كافة التحركات في حساب النقد التي أدت إلى تعظيمه وذلك إبتداءً من بداية السنة المالية وصول إلى نهايتها.

إستمرارية الشركة:

فرضية تعني أن الشركة مستمرة وستستمر في شكلها الحالي لفترة مستقبلية غير محددة تقوم خلاله الشركة ببيع المخزون وتحويل حساب المدينون إلى نقدية وتسوية الإلتزامات وإستخدام أصولها غير المتداولة كُلاً حسب الهدف المرجو منه وأن عمر الشركة أكبر من عمر هذه الأصول.

إستدامة الشركة:

تعني تأثير ما تقوم به الشركة من أعمال تلبي بها إحتياجاتها وإحتياجات أصحاب المصلحة والمجتمع في الوقت الحالي وحماية وتعزيز الموارد البشرية والطبيعية التي سيكون لها حاجة في المستقبل.

ملحق (1)

أهداف البحث

1. الأهداف النظرية

يمكن توضيح الأهداف النظرية للبحث في الآتي :

(أ) التعرف على مفهوم تعظيم الثروة النقدية وأهميته للأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالشركة وتأثره بعناصر القوائم المالية.

(ب) التعرف على فرض استمرارية الشركة ومفهوم الاستدامة وأبعادها وتأثرهما بتعظيم الثروة النقدية.

2. الأهداف التطبيقية

يمكن توضيح الأهداف التطبيقية في الآتي :

(أ) التعرف على إسهام عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتوزيعها في الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

(ب) انعكاس تأثير تعظيم الثروة النقدية على استمرارية واستدامة الشركات المساهمة المدرجة.

مشكلة البحث

1. المشكلة النظرية

تتلخص المشكلة النظرية للبحث في : هل أن تعظيم الثروة النقدية يُعد السبيل الأمثل لتحقيق كافة الأهداف المرسومة التي تلبى احتياجات الشركة والاطراف ذات العلاقة على حدٍ سواء وبالنتيجة تحقق الاستمرارية والاستدامة.

2. المشكلة التطبيقية

يمكن توضيح المشكلة التطبيقية بالأسئلة الآتية :

(أ) هل تسهم عناصر القوائم المالية في زيادة توليد النقدية وتحاول تعظيمها ؟

(ب) هل يؤدي تعظيم الثروة النقدية إلى استمرارية الشركات واستدامتها ؟

فرضيات البحث

1. فرضيات نظرية

يمكن تحديد فرضيات البحث من الناحية النظرية في الآتي :

ملحق (1)

- (أ) تُسهم عناصر القوائم المالية في تعظيم الثروة النقدية وتُساعد على توزيعها.
- (ب) ينعكس تعظيم الثروة النقدية على إستمرارية وإستدامة الشركات في بيئة الأعمال.

2. فرضيات تطبيقية

يمكن تحديد فرضية البحث من الناحية التطبيقية بالفرضيتين الآتيتين :

- (أ) تتباين عناصر القوائم المالية في درجة إسهامها في تعظيم الثروة النقدية .
- (ب) يُسهم تعظيم الثروة النقدية في تحقيق استمرارية واستدامة الشركات في بيئة الأعمال.

الاسئلة : يرجى التفضل بوضع اشارة (✓) امام العبارات وفقاً لوجهة نظركم للاستجابة المناسبة.
المحور الأول: القوائم المالية وعناصرها

ت	العبارات	الاستجابة			
		أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق بشدة
1	تُعد القوائم المالية الجزء المهم في التقارير المالية، فضلاً عن إنها المخرجات الأساسية للنظم المحاسبية المالية.				
2	يقيم كافة المستخدمين عن طريق قائمة الدخل قدرة الشركة على تحويل صافي دخلها إلى نقد للوفاء بالتزاماتها.				
3	تُقدم قائمة الدخل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين تساعد في تقييم مدى قدرة إدارة الشركة على الوفاء بمسؤوليتها تجاه أموال المستثمرين وتعظيمها.				
4	تؤدي زيادة المصروفات إلى إنخفاض التدفقات النقدية، أما إنخفاضها فيؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية.				
5	تؤدي زيادة الإيرادات إلى زيادة التدفقات النقدية الداخلة، أما إنخفاضها فيؤدي إلى إنخفاض التدفقات النقدية (زيادة التدفقات النقدية الخارجة).				
6	المكاسب تؤدي إلى زيادة صافي الدخل وبالنتيجة زيادة التدفقات النقدية الداخلة.				
7	الخسائر تؤدي إلى إنخفاض صافي الدخل وبالنتيجة تقلل من التدفقات النقدية الداخلة.				

ملحق (1)

ت	العبارات	الاستجابة			
		أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق بشدة
8	إن كافة العمليات المربحة للشركة من الممكن ألا تتضمن تدفقات نقدية إيجابية لأن توقيت الإيراد والمصروف لا يتطابق دائماً مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الشركة.				
9	عن طريق قائمة المركز المالي يُمكن التعرف على الإيفائية، فكلما كانت المطلوبات طويلة الأجل كبيرة كلما قلت قدرة الشركة على الوفاء بديونها نتيجة إرتفاع مخاطرة عدم السداد.				
10	عن طريق قائمة المركز المالي يُمكن الإشارة إلى قدرة الشركة على تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية وذلك إستجابةً للإحتياجات والفرص غير المتوقعة.				
11	تساهم الأصول غير المتداولة الملموسة وعن طريق مصروف الإندثار في زيادة النقدية، لأن الإندثار يحول ويشكل سنوي جزءاً من الكلفة الإجمالية المستثمرة في هذه الأصول إلى مبالغ نقدية.				
12	تؤدي زيادة الأصول المتداولة إلى تقليل التدفق النقدي الداخل إلى الشركة ، ويؤدي تخفيضها إلى زيادة التدفق النقدي الداخل.				
13	تؤدي زيادة الإلتزامات المتداولة إلى تقليل التدفقات النقدية الخارجة من الشركة ، ويؤدي إنخفاضها إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة.				
14	تؤدي زيادة الإلتزامات غير المتداولة كالسندات والقروض إلى تدفقات نقدية داخلية ، ويؤدي إنخفاضها إلى تدفقات نقدية خارجة.				
15	إن وجود الشركة يتوقف على ما يُقدمه المساهمين من نقدية مقابل حقوق بشكل أسهم في رأس المال.				
16	تعطي قائمة التدفقات النقدية توضيح على شكل أنشطة للنقدية في قائمة المركز المالي بداية الفترة وكيف أصبح مقدارها آخر الفترة.				

ملحق (1)

المحور الثاني: تعظيم ثروة الشركة النقدية

ت	العبارات	الاستجابة			
		أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق بشدة
17	إن ثبات التدفقات النقدية الداخلية أو زيادتها بشكل تدريجي يُزيد من فرص البقاء والإستمرار.				
18	يُعد التغيير بالنقدية وما يعادلها خلال فترات معينة موضوع مهم للحكم على أداء الشركة وإستمراريتها وإستدامتها.				
19	تساعد النقدية المتوفرة للشركة خلال الفترة في إتخاذ قرارات تتعلق بمجال التمويل والإقتراض والإستثمار.				
20	يُعد تعظيم الثروة النقدية الهدف الأساسي أو القاسم المشترك الذي يلبي إحتياجات كافة مستخدمي القوائم المالية.				
21	تلبي المعلومات المتوفرة للحكم على قدرة الشركة في تحقيق تعظيم الثروة النقدية جميع إحتياجات المستخدمين.				
22	تعظيم الثروة النقدية يؤدي إلى تحقيق باقي الأهداف الأخرى كالمساءلة والأهداف الإجتماعية.				
23	ليس بالضرورة أن تكون التدفقات النقدية للشركة متفقة (متساوية) مع نتيجة أعمالها.				
24	إن الزيادة التدريجية الدورية في النقدية تقلل من ظروف عدم التأكد المتعلق بإستمرارية وإستدامة الشركة التي تؤثر على قرارات الأطراف ذات العلاقة.				
25	تُحدد دورة التدفق النقدي رصيد نقدية الشركة من خلال التدفقات النقدية الداخلة على أساس يومي وأسبوعي وشهري وفقاً لطريقة الإستلام والسداد المتفق عليها مع المجهزين والعملاء.				
26	تؤثر دورة التدفق النقدي القصيرة الأجل والطويلة الأجل على الوضع النقدي للشركة.				
27	يُعد النقد المورد الأساسي والوحيد الذي تدور حوله كافة الموارد المادية والبشرية.				
28	تتمحور العلاقة بين مستخدمي القوائم المالية والشركة في القرارات الإقتصادية القائمة على النقد التي تتعلق بقدرة الشركة على توليد النقد وما يكافئه ومقداره وتوقيتته وعدم التأكد منه.				

ملحق (1)

الاستجابة					العبارات	ت
لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة		
					تُعد سيولة الشركة من المؤشرات المهمة للتنبؤ بالإستمرارها والإستدامة.	29
					يمكن ربط نجاح الشركة وإستمراريتها بالتدفقات النقدية التي تستطيع الشركة من خلالها توفير النقدية الملائمة للوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف ذي العلاقة.	30
					إن إستفادة الشركة من الفرص غير المتوقعة والتعافي من الإنتكاسات غير المتوقعة دلالة على مرونتها العالية في الجانب المالي وقدرتها على الإستمرارية والإستدامة.	31

المحور الثالث: إستمرارية الشركة وإستدامتها

الاستجابة					العبارات	ت
لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة		
					من الضروري أن تكون الشركة مطلعة بمسؤولياتها تجاه المجتمع كما هو الحال في الجانب الإقتصادي.	32
					إن زيادة الشركة من مساهمتها الإجتماعية في مجال البيئة يؤدي إلى قرارات إستثمارية لصالح الشركة.	33
					تلجأ الشركات بشكل طوعي في تطبيق الإستدامة لتحسين الأداء البيئي والإجتماعي.	34
					يؤثر الوضع السياسي والتشريعات الحكومية على إستمرارية الشركة في مزاولتها أعمالها.	35
					ضرورة عكس أبعاد الاستدامة على عمليات الشركة وبالنتيجة أخذها بنظر الإعتبار عند وضع الإستراتيجيات.	36
					الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية يؤثر على إستمرارية الشركات وإستدامتها.	37
					تؤدي عدم قدرة الشركة على الإستمرار إلى ضرر بمصالح كافة المقرضين نتيجة عدم قدرة الشركة على سداد مستحقاتهم في مواعيدها.	38
					تؤدي عدم قدرة الشركة على الإستمرار إلى تعرض المستثمرين إلى خسائر أكبر من الدائنين.	39

ملحق (1)

الاستجابة					العبارات	ت
لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة		
					إن الخسائر المتتالية التي تتعرض لها أي شركة تدل على عدم قدرتها على الإستمرارية في ممارسة أعمالها.	40
					تؤدي الإستدامة إلى إيقاف الممارسات السيئة التي تؤثر على الجوانب البيئية والاجتماعية والإقتصادية.	41
					إن البُعد الإقتصادي للإستدامة يتعلق بالتقارير المالية ويتأثر بالظروف الإقتصادية لأصحاب المصلحة والنظام الإقتصادي المحلي والدولي.	42
					إن البُعد البيئي للإستدامة يتعلق بإهتمام الشركات بالسلع والخدمات التي تقدم للمجتمع وبالنتيجة الإهتمام بالأنظمة البيئية المحلية والدولية.	43
					إن البُعد الإجتماعي يتعلق بالتأثيرات التي تُحدثها الشركة على الجوانب التي تؤثر بشكل مباشر على البيئة الإجتماعية التي تعمل ضمنها الشركة.	44
					تبني الشركة لأبعاد الإستدامة يُعتبر مقياساً للإستجابة في تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع ومقدار حرصها ومدى قدرتها على إستدامة الإستمرارية.	45
					تستطيع الشركة المساهمة بشكل فعال في حماية المحيط المحلي والعالمي من خلال تقليل المخاطر الناجمة عن نشاطها والإهتمام أكثر بالمكونات والنتائج العضوية لمنتجاتها.	46

إضافة أي ملاحظات

ملحق (2)

أسماء الأساتذة المحكمين

التسلسل	أسم المحكم	اللقب العلمي	موقع العمل
1	د. رياض العبد الله	أستاذ	جامعة اليرموك عمان / الأردن
2	د. ميثم ربيع الحسناوي	أستاذ	جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية
3	د. عبد الناصر نور	أستاذ	جامعة عمان الأهلية – كلية الأعمال عمان / الأردن
4	د. حيدر علي المسعودي	أستاذ	جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة
5	د. لقمان محمد الدباغ	أستاذ مساعد	جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد / رئيس قسم المحاسبة
6	د. عبد الرضا لطيف	أستاذ مساعد	جامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد / رئيس قسم المحاسبة
7	د. عقيل دخيل	مدرس	جامعة المثنى كلية الإدارة والاقتصاد / رئيس قسم المحاسبة

ملحق (3)

مصرف كردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية-شركة مساهمة خاصة
بيان المركز المالي كما في ٢٠١٧/١٢/٣١

٢٠١٦/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٧/١٢/٣١ ألف دينار	ايضاح	بيان
			الموجودات
٦٦١,٢٢٤,٧٨٠	٥٥٨,١٢٦,٢١٨	٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢١٧,٢٦٩,٩٩٣	٤٤٣,٠٠٩,٣٣٧	٥	أرصدة لدى المصارف
١٩,٨٦٩,١٢٨	٢,٨٤١,١٧٨	٦	موجودات تمويلات إسلامية (صافي)
١١,٨٦٠,٣٠٩	١٠,٢٤٥,٢٧١	٧	الاستثمارات (صافي)
٣,٧٢٥,٤٦٩	٢,٥٩٠,٩٣١	٨	موجودات أخرى
١,٠٣٩,٨٧٧	١,٦٤٠,٢٩٤	٩	موجودات غير ملموسة (صافي)
٣٨,٧٥٠,٠٦٧	٤٠,٦٣٦,٣٣٢	١٠	موجودات ثابتة ملموسة (صافي)
٥,٦٣١,٠٥٢	٣,٠١٨,٢٩٩	١١	مشروعات تحت التنفيذ
٩٥٩,٣٢٥,٦٧٥	١,٠٦٢,١٠٧,٨٦٠		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٤٦٤,٦٩١	٥٢٥,٩٥٩	١٢	ودائع المصارف
٢٧٢,٥٨٧,٢٤٥	٣٢٠,٦٨٤,٣٨٦	١٣	ودائع العملاء
٦٤,٩٦٥,٥١٤	٦٣,٧٥٠,٤٥٥	١٤	تأمينات العمليات المصرفية
٤,٨١٣,٢٧٤	١٥,٤٠١,٠٦٢	١٥	مطلوبات أخرى
١,٨٥٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٦	تمويلات مستلمة من البنك المركزي
١,١١١,٦٦١	١,٦٨٢	١٧	الحساب الخيري
٥٨,٢٦٧,٢٣٢	٦٣,٤٨٣,٠٨٣	١٨	مخصصات
٤٠٤,٠٥٩,٦١٧	٤٦٥,٣٤٦,٦٢٧		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠		رأس المال المدفوع
١٠٤,٣٧١,٨٨٨	١٢٩,٢٦٨,٩٩٣		احتياطيات
٥٠,٨٩٤,١٧٠	٦٧,٤٩٢,٢٤٠		أرباح محتجزة
٥٥٥,٢٦٦,٠٥٨	٥٩٦,٧٦١,٢٣٣		مجموع حقوق الملكية
٩٥٩,٣٢٥,٦٧٥	١,٠٦٢,١٠٧,٨٦٠		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

مصرف كردستان الدولي الإسلامي
للإستثمار والتنمية
Islamic Bank for Investment and Development
المدين المقوض
Kurdistan International Islamic Bank
For Investment and Development (S.A.)
رئيس مجلس الإدارة
Chairman of Board of Directors

الادارة العامة
المبادرة المالية
مدير الدائرة المالية
كفاء اسماعيل عبد النبي
٢٠١٨/١٢/٣١ في ٥/١٢
خضوعاً لتقريرنا المرقم ٥/١٢
دلشاد عزيز التوتنجي
محاسبون قانونيون ومراقبو حسابات
فائق حضرتي نوروز

تعد الإيضاحات من رقم (١) إلى (٣١) الواردة في كشف الإيضاحات جزءاً مكملًا للبيانات المالية.



ملحق (3)

مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية-شركة مساهمة خاصة

كشف المركز المالي كما في ٢٠١٦/١٢/٣١

٢٠١٥ ألف دينار	٢٠١٦ ألف دينار	ايضاح	بيان
			الموجودات
٦٩٣,٤١٠,٦٥٣	٦٦١,٢٢٤,٧٨٠	٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
١٥٤,٩٢٨,٥٤١	٢١٧,٢٦٩,٩٩٣	٥	أرصدة لدى المصارف
٧٥,٢٨١,٣٤٥	١٩,٨٦٩,١٢٨	٦	تمويلات إسلامية (صافي)
١٠,٣٥٦,١٦٤	١١,٨٦٠,٣٠٩	٧	الاستثمارات (صافي)
٣,٤٦٢,٢٥٤	٣,٧٢٥,٤٦٩	٨	موجودات أخرى
١٠,٠٨١,٩٨٥	١,٠٣٩,٨٧٧	٩	موجودات غير ملموسة (صافي)
٢١,٥٢٥,٩٣١	٣٨,٧٠٥,٠٦٧	١٠	موجودات ثابتة ملموسة (صافي)
٣٣,٩٣٣,٨٠٣	٥,٦٣١,٠٥٢	١١	مشروعات تحت التنفيذ
٩٩٣,٩٨٠,٦٧٦	٩٥٩,٣٢٥,٦٧٥		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
١,٨٢١,٧١٨	٤٦٤,٦٩١	١٢	ودائع المصارف
٢٨٨,٩٧٣,٠٢٥	٢٧٢,٥٨٧,٢٤٥	١٣	ودائع العملاء
١٤٠,٧٤٠,٦٣٢	٦٤,٩٦٥,٥١٤	١٤	تأمينات العمليات المصرفية
٤,٦٠٣,١٤٧	٤,٨١٣,٢٧٤	١٥	مطلوبات أخرى
.	١,٨٥٠,٠٠٠	١٦	تمويلات مستلمة من البنك المركزي
١,٢٥٦,٧٩٣	١,١١١,٦٦١	١٧	الحساب الخيري
٥٠,٠٤٨,٧٧١	٥٨,٢٦٧,٢٣٢	١٨	مخصصات
٤٨٧,٤٤٤,٠٨٦	٤٠٤,٠٥٩,٦١٧		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠		رأس المال المدفوع
٧٤,٤٩٤,٣٣٠	١٠٤,٣٧١,٨٨٨		احتياطيات
٣٢,٠٤٢,٢٦٠	٥٠,٨٩٤,١٧٠		أرباح محتجزة
٥٠٦,٥٣٦,٥٩٠	٥٥٥,٢٦٦,٠٥٨		مجموع حقوق الملكية
٩٩٣,٩٨٠,٦٧٦	٩٥٩,٣٢٥,٦٧٥		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

صالح مصطفي حكيم
رئيس مجلس الإدارة

كفاء إسماعيل عبدالنبي
مدير الدائرة المالية

د. نازك حسين جباري
محاسب قانوني ومراقب حسابات

د. دلشاد عزيز التوتنجي
محاسب قانوني ومراقب حسابات

خضوعاً لتقريرنا المرقم ٧/٣ في ٢٠١٧/١٢/٣١.

تعد الإيضاحات من رقم (١) إلى (٣١) الواردة في كشف الإيضاحات جزءاً مكملاً للبيانات المالية.



ملحق (3)

مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية-شركة مساهمة خاصة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة المالية المنتهية في

٢٠١٧/١٢/٣١

٢٠١٦ ألف دينار	٢٠١٧ ألف دينار	ايضاح	بيان
			دخل العمليات
٢٧,٦٦٦	٢,٤٥٧,٦١٥	١٩	الدخل من التمويلات الإسلامية
٣٧,١٣٢,٩٦٦	٢٩,٤٧٥,٤٧٤	٢١	دخل العمولات والأتعاب المصرفية (صافي)
١٤٦,٠٧٥	١٧٨,٥٤٤	٢٠	إيرادات الاستثمار
٥٥,٠١٠,١٧٣	٢٩,٧٣٧,٢٣٠	٢٢	إيرادات بيع وشراء العملات الأجنبية
١,٠٧٤,٦٣٦	٢١,٠٠٥,٩٤٧	٢٣	إيرادات أخرى
٩٣,٣٩١,٥١٦	٨٢٨٥,٤٨١٠		إجمالي دخل العمليات
			مصروفات العمليات
١,٠٥٠,١,٦٨٢	٩,٦٠٤,٦١٩	٢٤	نفقات الموظفين
٤,٢٦٢,١٣٨	١١,٢٧٠,٢٣٦	٢٥	مصروفات إدارية وعمومية
٤,٦٤٠,٥٧٤	٣,٨٤٠,١١٢	١٠/٩	اندثار وإطفاء
١٧٥,٠٩١	١٢٣,٦٦٥	٢٦	ضرائب ورسوم
٣,٠٠٠,٠٠٠	٠	١٨/٦	مخصص مخاطر الائتمان
٥٠٠,٠٠٠	٤٣٣,٢٤٧	١٨	مخصص تقلبات أسعار الصرف
٧,٨٦٥,٢٣٧	٣,٧٦٥,٠٧٣	٢٧	مصاريف أخرى
٣٠,٩٤٤,٧٢٢	٢٩,٠٣٦,٩٥٢		إجمالي المصروفات
٦٢,٤٤٦,٧٩٤	٥٣,٨١٧,٨٥٨		الربح قبل التوزيع للمودعين
(٥,٤٠٠,٣٠٧)	(٥,٠٠٠,٠٠٠)		ينزل: التوزيعات للمودعين
(١,٥٩٩,٦٩٣)	٠		احتياطي تسوية الأرباح
٥٥,٤٤٦,٧٩٤	٤٨,٨١٧,٨٥٨		صافي الربح قبل الضريبة
(٨,٣١٧,٠١٩)	(٧,٣٢٢,٦٧٨)	١٨	ينزل: الضريبة
٤٧,١٢٩,٧٧٥	٤١,٤٩٥,١٨٠		صافي الربح بعد الضريبة
٠	٠		بنود الدخل الشامل الآخر
٤٧,١٢٩,٧٧٥	٤١,٤٩٥,١٨٠		الدخل الشامل للسنة

ملحق (3)

مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية شركة مساهمة خاصة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة المالية المنتهية

في ٢٠١٦/١٢/٣١

٢٠١٥ ألف دينار	٢٠١٦ ألف دينار	إيضاح	بيان
			دخل العمليات
١٣,٣٦٩,٧١١	٢٧,٦٦٦	١٩	الدخل من التمويلات الإسلامية
٣٦,٨٢٦,٥٨٣	٣٧,١٣٢,٩٦٦	٢١	دخل العمولات والأتعاب المصرفية (صافي)
٣٨٤,٦٠١	١٤٦,٠٧٥	٢٠	إيرادات الاستثمار
٢٧,٧٥٥,١٠١	٥٥,٠١٠,١٧٣	٢٢	إيرادات بيع وشراء العملات الأجنبية
١,٣٨٨,٤٩٠	١,٠٧٤,٦٣٦	٢٣	إيرادات أخرى
٧٩,٧٢٤,٤٨٦	٩٣,٣٩١,٥١٦		إجمالي دخل العمليات
			مصروفات العمليات
١٠,٥٨٩,٢٣٠	١٠,٥٠١,٦٨٢	٢٤	نفقات الموظفين
٢,٤٩٢,٥٧٧	٤,٢٦٢,١٣٨	٢٥	مصروفات إدارية وعمومية
٢,٥٥٧,٦٧٣	٤,٦٤٠,٥٧٤	١٠/٩	اندثار وإطفاء
٨٤,١٢٠	١٧٥,٠٩١	٢٦	ضرائب ورسوم
٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٨/٦	مخصص مخاطر الائتمان
٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٨	مخصص تقلبات أسعار الصرف
٦٤٦,٧٦٩	٧,٨٦٥,٢٣٧	٢٧	مصاريف أخرى
٢٢,٨٧٠,٣٦٩	٣٠,٩٤٤,٧٢٢		إجمالي المصروفات
٥٦,٨٥٤,١١٧	٦٢,٤٤٦,٧٩٤		الربح قبل التوزيع للمودعين
(٧,٠٠٠,٠٠٠)	(٥,٤٠٠,٣٠٧)		ينزل: التوزيعات للمودعين
.	(١,٥٩٩,٦٩٣)		احتياطي تسوية الأرباح
٤٩,٨٥٤,١١٧	٥٥,٤٤٦,٧٩٤		صافي الربح قبل الضريبة
(٧,٤٧٨,١١٧)	(٨,٣١٧,٠١٩)	١٨	ينزل: ضريبة الدخل
٤٢,٣٧٦,٠٠٠	٤٧,١٢٩,٧٧٥		صافي الربح بعد الضريبة
.	.		بنود الدخل الشامل الآخر
٤٢,٣٧٦,٠٠٠	٤٧,١٢٩,٧٧٥		الدخل الشامل للسنة

ملحق (3)

مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية-شركة مساهمة خاصة

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

٢٠١٦ ألف دينار	٢٠١٧ ألف دينار	ايضاح	بيان
			الأنشطة التشغيلية
٤٧,١٢٩,٧٧٥	٤١,٤٩٥,١٨٠		صافي الدخل للسنة
			تعديلات البنود غير النقدية
٤,٧٤٨,٧٣٨	٣,٨٤٠,١١٢	١٠/٩	الاندثار والاطفاء للسنة الحالية
(١٦٥,٣٢٩)	(١١٦,٢٤٥)	١٠	ينزل: اندثار موجودات مستبعدة
٣,٣٤٠,٧٤٧	(١٦,٨٩٣,١٧٩)	٦	صافي تدني التسهيلات الائتمانية
٨,٣١٧,٠١٩	٧,٣٢٢,٦٧٨	١٨	مخصص ضريبة الدخل
(٩٨,٥٥٨)	(٢,١٠٦,٨٢٧)		مخصصات أخرى
٦٣,٢٧٢,٣٩٢	٣٣,٥٤١,٧١٩		مجموع
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
٥٢,٠٧١,٤٧٠	٣٣,٩٢١,١٢٤	٦	النقص في تمويلات اسلامية
(٢٦٣,٢١٥)	١,١٣٤,٥٣٨	٨	الزيادة/ النقص في موجودات أخرى
(١,٣٥٧,٠٢٧)	٦١,٢٦٨	١٢	الزيادة / النقص في ودائع المصارف
(١٦,٣٨٥,٧٨٠)	٤٨,٠٩٧,١٤١	١٣	الزيادة/ النقص في ودائع العملاء
(٧٥,٧٧٥,١١٨)	(١,٢١٥,٠٥٩)	١٤	النقص في التأمينات المصرفية
٢١٠,١٢٧	١٠,٥٨٧,٧٨٨	١٥	الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى
(١٤٥,١٣٢)	(١,١٠٩,٩٧٩)	١٧	الزيادة (النقص) في الحساب الخيري
(٤١,٦٤٤,٦٧٥)	٩١,٤٧٦,٨٢١		مجموع فرعي
٢١,٦٢٧,٧١٧	١٢٥,٠١٨,٥٤٠		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(١٩,٠٢٨,٨٠١)	(٤,٦٠٨,٤٩٣)	١٠	شراء/استبعاد موجودات ثابتة
(١,٥٠٤,١٤٥)	١,٦١٥,٠٣٨	٧	اقتناء/ بيع استثمارات
(٢,٦٩١,٦٣٦)	(١,٦٤٧,٠٥٦)	٩	حركة موجودات غير ملموسة
٢٨,٣٠٢,٧٥١	٢,٦١٢,٧٥٣	١١	مشروعات تحت التنفيذ
٥,٠٧٨,١٦٩	(٢,٠٢٧,٧٥٨)		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
١,٨٥٠,٠٠٠	(٣٥٠,٠٠٠)	١٦	تمويلات مستلمة من البنك المركزي
١,٥٩٩,٦٩٣			احتياطي تسوية الأرباح
٣,٤٤٩,٦٩٣	(٣٥٠,٠٠٠)		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٣٠,١٥٥,٥٧٩	١٢٢,٦٤٠,٧٨٢		صافي التدفقات النقدية
٨٤٨,٣٣٩,١٩٤	٨٧٨,٤٩٤,٧٧٣	٥ و ٤	النقد ومكافآته في بداية السنة
٨٧٨,٤٩٤,٧٧٣	١,٠٠١,١٣٥,٥٥٥	٥ و ٤	النقد ومكافآته في نهاية السنة

ملحق (3)

مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية شركة مساهمة خاصة

كشف التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31

2015 ألف دينار	2016 ألف دينار	ايضاح	بيان
			الأنشطة التشغيلية
42,376,000	47,129,775		صافي الدخل للسنة
			تعديلات البنود غير النقدية
2,557,673	4,748,738	10/9	الانذار والإطفاء للسنة الحالية
0	(165,329)	10	ينزل: انذار موجودات مستبعدة
7,663,748	3,340,747	6	صافي تدني التسهيلات الائتمانية
7,478,117	8,317,019	18	مخصص ضريبة الدخل
(1,163,748)	(98,558)		مخصصات أخرى
58,911,790	63,272,392		مجموع
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
47,201,802	52,071,470	6	النقص في تمويلات اسلامية
(1,494,816)	(263,215)	8	الزيادة في موجودات أخرى
1,821,718	(1,357,027)	12	الزيادة (النقص) في ودائع المصارف
(2,636,755)	(16,385,780)	13	النقص في ودائع العملاء
(86,960,020)	(75,775,118)	14	النقص في التأمينات المصرفية
(4,054,169)	210,127	15	الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى
(3,313,395)	(145,132)	17	الزيادة (النقص) في الحساب الخيري
(49,435,635)	(41,644,675)		مجموع فرعي
9,476,155	21,627,717		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(2,825,987)	(19,028,801)	10	شراء/استبعاد موجودات ثابتة
128,804	(1,504,145)	7	اقتناء/ بيع استثمارات
1,590,262	(2,691,636)	9	حركة موجودات غير ملموسة
(10,207,793)	28,302,751	11	مشروعات تحت التنفيذ
(11,314,714)	5,078,169		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
0	1,850,000	16	تمويلات مستلمة من البنك المركزي
0	1,599,693		احتياطي تسوية الأرباح
0	3,449,693		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(1,838,559)	30,155,579		صافي التدفقات النقدية
850,177,753	848,339,194	5 و 4	النقد ومكافاته في بداية السنة
848,339,194	878,494,773	5 و 4	النقد ومكافاته في نهاية السنة

Abstract

All corporations Seeking hard for their Going Concern (continuity) and Sustainability in society doesn't in it achieved that only if corporations focus on the single goal is Cash Wealth Maximization (CWM) on which the basis corporations use cash to generate more cash , This is done by Elements of financial statements (all or most) contributing in maximizing this wealth , and the impact on all parties related to the company , as the continuity and sustainability of corporations affect the economy of the country and the wealth of the parties related.

The research objectives to identify the elements of the financial statements contribution in CWM and its distribution in the Iraqi Stock Exchange (ISX) corporations. And well reflection the impact of cash wealth maximization on the continuity and sustainability of the listed corporations. As well as to identify the views of a group of employees in listed corporations and also a group of investors in the ISX for the purpose of strengthening the research results . The research community consists of the Iraqi Corporations listed on ISX, The random stratified sample method was used to select Corporations of research sample based on Highest capital and Annual financial statements for the years 2015 to 2017. The most important conclusion is that CWM contributed to continuity and sustainability of corporations in the business environment, As that majority Corporations in research sample contrast in elements of their financial statements in the degree of their contribution to CWM. It further indicates that majority Corporations in the research sample do not take financial indicators into consideration , especially indicators related to corporations continuity, As indicates that the liquidity ratios of these corporations suffer from fluctuations and instability compared to corporations same for previous years or with the other corporations Working in the same sector.

Key words: Elements of Financial Statements , SWM , CWM , Cash Flow Cycle , Corporations Continuity and Corporations Sustainability.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Kerbala University
College of Administration and Economics
Accounting Department



**Analysis for Elements of Financial Statements Contribution
in Cash Wealth Maximization and Distribution Its and Its
Reflection in Corporations Continuity and Its Sustainability**

(Research practically in a Sample of the Iraqi Companies Listed in ISX)

Master Thesis Introduction to

College of Management and Economics Council / Kerbala University
As Partial Fulfillment of Requirements for the Master Degree in
Accounting Science

BY

Taha Saad Kamal Al – Baker

Supervised by

PROF Dr. Talal Mohammed Ali Aljawayy